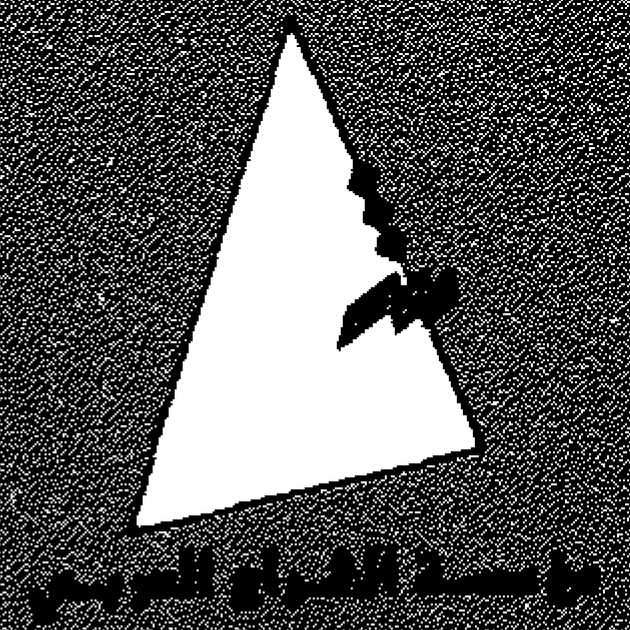
الحركات الأصولية الإسلامية وأزمة الخليج

تحرير: جيمس بيسكاتوري
تعريب: د. أحمد مبارك البغدادي





اهداءات ٢٠٠٢

المجلس الوطني للثقافة و الفنون

و الأدب - الكويت

الحركات الأصولية الإسلامية وأزمة الخليج

تحرير: جيمس بيسكاتوري
تعريب: د. أحمد مبارك البغدادي



مؤسسة الشراع العربي

عنوان الدراسة :

ISLAMIC FUNDAMENTALISM AND
THE GULF CRISIS
Edited by James Piscatori
University of Chicago press
U.S.A 1991

ـ عنوان الكتاب : الحركات الأصولية الإسلامية وأزمة الخليج .
ـ اسم المؤلف : جيمس بيسكاتوري .
ـ اسم المعرب (المترجم) : د. أحمد البغدادي .
ـ الطبعة وتاريخها : الأولى. أكتوبر ١٩٩٢م .
ـ دار النشر : مؤسسة الشراع العربي .

ـ العنوان : ص ب ١٠٠٥ ـ حولي الرمز البريدي 32011 الكويت .
ـ برقياً : الشراع ـ تلفون : ٢٤٣٤٨٨٧ ـ فاكس : ٢٤٣٤٨٨٩ .

الحركات الأصولية

الإسلامية

وأزمة الخليج

موضوعات الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة المعرّب:

ما حدث يوم الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ لن يسقط من ذاكرة الشعب الكويتي، ولن يُمحىٰ بفعل تقادم الزمن وتوالي الحوادث. إنه يوم سيظل محفوراً ـ وإلىٰ الأبد ـ في قلب كل كويتي عايش رعب الحياة في الداخل، ومرارة العيش في الخارج. هذا الحدث الكارثة، ندبة في القلب، باقية ما بقي الزمن.

ذلك الحدث كان الألم الكبير، لكنه ليس الوحيد لقد اكتشف الكويتيون بعد فوات الآوان ـ أن نيتهم الحسنة تجاه «الإخوان العرب» هي أشبه بالغفلة إن لم تكن الغفلة ذاتها!

إن مجرد رؤية الجماهير العربية والمسلمة وهي تخرج في التظاهرات والمسيرات تحمل صورة طاغية العراق، عبر شاشة التلفاز، تصيب الإنسان الذي كرّمه الله سبحانه بالعقل، بالغثيان والاشمئزاز. هذه الجماهير التي رقصت علىٰ جراح الكويت غير عابئة بالقيم الإنسانية التي يؤمن بها كل مخلوق أودع الله في قلبه العطف والحنان وكذلك متناسية القيم الإسلامية التي تُعد من صميم العقيدة الدينية! ألم يقل

رسولنا الكريم «**المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده**»! ألم يقل أيضاً «**المسلم أخو المسلم**»!

قد يقول البعض إن هذه الجماهير «المسلمة» قد طغىٰ علىٰ عقلها الجهل، وإنها انفعلت بالوسائل الإعلامية التحريضية. هذا الاعتقاد العابق برائحة الغفلة ليس له ما يبرره، ذلك أن الخير الذي فاض من الكويت، وجاد به أهل الكويت حبًّا في العمل الطيب ومساعدة الأشقاء، تدل الحقائق والأرقام علىٰ شواهد لا تحصىٰ. شواهد مادية من مستشفيات ومدارس ومساجد وكتب وأموال، عمّ فضلها علىٰ الجميع دون استثناء. هل ذهب كل ذلك هباء منثوراً؟ هل كانت عيونهم في عمىٰ، وأذانهم في صمم، أم علىٰ قلوب أقفالها؟ لماذا تناسوا قول الحق سبحانه: ﴿**هل جزاء الإحسان إلا الإحسان**﴾؟ والجهل، علىٰ أية حال، ليس عذراً في الشرع الإسلامي، ما دام هناك «أهل ا لذكر» الذين يمكن التوجه إليهم بالأسئلة للعلم ولنفي الجهل مصداقاً لقوله تعالىٰ: ﴿**فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون**﴾. وهنا نصل إلىٰ الطامة!

من هم «أهـل الـذكـر» بالنسبة لقضية الكويت؟ السياسيون والمثقفون من إسلاميين وعلمانيين أو شبه علمانيين. وقد تبين بالحقائق الملموسة أن أكثريتهم يدخلون ضمن من وصفهم الله تعالىٰ بقوله الكريم: ﴿**ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويُشهد الله علىٰ ما في قلبه وهو ألد الخصام، وإذا تولىٰ سعىٰ في الأرض ليُفسد**

فيها ويهلك الحرث و النسل والله لا يُحب الفساد، وإذا قيل له اتق الله أخذته العزّة بالإثم فحسبه جهنم ولبئس المهاد﴾. هذه الفئة المنافقة التي تقول بلسانها ما ليس في قلبها. تتحدث عن الإسلام الذي يدعو إليه طاغية العراق، وهي تعلم أنه كاذب، ذلك أن أيديولوجية حزب البعث علمانية المظهر والجوهر، ولم تنكر في يوم ما رأيها في عدم صلاحية الدين الإسلامي كمنهج حياة، كما تعلم أن مؤسس حزب البعث والأب الروحي له هو ميشيل عفلق المسيحي. لكن كل هذه الحقائق ليست مهمة عند أهل الحركات الدينية. كذلك تجاهلوا وعن عمد، ما كان يفعله جنود الطاغية من قتل ونهب وسلب واغتصاب. لقد كانوا علىٰ علم يقيني أن دعوىٰ العراق في تبعية الكويت باطلة، ولكنهم أخذوا بما قاله المرتدون لمسيلمة النبي الكاذب: **«والله إننا لنعلم أن محمداً لصادق وأنك لكاذب لكن كذّاب ربيعة أحبّ إلينا من صادق مضر»**!

يقول الكاتب الصحفي الكويتي السيد محمد مساعد الصالح عن زيارته للأردن أثناء الأزمة حين ذهب في وفد كويتي لمقابلة الأردنيين ليتباحث معهم حول موقفهم من الكويت، ووقوفهم مع الظلم ضد العدل، ومع الباطل ضد الحق. وكان السيد الصالح يتحدث مع إحدىٰ الشخصيات الإسلامية من جماعة الإخوان المسلمين حول حوادث القتل والنهب والاغتصاب لأهل الكويت علىٰ يد «جلاوزة» النظام العراقي. ماذا كانت ردة فعل هذا الزعيم الإسلامي؟ انتظر

حتىٰ انتهىٰ السيد الصالح من كلامه، ثم نادىٰ علىٰ أهل بيته ـ لا أبقاهم الله له ولا أبقاه لهم ـ هاتوا البرتقال! حقاً ليس بعد الكفر إثم.

الشعب الكويتي ليس جاهلاً بموقف الحركات الإسلامية بوجه عام ـ وجماعة الإخوان بوجه خاص ـ من الكارثة التي حاقت بالشعب الكويتي في وطنه وأهله. هذه الكارثة التي تسمىٰ في الأدبيات المعاصرة بـ (أزمة الخليج). لكن ما يعلمه أهل الكويت وغيرهم في هذا الموضوع يطغىٰ عليه جانب العموم وضعف التوثيق العلمي الرصين. وهذه ثغرة علمية يسدّها هذا الكتاب الذي قمنا بترجمته.

المعروف بشكل عام أن الجماعات الإسلامية وقفت ضد الحق وساندت الباطل. أيدت الرئيس العراقي ولم تبال قليلاً أو كثيراً بالشعب الكويتي، ثم تجاهلت قضية الكويت ـ وهي جوهر الموضوع ـ لتجعل من قضية العراق والعروبة والإسلام في مواجهة الغرب والكفر والإمبريالية. ومن ثم لم يكن من الصعب تبرير مواقفهم في ظل هذه المعادلة التي اختلقوها اختلاقاً علىٰ حساب القضية الأساسية: الكويت. لذلك تفاوتت مواقف جماعات الإخوان من وقت لآخر ومن بلد لآخر، وإن كانت قد حسمت الأمر بالوقوف إلىٰ جانب المعتدي خلافاً لما يقتضيه الشرع. لكن ما هي تفصيلات هذه المواقف وكيف تبلورت خلال أزمة الخليج، وإلىٰ أي مدىٰ تأثرت الأوضاع الداخلية لتلك البلدان التي توجد فيها تلك الجماعات، ومدىٰ انعكاس ذلك علىٰ مفاهيمها تجاه الديمقراطية، وعلىٰ علاقتها

مع النظام السياسي الذي تعيش في ظله؟ وغير ذلك من الأسئلة التي تثار وذات الصلة بالموضوع، وليس من السهل الإجابة عنها بشكل تفصيلي وموثق. ذلك ما يوفره هذا الكتاب للقاريء.

هذا الكتاب مجموعة من الأبحاث كتبها مختصون بدراسة الحركات الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي، اعتماداً علىٰ مبدأ «من فمك أدينك». كل ما كتبه هؤلاء حول مواقف وآراء الحركات الإسلامية بوجه عام، وعن جماعة الإخوان المسلمين بوجه خاص، قد تم توثيقه من خلال البيانات الرسمية والخطب والرسائل الإخبارية والمقابلات الإذاعية والمتلفزة وما ورد في الصحف الأجنبية ذات الشهرة الدولية حول الأزمة وذيولها. لذلك يُعد هذا الكتاب محل ثقة حتىٰ لا يحتج المكابرون الذين عادة ما يلجأون إلىٰ الطعن في ذمم غير المسلمين إذا ما كتبوا حول الإسلام.

هذا الكتاب يُحكم الطوق حول الحركات الإسلامية وزعمائها الذين لم يراعوا لدم وأعراض وأموال أهل الكويت الحرمة التي أعلنها الإسلام علىٰ نبيه يوم الفتح، علىٰ الرغم من تمسحهم بالدين الإسلامي الحنيف الذي أنزله الله سبحانه علىٰ نبيه ﷺ رحمة للعالمين وما تجاهلهم لما يحدث للمسلمين الأكراد علىٰ يد الطاغية، ولما يحدث للمسلمين في بورما، ولما يحدث للمسلمين في البوسنة والهرسك، خير دليل علىٰ ذلك.

ختاماً، ليس في هذا الكتاب افتراءات أو مبالغات كما قد يتراءى للبعض، بل حقائق ثابتة وموثقة ودامغة، تدين من وقف مع الباطل وصمّ أذنيه عن سماع الحق.

والله المستعان

د. أحمد مبارك البغدادي

الكويت ـ صيف ١٩٩٢م

قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت

مذهب العصمة الحرفية: وقد تبنت البروتستانتية هذا المذهب في القرن العشرين، حيث التأكيد علىٰ صحة الكتاب المقدس، سواء العهد القديم أو العهد الجديد، وأن كل ما فيه معصوم من الخطأ في قضايا العقيدة والأخلاق والتاريخ والمسائل الغيبية، بل وحتىٰ الشئون السياسية، وبخاصة النبوءات التي تشير إلىٰ أحداث المستقبل.*

إذا ما طبقنا ذلك علىٰ الحركة الإسلامية المعاصرة لوجدنا أن المصطلح يتوافق مع المفاهيم التي تتبناها هذه الحركة بتفريعاتها المختلفة، سواء الإيمان بعصمة كل ما ورد في القرآن الكريم والحتمية التاريخية المنبثقة من الرؤية الدينية الخاصة بالصراع الإسلامي -

* للمزيد من المعلومات أنظر غريس هالسل، الفكر التوراتي والحرب النووية، ترجمة عبدالهادي عبلة، دار الكندي للترجمة والنشر، سورية، ١٩٨٨، د. يوسف الحسن، البُعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الصهيوني (دراسة في الحركة المسيحية الأصولية الأمريكية)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، بيروت، فبراير ١٩٩٠. وكذلك ريتشارد هرير دكميجان، الأصولية في العالم العربي، ترجمة عبدالوارث سعيد، ط ٢، القاهرة ١٩٨٥، روجيه غارودي، الأصوليات المعاصرة، ط٢ب، باريس ١٩٩٢. (المعرب)

اليهودي، وانتصار الجانب الإسلامي، وغير ذلك من النبوءات التي تتصل بشئون المستقبل والتي تصبّ لصالح الدين الإسلامي.

مقدمة

خلال أزمة الخليج (الفارسي)* لعام ١٩٩٠ -١٩٩١، واجهت الحركات الأصولية الإسلامية في الشمال الأفريقي والشرق الأوسط وجنوب آسيا، أزمة داخلية خاصة بها تمثلت في مدىٰ الاستجابة لدعوىٰ الجهاد التي أطلقها صدام حسين ضد الغرب. لقد تم تصنيف هذه الحركات وفقاً لردة فعلها تجاه صدام وتجاه الوجود الغربي في الأراضي الإسلامية المقدسة، ومن خلال ذلك أصبحت قوة وحكمة ودرجة النضج السياسي لها علىٰ محك الاختبار. هل كانت تلك الأزمة لحظة ملائمة للتعبئة الاجتماعية للمسلمين المتدينين. ونشر التأثير السياسي - الاجتماعي للأصوليين؟ باستثارة أقصىٰ درجات الشعور المعادي للغرب الكامن في نفوس الجماهير المسلمة؟ هل تعد هذه الأزمة، فترة من التجنيد المكثف لهذا الشعور من قِبل الأصوليين، ووقتاً ملائماً لتعزيز دورهم في النظام العام؟ أو هل قللت الطبيعة الصريحة والمكشوفة للتصور الجديد الذي أوجده صدام حول «إيمان المسلم» من أهمية محاولات الأصوليين المتطرفة لاستغلال ذلك الشعور المعادي للغرب؟

خلال فترة الأزمة حذر العديد من المحللين السياسيين من مغبة

---

* كما وردت في النص الأصلي. (المعرب)

ما يحمله عدم استقرار المسلمين من تهديد لاستقرار الحكومات العربية ولمنطقة الشرق الأوسط بأكملها. وعلىٰ الرغم من تبيّن خطأ التنبؤات التي كانت تُنذر بالخطر، فإن أزمة الخليج غيّرت بالفعل مكانة الحركات السياسية داخل بيئاتها السياسية، وبشكل أكثر أهمية، أثّرت في المناخ الذي يعمل الإسلاميون في إطاره.

بتقديم هذه القضايا وتقييم تأثير الحرب علىٰ الحركات الإسلامية من شمال أفريقيا وحتىٰ جنوب آسيا، يعمل الكتاب الذي بين أيدينا علىٰ رصد مسار الأصوليات الدينية المعاصرة. هذا المسار الذي استغرق فترة زمنية تزيد علىٰ خمس سنوات بما حوته من مؤتمرات، وما قام به الباحثون من دراسات حول الحركات الدينية في مختلف بقاع الأرض. كان الباحثون يحاولون فهم البيئة التاريخية والمعاصرة لهذه الحركات الأصولية، وكذلك صفاتها الدينية والاجتماعية والسياسية، والنتائج التي يمكن استخراجها عندما تصل هذه الحركات الأصولية إلىٰ السلطة، أو من حيث بروزها الحاد في المجتمع، ومدىٰ تأثيرها علىٰ نظام الحكم والحياة السياسية والاقتصاد والتشريع وأمن الدولة، وأيضاً علىٰ التعبير الثقافي للمجتمع وعلىٰ التنظيمات الدينية الأخرىٰ. الباحثون الذين شاركوا في هذه الدراسات ينتمي بعضهم إلىٰ ذات المذاهب والأمم التي تنتمي إليها الحركات الأصولية، ومن ثمَّ فهم يحاولون، مع الآخرين، فهم وتقديم تقييم دقيق قدر الإمكان، فيما يتصل بحجم ودوافع ونوايا كل حركة من هذه الحركات، وكذلك

العلاقة القائمة بين الحركة والتقاليد الدينية التاريخية للبيئة التي ظهرت فيها الحركة.

ظهرت الأصولية الدينية كتوجّه داخل المجتمعات الدينية في صورة أفراد وحركات تمثل هذا التوجُّه، الذي يبرز ـ عادة ـ في شكل استراتيجية يحاول المؤمنون بها ـ ومن خلالها ـ حفظ هويتهم المميزة لهم كمجموعة أو كشعب. إن الإحساس بأن هذه الهوية معرضة للخطر في العصر الراهن، يدفع هؤلاء إلىٰ العمل علىٰ تحصين هذه الهوية بعقائد ومعتقدات دينية وممارسات استرجاعية منتقاة من الماضي المقــدس. ويقــوم هؤلاء المؤمنــون بتصفية وتعــديل وتقــرير هذه الأساسيات الاسترجاعية بروح من الذرائعية القاسية، بهدف أن تكون سدًّا بوجه التيارات التوفيقية أو التلفيقية والثقافات العلمانية اللادينية. هذه الأساسيات الاسترجاعية تهدف إلىٰ استعارة الظاهرة الشخصانية المثالية أو المتطرفة التي تجسدت في التجارب الدينية القديمة، إضافة إلىٰ محاولة خلق ادعاءات جديدة ذات أسس دينية ليس لها سابقة تاريخية للتلاؤم مع روح العصر.

بذلك تكون الأصولية المعاصرة اشتقاقية من الماضي، وأصلية تتجه نحو المستقبل في آن معا. لكن الأصولية لا تهدف فقط إلىٰ استيعاب الممارسات القديمة المهجورة، كما لا تهدف إلىٰ العودة للحقبة الذهبية أو الماضي المقدس، وإن كان الحنين إلىٰ الماضي يمثل علامة مميزة في خطاب الأصوليين. بدلاً من هذا كله، فإن الهوية الدينية تتجدد

لتكـون الأسـاس المطلق والوحيد لإعادة تشكيل النظام السياسي والاجتماعي الذي يوجِّه المستقبل أكثر منه ادعاء للماضي، وذلك من خلال انتقاء العناصر من الإرث التقليدي ومن الإرث المدني المعاصر. إن مثل هذه المحاولة تتطلب عادة، قيادة شخصانية تسلطية، تعتمد علىٰ تأييد داخلي نفسي للأتباع المؤيدين، وقاعدة أخلاقية ـ اجتماعية صارمـة يلتزم بها الأتباع. في مثل هذا الوضع تكون الحدود قد تشكلت، وتحـدد هوية الخصـوم، وبُحث عن المهتدين إلىٰ هذا المذهب، وأنشئت المؤسسات وتحددت مهامها في مواصلة إعادة بناء مكثف للمجتمع.

هذا الوصف غير النهائي للأصولية، عادة ما يُصاغ في مصطلحات عامة. وحين يقوم الفرد بتمحيص دين محدد مثل الإسلام، فإن هذا الوصف يغدو ذا فائدة من ناحيتين الأولىٰ، أنه من خلال الجهود التي يبذلها بعض المفكرين المسلمين المعاصرين لوضع قانون إسلامي معاصر ضمن الدول الإسلامية، يبرز العداء العلني لإعادة تقديم القانون الديني كإطار عام للقرارات السياسية والتشريعية وكذلك الحياة الثقافية والاجتماعية. الثانية، أن الوصف المقارن للأصولية يساعد علىٰ تنمية حركات دينية محددة من اختبار الأصولية الإسلامية، أو تحديد الحركات التي ينطبق عليها هذا المصطلح.

علىٰ سبيل المثال، توصف أصوليات القرن العشرين بأنها تقوم علىٰ ردة الفعل في أفكارها الأصلية، بمعنىٰ أنها تتبنىٰ أسلوباً صداميًّا

تجاه كل ما تعتقد أنه يهدد القيم والقواعد الخاصة بالأسلوب التقليدي للحياة، سواء جاء التهديد من النظام الغربي العلماني، أو من أهل النزعات العصرية ضمن التقليد الديني. في مثل هذه الحالات تكون استجابة الأصوليين بشكل عام متمثلة بتحرك ديني اعتراضي يناضل ـ من خلال الحركات الدينية ـ من أجل خلق نظام بديل يمكن من خلاله المنافسة، أو الانسحاب من مواجهة النظام الخارجي الذي يهدد. ويمكن القول علىٰ وجه التحديد أن الأصوليين يبحثون عن أوامر دينية وعقائد وقوانين تهدف إلىٰ خلق وتطبيق النظام الجديد الذي يسعون إلىٰ بنائه. هذا النظام الجديد، النقي الكليّ، يهدف بدوره إلىٰ أن يكون شاملاً وقادراً علىٰ تغطية كافة نواحي الحياة. وهذا التوجه يوضح نوايا العديد من الأصوليات المعاصرة كما سنرىٰ. من ناحية أخرىٰ هناك حالة من الإحباط الهائل ضمن الأطر العالمية والاقتصادية والاجتماعية ا لتي يجب علىٰ الأصوليين، وعلىٰ غيرهم، التعامل معها في العصر الراهن.

هذه الانعكاسات تقودنا إلىٰ استنتاجين ذوي صلة بمناقشة موضوع الأصوليات الإسلامية:

أولاً: أن الأصوليات الإسلامية قد تشارك حركات الابتعاث الإسلامية العديد من السمات، لكن ذلك لا يعني التطابق بين الظاهرتين. قد تكون بعض الأصوليات قد أدت في بعض الحالات، إلىٰ ابتعاث إسلامي ذي طابع ثقافي واجتماعي عام، لكن ذلك لا

يمثل عودة صريحة وواضحة إلىٰ المثالية الإسلامية والمصدرية التشريعية، وإن كانت الأصوليات في نهاية الأمر تتجه فعلاً نحو الأساسيات والتعاليم السياسية وليس فقط ممارسات المعتقد الديني، فيما يتصل بأنظمة الحكم التي تتعايش معها، التعبير السياسي الأصولي يتسم بالتنوع والتباين:

فقد يكون هذا التعبير واضحاً بحفظ الذات في ظل حكومة علمانية أجنبية، أو لتجميع التأييد الشعبي للتوجهات الإسلامية في ظل السياسة الديمقراطية، أو السعي لفرض النظام الجديد/القديم من الأعلىٰ في حالة السياسة الثورية. وفي كل حالة من هذه التعبيرات السياسية، ليس بالضرورة أن تتورط الأصوليات في البحث عن صيغة تساومية وتلاؤمية تؤدي باتباع الأصولية في النهاية بعدم تميزهم بالوصف (الأصولي) بمفهوم التميّز الأصيل والعقائدية والتحدي الذي يشكل لبَّ التجربة للحركة الأصولية في بدايتها. بالفعل إن مؤلفي هذا الكتاب عادة ما يستخدمون كلمات مثل «ذرائعية» أو «التكيف» لوصف الأحزاب الإسلامية المعاصرة أو الجماعات التي لا تزال تلتزم بهدف إقامة الدولة الإسلامية، لكنها خففت من حماسها بسبب ضرورات أو متطلبات العمل السياسي المعاصر.

مما لا خلاف عليه أن الحركات الأصولية محتم عليها التورط والتعامل مع الحياة السياسية المعاصرة، وبفعل ذلك تشارك هذه الأصوليات بعضها البعض في لغة عامة فيما يتصل بالتحديث والتطور

والبناء السياسي والتخطيط الاقتصادي. قد تغير هذه الأصوليات هذه اللغة بشكل طفيف، وقد تحاول بنجاح أو دون نجاح إعادة توجيه أو النظر في بعض توجهاتها، لكنها لا تخرج عن إطار هذه اللغة، وتجد أي أمل، حتىٰ العودة الجزئية إلىٰ الإسلام الحقيقي النقي، أقل بكثير من بناء شكل إسلامي خالص للنظام السياسي الحديث، أمر بعيد المنال.

هذا بدوره يقودنا إلىٰ النتيجة الثانية لاعتبار الأصوليات الإسلامية من وجهة نظر أكثر عمومية. فالحركات الأصولية التي ابتُعثت في هذا القرن بهدف تأسيس نظام سياسي يقوم علىٰ الشريعة، تنظر إلىٰ المملكة العربية السعودية علىٰ أنها تمثل الدولة الأصولية النموذجية التي يُقاس عليها. قامت الوهابية في الأصل علىٰ قاعدة عامة من التعاون فيما بين العلماء والحاكم، حيث تشارك الاثنان في الهدف الأساسي من الدعوة، وهو إعادة الإسلام الحقيقي النقي. لقد كان بمقدور الوهابيين في القرن الثامن عشر إحياء وتشكيل نظام شامل من التشريع غدا أساساً مستقراً لدولة إسلامية محافظة. وقد تفاوض العلماء والحكام حول الوصول إلىٰ حل وسط فيما يتصل بعملية التمدن* أما الحركات الأصولية المعاصرة فقد وجدت نفسها في موضع مختلف تماماً عن المثال السابق. الإسلاميون في مصر والجزائر والباكستان وفي الأردن بدرجة

---

* بما لا يتعارض مع الشرع الإسلامي. (المعرب)

كبرت أم صغرت، وجدت نفسها غير قادرة علىٰ التأمل النظري لبناء نموذج الدولة التي يأملون في قيامها. وكما تجسّد لنا هذه الأبحاث وبشكل متكرر، وجد الأصوليون أنفسهم مضطرين للتفاوض والتباحث والتلاؤم مع دولة علمانية من جهة، وشعب مسلم ذي نزعات متنوعة تأمل بالبعث الإسلامي من جهة أخرىٰ. إن الأصوليين يعيشون ويتحركون ضمن إطار عمل القرن العشرين القائم علىٰ العقلانية العلمانية، حتىٰ وإن لم يعترفوا بذلك بشكل كامل، فضلاً عن أن رؤيتهم للإسلام السياسي تقوم بالضرورة علىٰ المزج غير الشرعي بين الشريعة وعناصر من الأيديولوجيات السياسية المعاصرة تتفاوت فيها بين الرأسمالية الديمقراطية وحتىٰ المفاهيم الماركسية.

بفضيلة هدفهم المشترك لتأسيس الشريعة فإن الحركات الأصولية عبر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا، ذات علاقة تاريخية وأيديولوجية بالحركة الوهابية. هذه العلاقة التي لا تخلو من أبعاد مالية وجغرافية وسياسية كما تبين في أزمة الخليج. بالتركيز علىٰ هذه القضية وتعرض النظام السعودي لتهديد نظام طغياني تلبّس بلبوس الإسلام، وبالنظر في هذه الاختلافات بين نظام أصولي محافظ، اضطُر للاستعانة بالقوات الصديقة للدفاع عن ذاته، والحركات الأصولية الرافضة لمثل هذا الأمر، في ذات الوقت تعيّشها علىٰ مساعدات الدولة السعودية، أجبرت الأزمة القادة الأصوليين بدءاً بالجزائر وحتىٰ باكستان، علىٰ اتخاذ قرار تبني سياسة ذرائعية أو تطرفية. لقد كان

لمثل هذا القرار أهميته الخاصة لمستقبل الحركات التي ساهم الحكم السعودي في إنشائها وتشجيعها. وهذه واحدة من أطروحات عدة تناقشها موضوعات الكتاب.

هذه القضايا وغيرها توضح، أو تضع في منطقة الضوء حقيقة التعقد الذي برز بسبب أزمة الخليج، والتساؤل عن دور الأصوليات الإسلامية في هذا الموضوع. ويتبقىٰ بناء علىٰ هذا التساؤل، الكثير مما يمكن تعلمه ويتقرر في الشهور والسنوات القادمة. لم يمر بعد الوقت الكافي للوصول إلىٰ تقييم قاطع، لذلك لا يستطيع العلماء سوىٰ تقديم بعض الانعكسات المبدئية حول دور الإسلام في أزمة الخليج، خاصة مدىٰ تأثير الأزمة علىٰ التنظيمات والحركات الأصولية المتعددة في العالم الإسلامي. بأخذ ذلك في الاعتبار يكون الهدف من البحث في سياق هذا الكتاب متواضعاً.

إن المؤلفين الذين عملوا في هذا الكتاب يعلمون أن كثيراً من التغيرات سوف تحدث، وبشكل درامي، في الفترة ما بين كتابة الكتاب ونشره. لكن مع هذا كله، فإن الموضوعات تأسر العديد من الحركات الأصولية في لحظات مهمة، وأحياناً هائلة، من تاريخها المعاصر.

الفصل الأول

الدين والواقعية السياسية:
الاستجابات الاسلامية تجاه حرب الخليج

جيمس بيسكاتوري*

* مدرس بجامعة ويلز ومعهد الشئون الدولية الملكي بلندن . مؤلف كتاب «الإسلام في عالم الدولة القومية»، ومحرر «الإسلام في العملية السياسية» وكذلك كتاب «رحالة مسلمون: الحج والهجرة والرؤى الدينية»، بالتعاون مع ديل إيكلهان. (المعرب)

Chapter 1 Religion and Realpolitik: Islamic Responses to the Gulf War

James Piscatori

خلال أزمة الخليج لعام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، وعد صدام حسين وبصورة ملؤها الثقة، بالنصر المؤزر ضد قوات الإمبريالية الغربية. لكن سوف يتم تذكيره بانجاز آخر غير معروف ولا متوقع. لقد دفع صدام حسين بنظامه السياسي وببلاده إلىٰ حافة التدمير الكامل، وضمن ذلك، أدىٰ بملايين المسلمين في جميع أنحاء العالم إلىٰ حالة من التعارض مع حكوماتهم. هؤلاء المسلمون الذين هتفوا له كبطل مسلم. وعلىٰ الرغم من اندحار وتحلل قواته الجوية والبرية، إلاّ أنه ربح سمعة أدبية كونه واجه وحيداً، القوة الهائلة التي قادتها أمريكا التي تصدت لعدوانه. يضاف إلىٰ رصيده، صورايخ سكد scud التي أطلقها تجاه الكيان الصهيوني، التي علىٰ الرغم من أنها لم تُحدث سوىٰ أضراراً طفيفة إلا أنها أكسبته رصيداً هائلاً لتوسعة النزاع بالنسبة لخصوم العرب. في الحقيقة وواقع الأمر، أن غزو صدام حسين للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠، وما تلىٰ ذلك من أزمة دبلوماسية وعسكرية، لم تخلق تحديا لاستقرار المنطقة الداخلي فحسب، لكنها أيضاً ركزت علىٰ الأهمية المركزية في أن الدين يقع في قلب الأزمة السياسية للعالم الإسلامي.

لم يكن صدام حسين يقدّر دائماً قوة التأثير التي يمارسها الدين علىٰ عقول الرجال. لكن، بدا واضحاً ليلة المعركة، قيام صدام حسين

بحثّ ضباطه العسكريين وبشكل عاطفي علىٰ الاعتقاد أن الله هو (مهندس) الحرب قريبة الحدوث. **«إن الله هو الذي يريد أن يحدث ما حدث. إن دورنا في هذا القرار يصل تقريباً إلىٰ حد الصفر»**، بإثارة هذه المقولة، أعلن صدام حسين مقولته الخاصة بالفيل حيث ربط شعار الحزب الجمهوري وهو الفيل، بالقصة القرآنية التي بيّنت هزيمة جيش أبرهة الذي استخدم الفيل في عدوانه علىٰ مكة، وأن ذلك دليل علىٰ أن النصر العراقي قادم، ووصل به الأمر بالاستشهاد بالآية القرآنية المناسبة: **﴿ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل، ألم يجعل كيدهم في تضليل﴾**. ومن خلال أشرطة التسجيل لإحدىٰ المقابلات بين الرئيس وأتباعه، سُمعت أصوات من المستمعين وهم يرددون: **«نعم سيادة الرئيس كيف يُعيد التاريخ نفسه»**.[1]

في الفترة التي سبقت أزمة الخليج، خاصة قبل وصول القوات الغربية إلىٰ السعودية، لم يكن هناك سوىٰ عدد ضئيل في العالمين العربي والإسلامي، ممن ينظر إلىٰ صدام علىٰ أنه المدافع عن الإسلام، وهم الذين يجيدون فن التملق والنفاق. بل بالأحرىٰ إن أيديولوجية البعث التي ينتمي إليها صدام تجعل من الأمة العربية المرتكز الأساسي وفقاً لمفاهيم اشتراكية وعلمانية. إن «جمهورية ا لخوف» التي شيدها صدام بشكل منظم باسم هذه المبادىء لا تقبل الانفصال[2]، والجماعات الشيعية المسيسة التي باستطاعتها القيام بتمرد علني مفتوح، يُنظر إليها بمنظور أنها خطرة بوجه خاص. إنه نظام يثير الرعب

بشكل متناسق وثابت، كما أنه يفتقد كل معاني الرقة: أي خصم شيعي أو كردي أو قائد ديني أو أداة من أدوات البعث، رجلاً كان أو امرأة، يعمل علىٰ تلويث الهالة التي تحيط بنظام حكم صدام، تتم تصفيته. حين أقدم نظام صدام حسين علىٰ إعدام آية الله محمد باقر الصدر وشقيقته شنقاً في إبريل ١٩٨٠، والصدر يُعد من أبرز السلطات الدينية في العالم الإسلامي، فقد غدت تلك الحادثة رمزاً لوحشية نظام صدام المضاد للإسلام.[٣]

إن الحرب غير السوية مع إيران الثورية غير العربية عام ١٩٨٠ وحتىٰ ١٩٨٨، أضافت الرغبة لدىٰ صدام بالنظر إلىٰ ذاته علىٰ أنه حامي الأمة العربية. وهذا بدوره أكدّ أن الإسلام يحتل المرتبة الثانية من الأهمية عند صدام. ولعل في الإشارة المتكررة لموقعة القادسية المشهورة (عام ٦٣٧م) ـ حيث هزم العرب ،وبشكل هائل، الفرس الساسانيين غير المسلمين ـ دليلاً علىٰ سعي صدام للحصول علىٰ شرعية محددة، وذلك حين وصف المعركة مع إيران في سبتمبر ١٩٨٠، أنها قادسية أخرىٰ[٤]*. علىٰ أية حال، كان مقدراً للحرب أن تستمر ثماني سنين دموية، ووجدت المعارضة الشيعية العراقية في النظام الإيراني مناصراً طبيعياً. وفي حين كانت لغة الخطاب الإسلامي في طهران تهدف إلىٰ حشد أقصىٰ قدر ممكن من التأثير المحلي، ـ كما هو حال مصطلح العروبة بالنسبة لصدام ـ كان استخدام تلك اللغة

* وقد اشتهرت في الأدبيات العراقية بـ (قادسية صدام). (المعرب)

يزيد من تأثير صدام في العالم الإسلامي الأوسع، وكثيراً ما تكلم آية الله الخميني وبشكل متكرر عن الحرب بتصور مفاده حرب الإيمان مع الكفر[٥]، وتصوير صدام بمنزلة شياطين الإسلام مثل شاه إيران ورونالد ريغان ومناحيم بيغن.

إن النظر إلىٰ صدام علىٰ أنه بطل إسلامي في معظم ـ وليس كل ـ الدوائر الإسلامية، كان أكثر الأمور إثارة. وهناك العديد من العوامل المتشابكة والمعقدة التي تفاعلت في هذا الإطار، وفي هذا المجال، فإن النداء العاطفي للقضية الفلسطينية، الغضب المستتر، والتعرض للدول الخليجية حديثة الثراء، التي استدعت القوات الأجنبية، وكذلك الإشارة إلىٰ الشكوك في الدوافع الغربية للاستجابة، كل هذه العوامل كان لها دورها الذي لا يمكن تجاهله في هذا القضية. وبرغم ذلك، فإن هناك حدوداً لقدرة الحركات والجماعات الإسلامية علىٰ تضخيم دورها نتيجة لأزمة الخليج. ولذلك يجب النظر في حقيقة أن الأزمة قدمت فرصة لتحديد جدول الأعمال السياسي لهذه الحركات والجماعات الأصولية.

صدام والرمزية السياسية للإسلام:

إن تفشي الأوهام المعادية للسعودية والكيان الصهيوني في خطاب صدام حسين، ليس من قبيل المصادفة. فالسعودية وفلسطين تمثلان رمــوزاً عاطفية متـداخلة في التـداعيات الفكـرية السياسية لدىٰ

المسلمين. كلاهما يمثل المدن المقدسة للإسلام، مكة والمدينة في السعودية، والقدس في فلسطين، وارتباط ذلك بحياة النبي ﷺ. حتىٰ البعثيون العلمانيون لا يستطيعون تجنب التأثير الهائل لهذه الرموز الدينية ومعانيها التي تتضمنها.

ولد النبي ﷺ في مكة قرابة عام ٥٧٠م. وبدأ في تلقي الوحي هناك، ثم أُجبر علىٰ المغادرة بسبب عداوة المشركين هو وأتباعه إلىٰ المدينة أو التي كانت تُعرف بـ (يثرب) قبل الإسلام، وبذلك غدت «المدينة» أول دولة إسلامية. وتُعد سنة الهجرة بداية التقويم الزمني التاريخي لدىٰ المسلمين. ومن الأمور الوثيقة ذات الصلة، الإلزام الثابت، بأداء فريضة الحج قدر الطاقة. والحج أحد الأركان الخمسة للدين الإسلامي. وهو واجب يفرض التزاما ماليا وبدنيا علىٰ المسلم، ومن ثم فإن لفظ «حاج» يتضمن معنىٰ ووجاهة اجتماعية. المدينة، باعتبارها المكان الأخير للنبي ﷺ، غدت بدورها ذات مكانة خاصة، وموقعا للالتزام، وإن لم يكن متطلبا دينيا، بل إن زيارة المسجد النبوي قد أضحت تقليداً دينياً.

القدس هي المركز، علىٰ المستوىٰ العالمي لدىٰ المسلمين، حيث يرتبط بالرحلة السماوية للنبي ﷺ. وهي تنقسم إلىٰ جزأين أو رحلتين: الأولىٰ هي الإسراء، حين انتقل النبي ﷺ علىٰ ظهر البراق من مكة إلىٰ القدس بالليل. وفقاً لما ورد في الأحاديث النبوية، قابل محمد ﷺ هناك، الأنبياء إبراهيم وموسىٰ وعيسىٰ. وقد ورد ذكر القصة في القرآن

الكريم: ﴿**سبحان الذي أسرىٰ بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلىٰ المسجد الأقصىٰ الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا**﴾. وعلىٰ الرغم من أن القرآن لم يحدد علىٰ وجه الدقة موقع «المسجد الأقصىٰ»، إلا أن المسلمين الآن يطلقون عليه اسم «الحرم الشريف»، ويُعرف عند اليهود بـ «هيكل سليمان» حيث يعتقدون أن النبي سليمان قد أقام مثل هذا الهيكل في الزمن الغابر.

الرحلة الثانية هي المعراج، حيث عُرج بالنبي ﷺ بمرافقة جبريل إلىٰ الجنة، حيث عبر النبي ﷺ خلال السماوات السبع وقابل الأنبياء الأولين، وحين وصل إلىٰ العرش الإلهي تلقىٰ التعاليم الخاصة بالصلاة المكتوبة والواجب علىٰ المسلمين تأديتها، وتقف قبة الصخرة اليوم في ساحة الحرم، كتذكار ظاهر لهذه الرحلة الثانية. لذلك فإن لهذه الأرض في السعودية وفلسطين وضع خاص ومكانة مميزة تستمد منها أهميتها العظمىٰ والشاملة، خاصة فيما يتصل بالشرعية التي تشخص السياسة في الشرق الأوسط. ومن هذه الزاوية يتجلىٰ سر سيادة القضية الفلسطينية علىٰ سياسات المسلمين.

تبدت العلاقة بين العرب والمسلمين تجاه الصهيونية في فلسطين منذ عام ١٩٣١ حين دعا مؤتمر القدس، وبشكل ظاهري إلىٰ بعث الخلافة في محاولة لوضع التطورات الحاصلة في فلسطين علىٰ جدول أعمال المؤتمر. لكن بعد عام ١٩٦٧، وحين احتلت إسرائيل القدس والضفة الغربية، أخذت القضية أبعاداً جديدة. علماء الأزهر، أقدم

جامعة إسلامية وأكثرها هيبة دينية في القاهرة، تحدثواة عام ١٩٥٦ عن إسرائيل علىٰ أنها إحدىٰ «الدول الإمبريالية» مع التركيز علىٰ تبيان الأخطار المترتبة علىٰ «ميثاق بغداد»[٦]. لكن الآن ومع استمرار احتلال إسرائيل لأحد أبرز الشواهد الإسلامية، فإن اللغة السائدة تدور حول أهم القضايا الإسلامية، القدس. في عام ١٩٦٨، أدان تجمع العلماء المسلمين العالمي، الممارسات الإسرائيلية مثل التعرض بالتخريب لمعالم القدس الإسلامية: «المغتصبون هدموا العديد من أماكن المسلمين، بما في ذلك المساجد والمدارس والمنازل، والتي تُعد أوقافا إسلامية. بل إن الأسوأ من ذلك كله، ما يعمل له الصهاينة من مخططات لهدم المسجد الأقصىٰ»*[٧].

حين طرح صدام حسين مبادرته يوم ١٢ أغسطس، ربط بشكل واضح انسحابه من الكويت بالانسحاب الإسرائيلي من المناطق المحتلة[٨]. لقد كان يعمل علىٰ استغلال الشعور العميق لدىٰ المسلمين جميعاً تجاه هذه القضية. لقد كانت تلك محاولة غير سوية ولا تكلف شيئاً، لتحويل الأنظار عن قضية احتلاله للكويت. كما حاول أن يُظهر تأييداً عارماً لمنظمة التحرير الفلسطينية دون تقديم أي إنجاز حقيقي علىٰ الصعيد العملي. لكن، من خلال تركيز الأنظار علىٰ الصراع العربي - الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، كان صدام يحاول

* تتعمد إسرائيل الحفر في منطقة المسجد الأقصىٰ بحجة البحث عن هيكل سليمان. (المعرب)

في الوقت ذاته أن يتغلغل إلىٰ وجدان المسلمين. وبكلمات الشيخ إبن باز، أكبر علماء السعودية الدينيين، «المشكلة الفلسطينية مشكلة إسلامية أولا وأخيراً. وأنه علىٰ المسلمين أن يجاهدوا اليهود حتىٰ تعود الأرض إلىٰ أصحابها»[٩]. ولقد تمكن صدام حسين من استنفار هذا الشعور وبضربه علىٰ الوتر الديني الحساس بأسلوبه الخداع الفريد، وجد تجاوباً في معظم شوارع العالم الإسلامي.[١٠]

لكن حيث إن اللاهوت الديني غير قابل للتجزئة، كذلك الأمر بالنسبة للرمزية السياسية الكامنة في القضية الفلسطينية حيث من المحتم ربطها بالجزيرة العربية. لقد كان بإمكان صدام أن يجادل في المقارنة بين الاحتلال الإسرائيلي للأماكن المقدسة في فلسطين والوجود الغربي علىٰ الأرض التي تضم المدينتين المقدستين، ومكة والمدينة*. لقد تحدث عن الحاجة إلىٰ «تحرير مكة من «الاحتلال» الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة. وحين يظهر صوت الحق في العالم العربي، اضربوا مصالحهم أينما تكون، وانقذوا مكة المقدسة انقذوا قبر النبي محمد ﷺ في المدينة»[١١]

الاستجابة في العالم الإسلامي لهذه الدعوة للجهاد لم تتسم بالتردد. أحد خطباء المسجد الأقصىٰ في القدس أدان وبحدّة، القيادة السعودية أمام تجمع شعبي لقرابة عشرة آلاف مصلٍّ: «القادة العرب يمنحون أراضي المسلمين للأمريكيين»[١٢]. وفي الأردن، دعا الإخوان المسلمون إلىٰ تطهير الأرض المقدسة لفلسطين ونجد والحجاز من

الصهاينة والإمبرياليين. وفي لندن تجمّع عدد من المسلمين يُقدّر عددهم بأربعمائة يصرخون بشعارات معادية للسعودية، وقد تم تفريق المظاهرة[١٣]. وقد ساد هذا الشعور حتىٰ عند المسلمين البعيدين جدا عن بؤرة الحدث مثل الصين، حيث اعتقد البعض أن قدوم القوات العسكرية الغربية، إلىٰ السعودية يمثل خرقاً لوحدة المنطقة الإسلامية، ونتيجة لذلك شعروا بأن الإسلام قد أُهين، وأن معارضة صدام لوجود القوات الأجنبية تستحق التأييد[١٤].

هذه الانتقادات التي وجهت إلىٰ النظام السعودي ليست جديدة، بل كانت معروفة منذ عام ١٩٢٤ حين أصبحت الأماكن المقدسة في شبه جزيرة العرب تحت سيطرة النظام السعودي. وكانت الخشية آنذاك أن يحول التشدد الوهابي دون السماح لفئات دينية معينة بممارسة شعائر الحج، خاصة أن تاريخ الحركة الوهابية في المنطقة يدل علىٰ قيام الوهابيين بمهاجمة الأماكن المقدسة في العراق[١٥]. لكن النظام السعودي أثبت خطأ كل هذه التصورات منذ عهد الملك عبدالعزيز (١٨٨٠ ـ ١٩٥٣)، حين تبيّن أن هذا العهد يحترم كل الفئات الدينية، وبثه الطمأنينة لدىٰ الحجاج في جميع أنحاء العالم وأنه لن يتدخل في واجباتهم الدينية. وإذا كان النظام السعودي في الماضي، يعتمد علىٰ المدخول المالي من موسم الحج، فإن الوضع الحالي يشهد

---

* ليس خافيا أن هذا قياس مع الفارق. وأن دعوىٰ صدام حسين هدفها المزايدة الدينية. (المعرب)

قيام النظام السعودي باستخدام أموال النفط في الإنفاق، وبشكل هائل، للحفاظ على الأماكن المقدسة وتوسعتها وتطويرها، إلى جانب الاهتمام الكامل بالمناطق السكنية والأحوال الصحية*. إن هذا الاهتمام المتزايد والإنفاق الهائل من قبل النظام السعودي، جعلا له الحق في تبني كل ما يتصل بالدين الإسلامي، وكذلك تعرّض هذا النظام للنقد من قبل المدعين المزيفين بحماية الإسلام. الرئيس معمر القذافي غريب الأطوار، دعا إلى تدويل الحرمين الشريفين بحجة السماح للطائرات العسكرية الأمريكية بالطيران في المجال الجوي للمملكة يعمل على تلويث الأماكن المقدسة[١٦]! ومنذ ثورة ١٩٧٩، نظر الإيرانيون إلى السعوديين على أنهم خصم طبيعي لدعوتهم قيادة العالم الإسلامي. وغالباً ما كان السعوديون عرضة لتهجم آية الله الخميني واستهزائه بالجهود التي يبذلها النظام السعودي في مجال الدعوة الإسلامية[١٧].

إن هدف الإيرانيين استخدام التجمع الإسلامي ـ موسم الحج ـ لطرح تصوراتهم حول الثورة الإسلامية التي تثير بشكل طبيعي، السلطات السعودية. وغالباً ما كانت تحدث مواجهات عنيفة في العقود الماضية. ففي عام ١٩٨٠ كان الأمر لا يتعدى بعض التجمعات

* إن الإنفاق السعودي الهائل والذي يقدّر بالمليارات من وحدة النقد السعودي، يفوق حدّ التصور. وما من مسلم يزور مكة حاجًّا إلّا ويعجب للتطور المذهل في مجال التوسعة، ويشمل ذلك أيضاً المسجد النبوي في المدينة. (المعرب)

ورفع الشعارات، لكن في عامي ١٩٨١، ١٩٨٢ حدثت صدامات حقيقية فيما بين الحجاج الإيرانيين وقوات الأمن السعودي. وفي عام ١٩٨٦، تمّ اعتقال حجاج إيرانيين اعتقد أن لديهم أسلحة، ومن ثم منُعوا من أداء فريضة الحج. أما عام ١٩٨٧ فقد كان أكثر المواسم عنفاً، حيث قُتل بعض الحجاج الإيرانيين، وتبادل النظامان السعودي والإيراني الاتهامات وإلقاء كل طرف اللوم على الطرف الآخر. وقد دعت إيران، على إثر ذلك، إلى عقد مؤتمر عالمي لمناقشة مستقبل الأماكن المقدسة، لكن المؤتمر لم يُنجز سوى القليل مع التركيز على لهجة العداء للنظام السعودي من قبل المؤيدين للنظام الإيراني(١٨). وعلى الرغم من مقاطعة إيران الشكلية للحج منذ عام ١٩٨٧ إلى ١٩٩٠، حدثت بعض التفجيرات خلال حج عام ١٩٨٩. أما عام ١٩٩٠ فقد شهد وفاة ١٤٠٠ حاج في أحد الأنفاق، مما كان له تأثير سيء فيما يتصل بالكفاءة الإدارية للقائمين على شئون الحج. وكان من الطبيعي ـ في ظل مثل هذا الحدث المأساوي ـ أن يتعرض النظام السعودي إلى انتقادات شديدة من قِبل إيران وأتباعها في المنطقة(١٩).

خلافاً لكل ما سبق، جاء تهجم صدام حسين على النظام السعودي بسبب دعوته القوات الغربية غير المسلمة للوجود على أرض المملكة. لذلك حرص السعوديون على استصدار فتوى دينية من الشيخ ابن باز تُقر السماح بوجود مثل هذه القوات لمقاومة العدوان والدفاع عن البلاد. كما قام مجلس كبار العلماء بإصدار موافقته على

القرار الذي اتخذه الملك فهد بدعوة هذه القوات في نطاق مسئوليته التي تتطلب منه الاستعداد للدفاع عن بلاد المسلمين وأن عليه أن يسعىٰ لطلب مساعدة أية قوة تمكنه من تحقيق ذلك الهدف [٢٠]. كذلك صدرت فتوىٰ أخرىٰ أقرّت حق استخدام القوة ضد العراقيين، وأعلنت أن القتال ضد صدام حسين جهاد بحد ذاته. وقد كان للقوات غير المسلمة دور بارز ومهم في إلحاق الهزيمة بـ(عدو الله). [٢١].

كان من الطبيعي أن يُلقي هذا الوضع غير المألوف والذي يحدث لأول مرة في التاريخ العربي المعاصر، بظلاله علىٰ الوضع الداخلي للمملكة العربية السعودية، خاصة في ظل الدعاية الضخمة التي قام بها النظام العراقي لتشويه صورة النظام السعودي، وشيوع العديد من الأقاويل حول قيام جنود القوات الغربية بممارسة شعائرها الدينية علىٰ أرض المملكة[٢٢]* لكن الأمر لم يخل من بعض التوجهات الفردية التي تعارض استقدام القوات الغربية. فمنهم من رأىٰ عدم الاعتماد كليّة علىٰ الدعم الأمريكي[٢٣]، ومنهم من حث علىٰ ضرورة مقاومة

---

* كدليل قاطع علىٰ عدم صحة ذلك قيام الرئيس الأمريكي بأداء صلوات عيد الشكر علىٰ ظهر إحدىٰ قطع البحرية الأمريكية في شهر نوفمبر ١٩٩٠. وذلك حرصاً منه علىٰ احترام الشعور الديني الإسلامي من جهة، ومنعاً للإحراج الذي قد يترتب علىٰ ذلك من جهة أخرىٰ. أنظر محمد حسنين هيكل، حرب الخليج، ص ٤٩٧. (المعرب)

الفساد، وأن المصيبة التي حلّت بالمسلمين سببها انتشار الفساد والسماح باستشرائه بين المسلمين[٢٤]. وكان البعض يتساءل عن موعد رحيل المسلمين، وآخرون يتساءلون: «**إذا دخل أرضك كلب، هل تستقدم أسداً للتخلص منه**»؟![٢٥]

هذا الانطباع التساؤلي، كان يتضخم مع مرور الوقت. تبعاً للتقارير، قدّم عدد من العلماء مذكرة تفصيلية إلىٰ الملك فهد يوم ١٨ مايو ١٩٩١، تتضمن برنامجاً شاملاً للإصلاح الداخلي. وقد دعت المذكرة إلىٰ إنشاء مجلس شورىٰ يتم اختيار أعضائه وفقاً للكفاءة فقط دون النظر إلىٰ المكانة الاجتماعية، وكذلك العمل علىٰ أسلحة الأنشطة العسكرية والاقتصادية والوسائط الإعلامية، والامتناع عن كل المواثيق والمعاهدات غير الإسلامية.[٢٦] لكن ذلك لم يلق قبولاً لدىٰ هيئة كبار العلماء التي أصدرت بياناً في الثالث من يونيو ١٩٩١، أدانت فيه الأسلوب الذي قُدمت بموجبه المذكرة آنفة الذكر. وقد نبَّه هؤلاء العلماء أهل المملكة إلىٰ ما حققه حكم آل سعود في مجال الأمن والاستقرار والتوحد للمجتمع السعودي[٢٧]. لكن التصديق علىٰ المبادىء الإسلامية ذات الصلة بالشورىٰ والنصيحة بين الحاكم والمحكوم في ظل ظروف محددة، وعدم رفض الإصلاحات المطلوبة لم يؤدِّ إلىٰ إزالة التململ وعدم الاستقرار الفكري الذي ساد المملكة، وهو من إفرازات أزمة الخليج.

لقد استغل صدام هذا الإحساس بعدم الارتياح لدىٰ البعض،

فأخذ في استثارة المسلمين بالضرب على وتر الإمبريالية، لكن الرغبة في استثارة الكلمات الرنانة المناسبة للحدث الواقع، أخذ في استخدام مصطلحات «الكفار» و «الجهاد» لإيذاء النظام السعودي من الناحية المعنوية. بالتأكيد إن معظم المسلمين في جميع أنحاء العالم كانوا في شك كبير بالنسبة للمؤهلات الإسلامية التي يمتلكها صدام، فسياساته الوحشية ضد الشيعة في العراق معروفة لدى الجميع. ومن ثم لا يوجد سبب للاعتقاد بأن استخدام مصطلحات مثل الجهاد وغيرها قادرة على إحداث استجابة سياسية واجتماعية[٢٨]. لكن مع ذلك كله تظل هناك إشكالية وجود القوات الغربية على الأراضي الإسلامية، التي لم تستطع عقلية المسلمين من غير العرب على وجه خاص أن تتقبلها في إطار الظروف غير الطبيعية التي تعصف بالمجتمع الخليجي الذي يقف في وجه المدفع.

وحين تساءل صدام عن سبب انسحاب هذه القوات العسكرية من الأرض العربية في حين يظل الاحتلال الإسرائيلي دون معارضة، وجد هذا التساؤل صدى لدى الأطراف الأخرى. لقد كانت تلك الأطراف تنظر إلى الأمر من منظور العدالة والإنصاف، ولكن كانت مصالح المسلمين الإستملاكية في فلسطين، أيضاً محل بحث. لقد تمكن صدام من الربط بين الرمزين السياسيين، جزيرة العرب وفلسطين، في وقت كانت فيه القضية الفلسطينية محل تفاعل، وبذلك أصبح صدام، صلاح الدين الجديد، مجدد الحكم الإسلامي

للأراضي المقدسة[٢٩].

الشارع الإسلامي واستجابة الأصوليين:

لقد كانت قيادة الحركة الإسلامية في جميع أنحاء العالم الإسلامي في مأزق حقيقي. فمن جهة يميل أعضاؤها إلىٰ التعاطف مع صدام، لكن من جهة أخرىٰ، تعتمد الحركة في تمويل مختلف أنشطتها علىٰ الأموال القادمة من الدول الخليجية، خاصة المملكة العربية السعودية والكويت.

لقد كان للرمزية السياسية دور في استنهاض الأحاسيس العامة الكامنة لدىٰ هذه الشعوب، لكن ذلك ليس معزولاً عن عوامل أخرىٰ تداخلت في الموضوع. هناك أولا، المدىٰ الشامل للسخط النابع من سيادة البيروقراطية الزائدة علىٰ الحد في مجتمعات لا ديمقراطية ينعدم فيها الأمل في تحقيق شيء من التحرر. علىٰ سبيل المثال، الأردنيون، بما في ذلك بدو الضفة الشرقية، أحدثوا الكثير من الشغب والتمرد، كما حدث مؤخراً في إبريل ١٩٨٩، وعلىٰ الرغم من الانتخابات التي أدت إلىٰ إعادة الحياة البرلمانية في نوفمبر ١٩٨٩، استمر السخط العام بسبب المصاعب الاقتصادية. الفلسطينيون كذلك، وهم يمثلون غالبية القاطنين في الأردن، ملّو من المتاعب التي تحدثها المعارضة للاحتلال الإسرائيلي، إلىٰ جانب الإحساس بالخيبة من عدم تحقيق شيء ملموس من الانتفاضة القائمة في الأراضي المحتلة خلال ثلاث

سنوات إتسمت بالهيجان المتواصل. في المقابل نجد سيادة الانطباع لدىٰ الشعب الجزائري أن النظام الاشتراكي هو سبب الفشل الاقتصادي والفساد الأخلاقي. الأمر الذي أثار التوتر الاجتماعي. فالانتخابات المحلية التي أجريت في يونيو عام ١٩٩٠ انتهت لصالح الحزب الحاكم، لكنها أبعد من أن تحقق الهدوء المنشود، وقد شجع ذلك علىٰ ازدياد السخط الشعبي. في مثل هذه الأوضاع، لم يحظ ادعاء صدام حسين بالدعوة إلىٰ التحرير بالجاذبية المطلوبة، ومن ثمَّ لم يكن سوىٰ نداءً فارغاً.

ثانيا، أن الحماس المؤيد لصدام الذي ظهر في أكثر، وليس في كل الأمكنـة، ليس سوىٰ نتيجة شعور خاص بالسخط تجاه الأنظمة الخليجية، حيث جلبت الثروة لهم حسد وعداء وبغض الآخرين من فقراء العرب والمسلمين.* وعلىٰ الرغم من الأموال الهائلة التي أنفقها حكام الخليج لصالح الأخوة العرب والوحدة الإسلامية، وما ترتب علىٰ ذلك نتائج جيدة تحققت بناء علىٰ هذا الإنفاق، إلا أن التصور العـام لدىٰ الآخرين بسبب السلوكيات الماجنة للبعض، والمنافية لآداب الشرع الإسلامي، كان سلبياً وعاماً.[٣٠] وبدلاً من جني ثمار طيبة لهذا الاستعمال الحكيم للأموال، فقدت الدول الخليجية التأثير

* العجيب أن هذه الشعوب لا تفكر بمليارات الدولارات التي يحفظ بها حكامهم وأثرياؤهم في خزائن سويسرا! كما أنها لم تبد في يوم من الأيام مثل هذا الشعور قبل حدوث الأزمة! (المعرب)

المتوقع فيما بين الجماهير العربية. ولعل ذلك يعود إلىٰ الربط القائم بين الثروة الخليجية والاقتصاد الأمريكي من جهة، ودور الاقتصاد الأمريكي في مؤازرة الاقتصاد الإسرائيلي من جهة أخرىٰ[٣١]

ثالثاً، بالإضافة إلىٰ الأمل بالتخلص من الصعاب الاجتماعية والاقتصادية الضاغطة، وعدم شعبية الأنظمة الخليجية، كانت هناك الشكوك المتوارية في النوايا الغربية تجاه العالم الإسلامي. هذه الشكوك التي استـطاع صدام استخدامها لمصلحته. لقد كتب الكثير عن التعارض الفطري المفترض بين الإسلام والغرب. وعن الحكمة في ضرورة خلق حيوية جديدة خلال الأزمة. وفي ذلك يقول أ. م. روز نثال في جريدة النيويورك تايمز: «**إن هناك، بصورة ما، الإحساس بحتمية معاداة المسلمين للغرب، وأنه ظاهرة مرعبة، مبنية علىٰ الغضب المُبرر وعلىٰ الأسس الدينية**».[٣٢]

إن مثل هذا التحليل المبني علىٰ فكرة عامة مبسطة تتمثل في غضب المسلم[٣٣] اللامبرر، يجب أن يوضع في مواجهة التاريخ المعقد في التفاعل بين الإسلام والغرب. فالحضارات نادراً ما تعمل ككينونة متناغمة وبتفكير عقلي متفرد، وبمصالح عقائدية أو بالعواطف. وكما يتبين من التاريخ الإسلامي، فإن التعددية السياسية كانت المعيار أو القاعدة في العالم الإسلامي، وكان بينها وبين الغرب العديد من أوجه التعاون التبادلي وكذلك التنافس، والتحالف والمواجهة العنيفة[٣٤]. يضاف إلىٰ ذلك أن شخصية المسلم قد تأثرت فعلاً بالعديد من

التجارب الاجتماعية المتنوعة عرقياً وطبقياً وكذلك بأساليب التعليم. أما الظروف السياسية فيمكن أن تكون استتباعية لما سبق، على الأقل في المدى القصير. وكما تبين من البحث الخاص بالعراق، أن شيعة العراق دائماً ما يربطون بين العدو الصهيوني والإمبريالية الغربية، في الوقت الذي يشهد وقوفهم إلى الجانب الذي يقف فيه الغرب خلال أزمة الخليج. وكانت النتيجة غياباً واضحاً للغة الخطابية التهجمية على الغرب بشكل عام، والولايات المتحدة بشكل خاص.

مع ذلك يمكن القول إنه من المؤكد أن الشعور المعادي للغرب لم يختف من عالم المسلمين، وأن حضوره يُعزى إلى شعبية صدام. بالفعل، إن الشواهد الدالة على العلاقة بين الإسلام والغرب يجب ألا تُعتم حقيقة أن الذاكرة التاريخية العامة لدى المسلمين ـ إذا ما قيست بخطاباتهم البيانية ـ لا تنبثق من زمن الحروب الصليبية، كما يفترض بل من بدايات هذا القرن. فقد تبين من دراسة ردة فعل الفلسطينيين في أزمة الخليج أن استخدام مصطلح «الحروب الصليبية» لا ينصرف في معناه إلى التأييد الأعمى لصدام، ولا إشارة للصراع العام مع الغرب، بل تتجه الذاكرة وبشكل قوي ومنفعل، إلى عصر الحكم الإمبريالي، والعداء الغربي تجاه القومية العربية، وخلق الكيان الصهيوني والعداء الأمريكي تجاه الثورة الإسلامية في إيران. دون شك توجد إشارات خاطفة لمواقف غربية محببة مثل موقف الولايات المتحدة ضد العدوان الثلاثي في أزمة قناة السويس عام ١٩٥٦، لكن تبين أنها لم تُعمّر طويلاً.

اعتقد كثيرون خلال أزمة الخليج أن الولايات المتحدة كانت متسامحة جدًّا مع صدام حسين، ثم تحركت ضده بشكل حاسم. وفي البحث الخاص حول الحركة الإسلامية في باكستان، يُنقل عن أحـد زعـماء الجماعة الإسلامية وأحد كبار المثقفين: «**الفخ الذي تورطت به العراق، أنها أضحت في حرب أتاحت فيها الفرصة للولايات المتحدة كي تتدخل وتحقق مخططها الشرير المتمثل في توفير موقف هامشي لإسرائيل، وكذلك السيطرة علىٰ النفط**». بالمثل ترىٰ الجماعة الإسلامية في المغرب أن هدف الغرب ليس تحرير الكويت، بل «تدمير البنية الاقتصادية والعسكرية للعراق الذي يمثل قوة عربية، مع هدف تعـزيز القـوة الإسرائيلية والسيطرة علىٰ الثـروة النفطية العربية»[٣٥]. كذلك يشير زعيم منظمة الجهاد في مصر إلىٰ اعتقاده أن أحد الأهداف التي تسعىٰ إليها الولايات المتحدة هو إعادة تشكيل العقل الإسلامي ليقبل الإذلال وتفوق الغرب. أما جريدة «الرأي» الأردنية، فتتحدث عن شعوب الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا علىٰ أنها «أعداء حقيقيون» للعرب[٣٦] وفي المغرب يتحدث رجل بوليس مغربي إلىٰ أحد المراسلين البريطانيين قائلاً له: «الغرب لا يريد فقط تدمير العراق، بل يهدف إلىٰ زعزعة الاستقرار في العالم العربي بما يحقق مصالحه ومصالح إسرائيل»[٣٧].

كل هذه العوامل تساعد علىٰ تفسير التأييد التلقائي الذي برز لدىٰ الجماهير في الشارع الإسلامي وسار بها وراء صدام، كما أنها

تساعد علىٰ تفسير الضغط الذي نجم من القاعدة إلىٰ القمة، مسبباً مأزقاً حقيقياً للحكومات والمعارضة الإسلامية في آن معاً. الأنظمة السياسية المتابينة مثل الجزائر والمغرب وتونس ومصر والأردن وسورية وباكستان وبنغلاديش وأندونيسيا، بل وحتىٰ بريطانيا وجنوب أفريقيا[٣٨]، جميعها واجه جماهير حاشدة عبّرت عن تأييدها شعبياً وبشكل مباشر لصدام حسين أو معارضة فعّالة لمستوىٰ التدمير الذي كان التحالف الغربي يقوم به ضد الشعب العراقي وعلىٰ الرغم من مشاركتها عسكرياً بإرسال قواتها إلىٰ التحالف المضاد للعراق، إلّا أن الحكومة المغربية كانت علىٰ اطلاع علىٰ الشعور الشعبي العام ضد الحرب. وفي فبراير عام ١٩٩١، سُمح للجماعات الإسلامية في المغرب، بسبب سيادة ذلك الشعور، ولثالث مرّة في تاريخها، أن تشارك في مسيرة شعبية ضخمة عن وجهة نظرها[٣٩]. أما في تونس، فقد أخذت الحكومة في جمع أكياس الدم المُتبرع بها لصالح العراقيين، وفي الجزائر، دعت أول الأمر إلىٰ حل وسط للنزاع، ثم غدت أكثر ميلاً للطابع العسكري حين قالت: **«الحرب التي بدأت في الخليج ليست حرب العراق، لكنها حرب جميع الدول العربية والإسلامية ضد القوىٰ الغربية العظمىٰ، الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وصنيعة الغرب.. إسرائيل»**[٤٠]. أما وزير خارجية الجزائر سابقاً، ورئيس الوزراء حالياً، السيد أحمد غوزالي، فقد ذهب بعيداً بالقول: **إن العراق وصدام «يجسد... روح المقاومة» لأولئك الذين يريدون إهانة العرب**[٤١].

أما تأثير ذلك الهيجان العام على الجماعات والحركات الإسلامية فقد كان أكثر شدة. معظم هذه الجماعات يعمل في إطار تأييد ومساندة مباشرة من السعودية والكويت، وبشكل غير مباشر من المنظمات الإسلامية المختلفة مثل رابطة العالم الإسلامي التي تحظى بمساندة الحكومة السعودية، التي تساند مادياً جماعة الإخوان المسلمين في الأردن وجبهة الإنقاذ الجزائرية. كذلك يدعي جين فرانسيس لجرين في بحثه أن الكويت قامت بدفع ما يعادل ٦٠ مليون دولار لحركة «حماس» (حركة المقاومة الإسلامية) في الضفة الغربية وقطاع غزة.*

هذه الجماعات وقعت بين المطرقة والسندان. فهي ستكون على قدر كبير من الحماقة إن عرضت مثل هذه العلاقات المالية للخطر، كما أنها قد تكون طائشة ومتهورة فيما لو فشلت في الاستجابة لشعور أعضائها المؤيد لصدام. النتيجة لكل ذلك، حيرة يمكن تفهمها. حركة «حماس» على سبيل المثال، فضلت عدم النظر في الأزمة على

---

* من الواجب علميا الإشارة إلى أن المساعدات المادية التي تقدمها الحكومتان السعودية والكويتية لتدعيم الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية للجماعات الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي، تتسم بالبعد عن السياسة، وهي تتم من منطلق الإخوة العربية والإسلامية. والدليل على عدم تسييس هذا الدعم المالي وقوف هذه الجماعات ضد السعودية والكويت خلال الأزمة. وأنه لولا هذا الدعم المتواصل لتعطلت الكثير من الأنشطة الاجتماعية والصحية والمعيشية التي استفاد منها المسلمون طوال المدة الماضية. (المعرب)

أمل ألا ينصرف اهتمامها عن قضيتها الأساسية، المشكلة الفلسطينية، أو أن تفقد مؤيديها الخليجيين. يضاف إلىٰ ذلك أن هناك العدو الرئيسي لحركة «حماس»، منظمة التحرير الفلسطينية التي أيدت صدام. في الوقت ذاته، لم تكن «حماس» تريد أن تظهر مظهر من تخلف عن تأييد العراق، أو أنها تقلّد موقف منظمة التحرير. الجماعات الأخرىٰ، مثل جماعة الإخوان المسلمين في مصر والأردن، أيضاً كانت تعتمد علىٰ الدعم المالي الخليجي، لكنهم يراقبون منافسيهم السياسيين وأهل بلادهم، ولذلك أخذوا تدريجيا بتبني موقف المعادي للحرب ضد العراق. وكما أشار جهاد عودة وممتاز أحمد في دراستهما حول الموضوع، شعرت بعض الجماعات الدينية في الدخل بضغط الجماعات الدينية في الخارج التي أخذت تؤكد موقفها المضاد للحرب. وفي الحالة الخاصة بمصر، كان الإخوان المسلمون يحدوهم الأمل في ألا يدفعوا ثمناً باهضاً إزاء رغبتها لقيادة الحركة الإسلامية العالمية من خلال موقف الإخوان المسلمين في السودان. وعلىٰ الرغم من احتمال تعريض علاقاتها للخطر مع السعودية والكويت علىٰ المدىٰ المتوسط، إلا أنها ربحت علىٰ المدىٰ القصير، أن تتماشىٰ مع الشعور العام السائد داخل مصر وعبر العالم الإسلامي في آن معاً.

قد يكون من الزلل إضفاء أهمية زائدة علىٰ اللازم لهذا الشعور العام النابع من القواعد الشعبية. وصدق تحذير شارلز كروثامز بشأن الرأي العام الشعبي من كونه نادراً ما يتوحد، وهو خاضع للسيطرة

التامة من قِبل أدوات الأمن الرسمي. لكن مع ذلك، نرىٰ أنه قد ذهب بعيداً حين ألغىٰ «الشارع» في العالمين العربي والإسلامي، بوصفه إياه بـ (صدىٰ القصر)[٤٢]. إن أزمة الخليج قد بيّنت بشكل واضح أن الرأي العام للمسلمين ظل حراً، ولو بشكل جزئي، من السيطرة الرسمية، إن لم يكن في الشارع، فبدون شك، في المساجد والمدارس الدينية. وقد أشار ممتاز أحمد في دراسته إلىٰ أنه علىٰ الرغم من مشاركة باكستان عسكرياً في التحالف الغربي ضد العراق، ألا أن المدارس الدينية لقنت تلاميذها رؤيتها الخاصة، أن هذه الحرب هي حرب الإسلام ضد الكفر. وقد سُمح لما يقارب ٨٠ ألف طالب بالمشاركة في تظاهرات اليوم الوطني للاحتجاج ضد الحرب.

بالنسبة للوضع في المساجد، حاولت العديد من الأنظمة أن تفرض علىٰ الأئمة خطباً رسمية ليوم الجمعة، لكنهم حتىٰ مع تحقيق ذلك، أثار الأئمة القضايا السياسية بأسلوب غير مباشر من خلال العمل علىٰ إثارة الحماس للموضوع، خاصة أن معظم المسلمين يستجيبون لمثل هذه الأمور بالعاطفة.[٤٣]

في الواقع، سواء كانت حشود المسلمين في الشارع، أو في دروس المساجد أو خطبة في المسجد، فإن «الإسلام» يمثل مساحة واسعة من التعبير السياسي ذي الطابع الاعتراضي. بهذا الأسلوب تحركت القوىٰ المستترة بالإسلام في الأزمة لصالح صدام حسين، وبما يشعر العديد من الحكومات في العالم الإسلامي بعدم الراحة، وكذلك

الجماعات الإسلامية التي تفرض عليها مصالحها المالية أن تعرض نفسها بصورة قد لا تقبلها القاعدة المكوّنة لها.

الأصولية الإسلامية بين السلطة والثورة:

إن البُعد الإسلامي الشعبي المتبصر للنزاع في الخليج ساعد الغرب علىٰ وضع الإسلام مرة أخرىٰ في موقع الضوء. فالتهديد الشيوعي زال من الناحية الواقعية، وكسب الغرب الحرب الباردة، فلا يتبقىٰ سوىٰ التحدي الحقيقي المتمثل في الإسلام الذي يتصف لدىٰ الغرب بعدم التحرير وبالرؤية التوسعية. وبغض النظر عن كتابات باتريك بوكانن التي تصف الإسلام بمفردات ذات طابع تهديدي، وكما يتجلىٰ لنا من قضية «سلمان رشدي». فإن المسلمين بشكل عام يفتقدون التوجه السياسي التحرري (الليبرالي)[٤٤]. حتىٰ أن بعض المعاضدين للإسلام مثل الكاتب البريطاني ر. دبليو جونسون، لم يتردد في وصف الأصولية الإسلامية بكونها «العقيدة التي ترفض كل ما يهدف إليه التمدن»[٤٥]*.

في حين أن التساؤل يبقىٰ مفتوحاً علىٰ المدىٰ الطويل، تشير الدلائل المتوافرة إلىٰ الآن، بما في ذلك أزمة الخليج ١٩٩٠ - ١٩٩١، إلىٰ تعضيد نتائج لا تنذر بالخطر. المسلمون الأصوليون مطالبون أن يوفقوا

* دونما شك إن التمدن الذي يسعىٰ إليه الغرب، بالصورة التي عليها الآن، لا يمكن أن تتوافق مع الشرق، بل ولا حتىٰ مع أسس الديانة المسيحية.

بين ثلاث قوىٰ: الدولة التي يأملون في السيطرة عليها، والإحساس الإسلامي الشعبي، الذي لا يمسكون بزمامه بشكل دائم، والنصراء المسلمون الذي يعتمدون عليهم مادياً. هذه الجماعات التي لا تصل بتوجهاتها إلىٰ حد الثورية ولا تنزل إلىٰ مستوىٰ التوافقية، مضطرة إلى ممارسة العمل الإصلاحي في إطار المجتمع الذي يعيشون فيه. وبمرور الوقت ومن خلال العمل بهذا الأسلوب، أخذت هذه الجماعات تتبنىٰ وبشكل مستمر، نمطاً من التفكير وأسلوباً في العمل يُعطي انطباعاً خاطئاً حول إسلام «غير ليبرالي» أو إسلام «غاضب».

إحدىٰ الوسائل التي تحقق بها الجماعات الإسلامية تطبيق مفاهيمها ربط الإسلام بالمهمة الاجتماعية. فمن خلال تبني الفكرة التقليدية الخاصة بالدعوة التي تضمنت في السابق، إرسال الدعاة إلىٰ غير المؤمنين، أخذ المسلمون في العصر الراهن، بتحويل الفكرة إلىٰ العمل علىٰ تحويل المسلمين بالاسم إلىٰ مسلمين يهتدون بالنهج الإسلامي القويم. بالإضافة إلىٰ التركيز الواضح علىٰ قضايا التعليم والتنمية الاجتماعية، جاءت المستشفيات الإسلامية والعيادات الصحية، والجمعيات التعاونية الإسكانية واللجان الخيرية للأرامل والأيتام التي تعمل في إطار مجتمعي خاص يمتد من المغرب حتىٰ أندونيسيا لجذب المزيد من المؤيدين لقضيتهم ولمزاحمة مؤسسات الدولة التي تفتقر إلىٰ الكفاءة.

المضمون السياسي لهذا النوع من المهام الاجتماعية واضح تماما.

ولذلك لم يكن غريباً أن يستشهد الرئيس المصري مبارك بالمخاوف المترتبة علىٰ تجريم النظام الاجتماعي الإسلامي المناقض للنظام الاجتماعي الرسمي.[٤٦] فما كان بإمكان الرئيس المصري اضطهاد الأصوليين خوفاً من دفع المعتدلين إلىٰ التطرف من جهة، وبسبب قوة تضامنهم من جهة أخرىٰ، أو بسبب محدودية مصادره لمواجهة مثل هذا الأمر. إن سياسة «الجزرة والعصا» التي يتبعها النظام المصري، يجب أن تقوَّم في إطار الظروف المحيطة بالوضع، واستجابات الجماعات الإسلامية التي تتراوح ما بين سياسة المواجهة والتطبيع بشكل متساو قدر الإمكان.

من الشواهد الأخرىٰ الدالة علىٰ الغموض في توجهات المسلمين السياسية صعوبة خلق الإجماع حول السياسة الخارجية أو قضايا الأمن القومي. فقد تبين أن الرئيس المصري يفسح المجال لجماعات المسلمين في القضايا المحلية، في حين يصرّ علىٰ ابتعادها عن القضايا الخارجية. وحين يتذكر المرء أن سبب سقوط نظام السادات يعود في جانبه الأكبر إلىٰ إتفاقية السلام التي عقدها مع إسرائيل، فإن العبء الذي يثقل كاهل الرئيس الحالي لا يحتاج إلىٰ شرح. وقد تجلّت في أزمة الخليج أهمية المنهج الحذر في معالجة القضايا العالمية، حيث التوتر الحاد بسبب حماس جميع الجماعات الإسلامية على اختلاف توجهاتها وموقفها المعارض لانتشار القوات المصرية ضمن التحالف المضاد لصدام.

مع ذلك وعلىٰ الرغم من هذه الوضعية، لا يتوافر سوى اتفاق ضعيف فيما بين هذه الجماعات حول السياسة الإسلامية المناسبة لمعالجة مثل هذا الوضع. هل يجب أن يكون الجهاد موجّها فقط ضد الدول الغربية في التحالف؟ كما هي وجهة نظر الإخوان والمسلمين في مصر، أم أن ذلك يشمل القوات المسلمة المشتركة ضمن قوات التحالف؟ العامل المعقد في اختلاف المنهج يعود إلىٰ طبيعة العلاقة الخاصة مع السعودية، لكن النتيجة العامة تتمثل في عدم الثبات الفكري لمفاهيم جد مهمة مثل الجهاد والكفر والمعني الذي يتضمنه كل منهما في إطار السياسات الدولية. هذا الغموض في قضايا السياسة الدولية الخارجية، وفقدان الجماعات الإسلامية النجاح في معارضة الحكومة المصرية في توجهاتها، دفعت بهذه الجماعات إلىٰ إعادة النظر من جديد للتفكير في الاستراتيجية المناسبة للعمل تجاه القضايا الداخلية.

إضافة إلىٰ هذه العوامل، تبين أن تجربة المشاركة في السلطة لم تخلُ من الغموض وعدم الوضوح. فمن ناحية، مارست جماعات المسلمين انتقادا حاداً تجاه الأنظمة السياسية التي ترىٰ هذه الجماعات أنها ليس إسلامية، مستخدمة المعنىٰ السلبي لفترة ما قبل الإسلام، حيث يتهم الأصوليون السلطات المعاصرة سواء منها الدينية والسياسية بـ (الجاهلية). إن مسايرة هذه السلطات. في نظر هذه الجماعات، قد يكون لا أخلاقيا حيث إنها «لا تطبق أحكام الله»[٤٧]، وإنه ليس

من شك أن الجهاد فرض عين في هذه الحالة ـ ضد مثل هذه الأنظمة الظالمة غير العادلة القابعة في جسد المجتمع الإسلامي. (٤٨).

من ناحية أخرىٰ، غدت هذه الجماعات ملحمة الصلة بالعملية السياسية، كما يُستدل علىٰ ذلك بشواهد عدّة. في الجزائر، دخلت هذه الجماعات في منافسة الأحزاب الأخرىٰ في الانتخابات المحلية، وقُدّر لها النجاح، ولذلك فهي تنوي الدخول في معترك الانتخابات الوطنية المتوقع إجراؤها أواخر يونيو ١٩٩١، لكن تأجل ذلك بسبب الاضطرابات التي حدثت في بداية شهر يونيو (٤٩). أما في مصر، فقد شاركت جماعة الإخوان في الانتخابات البرلمانية، وحصلت بالفعل علىٰ مقاعد لها بالتحالف مع الأحزاب القانونية الأخرىٰ. وفي الأردن، تحالفت الجماعات الإسلامية متحركة بشكل جماعي في الانتخابات، ونجحت في الدخول إلىٰ البرلمان. وتُعد انتخابات نوفمبر ١٩٨٩، أول انتخابات تجري في الأردن منذ عشرين عاماً، وحيث سُمح لأول مرة للمرأة بحق التصويت. وعلىٰ الرغم من محاولة الملك تجنّب قبول أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين في الحكومة الجديدة في بداية الأمر، إلّا أنهم حصلوا علىٰ خمس وزارات في يناير ١٩٩١، إضافة إلىٰ أعضاء من الجماعات الأخرىٰ، وقد كانوا جميعاً في مناصبهم حين وصلت أزمة الخليج إلىٰ ذروتها، بل وظلوا في مناصبهم الوزارية حتىٰ حدوث التغيير الوزاري في يونيو ١٩٩١. وفي باكستان، تضمَّن الائتلاف الحاكم ثلاثة أحزاب إسلامية، جماعة الإسلام وجمعية علماء

الإسلام وجمعية علماء باكستان.

وكما أشار ملتون إدواردز وممتاز أحمد في دراساتهما، أن الجماعات الإسلامية لم تتردد في استخدام الأدوات السياسية لما فيه مصلحتها، كالسيطرة على وزارات معينة مثل وزارة التعليم التي تتيح ممارسة تأثيرات مباشرة على الشباب والسلطات الدينية. وهذا التأثير مهم لحث الجماهير ودفعها لتأييد برنامجهم. لقد وجدت الفعاليات الدينية في البرلمان أداة فعالة لإعطاء وزن لصوتهم ولتكثيف الضغط على الحكومة. لقد كان لمثل هذا الضغط دور في إقالة يعقوب خان، وزير خارجية باكستان المتعاطف نسبيا مع الولايات المتحدة، ولذلك لم يتعاطف معه الائتلاف الإسلامي الحاكم.

إذا كان الشارع الإسلامي والقصر قد تباعدا الآن، فإن تجربة التقارب قد أثبتت عدم الاستقرار في هذه العلاقة. الأنظمة السياسية مثل الجزائر وباكستان والأردن شعرت بضرورة النأي عن انتقاد العراق بأساليب مختلفة. وفي بلدان عديدة ربحت الحكومات تحسين صورتها بالسماح المؤقت بشيء من حرية التعبير، وبذلك أصبحت المعارضة الإسلامية في وضع دفاعي. لكن في الوقت ذاته، فإن مشاركة الإسلاميين في السلطة دفعت قادتهم إلى الإحساس بشيء من المسئولية تجاه الأحداث. بالنسبة لهؤلاء الإسلاميين فإنهم لا يزالون يرغبون في إصلاح النظام وترسيخ القيم في المجتمع بما يتوافق والمفاهيم الدينية. فالمشاركة في الحياة السياسية اليومية قد تجسّد في التعامل وفقاً لمبدأ

«أعط وخذ»، وهو أسلوب في التعامل السياسي يجسّد المصالحة والإجماع علىٰ الحلول الوسط.

هذا الأسلوب العملي يتجلىٰ واضحاً في الثورة الإيرانية. وكما أشار سعيد أرجوماند في دراسته، فإن المجتمع الإيراني يشهد منذ عام ١٩٨٥ ـ وبشكل مؤكد بعد موت الخميني في يونيو ١٩٨٩ ـ نقطة تحول في الالتزام الثوري فيما بين النخبة السياسية. ومع أن الذرائعية لم تظهر إلّا في مجال واحد هو السياسة الخارجية، حيث اتضح الاهتمام والرغبة في تطبيع العلاقات الدبلوماسية الإيرانية، واهتمام أقل بمبدأ تصدير الثورة وتحدي الشيطان الغربي.

في أزمة الخليج توقعت إيران قدرتها علىٰ القيام بدورها الذي تظنه في ذاتها، سواء من خلال تحدي الغرب، أو تأييد الشيعة بشكل فعّال، في جنوب العراق. وفي الواقع أنها لم تتمكن من تحقيق أي من هذين الأمرين. لقد تمكن الرئيس هاشمي رفسنجاني من الالتفاف حول المتطرفين من خلال توجيه الغضب الإيراني نحو الممارسات الوحشية التي يمارسها الصهاينة ضد الفلسطينيين، وقد سنحت الفرصة بشكل أكبر عند مقتل الفلسطينيين في المسجد الأقصىٰ في أكتوبر ١٩٩٠، ومن ثم تأكدت سوريا ودول الخليج أن إيران لن تسعىٰ لتعريض علاقاتها الدولية الجديدة للخطر من خلال تأييدها للثورة الإسلامية في العراق. باحتواء المتطرفين داخل إيران، وإعادة التأكيد للحلفاء في الخارج أن إيران ليست كما تصورها

البعض، بدت علامـات الثقة في الثورة التي غدت ذات طبيعة مؤسساتية وبنوع من «الإسلام» المريح.

إن قضية شيعـة العراق تختلف في طبيعتها عن تلك الخاصة بالإيرانيين. الشيعة العراقيون لم يُضطهدوا فقط من قِبل نظام حكم صدام، ولكنهم أيضاً لم يحصلوا على الدعم المطلوب من الخارج، وبما يمكّنهم من الاستيلاء على السلطة، حين قاموا بثورتهم في مارس ١٩٩١ على إثر إنتهاء حرب الخليج. ومع ذلك، وعلى الرغم من أنهم لم يتخلوا عن السلطة بإرادتهم، فإن الشيعة العراقيين، مع ضعفهم، تعلموا كيفية التعامل مع مختلف الجماعات بما في ذلك الحزب الشيوعي الذي لا يتفقون معه أيديولوجياً. من ناحية أخرى من الممكن أن تكون التنازلات التي تقدموا بها ليست سوى أسلوب عملي مرحلي للتلاؤم مع الظروف الطارئة. ولكن، يبدو أن حزب الدعوة الإسلامي وحركة أمل يتفقان في نظرتهما لمجتمع ديمقراطي في العراق في مرحلة ما بعد البعث. كذلك فقد لا يتفق ذلك مع أهداف منظمة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، التي يسيطر عليها العلماء الداعون إلى إقامة دولة إسلامية في العراق.

كما سبق القول، يظهر أن البُعد الإسلامي في أزمة الخليج خاضع للتبـدل والتغـير من قِبل الجماعات والحكومات لما فيه مصلحتهم السياسية. وأن الاهتمامات الإسلامية تأتي في الدرجة الثانية من حيث الأهمية في مجال الصراع على السلطة. على سبيل المثال، كان الأمل

يحدو جبهة الإنقاذ بالسيطرة علىٰ الساحة السياسية في الجزائر، ومن ثم تعزيز موقفها تجاه الجماعات السياسية الأخرىٰ خاصة جبهة التحرير الوطني الحاكمة. وقد ساعدها في ذلك تمرد يونيو ١٩٩١ ، حين قدمت جبهة الإنقاذ أول «شهدائها». أما في الضفة الغربية وقطاع غزة، أيضاً كان الأمل يحدو حركة المقاومة الإسلامية حماس في أن تحد من تأثير منظمة التحرير الفلسطينية. فضلاً عن ذلك، استشاطت الأحزاب الإسلامية في باكستان غضباً حين أقدمت الولايات المتحدة علىٰ قطع كل المساعدات التي كانت تقدمها إلىٰ باكستان، وذلك حين اعتقدت هذه الأحزاب أن هذا الأمر ليس سوىٰ اتفاق أمريكي سوفيتي للتخلص من (المجاهدين) الأفغان. مع ذلك، فإن هذا النمط من التفكير السياسي يدل علىٰ المرونة السياسية، أكثر مما يدل علىٰ طبيعة عقائدية، كما كان يُفترض دائماً. حيث إن كثيراً من الأصوليين الإسلاميين في وضع متساهل تجاه الوسائل والأهداف لحساب السياسة المعقدة والقيود والقيم التي يفترض الغرب أنها أدوات سياسية عادية.

الأجيال القادمة من المسلمين لن تتذكر صدام حسين كأحد الأبطال العظام في التاريخ الإسلامي، كما لن يُنظر إلىٰ أزمة الخليج لعام ١٩٩٠ - ١٩٩١ علىٰ أنها بداية حملة صليبية جديدة تتمثل في المواجهة بين الشرق الضعيف والغرب القوي. لكن سوف تسلّط هذه الأزمة الضوء علىٰ أهمية الدور غير الثابت للرمزية الإسلامية،

والدور الذي تلعبه العاطفة في سياسة المسلمين. كما أنها سوف تبيّن الـدرجة التي يجب علىٰ الحكام المسلمين وخصومهم عندها تقييم المبادىء في إطار المصلحة الذاتية، والأيديولوجيا مع المنفعة السياسية.

حواشي الفصل الأول

١ - شريط تسجيلي سري لهذا الاجتماع تم تهريبه إلىٰ بريطانيا، وعرضته صحيفة (الجارديان) البريطانية، عدد ١١ يونيو ١٩٩١.

٢ - لمعرفة الطبيعة القهرية لنظام صدام. أنظر سمير الخليل، جمهورية الخوف، عراق صدام (لندن، ١٩٩٠).

٣ - انظر جريدة الرابطة الإسلامية للطلبة العراقيين، (المسيرة) عدد ٩ إبريل ١٩٨٢، حيث التعليق على الذكرىٰ الثانية لاستشهاد الباقر.

٤ - لمزيد من المعرفة حول مدىٰ استخدام مصطلحي العروبة والإسلام في سياسة صدام الخارجية. انظر

Adeed Dawisha (ed), Islam in Foreign policy, 1983, pp. 112 – 128.

٥ - أنظر علىٰ سبيل المثال، خطبته في الذكرىٰ الخاصة بميلاد الإمام علي. وكالة أبناء الجمهورية الإسلامية، ٤ إبريل ١٩٨٥.

٦ - الفتوىٰ أو الحكم القانوني - الديني. صدرت في الأول من يناير ١٩٦٥. وقد أُعيد طبع هذه الفتوىٰ في (المجتمع) ١٩٨٦/٧/٢٨، ص ١٧-١٨، بمناسبة زيارة شمعون بيريز للعاهل المغربي، الملك الحسن.

٧ - نص هذه الفتوىٰ في المرجع السابق ذكره، ص ١٩.

٨ - أنظر N.Y. Times ١٩٩١/٨/١٣. ومما هو جدير بالذكر أن صدام قد ربط انسحابه بانسحاب القوات السورية من لبنان.

٩ - عبدالعزيز بن باز، مجموعة فتاوي ومقالات متنوعة، (الرياض: الإدارة العامة للطباعة والترجمة، ١٤٠٨هـ /١٩٨٧م) ص ٧٢١. د.ت.

١٠ ـ الجهاد فكرة محورية للنظرية الاجتماعية والسياسية الإسلامية، وهي تحمل عدّة معان. بالنسبة للكتابات الفقهية الخاصة بالعصور الوسطىٰ يتجه المصطلح بمعناه لمجابهة المشركين والمنحرفين عن الصراط المستقيم والكفار، كما يتضمن الدفاع عن عالم الإسلام. أما في القرنين التاسع عشر والعشرين فقد اتصلت فكرة الجهاد بالصراع ضد الإمبريالية، مما جعل المصطلح يتسم بتصور سلبي تجاه الغرب. وهذا بدوره أنتج توجهات دفاعية محددة فيما بين المفكرين المسلمين الذين أخذوا باستخدام مصطلح (الصراع) بشكل شامل وهو مُستمد من الفعل العربي (جَاهَدَ) بمعنىٰ كافح أو صارع. وفقاً لهذا التفسير الأخير يكون (الجهاد الأعظم) هو الكفاح العام ضد الشر من أجل نُصرة الخير، في حين يكون (الجهاد الأصغر) هو الكفاح المسلح. معظم الكتاب المسلمين في العصر الراهن، يعتقدون أن الاستخدام الوحيد الشرعي للعنف يكون في حالة الدفاع عن النفس، وفي حالة خاصة هي الصراع العربي ـ الإسرائيلي، حيث إن إسرائيل دولة معتدية، ولذلك فإن منظمة التحرير الفلسطينية تغدو ـ بصورة تلقائية ـ في حالة دفاع عن النفس. ومع كل ما سبق، تجدر الإشارة إلىٰ أن الأصوليين المتطرفين يؤمنون بفكرة الجهاد في الداخل، حيث يكون الهدف الرئيسي هو الحكم غير العادل، غير المسلم.

١١ ـ وفقاً لما أورده التلفزيون العراقي يوم ١٠/٨/١٩٩٠، ونقلتها N.Y. Times ١٢/٨/١٩٩٠.

١٢ ـ جريدة The Boston Globe، ٨/٨/١٩٩٠.

١٣ ـ The Independent ، ٢٥/٢/١٩٩١.

١٤ ـ Dru C. Gladney, (Of Hearts and Minds) : China's Muslims Respond to Saddam Hussein

بحث غير منشور، عام ١٩٩١.

١٥ - للاطلاع علىٰ النزاع السعودي - الإيراني حول قضية الحج، أنظر:

Martin Kramer, (Tragedy in Mecca), Orbis, (spring 1988) 231 - 247

١٦ - The Jordan Times ، ١٩٨٢/٥/٢٣، مجلة الـزحـف الأخضر، ١٩٨٢/٣/١٥ ص ٥، ليبيا.

١٧ - نص الوصية. . . للإمام القائد روح الله الموسوي الخميني. هذه الوصية تم تنقيحها عدّة مرات، ومؤرخة بتاريخ ٢٦ بهمن ١٣٦١، الموافق ١ جمادىٰ الأول ١٤٠٣ (١٩٨٣/٢/١٥).

١٨ - علىٰ سبيل المثال تهجم الشيخ محمد فضل الله، القائد الروحي لحزب الله في لبنان، علىٰ المملكة العربية السعودية.

١٩ - The Independent ، ١٩٩٠/٧/٥. بعودة العلاقات بين السعودية وإيران في إبريل ١٩٩١، بدأ الطرفان مناقشة قضية عودة الحجاج الإيرانيين. وتشير التقارير إلىٰ عدم اتفاق الطرفين علىٰ القواعد المنظمة لمسيرات الحجاج الإيرانيين. أنظر المرجع السابق، ١٩٩١/٥/٨. لكن موسم الحج مر بسلام، وسمح للإيرانيين بمسيرة صغيرة معزولة ضد «الكفار»، المرجع السابق، ١٩٩١/٧/٢٠.

٢٠ - كلمة الشيخ عبدالعزيز بن باز. عن موقف الشريعة الإسلامية من الغزو العراقي للكويت. ومنشور خاص باجتماع كبار هيئة العلماء في المملكة العربية السعودية (بالانجليزية). وكلاهما منشور في أغسطس ١٩٩٠.

٢١ - مجلة المسلمون، ١٩٩١/١/٨. والفتوىٰ موثقة بإمضاء الشيخ ابن باز.

٢٢ - بالنسبة للتقارير التي تشير إلىٰ التقارير التي فرضتها السعودية علىٰ الجنود غير المسلمين. أنظر

The Times ، ١٩٩٠/١١/١٢، The Independent ، ١٩٩٠/١١/١٣،
The Inter. Herald Tribune ، ١٩٩١/٢/٢٣ .

٢٣ - The N.Y. Times ١٩٩٠/١١/٢٤ .

٢٤ - The Independent ، ١٩٩٠/١١/٢٩ ،

٢٤ـThe N.Y. Times ٧، ٨ /١١/١٩٩٠ حيث أشارت المصادر إلىٰ محاولة ٧٠ امرأة التجمع والمطالبة بالسماح لهن بقيادة السيارة خلافاً للقوانين السعودية التي لا تجيز ذلك.

٢٥ - مقابلة مع طالب سعودي في إبريل ١٩٩١ .

٢٦ - The Independent ، ١٩٩١/٥/٢٥ ، The Observer ١٩٩١/٦/٢ .

٢٧ - وقد أقرّ البيان وأمضاه ١٨ عالماً دينياً بمن فيهم الشيخ ابن باز. وتورد التقارير أنه أمضىٰ المذكرة يوم ٥/١٨ .

٢٨ - في محاولة للتمييز بين لغة السياسة وسياسة اللغة أنظر:

٢٩ - صلاح الدين الأيوبي، قائد كردي، استولىٰ علىٰ حكم مصر والشام بعد القضاء علىٰ الفاطميين في القاهرة عام ١١٦٩ . وفي عام ١١٨٧ استعاد القدس من الفرنجة. وهذا بدوره قد عجل في قيام الحملة الصليبية الثالثة.

٣٠ - Gladney,"Of Hearts and Minds" P.13

٣١ - Sahar Khalifeh, Wild Thorns (London, 1985) P. 179

٣٢ - The N.Y. Times ، ١٩٩١/٢/١٥ .

٣٣ - هناك عرض شيّق حول هذا الموضوع في :

Bernard Lewise, The Roots Of Muslim Rage The Atlantic Monthly, Sep

1990, pp. 47-54,56,59,60.

٣٤ـ للمزيد من المعلومات أنظر:

J.Piscatori, Islam in a world of Nation - states, Chap.3.

٣٥ـ محمد توزي، «الحركة الإسلامية المغربية في أزمة الخليج»، بحث غير منشور باللغة الفرنسية ١٩٩١، ص ٥.

٣٦ـ جريدة (الرأي) ٢٥/٢/١٩٩١.

٣٧ـ The Independent ٢٦/٢/١٩٩١.

٣٨ـ تشير التقارير إلىٰ أن مسلمي جنوب أفريقيا طلبوا من الرئيس دي كليرك السماح لعشرة آلاف مسلم متطوع بالذهاب إلىٰ العراق. أنظر The Times ٢٣/١/١٩٩١. أما بالنسبة لما حدث في جاكرتا، فانظر The Independent ، ١٦/٣/١٩٩١.

٣٩ـ توزي، المرجع السابق، ص٥. كان عدد المشاركين في التظاهرة ما بين ٣٠٠ و ٧٠٠. ألف ويعتقدون أن نسبة المنتسبين إلىٰ الجماعات الإسلامية والمشاركين في التظاهرة، تصل إلىٰ ٤٠ ـ ٧٠٪.

٤٠ـ The N.Y. Times ، ٢٦/١/١٩٩١، الطبعة الدولية. وهناك تقارير تشير إلىٰ أن مشاركة سوريا في التحالف ضد صدام لم تجد تأييداً شعبياً داخل سوريا. المرجع المشار إليه، ١٣/١/١٩٩١.

٤١ـ Le Figaro ، ٤/٣/١٩٩١.

٤٢ - The Times ، ١٥/٤/١٩٩١، ص ٧٠.

٤٣ - New States man & Society ، Akabar Ahmed, Mosque Bros ٢٤/٥/١٩٩١، ص ١٩ ولتحليل معقد حول موضوعات خطب الجمعة التي ألقيت في مساجد الأردن أنظر:

Richard T. Antoun , Muslim Preacher in the Modern World: A Jordan Case study in Comparative Perspective, 1989.

٤٤- Patrick J. Buchanan , "Rising Islam may Over whelm the west", New Hampshire Sunday News , 20/8/91

٤٥ R.W. Johnson , "The Alarming Logic Of Islam's New World Role", The Independent on Sunday , 10/3/91

٤٦ - أنظر على سبيل المثال:

Yahya Sadowski , "Egypt's Islamist Movement: A new Poland Eco. Force", Middle east Insight, 5(4) (Nov.-Dec.,1987) P.37-45

٤٧ - أنظر المقابلة مع د. عمر عبدالرحمن زعيم الجماعة الإسلامية في مصر، مجلة (الأحرار)، ١٦/١/١٩٨٩.

٤٨ - لتفسير مفيد حول كيفية استخدام فكرة الجهاد للعمل داخل المجتمع في العصر الحديث، حيث أصبح «المسلمون» غير الإسلاميين الهدف الرئيسي. أنظر:

Emmanuel Siven , Radical Islam: Medieval Theology and Modern Politics , 1985, Chap.5.

٤٩ - للاطلاع على التقارير الخاصة بالأوضاع في الجزائر أنظر:

The N.Y. Times ٥/٦/١٩٩١، The Times ٩/٦/١٩٩١، The Economist ٨/٦/١٩٩١، The Independent on Sunday ٩/٦/١٩٩١.

الفصل الثاني

من التطرف إلى الذرائعية* المتطرفة حركات المعارضة الأصولية الشيعية العراقية :

امتازيا برام **

* الذرائعية Pragmatisme : مذهب فلسفي ـ سياسي يعتبر نجاح العمل هو المعيار الوحيد للحقيقة. فالسياسي البراغماتي يدّعي دائماً أنه يتصرف ويعمل من خلال النظر إلىٰ النتائج العملية المثمرة التي قد يؤدي إليها قراره. وهو لا يتخذ قراره بوحي من فكرة مسبقة أو أيديولوجية سياسية محددة، بل من خلال أخذه بعين الاعتبار للنتيجة العملية المنشودة. ومن هنا فإن الذرائعية تقترب كثيراً، في بعض جوانبها من التجريبية التي تعتمد مبدأ «التجربة والخطأ»، والمعارضة للنزعة العقائدية ونزعة القول بالحتمية التاريخية.

موسوعة السياسة، ج ١، مادة التجريبية.

ج ٢ : مادة: الذرائعية. (المعرب)

** محاضر في التاريخ الإسلامي بجامعة حيفا، ومؤلف العديد من الكتب حول العراق والحركات الشيعية داخل العراق. أحدث مؤلفاته، الأسس الثقافية والتاريخية والأيديولوجية لبعث العراق.

Chapter 2 From Radicalism to Radical Pragmatism: The Shi'ite Fundamentalist Opposition Movements of Iraq

Amatizia Baram

إن الغزو العراقي للكويت، واندلاع الثورة المسلحة ضد صدام حسين في جنوب العراق مع بدء الهزيمة العراقية في حرب الخليج، يلقي الضوء علىٰ حركة الأصوليين الشيعة المعارضة لنظام البعث في العراق. بالظهور من خلال الإبهام والغموض وباعتماد أسلوب فرض الذات، ونتيجة للضعف السياسي، برزت عدّة حركات سياسية كبيرة ومتنافسة، تتشارك في الابتهاج الشديد لقيام الصعوبات بوجه نظام صدام حسين. مع هذا، تمكن صدام حسين من القضاء عليها وبقوة، وبذلك غدت أيديولوجية البعث التي اعتنقها صدام قطب الرحىٰ المعارض للبرنامج الإسلامي الشيعي ذي التأثير الواسع الذي اعتمدته هذه الحركات للعراق.

في ذات الوقت، لا يمكن الاعتقاد أن الحركات الأصولية لشيعة العراق تدعو إلىٰ تدمير العراق، أو أنها تسعىٰ إلىٰ التحالف مع القوىٰ الغربية التي تشجبها هذه الحركات علىٰ أساس أنها إمبريالية وذات طبيعة معادية للإسلام. بذلك وجد الأصوليون العراقيون أنفسهم في موقف محفوف بالمخاطر: حصار تجاري وحرب محدودة ضد العراق، وقبول الأطراف الأخرىٰ لها بشكل حذر، مع التركيز علىٰ وحدة الأراضي العراقية، ومواجهة مطلقة مع نظام لا يمكن احتماله ما دام يقف موقفاً معادياً وبشدّة، للسكان الشيعة. في سبيل البحث عن

إجماع قابل للتطبيق فيما بين أطراف المعارضة، أخذت اللغة المستخدمة في التغير وبشكل مهم ومتواصل، منها على سبيل المثال، مناقشة دور الديمقراطية في الدولة العراقية في فترة ما بعد نظام البعث.

في ختام الحملة الجوية الكاسحة والحرب البرية قصيرة الأمد، انتفض التمرد الشيعي في جنوب العراق. كان الحلفاء، بما في ذلك دول الخليج، يرغبون في غياب صدام عن السلطة، لكن ليس بأي ثمن. لم يكونوا راغبين في فتح صندوق باندورا* Pandora Box أو الحرب الأهلية. كما لم يرغبوا، وهذا أكثر أهمية، في إذكاء نار قيام دولة أصولية على النمط الإيراني على الحدود الشمالية للسعودية. لذلك فشلت الانتفاضة بعد بضعة أسابيع على قيامها بقتال شرس وعنيف قامت به قوات النظام البعثي.

يمكن القول أن حركة المعارضة الإسلامية ظلت أقوى عناصر المعارضة ضد صدام بالنسبة لسكان العراق الناطقين باللغة العربية (يشكّل الأكراد ١٨٪ من الشعب العراقي. وهم يتميزون بلغتهم الخاصة وقوميتهم الكردية وخصوصية حركاتهم السياسية). ومن المعروف أن معظم الأفراد الشيعة ليسوا من الأصوليين المتدينين. لكن من المتوقع في نظام أكثر ديمقراطية، أن يساندوا الحركة الأصولية

---

* صندوق الشر الذي ورد في الأساطير اليونانية. أنظر الموسوعة العربية الميسرة، ١/مادة باندورا. ط ١٩٨١، بيروت. (المعرب)

لأسباب سياسية وهوية مشتركة أكثر منها أسباباً دينية. العراق بلد يتكون ٥٥٪ من سكانه من الشيعة العرب، لكن تحول الحكم منذ قيام الدولة القومية عام ١٩٢٠ إلىٰ الأقلية السنّية (٢٣٪ من السكان). وهذا النوع من الاحتجاج يمكن من الناحية العملية، أن يميل إلىٰ صالح الحركة الأصولية.

المعارضة الإسلامية لصدام حسين:

برزت أكثر حركات المعارضة العراقية الأصولية أهمية في نهاية الخمسينات وبداية الستينات من هذا القرن، كاستجابة لاضمحلال المناخ الديني في العراق. وقد رافق هذا الاضمحلال بروز ظاهرتين، الأولىٰ تتمثل في التقلص الحاد في أعداد طلبة الدراسات الدينية في النجف وكربلاء، أكبر مركزين دينيين، والثانية، هيمنة الحزب الشيوعي علىٰ أجزاء كبيرة من العراق، بما في ذلك المدن ذات الطبيعة الدينية.

في حين أنه من الصعب بمكان تحديد حجم الحركات المتباينة، إلا أن أهدافها واضحة من حيث الجوهر. تؤمن هذه الحركات الأصولية بضرورة تحول العراق إلىٰ جمهورية إسلامية، مشابهة، ولكن ليس بالضرورة مطابقة، لإيران. وهذا يعني بشكل بارز، تطبيق الشريعة* في جميع مسارب الحياة. يضاف إلىٰ ذلك، أنه في حين يدعو

* وفقاً للمفهوم الشيعي. (المعرب)

الجميع إلىٰ العالمية فيما بين مسلمي الشيعة والسّنة، لا تزال تظهر بعض الأفكار المعادية للمذهب السّني في بعض كتابات هذه الحركات، كما أن زعماء هذه الحركات يعلنون أنهم لن يتسامحوا إزاء استمرارية التفوق السنّي في العراق. وفي الحقيقة أنه في ظل الأداء المظهري لمطلب أن تأخذ الحركات الإسلامية علىٰ عاتقها الدور القيادي في العراق المحرر، فإن ذلك يتضمن عادة سعيهم إلىٰ «قلب الطاولة» علىٰ السنّة حالما يصلون إلىٰ السلطة، ذلك أن جميع الحركات السياسية المهمة في العراق ينتمي زعماؤها إلىٰ المذهب الشيعي[1]. ختاماً، حتىٰ لو افترضنا أنهم قبلوا مفاهيم التقنية الغربية، فإن جميع الحركات الأصولية الشيعية ملزمة بمواجهة ثقافة واقتصاد الغرب الذي يطلق عليه أحياناً الإمبريالية، ويُسمىٰ أفراده بالنصارىٰ أو الصليبيين، وغير ذلك من التأثيرات التي يمارسها الغرب في المنطقة.

حزب الدعوة الإسلامي:

وهو أول حركة معارضة ظهرت في العراق. تأسس في اكتوبر من عام ١٩٥٧ في مدينة النجف علىٰ يد العلّامة الشيعي المعروف، آية الله محمد باقر الصدر (ولد عام ١٩٣٣، ونفذ فيه النظام البعثي حكم الإعدام في إبريل ١٩٨٠). حالياً، يُعد هذا الحزب أحد أهم حركتين سياستين فيما بين مجموعات المعارضة الشيعية الأصولية.

في البداية، كانت القيادة بيد مجموعة من علماء الدين الشباب

برئاسة الصدر وبمساندة مالية من المجتهد[٢] آية الله محسن الحكيم. أخذت في نشر نشاطها بشكل أساسي، في أوساط المثقفين من الطلبة الجامعيين والخريجين والمهنيين من أهل المدن. بعد وفاة الصدر، والاضطهاد الشرس من قِبل حزب البعث في بداية الثورة الإيرانية في طهران، فقد الحزب بعض أهم رموز قيادته الدينية، حيث أُعدم بعضهم، وآخرون انفصلوا عن الحزب. حالياً، يمثل المثقفون العاديون أغلبية أعلىٰ هيئتين للحزب، المجلس الأعلىٰ الذي يتكون من سبعة إلىٰ اثني عشر عضواً، ومجلس ممثلي الفروع الإقليمية، ويتكون من حوالي مائة عضو، وهو يقوم بانتخاب أعضاء المجلس الأعلىٰ.

الفروع المحلية تأتي في المرتبة الدنيا، وهي تعمل وفقاً للظروف المحلية السائدة، حيث يتسم العمل بسرية زائدة علىٰ الحدّ بسبب الاضطهاد القاسي الذي يمارسه النظام الحاكم ضد كل من يُعتقد أنه ينتسب للحزب، فالعقوبة الرسمية هي الإعدام. العمل السري للحزب يتم من خلال الخلايا أو الحلقات التي تعمل بإشراف الوحدات الأساسية التي يُطلق عليها (الأُسر) [جمع أسرة]. هذا الأسلوب يتعذر تميزه عن التنظيم السري التقليدي للحزبين الشيوعي والبعث. الاتصال فيما بين الأُسر يتم بشكل سري من خلال الخلايا. وبالمثل يتم الاتصال بين الخلايا من خلال الهيئات الأعلىٰ. بهذا الأسلوب يتم تجنيب هذه الأُسر أو الحلقات خطر النظام. أما خارج

العراق، فإن للحزب فروعاً في إيران وسورية ولبنان وأفغانستان وبريطانيا. ولا يجابه أعضاء الحزب في هذه البلدان أية معوقات من قبل السلطات، وبذلك تتمتع أنشطة الحزب بحرية نسبية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن العمل في سورية وإيران يكون بشيء من الحذر. وحيث إن أعضاء هذه الفروع لا يواجهون خطر الاغتيال علىٰ يد عملاء البعث، فإنهم دائمو العمل لعقد اللقاءات المفتوحة وممارسة العمل السياسي العلني، ومختلف الأنشطة الاجتماعية والتعليمية[٣].

حجة الإسلام محمد مهدي الأصفي هو الناطق الرسمي باسم الحزب وهو عضو هيئة القيادة العليا، أما ممثلو الحزب الكبار في لندن فهم: د. موفق الربيعي، طبيب يعمل في مستشفىٰ لندن، وحجة الإسلام حسين الصدر، ومصادر حزب الدعوة مكرهة علىٰ التستر علىٰ أعضائها خاصة القياديين منهم، لكن صحافة الحزب تنشر بعضاً منهم أحياناً. وفي أغلب الأحيان تنشر صورهم وإن كانت الأسماء المستخدمة ليست صحيحة. أما رجل حزب الدعوة الأعلىٰ مقاماً في سورية فهو البرفسور (أبو بلال). وأما أكثرهم نشاطاً وبروزاً في إيران فهم: أبو مجاهد الركابي ود. أبو ياسر، ود. أبو نبوغ، ود. أبو أحمد جفاري، وأبو فاطمة والسيد حسين شبّارة. باستثناء الأصفي وحسين الصدر، فإن الآخرين ليسوا سوىٰ مثقفين عاديين وصلوا إلىٰ مراكز بارزة في الحزب أواخر عقد الستينات، كما أن هناك عدداً قليلاً من العلماء البارزين مثل محمد باقر النصيري وآية الله كاظم الحسيني

الحبري في إيران. وعلىٰ كل حال، ليس للعلماء مكانة خاصة في الحزب.

الأنشطة الأساسية للحزب في أوربا ذات طابع سياسي وثقافي، وتتوجه عادة إلىٰ المكونات التقليدية لمثل هذه التنظمات، مثل طلاب الجامعة والمهنيين. أما الوضع في إيران فمختلف، حيث أن معظم أعضاء الحزب من المنفيين العراقيين من أفراد الطبقات الاجتماعية الدنيا. وفي إيران يستحوذ الحزب علىٰ العديد من التنظيمات الثقافية والاجتماعية بشكل زائد علىٰ الحد، تعمل علىٰ تثقيف اللاجئين العراقيين أيديولوجيا، إضافة إلىٰ تزويدهم بالاحتياجات الحياتية. هذه التنظيمات تضم منظمة المرأة الإسلامية للعراق، والاتحاد الإسلامي للعمال والمهندسين العراقيين، إضافة إلىٰ المؤسسات الاجتماعية التقليدية الشيعية ذات الصلة بالمساجد. هذه التنظيمات تزود (الأنصار) الموكل إليهم مهمة حماية الهيئة المركزية. كما تقوم المساجد أيضاً بدور بارز أثناء المناسبات الدينية، وكحلقات لتعليم القرآن والمآتم والمواكب الدينية، والاحتفالات بأيام عاشوراء وكربلاء، فضلاً عن الأحداث الثقافية والاجتماعية دائمة الصلة بالمساجد التي قام ببنائها المنفيون العراقيون أو تلك التي غدت مراكز لأنشطة المبعدين العراقيين.

يبذل حزب الدعو كل الجهد لتجنيد أعضاء جدد وضمهم إلىٰ الحزب، خاصة الفئة المثقفة. ومطلوب من المنتسبين للحزب كأعضاء

تكريس كل وقت فراغهم لشئون الحزب، حتىٰ ولو كان ذلك علىٰ حساب حياتهم العائلية. تعيين الأعضاء القياديين يتم بطريق الانتخاب في اجتماعات الفروع وفقاً لاعتبارات التقوىٰ والتأثير الاجتماعي والشخصية القوية المؤثرة، ودرجة التعليم الديني، دون أسبقية خاصة لأي من هذه العوامل. ويُعرف عن حزب الدعوة أنه منظمة مغلقة مع التركيز وبشكل مكثف علىٰ طابع السرية، حتىٰ في الغرب حيث لا يعاني الحزب من أي نوع من الاضطهاد. كما تحاط هوية أغلبية قادة الحزب بالسرية التامة وكذلك عدد الأعضاء. ومما هو معلوم أن عدد الأعضاء في بريطانيا ما بين ٢٠٠ - ٣٠٠. وباستعراض ما نُشر في صحافة الحزب، يقدر عدد أعضاء الفرع الإيراني بعدة مئات، ما بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ مؤيد (وهم يختلفون عن المنتسبين كأعضاء كاملي العضوية). وللحزب عدد من الخلايا السرية داخل العراق تقوم بمهام التخريب لكن يستحيل تخمين عدد الأفراد الذين يقومون بهذه المهام. كما يمتلك الحزب عدداً غير معروف من المقاتلين منتظمين في وحدة عسكرية عادية ضمن الجيش الإيراني.

في أوائل منتصف الثمانينات تورط بعض أفراد الحزب في أعمال إرهابية علىٰ مستوىٰ دولي، ولكن ذلك توقف في أواخر الثمانينات. في الوقت الحاضر، يعمل الحزب بشكل مستقل عن السيطرة الإيرانية أو السورية، وفي بعض المناسبات لا يتردد الحزب في انتقاد إيران. علىٰ سبيل المثال، احتج الحزب حين رفض الإيرانيون التفاوض مع

العراقيين لترتيب عودة المبعدين العراقيين كجزء من محادثات السلام لفترة ما بعد الحرب. والحزب لا يعتمد مالياً علىٰ المساعدات الأجنبية، حيث إن تمويل الميزانية يأتي من رسوم العضوية ومن الأنشطة الاجتماعية، وفقاً لما أوردته بعض التقارير.

المجلس الأعلىٰ للثورة الإسلامية في العراق:

ظهرت منظمة المجلس الأعلىٰ لأول مرة في نوفمبر عام ١٩٨٢ في طهران. عملت في بداية الأمر كمظلة تنظيمية لجميع الأحزاب الأصولية الدينية الشيعية والجماعات التي تناضل ضد النظام البعثي في العراق. أما من الناحية العملية، فإن منظمة المجلس الأعلىٰ وإن كانت لا تزال تقوم بهذه المهمة، إلا أنها أخذت تعمل كمنظمة مستقلة منفصلة ذات توجّه خاص. وبدلاً من أن تكون مجرد منظم لأعمال المنظمات الأخرىٰ ومساعدتهم بقضايا التموين والنقل وغير ذلك من الضروريات، آثر المجلس الأعلىٰ أن يمارس أنشطة مستقلة منفصلة عن أنشطة المنظمات الأخرىٰ، ولكن بشكل متواز معها. ومنذ بدئها العمل بشكل منفصل، أصبح حجة الإسلام (الآن لقبه آية الله) محمد باقر الحكيم رئيس المجلس الأعلىٰ، وهو ممن ينتسبون إلىٰ آية الله محسن الحكيم، أحد أبرز الزعماء الدينيين في النجف. أما الشخص الثاني من حيث الأهمية فهو حجة الإسلام (الآن آية الله) محمد الهاشمي. من الأعضاء المهمين حجة الإسلام صدرالدين القبنجي، وهو المنظّر الرئيسي للمجلس الأعلىٰ. ومثل رفاقهم من

قادة حزب الدعوة، تعتمد منظمة المجلس الأعلىٰ، علىٰ طلبة الدراسات الدينية الذين درسوا علىٰ يد محمد باقر الصدر في النجف خلال عقدي الخمسينات والستينات.

يُعد زعيم المجلس الأعلىٰ اختياراً إيرانياً كرئيس مستقبلي للدولة العراقية. وفقاً لبعض المقابلات الشخصية، يعتمد المجلس الأعلىٰ وبشكل رئيسي علىٰ المعونات المالية من المؤيدين للحكومة الإيرانية. كما يمكن افتراض أن المجلس الأعلىٰ يموّل أنشطته من الأرصدة المالية لعائلة الحكيم، حيث أن محمد باقر الحكيم وأخيه عبدالعزيز من الزعماء البارزين في المنظمة.

هذه الأنشطة تتخذ لها مسارين: الأول، عسكري، والآخر، ثقافي واجتماعي. وعلىٰ المستوىٰ العسكري، ومنذ منتصف الثمانينات، سعىٰ المجلس لتجنيد المبعدين العراقيين وكذلك أسرىٰ الحرب ودمجهم في فيلق عسكري يطلق عليه إما (بدر) أو (رقم ٩). بنهاية الحرب العراقية ـ الإيرانية وصل عدد المجندين في هذا الفيلق إلىٰ أربعة آلاف. وهو الرقم نفسه لعدد الجنود النظاميين اليوم. وقد ادعىٰ المتحدث الرسمي للمجلس الأعلىٰ أن لديهم العديد من الثوار داخل العراق، وأنهم تبعاً لمصادرهم، قد أحدثوا إصابات كثيرة وأضراراً بالنظام البعثي من خلال القيام بأعمال تخريبية بطولية. كما يدعي المجلس الأعلىٰ قدرته علىٰ تعبئة ما بين ٥٠ ـ ١٠٠ ألف مقاتل خارج وداخل العراق وبسهولة ضد صدام وأتباعه. هذه الادعاءات علىٰ أي

حال، قد بطلت صحتها في ضوء الحقائق التي ظهرت مع نهاية حرب الخليج. أما النشاط الفعّال الذي يمارسه المجلس الأعلىٰ حقاً فهو التمرين العسكري الذي يُشرف عليه الجيش الإيراني. وبناء علىٰ بعض الآراء الصادرة عن حزب الدعوة ـ وهي لا تخلو من الشك ـ فإن المجلس الأعلىٰ قد فشل في تحقيق تعهده لإيران بتكوين قوة مقاتلة ذات جدوىٰ من المنفيين العـراقيين في إيران. وفي المقابل قامت السلطات الإيرانية بتقليص مساعدتها للمنظمة. ومع ذلك فإن منظمة المجلس الأعلىٰ تمكنت وبوضوح من تبني نشاط سياسي واجتماعي وثقافي مشابه لحزب الدعوة، ولكن بشكل منفصل وعلىٰ نطاق واسع. وكما يتبين من منشورات المجلس الأعلىٰ التي تصدر في طهران، أن للمنظمة بضعة آلاف من الأتباع في مناطق مختلفة من إيران.

الاختـلاف الرئيسي بين حزب الدعوة والمجلس الأعلىٰ يتصل بأسلوب السرية وخلافاً لحزب الدعوة، لا يخفىٰ المجلس الأعلىٰ القضايا المتصلة بالقيادة. فزعماء المجلس الأعلىٰ يستخدمون أسماءهم الكاملة وألقابهم العلمية، كما أن التنظيم بكامله يعمل علىٰ ما يبدو، بشكل علني. وهناك اختلافات فكرية وتنظيمية بين حزب الدعوة والمجلس الأعلىٰ. فالمنظرون في المجلس الأعلىٰ يرفضون أي منظمة تتشابه في عملها وتنظيمها مع الأحزاب الغربية ومن ثم فإن مثل هذه المنظمة تفتقد الشرعية الإسلامية. وهناك عدم الاتفاق أيضاً حول نظرية ولاية الفقيه التي تطورت علىٰ يد الخميني، وهي تتيح للفقهاء

في القانون الإسلامي حق السلطة العليا. المجلس الأعلىٰ الذي يُقاد وبشكل تام من قِبل زعماء دين، يؤيد وبشكل متطرف حكم العراق بعد التخلص من حكم البعث، مسألة ولاية الفقيه كما هو متجسد في إيران، في حين أن حزب الدعوة الذي تتكون قيادته من المثقفين يعارضون هذا المبدأ، بل إنهم مستاؤون من طموح آية الله الحكيم لتولي قيادة الحزب، ولو أنهم عبّروا عن ذلك بأسلوب غير علني.

منظمة العمل الإسلامي (أمل):

في حين أن المنظمات الأصولية الشيعية الأخرىٰ ظهرت في النجف، أو أنها تأسست بقيادات تلقت تعليمها في النجف، فإن منظمة العمل الإسلامي ظهرت في كربلاء. وتشوب فترة ظهورها بعض التناقضات. فالجماعات الأخرىٰ تدعي أن منظمة العمل ظهرت في الفترة التي أعقبت وصول الخميني إلىٰ طهران عام ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠، لكن المنظمة تدعي أنها بدأت سياسياً في أوائل الستينات، أما نشاطها العسكري فبدأ عام ١٩٧٦. بغض النظر عن ذلك كله، فإنه يُعتقد بشكل عام أن العضوية في هذه المنظمة أكثر محدودية منها في حزب الدعوة، حتىٰ وإن كان التنظيم الداخلي للمنظمة يقوم علىٰ نفس مبدأ الغموض والإبهام.

تأسست أمل علىٰ يد عائلتي الشيرازي والمدرسي. ولا تزال الزعامة لهاتين العائلتين إلىٰ الآن، فضلاً عن مصاهرة بعضهما لبعض، وهما

من كربلاء. زعيم العائلة الأولىٰ آية الله حسن الشيرازي الذي هرب من العراق عام ١٩٦٩، وانتقل إلىٰ بيروت، حيث أسس العديد من المؤسسات الإسلامية، ثم اغتيل في مايو ١٩٨٠ علىٰ يد عملاء حزب البعث. أما أخوه الأكبر آية الله محمد الحسيني الشيرازي، وهو أكثر نشاطاً منه فيعيش حالياً في طهران. ولكن تتسم علاقته بالحركة بالضعف. زعامة العائلة الثانية فهي لأبناء عم الشيرازي، محمد تقي وهادي المدرسي. خلافاً لحزب الدعوة الذي يُبقي علىٰ شيء من الانفصالية فيما بين فروعه المختلفة (علىٰ سبيل المثال، إن الفرع العراقي يضم في معظمه أتباعاً من الجنسية العراقية)، فإن حركة أمل مزيج من القوميات تشمل الإيرانيين والبحرينيين والأفغان وعرب شمال أفريقيا، وأفارقة من نيجيريا وزائير وغيرهم. وفي حين أن حزب الدعوة لايزال يقوم علىٰ قاعدة شعبية من العراقيين الذين انضموا للحركة خلال عقدي الستينات والسبعينات، خططت حركة أمل أن تكون أغلبية أعضائها من أولئك الذين انضموا لإيران الخميني مباشرة بعد سقوط الشاه. وللحركة خلايا منتشرة في طهران ودمشق ولندن، وخلايا سرية في العراق. كما انخرطت أمل في أنشطة الإرهاب الدولي الذي أُخذ في التضاؤل أواخر الثمانينات.

منظمة أخرىٰ ذات شيء من الأهمية هي (المجاهدون) التي تأسست عام ١٩٨٠ علىٰ يد عبدالعزيز حكيم، الأخ الأصغر لمحمد الباقر. وهذه المنظمة تعمل بتنسيق تام مع منظمة المجلس الأعلىٰ

للثورة الإسلامية في العراق، ويبدو، في الحقيقة، أنها امتداد للثانية. يفتخر أعضاء حركة (المجاهدون) بتعريف أنفسهم بـ «فرقة الانتحار»، ومعظمهم منن المنفيين العراقيين وأسرىٰ الحرب في إيران. وهم يسعون لاجتذاب الشباب الذيين تتراوح أعمارهم ما بين ١٠ ـ ٢٥ عاماً، لأنهم ـ كما تقول مصادرهم ـ ذوو «أنفس نقيّة» وأنه من السهل تشكيلهم وفقاً لمعطيات الحركة.

بالإضافة إلىٰ ذلك، توجد منظمات أخرىٰ ذات أهمية أقل ولا يُعرف عنها سوىٰ القليل، مثل: الأفواج الإسلامية، وحركة تحرير المستضعفين، وجند الإمام وغيرها.

ردة الفعل تجاه غزو الكويت:

حين أقدمت القوات العراقية علىٰ غزو الكويت، كانت ردة فعل أهم ثلاث منظمات معارضة، حزب الدعوة وأمل والمجلس الأعلىٰ، متطابقة من الناحية العملية، حيث شجبت جميعها الغزو وبصرامة، باعتباره جريمة تتناقض مع الشريعة الإسلامية ومبادئها. وبغض النظر عن استيائهم العميق لتأييد الكويت للعراق أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية، وموقفهم السلبي تجاه النظام السياسي الكويتي، إلّا أن المتحدثين الرسميين لهذه الحركات أبدوا بصورة واضحة أن أي اتحاد للبلدين يجب أن يتم من خلال الرضا المتبادل. فالكويتيون أخوة، وهم شعب مسلم كغيرهم من الشعوب الإسلامية.[٤] وقد سعت

صحافتهم لإعطاء صورة واضحة وعامة لوحشية الجيش العراقي والقوات الأمنية في الكويت، كما دعت الشعب العراقي لإسقاط النظام البعثي المجرم.

أما موقف هذه الحركات تجاه الوجود الغربي في المنطقة فقد اتسم بالتعارض. ففي حين دعت المجتمع الدولي لمعاقبة صدام ونظامه، فإنها بذلك تغاضت، ولو ضمينا عن الوجود الغربي في المنطقة. وفي إحدىٰ المناسبات ألقىٰ المتحدثون الرسميون لهذه الحركات اللوم علىٰ صدام لوجود القوات الأجنبية في المنطقة، وأوضحوا أنهم سيطالبون برحيل هذه القوات بعد تحرير الكويت[٥]. كذلك رفض زعيم المجلس الأعلىٰ محمد باقر الحكيم، نداء من وفد المسلمين السنّة المؤيدين لصدام، وكان حينذاك موجوداً في طهران، بالاشتراك مع القوات التي ستحارب القوات الغربية. بل إن الحكيم ذهب إلىٰ أبعد من ذلك حين دعا المسلمين في جميع أنحاء العالم إلىٰ وجوب محاربة صدام، والامتناع عن ارتكاب خطأ تأييد صدام، لأن مثل ذلك ـ كما يقول الحكيم ـ سيعرض وجود الأمة الإسلامية للخطر[٦].

وبحكم كونها تقف في الجانب المتطرف المعادي للولايات المتحدة، فإن هذه الجماعات لم تستطع مقاومة إغراء مهاجمة الغرب أيضاً. وكانوا عادة ما يشجبون وجود الجيوش المسيحية في المنطقة. كما لم يكن لديهم شك مطلقاً أن الأمريكيين يتذرعون بالغزو العراقي للكويت لاحتلال المنطقة الغنية بالنفط لتحقيق أهدافهم الخاصة بهم. وفي بعض

الأحيان، يطالبون بالإجلاء الفوري للقوات الأجنبية، وترك حل المشكلة للأمة الإسلامية. كل ما سبق مُستمد من البيان الرسمي المشترك الذي نُشر للحركات الأصولية الشيعية، شاركها في ذلك الأحزاب الكردية والحزب الشيوعي وبعثيون سابقون، والذي يبين موقفهم من القضية الكويتية. في هذا البيان دعت حركات المعارضة إلىٰ ممارسة الضغط على النظام البعثي لإجباره علىٰ الانسحاب من الكويت دون قيد أو شرط، وفي الوقت نفسه تعهدوا باستنفار كل القوىٰ لإجلاء الجيوش الأجنبية من المنطقة[٧]. وإذا ما قرر الأمريكيون البدء بإطلاق النار، فإن علىٰ المسلمين حينئذ ممارسة الضغط علىٰ الولايات المتحدة لطردها من المنطقة، وفقاً لما صرّح به المتحدث الرسمي باسم حزب الدعوة.[٨]

هذه الرؤية المتناقضة تجاه الغرب انعكست أيضاً في الشكاوي المتكررة الصادرة عن الأصوليين من أن القوىٰ الغربية كانت دائماً ولا تزال تتجاهل المعارضة الإسلامية لصدام. وهناك تعبيرات محددة لهذا الأسلوب في المصطلحات المستخدمة من قِبل الأصوليين الإسلاميين. فحين يكون النداء أو المناشدة لطلب مساعدة الغرب، فإنهم يصوغونه بأسلوب مناشدة المجتمع الدولي The International Community، أو إلىٰ «الرأي العام العالمي»، أو إلىٰ «أولئك الذين يهمهم مستقبل العراق»[٩]. أما في حالة شجب الغرب فإنهم يدعونه «الإمبريالي» أو «قوىٰ الاستكبار». والشكوىٰ الدائمة التي تصدر من هذه الحركات

الأصولية، أن الغرب لا يسمح لهم بالعمل ضد نظام صدام، وأن وسائل الإعلام الغربي دائمة التجاهل لهم[١٠]. وعلىٰ الرغم من عدائهم العلني للغرب بشكل عام، وللولايات المتحدة بشكل خاص، ألا أنهم سعوا لاستخدام أزمة الخليج مدخلاً يلجون منه لعرض قضيتهم علىٰ الوسائط الإخبارية الغربية بهدف التأثير علىٰ الرأي العام الغربي. أحد الأمثلة المشهورة لهذه المناشدة للغرب، حدثت حين قام أحد المسئولين في حزب الدعوة في لندن والمسمىٰ د. أبو علي، بمناشدة الأمريكيين، في مقابلة له مع محطة أخبار .N.B.C ، في أوائل نوفمبر ١٩٩٠ بتزويد حركة المعارضة الغربية بـ (المال والمعلومات والسلاح) حتىٰ تتمكن من اغتيال صدام. وكما شرح الوضع، أن منظمته قادرة علىٰ تحديد المكان الذي يوجد فيه صدام في دائرة قطرها ميل واحد، في حين أن ما يحتاجونه هو معرفة مكان وجود صدام في دائرة قطرها بضع ياردات، وأنه يتوقع من الغرب تزويده بهذه المعلومات.

من القضايا التي يتبدىٰ فيها تذبذب آراء الحركات الأصولية الشيعية، قضية تحرير الكويت، وأكثر من ذلك أهمية مسألة التخلص من صدام. ففي مقابلة مع أحد مسئولي حزب الدعوة في أوربا، أبدىٰ هذا المسئول تأييد الحزب للحصار ضد العراق علىٰ أمل أن المعاناة الناتجة عن هذا الحصار قد تجبر صدام علىٰ الخضوع والانصياع. في الوقت ذاته، طلب الحزب أن يكون الحصار مقتصراً علىٰ السلاح وقطع الغيار مع استثناء المواد الغذائية. ذلك أنه لا ينبغي

تحميل الشعب العراقي المعاناة بسبب صدام[11]. إن مثل هذا الحظر الجزئي، مترافقاً مع تزايد النشاط السري، سيكون كافياً للتخلص من صدام.

أما الموقف الرسمي تجاه الحرب فيتمثل في وجوب تجنب الحرب القتالية ذلك أنها تعرّض البنية التحتية للعراق للتدمير، وأنها ستعود بالعراق إلىٰ العصور ا لوسطىٰ، كما أن الحرب تهدد وحدة الأراضي العراقية بتمزيق القوىٰ الثلاث، الأكراد والسنّة والشيعة، فضلاً عن توفيرها المبرر لدول الجوار الساعية إلىٰ تمزيق أوصال العراق. يضاف إلىٰ هذا كله أن الحرب قد تؤدي إلىٰ تدمير الجيش العراقي الذي هو في واقع الأمر، مُلك الشعب العراقي، والجهاز الذي تحتاجه الدولة في المستقبل. وعلىٰ أي حال، أنه حين ووجه حزب الدعوة بأن غياب الخطر العراقي والعمل العسكري قد يؤدي بصدام إلىٰ تقوية مركزه، اضطر المتحدث باسم الحزب إلىٰ الاعتراف أن القيام ببعض العمليات العسكرية قد يكون ضرورياً، ما دام سيكون محدوداً بالأهداف العسكرية[12]. مما تقدم يتبين أن الحركات الشيعية تؤيد الحظر، الذي بدوره يحتاج إلىٰ وجود مكثف لقوىٰ التحالف الغربي في المنطقة، بل وحتىٰ تأييد العمل العسكري، لكنهم يخشون أن ينال الشعب العراقي أذىٰ كبير، وأن يتحمل النتائج السيئة للحصار أو العمل العسكري.[13]

تتفق جميع حركات المعارضة علىٰ ضرورة جلاء القوات الأجنبية

من المنطقة، حالما يتم إجلاء القوات العراقية من الكويت. فموقفهم الأساسي والمعادي للغرب ظاهر وجلي في بيانهم الرسمي الجماعي والمعلن في ١٤/٨/١٩٩٠، حيث أعلنوا التزامهم أنه بعد تحرير العراق من الظلم البعثي، فإن النظام السياسي الجديد سوف «يلبي واجباته القومية بمحاربة الإمبريالية والصهونية ومواجهة مخططاتهم»[١٤]. وبالفعل، إن الحركات الأصولية الشيعية في العراق تُبدي اتجاها متزايداً من العداء لإسرائيل والصهيونية أكثر مما تبديه للغرب. فمن وجهة نظرهم أن ليس لإسرائيل الحق في الوجود في قلب الوطن العربي، ومن ثم يجب القضاء عليها. وفي بعض المناسبات، تنتقد الحركات الشيعية ياسر عرفات في قيامه بالاعتراف بإسرائيل. وفي تصورهم أن كل أرض فلسطين هي أرض إسلامية لا يجوز التنازل عنها أو عن أي جزء منها لليهود. ومما هو جدير بالملاحظة على أي حال، أن الأصوليين الشيعة لم يرتكبوا أي عمل معادٍ للمؤسسات الأمريكية أو تلك التابعة لدول قوى التحالف الغربي في الفترة ما بين أغسطس ١٩٩٠ وحتى إبريل ١٩٩١.

أزمة الخليج والتغير في الحركات الإسلامية:

لم يكن من السهل بالنسبة لجماعات المعارضة الشيعية استنباط أو تبني برنامج عمل عملي. فاغتيال صدام حسين، دون مساعدة خارجية، أمر يقترب من المستحيل. وبمناشدتهم الغرب لتقديم المساعدة لتحقيق ذلك، فإنهم يعبّرون في الواقع، عن عجزهم.

يضاف إلىٰ ذلك، عبثية دعوىٰ منظمة المجلس الأعلىٰ للثورة الإسلامية في العراق أنها قادرة علىٰ تعبئة ما بين ٥٠ ـ ١٠٠ ألف مقاتل[١٦]. حيث لم ترد أية تقارير خلال الفترة ما بين الاحتلال والتحرير حول أنشطة المعارضة داخل العراق سواء كانت تخريبية أو غيرها. ففي أعقاب المظاهرات الجماهيرية لعام ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠، أصبحت الحكومة العراقية قادرة علىٰ التعرف علىٰ القيادات الحزبية والقضاء عليها. وبذلك سادت قناعة لدىٰ جماعات المعارضة أنها تخوض حرباً خاسرة ضد نظام صدام، وأن أي توتر سياسي علني داخل العراق سيكشف المنظمة السرية التي يعملون بها ومن ثم يؤدي ذلك إلىٰ تدميرها.

أما في الخارج، فإن حركات المعارضة الشيعية، بعد غزو الكويت، أخذت في بناء علاقات جديدة مع وسائل الإعلام الغربية. وهذا مخالف لموقفهم من هذه الوسائل المتمثل في الامتناع عن الاتصال بها قبل نهاية الحرب العراقية ـ الإيرانية. لكن موقفهم أخذ يتغير تدرجياً آخذاً في التسارع بعد الغزو.

نتيجة لأزمة الخليج، سعت مختلف الجماعات المعارضة، بما في ذلك الحركات الأصولية الشيعية، لتنسيق الجهود بهدف خلق جبهة سياسية. ولكن بسبب العداء المتأصل بينها نتيجة للاختلافات الأيديولوجية، فإنه يمكن تصور الصعوبات التي تواجه مثل هذه الجهود، ومع ذلك، فقد التقت هذه الجماعات بعضها مع بعض

وتمكنت من إصدار بيان مشترك. وحتىٰ نبين تعقد المشكلة يكفي أن نعلم أن عدد هذه التنظيمات يبلغ سبعة عشر تنظيماً يضم: الشيوعيين والأحزاب الكردية الرئيسية والبعثيين المؤيدين لسوريا، والليبراليين المستقلين، إضافة إلىٰ المنظمات الأصولية الشيعية[١٧]. وكانت أكثر التنازلات صعوبة من وجهة نظر الأصوليين، تتمثل في التوافق مع الحزب الشيوعي الذي يُعد الخصم الرئيسي لها بسبب إلحاد أعضائه.

التنازل الآخر الأكثر أهمية في هذه البيانات المشتركة، يتمثل في الدعوة إلىٰ إقامة نظام ليبرالي يتمثل بالديمقراطية البرلمانية. فالتصور المتوقع أنه بعد فترة هدوء تمتد ما بين عام وعامين يتم خلالها وضع دستور وتتخذ كل الاستعدادات المطلوبة لاجراء انتخابات في ظل ائتلاف حكومي مؤقت، فإن الشعب العراقي سيقوم بالتصويت السري المباشر، مع ضمان حرية ا لصحافة والاجتماع. هذه المباديء تتضمن القبول بحكم الأغلبية، حتىٰ وإن لم يكن منسجما مع مطلب الأصوليين الشيعة أن يكون العراق جمهورية إسلامية[١٨]. وبالنسبة لحزب الدعوة ومنظمة أمل، فإن مثل هذا المطلب قد أُعلن عنه بشكل واضح. ويبدي حزب الدعوة موقفاً مرناً وفقاً لتصريح صادر عن أحد أعضائه، أن من الخطأ محاولة فرض فكرة الجمهورية الإسلامية إذا ما صوتت الأغلبية ضدها. ويبدو واضحاً أن الشعب العراقي ليس مستعداً لمثل هذا النوع من الحكم، ومن ثم فإن الحزب بحاجة إلىٰ تقبّل الواقع، وأن يبدأ بالاستعداد لحملة تثقيفية طويلة الأمد. بمعنىٰ

أن اللجوء إلىٰ أسلوب الإكراه سيؤدي إلىٰ خلق ديكتاتورية جديدة علىٰ نمط نظام حكم صدام. بل ويذهب هذا المسئول بعيداً بانتقاد الخميني لفرضه نظام الجمهورية الإسلامية علىٰ الجماهير الإيرانية المكرهة علىٰ تقبّل ذلك. وكانت نتيجة ذلك الإكراه قيام نظام ديكتاتوري في إيران، وعدم تبنّي الجماهير الإيرانية للإسلام بصورة مخلصة.[19] كما يظهر التذبذب وبصورة كبيرة في المنشورات العربية لحزب الدعوة وأكثر منه في منشورات المجلس الأعلىٰ، إذ إنه بدلاً من السعي للبحث عن مستقبل ديمقراطي ليبرالي، يتقاطع ذلك غالباً بالدعوة إلىٰ تأسيس نظام حكم إسلامي في العراق المحررة دون أية مواصفات محددة.[20]

من النتائج المتوقعة لكل ماسبق، أن هناك تحركا نحو السبيل الديمقراطي ولو توقف عند مستوىٰ التفكير في المرحلة الحالية. ولعل ذلك يعود إلىٰ أن أغلب زعماء الحركات الإسلامية قد عاشوا في الغرب مدة ليست بالقصيرة. لكن، من جانب آخر، يجب استنتاج أن التحول لا يزال بعيداً عن الاكتمال، ذلك أن السلوك السياسي لهؤلاء الزعماء يعتمد بدرجة كبيرة علىٰ الظروف المحيطة بالحدث ذاته. فإذا ما توافرت لديهم فرصة الوصول إلىٰ السلطة، فمن المحتمل أن ينتهجوا منهجاً عقائدياً. أما إذا كانت الحركات الإسلامية مضطرة إلىٰ مشاركة الآخرين في السلطة، إضافة إلىٰ الجيش، وضعف تأثير الدوائر المتطرفة في إيران، فمن المتوقع عندئذ أن يكون سلوكهم السياسي أكثر ديمقراطية.

أما منهج المعارضة الأصولية الشيعية تجاه الجيش العراقي فهو ذو أهمية خاصة. اعتراف المعارضة بضعفها وعجزها عن التحرك داخل العراق للإطاحة بصدام وتحقيق سيطرة فعّالة علىٰ البلاد، يدفعهم إلىٰ ضرورة الاعتماد علىٰ الجيش للقيام بهذا العمل. وفي جميع وثائقهم التي يرد فيها ذكر الجيش، يعبّرون عن أملهم في أن يقوم الجيش بإنقاذ البلاد من صدام ونير النظام البعثي. ويعتقدون أنه حين يحدث ذلك، فإن الجيش بحاجة إلىٰ الشرعية، وهذا ما يدعوه إلىٰ دعوة أحزاب المعارضة بالعودة إلىٰ البلاد للمشاركة في السلطة بالفعل، تبعا لهذه الرؤية فإن الجيش سيكون مستعداً للتخلي عن السلطة السياسية بعد فترة زمنية قصيرة، ثم يبقىٰ جيشاً سهل الانقياد لحكومة ديموقراطية منتخبة. وليس واضحاً ما إذا كان قد طرأ أي تغير علىٰ هذا التصور منذ قيام الجيش بسحق التمرد الشيعي في مارس عام ١٩٩١.

بعد غزو الكويت أخذت أحزاب المعارضة ـ بمن في ذلك الأصوليون الشيعة ـ تعمل بفعالية في مجال الاتصالات الدولية. فقد كان زعماء المعارضة يتنقلون بين لندن ودمشق وطهران والرياض، فضلاً عن الاتصالات المكثفة بين الحركات الأصولية الشيعية والنظام البعثي في سورية (خاصة حزب الدعوة ومنظمة أمل). لكن مما هو جدير بالملاحظة حقا، التوجه الجديد لحزب الدعوة حين قام بفتح قنوات الحوار مع السلطات السعودية، علىٰ الرغم من انعدام مثل

ذلك قبل الأزمة.[٢١]

انتفاضة الشيعة:

بخروج العراق مهزوماً من المواجهة مع القوات المتحالفة في فبراير ١٩٩١، اندلعت انتفاضة ذات مستوىٰ جيد من التنظيم، في اثنتي عشرة مدينة علىٰ الأقل، في الجنوب الشيعي العراقي في الثاني من مارس. وكانت مدن البصرة والنجف والناصرية والديوانية وكربلاء والسماوة وسوق الشيوخ والزبير والكوت هي مراكز هذه الانتفاضة. تبعاً لتقارير شهود عيان، فقد خرج في البصرة وحدها ما لا يقل عن خمسة آلاف متمرد من مدنيين وعسكريين فارين من الخدمة العسكرية، واجهوا القوات الحكومية. وبسبب انفصال البصرة بشكل فعال عن العراق بسبب وجود القوات الأمريكية، كان من الطبيعي أن يفقد النظام العراقي السيطرة علىٰ هذا الجزء. وقد حصل المتمردون علىٰ بعض المساعدات من سلاح وذخيرة، وتمكّن المبعدون العراقيون المقيمون في إيران من العبور إلىٰ العراق. الأمر الذي جسّد سيطرة القوىٰ الشيعية. ومع ذلك، كان من المستحيل معرفة عدد المقاتلين الذين يتبعون المنظمات السرية داخل العراق. وكم عبر منهم إلىٰ العراق، وكم من المتمردين كانوا في الأصل جنوداً ولكنهم فرّوا من الخدمة العسكرية[٢٢]. المنظمة الوحيدة الفعالة والتي يبدو أنها خلف هذه الانتفاضة هي المجلس الأعلىٰ. ففي الثالث من مارس عام ١٩٩١، ادعىٰ قائد المجلس الأعلىٰ آية الله الحكيم، أنه يوجّه

الانتفاضة في البصرة وغيرها. وعلىٰ أي حال، فقد تمكن رجال الحرس الجمهوري والقوات العسكرية النظامية للجيش العراقي من سحق هذا التمرد بنهاية شهر مارس، واستعادة السيطرة علىٰ جميع المدن الشيعية الرئيسية وبخسائر فادحة في الأنفس والممتلكات.

اندلعت الانتفاضة اعتماداً علىٰ افتراضين: الأول، أن الجيش العراقي في الكويت وجنوب العراق، خاصة الحرس الجمهوري قد ضَعُف بشكل حقيقي بسبب الحرب. وثانياً، أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح لصدام باستخدام الطائرات المروحية المقاتلة ضد المتمردين. وقد ثبت خطأ هذين الافتراضين. لقد تمكن صدام من إعادة تنظيم الحرس الجمهوري بأقصىٰ سرعة، حيث إنه لم يتضرر بشكل فعّال بسبب الحرب. فقد تبقّىٰ للعراق، علىٰ سبيل المثال، سبعمائة دبابة ت ـ ٧٢ السوفيتية الصنع المتطورة مع نهاية الحرب. يضاف إلىٰ ذلك أن القوات البريطانية والأمريكية لم تسع بجدية لتحجيم قوة صدام بشكل فعال من خلال منع الجيش العراقي استخدام الطائرات المروحية المقاتلة، خشية انتصار الأصوليين ومؤيدي إيران في العراق.

المتمردون الشيعة الذين واجهوا الحرس الجمهوري (يتألف معظمه من العرب السنّة) كانوا في حالة يرثىٰ لها من الاستعداد العسكري، إذ لم يكن بحوزتهم سوىٰ أسلحة خفيفة، فضلاً عن ضعف التنظيم،

كما أنهم لم يتلقوا سوىٰ مساعدات لوجستية* محدودة من إيران. أما الإيرانيون فلم يكونوا ـ كما يبدو ـ راغبين بالتورط في حرب جديدة مع العراق أو مواجهة أخرىٰ مع الولايات المتحدة.

أساليب صدام في المواجهة كانت أيضاً شاملة وقاصمة. لقد قام بتركيز جميع قواته ضد متمردي الشيعة، تاركاً أمر الأكراد لما بعد القضاء علىٰ انتفاضة الجنوب. إن السيطرة علىٰ حقول النفط في الجنوب العراقي والمنفذ العراقي إلىٰ الخليج، كان أكثر أهمية للبقاء بالنسبة لصدام من تأمين الجبال الكردية. وتمكن الحرس الجمهوري من خلال أسلوب القصف المركّز علىٰ المدن الشيعية، أن يستعيد السيطرة علىٰ هذه المدن الواحدة تلو الأخرىٰ.

إضافة إلىٰ هذه العوامل، من الممكن أن تكون الانتفاضة قد عانت من تحطم الروح المعنوية نتيجة بعض ا لتصريحات التي أدلىٰ بها بعض القادة الدينيين ذوي المكانة الخاصة. ففي أواخر شهر مارس أُخذ آية الله (أبو القاسم الخوئي) قسراً إلىٰ بغداد لمقابلة صدام. هذا العمل الذي ليس له سابقة، قد استخدم لمواجهة الشائعات التي انطلقت من لبنان في ١٨ مارس، والتي مفادها أن الخوئي قد دعا الجماهير الشيعية للثورة ضد النظام البعثي، وأنه ربما يكون قد أقام

---

* فن عسكري يتصل بعمليات نقل الجنود وإيوائهم وتموينهم من خلال وجود قواعد أرضية أو بحرية لتنفيذ ذلك. (المعرب)

حكومة شيعية. وفي الواقع، إن حزب الدعوة قام بنشر بيان صدر بواسطة الخوئي حين كانت انتفاضة الجنوب في قمتها. وقد ساد الاقتناع آنذاك أن النظام البعثي يعيش حالة من التخلخل، وفي ظل هذه الظروف، يبدو أن آية الله الحكيم قد اقتنع بأن الوقت قد حان للخروج من حالة السكون، ومحاولة توجيه عملية إعادة التنظيم المتوقع علىٰ أمل تجنب الفوضىٰ بين الجماعات الشيعية، والجماهير العراقية بشكل عام.

البيان الأول للخامس من مارس ١٩٩١، دعا الشيعة إلىٰ حماية «إقليم الإسلام» و «رعاية الأماكن المقدسة»، ومراعاة القيم الإسلامية في البلاد، والحفاظ علىٰ شرف الناس وممتلكاتهم وصيانة المؤسسات العامة في العراق. أما البيان الثاني فقد وضع أسس «لجنة عليا» يقوم الشيعة في ظل قيادتها بحفظ أمن العراق والعمل علىٰ تهدئة التوتر الديني والاجتماعي. وتضم هذه اللجنة تسعة من علماء الدين الذين تتقارب أفكارهم من الخوئي لفترة ما بعد الحرب، من بين أعضاء اللجنة جعفر بحر العلوم، تلميذ سابق لكل من باقر الصدر ومحمد تقي الخوئي. هذه اللجنة لم تعرض نفسها كحكومة جديدة للعراق، لكن من الواضح أنها تعتمد علىٰ السلطات الشيعية المحلية التي تتبنىٰ نظرية الخميني القائمة علىٰ «ولاية الفقيه». كل ذلك دفع صدام حسين

البيان الأول للخامس من مارس ١٩٩١، دعا الشيعة إلىٰ حماية

«إقليم الإسلام» و «رعاية الأماكن المقدسة»، ومراعاة القيم الإسلامية في البلاد، والحفاظ علىٰ شرف الناس وممتلكاتهم وصيانة المؤسسات العامة في العراق. أما البيان الثاني فقد وضع أسس «لجنة عليا» يقوم الشيعة في ظل قيادتها بحفظ أمن العراق والعمل علىٰ تهدئة التوتر الديني والاجتماعي. وتضم هذه اللجنة تسعة من علماء الدين الذين تتقارب أفكارهم من الخوئي لفترة ما بعد الحرب، من بين أعضاء اللجنة جعفر بحر العلوم، تلميذ سابق لكل من باقر الصدر ومحمد تقي الخوئي. هذه اللجنة لم تعرض نفسها كحكومة جديدة للعراق، لكن من الواضح أنها تعتمد علىٰ السلطات الشيعية المحلية التي تتبنىٰ نظرية الخميني القائمة علىٰ «ولاية الفقيه». كل ذلك دفع صدام حسين إلىٰ «اختطاف» الخوئي[٢٣].

في مقابلة متلفزة حيث أظهر الخوئي إلىٰ جانب صدام حسين، شجب الخوئي الانتفاضة في الجنوب، مبدياً فزعه من التدمير الهائل الذي أصاب المدن الشيعية نتيجة الانتفاضة. منذ ذلك الوقت، وردت التقارير التي تفيد فرض الإقامة الجبرية علىٰ الخوئي في منزله بالنجف.

يذكر الباحث سيد أرجوماند في دراسته أن أول تقرير حول تصريحات الخوئي ضد البعث صدرت من الشيخ محمد فضل الله، زعيم ما يسمىٰ بـ (حزب الله) في لبنان، وهو قريب الصلة بحزب الدعوة. وللشيخ فضل الله كزعيم شيعي سياسي، وكذلك حزب

الدعوة مصلحة في إثارة الطوائف التي تحترم الخوئي، ضد النظام البعثي. وفي الواقع، أن الخوئي كان يمتنع عن التورط في الأنشطة السياسية، الأمر جعل من البيان الذي أصدره ذو أهمية خاصة. وكان انطواء الخوئي واعتزاله السياسة أحد أوجه الخلاف مع الخميني، وخصامه لفكرة التفوق الشيعي، فضلاً عن كونه العمود الفقري لحلقات الاتصال بين الشيعة عندما كان الخميني لاجئاً سياسياً في النجف (١٩٦٤ ـ ١٩٧٨). وعلىٰ الرغم من أن العديد من قادة حزب الدعوة من تلاميذ الخوئي، إلا أنهم تبنوا منهجاً أكثر نشاطاً، دون انتقاد لتصرف الخوئي.

علىٰ الرغم من النشاط الفعّال للخوئي في مارس ١٩٩١، ليدرأ ما كان يعتقده من تأثير معاكس للتدهور السياسي في الجنوب العراقي، ليس من المحتمل أن يكون قد هجر كليّة منهجه السياسي، وحتىٰ عندما شجب علناً الثورة أو التمرد، فإنه دون شك، كان يسعىٰ لإنقاذ المؤسسات الشيعية التي يترأسها، ولإنقاذ المجتمع الشيعي في العراق بشكل عام من وجهة نظره الخاصة. ولا يمكن بأي حال من الأحول مقارنة تصرف الخوئي بسلوك محمد باقر الصدر الذي رفض في إبريل عام ١٩٨٠ التوافق ومسايرة النظام البعثي، مما أدىٰ في النهاية إلىٰ إعدامه.

إن الانحدار الشديد للمعارضة الشيعية قد يُستخدم لتشجيع تبنّي منهج أكثر ذرائعية في العديد من المجالات. أولاً، أن مختلف الجماعات

تحتاج إلىٰ تقوية علاقتها مع بلدان أخرىٰ غير إيران وسوريا، وتشكّل السعودية ودول الخليج أبرز المرشحين لذلك. ثانياً، حيث إن العلاقات بين قوىٰ المعارضة إسلامية وغير إسلامية تتسم الآن بالتحرر، فإن المزيد من التعاون يكون أمراً متوقعاً، حتىٰ مع الشيوعيين! وكلما أخذ هذا التعاون مداه، ازداد رسوخاً، وتنامىٰ التسامح تجاه المنظمات غير الأصولية. وهذا بدوره يؤدي إلىٰ سيادة نظره أكثر ديمقراطية. وإذا تمكنت المعارضة الكردية من الوصول إلىٰ اتفاقية منفصلة مع نظام البعث، فإن هذه العملية قد تتوقف. وأخيراً، يمكن القول من الناحية النظرية، أنه إذا دعت حركات المعارضة الشيعية، أنه من الممكن الحصول علىٰ دعم الغرب، فإن هذه الجماعات ستكون أقل عدوانية في سلوكها العام. وبالنسبة للمجلس الأعلىٰ، فإن هذا الاتجاه سيواجه بعض المعوقات، ما دامت العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية لم تزل في حالة عداء، كما هو الحال الآن. أما إذا تحسنت هذه العلاقات وتطورت، فإنه يغدو من السهل للمجلس الأعلىٰ أن يخفف عداءه تجاه الولايات المتحدة، بل إنه ربما يسعىٰ إلىٰ درجة من التعاون.

خاتمــة

دون شك أن استعداد الحركات الأصولية الشيعية لتشكيل جبهة متحدة مع المنظمات الأخرىٰ غير الأصولية، وتبني مبدأ الديمقراطية الليبرالية، يعود بدرجة كبيرة إلىٰ غزو الكويت. وربما يكون ذلك خطوة نحو تبنّي منهج يتسم بالتخفيف من حدّة الطائفية والشمولية السياسية. ويبدو في هذا المجال أن حزب الدعوة ومنظمة أمل أكثر إخـلاصـاً من منظمة المجلس الأعلىٰ. وقد يعود ذلك جزئياً إلىٰ استقلاليتهما الواسعة، وإلىٰ جهودهما الديمقراطية المتبعة في الداخل.

لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار أن مستوىٰ الديمقراطية من حيث الممارسة داخل الحزب ذو طبيعة نخبوية، ومن ثم لا يضمن تلقائياً قيام نظام سياسي ديمقراطي حين يصل هذا الحزب إلىٰ السلطة. وخير دليل علىٰ ذلك أن النظام الداخلي لحزب البعث خلال السنوات الأولىٰ (١٩٦٨ ـ ١٩٧٣) كان يتسم بالديمقراطية. إن رغبة حزب الدعوة من جانبه بفتح قنوات الحوار مع السعودية، وتذبذب آرئه تجاه الوجود الأمريكي في منطقة الخليج تمثل مؤشرات ملموسة إلىٰ تنامي الاتجاه الذرائعي. عند هذه النقطة، كل هذه التغيرات تظل، علىٰ

أي حال، قابلة للتحول إلىٰ الاتجاه المضاد. إن جوهر وجهة النظر العالمية للأصولية الشيعية تظل نظرة مطلقة، حيث سيادة الرؤية الخاصة بكون الإسلام نظاماً سياسياً واجتماعياً ورسالة سماوية، وبهذا لا انفصال بين المسجد والدولة. إن أول شرخ في هذه الرؤية، في ظل القبول الصريح لحكم الأغلبية، يحتاج إلىٰ تطوير في مواجهة العملية الليبرالية مما يجعل العودة مرة أخرىٰ إلىٰ الخط السابق أمراً في غاية الصعوبة.

حواشي الفصل الثاني

١ - أنظر علىٰ سبيل المثال، خطبة الحكيم إلىٰ جنوده (مجلة لواء الصدر الأسبوعية) في ١٩٩١/٢/٢٤. وقد ذكر الحكيم الحاجة إلىٰ ضمان نجاح «ممارسة الإمام» في العراق. أنظر أيضاً الشيخ الأصفى، «الجهاد الدولي، ١٩٨٩/١٢/١١، ١٩٩٠/١١/١٢. وبالنسبة لوجهة النظر التي ترىٰ أن المعارضة الإسلامية تستحق أن تقوم بدور القيادة لأنها دفعت الأكثر ثمناً من دماء أعضائها. أنظر (الجهاد) ١٩٩٠/١١/١٩. كما وعد البيان المشترك للحركات الإسلامية بتصحيح ا لخطأ التاريخي المتضمن التمييز ضد الشيعة، واعطاء الأغلبية الشيعية حقوقها الكاملة. (الجهاد) ١٩٩٠/٩/١٧.

٢ - المجتهد سلطة شيعية ذات مرتبة عالية لها سلطة الفتوىٰ القائمة علىٰ أساس تفسير القرآن والسنّة.

٣ - مقابلة مع أحد الأعضاء النشطين لحزب الدعوة في أوروبا، ١٩٩٠/٩/١٠. وقد سُمح بالمقابلة بشرط عدم ذكر الاسم.

٤ - علىٰ سبيل المثال، أنظر (لواء الصدر) ١٩٩٠/١١/١١، المتضمن بيان الحكيم لجميع الحركات الشيعية المعارضة.

٥ - انظر تصريحات الحكيم للتلفزيون الياباني. المرجع السابق ١٩٩٠/١٢/١٠.

٦ - المرجع السابق، ١٩٩٠/١٠/٧، ص ١.

٧ - «بيان قوىٰ المعارضة العراقية»، ١٩٩٠/١٢/٢٧، الحكيم، (لواء الصدر) ١٩٩٠/٨/١٩.

٨ ـ (الجهاد) ١٩٩٠/٨/٢٧. يرىٰ أحد زعماء حزب الله في لبنان أن الـوجـود الأمـريكي أكثـر خطراً من غزو الكـويت. (لـواء الصـدر) ١٩٩٠/٨/١٢. «بيان الحركة الوطنية والإسلامية العراقية حول الاجتياح العسكري العراقي للكويت ومخاطر التدخل الأجنبي في المنطقة»، لندن، ١٩٩٠/٨/١٤. الزعيم «أبو بلال» صرّح أنه في حالة الحرب فإن علىٰ العراقيين مقاتلة القوات المتحالفة وصدام. (الجهاد) ١٩٩٠/١٠/٣.

٩ ـ علىٰ سبيل المثال، الشيخ الأصفى، الجهاد، ١٩٩٠/٨/٦.

١٠ ـ الحكيم، لواء الصدر، ١٩٩٠/٨/١٩.

١١ ـ انظر أيضاً «أبو بلال» من حزب الدعوة، الجهاد، ١٩٩٠/١٢/١٠، ١٩٩٠/١٢/١٧.

١٢ ـ مقابلة. وللاطلاع علىٰ الرأي الخاص بالحاجة إلىٰ ممارسة الضغط الاقتصادي. أنظر «بيان حزب الدعوة» في (الجهاد) ١٩٩٠/٨/٦. وقد عبّر الحكيم عن خشيته أن تؤدي الحرب إلىٰ تقسيم العراق وإلحاق الأذىٰ بالشعب: (لواء الصدر) ١٩٩٠/١٠/٢٨، ١٩٩٠/١١/٤. كما تحدث «أبو بلال» عن أن الجيش العراقي إحدىٰ رهائن صدام، (الجهاد) ١٩٩٠/١٢/١٠.

١٣ ـ أنظر علىٰ سبيل المثال، التأييد الضمني لحرب محدودة ضد صدام ونظامه، وليس ضد الشعب العراقي في «وجهة نظر المجلس الأعلىٰ حول قرار الأمم المتحدة ٦٧٨». (لواء الصدر) ١٩٩٠/١٢/٩، (الجهاد) ١٩٩٠/٨/٢٧.

١٤ ـ بيان الحركة الإسلامية العراقية.

١٥ ـ المرجع السابق، (لواء الصدر) ١٩٩٠/٩/٢٣، «أبو مجاهد»، عضو الهيئة العليا لحزب الدعوة، (الجهاد) ١٩٩٠/١١/١٢. الحكيم، (لواء الصدر) ١٩٩٠/٨/١٩. والمرجع آنف الذكر يشرح سبب التأييد الإسلامي

لصدام من خلال حقيقة أن الوجود الأمريكي في شبه الجزيرة قد استثار العديد من المسلمين.

١٦ - الحكيم، لواء الصدر، ١٩/٨/١٩٩٠.

١٧ - أكثر هذه الوثائق أهمية «بيان الحركة الوطنية والإسلامية» الذي أقره المجلس الأعلى وحزب الدعوة وآخرون. أنظر أيضاً «نداء من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق» (بالإنجليزية). لندن ١٧/١٢/١٩٩٠.

١٨ - مقابلة مع «أبو بلال»، الجهاد، ٣/٢/١٩٩٠، ١٠/٢/١٩٩٠. مقابلة مع حجة الإسلام حسين الصدر، حزب الدعوة، The Guardian، ١٥/١/١٩٩١. أنظر أيضاً محمد تقي المدرسي، «عن العراق والحركة الإسلامية»، لندن، دار الصفاة، ١٩٨٨. ص ٢٣ - ٢٤، ٤٣.

١٩ - مقابلة.

٢٠ - بيان قوى المعارضة الإسلامية العراقية، (الجهاد) ١٧/٩/١٩٩٠.

٢١ - أنظر التقرير المنشور في Ha Aretz، ٢٥/٢/١٩٩١، لندن. وقد صرّح «أبو بلال» بأن المقابلات مع بعض المسئولين الكبار من الخليجين لم تؤد إلى نتائج مثمرة إلى الآن. (الجهاد) ٣/١٢/١٩٩٠. مقابلة محطة بي. بي. سي. البريطانية مع عضو حزب الدعوة منفّق الربيعي في الرياض في أثناء محادثاته مع المسئولين السعوديين في ٥/٤/١٩٩١.

٢٢ - The News Week، ١٨/٣/١٩٩١، The Times، ١٨/٣/١٩٩١. وخطاب صدام حسين في راديو بغداد ١٦/٣/١٩٩١.

٢٣ - ظهر البيان أول مرة في (الجهاد) ٢٥/٣/١٩٩١. وبعد الاطلاع على البيان ومعرفة تاريخه على وجه الدقة، أميل إلى الاعتقاد أنه قد صدر فعلاً من الخوئي.

الفصل الثالث

انتصار الذرائعيين: الاستجابة الاسلامية في إيران

سيد أمير أرجوماند*

---

* أستاذ علم الاجتماع في جامعة ولاية نيويورك ـ ستوني بروك. مؤلف العديد من الكتب، بما في ذلك «ظل الله والإمام المستتر» و «عمامة من أجل التاج: الثورة الإسلامية في إيران». [بالإنجليزية].

Chapter 3 A Victory for the Pragmatists: The Islamic Fundamentalist Reaction in Iran

في إيران ـ الجار غير العربي لشعب العراق ـ جاءت ثورة ١٩٧٩ بالأصوليين إلىٰ السلطة. وفي الفترة فيما بين ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ كانت السلطة بيد القوىٰ المعتدلة، ولذلك كان مسار الثورة الإيرانية مثالياً فيما يتصل بمختلف القضايا. لكن في الفترة ما بين (١٩٨١ ـ ١٩٨٣) أصبحت السلطة بيد المتطرفين، وأخيراً تم تغيير المسار ليكون أكثر اعتدالاً وتقوية موقع الثورة[1]. منذ عام ١٩٨٥ قامت النخبة الإيرانية بتطوير منهج ذرائعي في السياسة الخارجية بما يحقق هدف التقارب مع الغرب. وقد وجد هذا المنهج الذرائعي مقاومة من آية الله الخميني، لكن هذا المنهج فرض نفسه وأصبح النمط السائد منذ وفاة الأخير. ومن الملاحظ أن القيادة الذرائعية قد تفوقت ـ خلال الأزمة والحرب علىٰ الزعامات الأصولية ذات التوجّه الأيديولوجي المتطرف، الأمر الذي جعل تأثير هؤلاء المتطرفين في أحداث أزمة الخليج قليل نسبياً.

إن انتصار الذرائعيين ضمن النخبة السياسية، كان العامل الأكثر تأثيراً في تحديد الدور الذي لعبته إيران خلال الأزمة. بتبنّي حقيقة أن الأغلبية الشيعية في العراق ظلت معارضة لنظام صدام حسين السنّي في فترة ما بعد الحرب، وفشل التمرد الشيعي في الجنوب، فإن دور إيران في المنطقة سيتسم بالحرج في المدىٰ المنظور. في هذا المجال، وكما تبيّن من خلال أزمة الخليج، فإن النخبة الإيرانية لن تستهدي

بالتـزامها تصدير الثورة الإيرانية، ذلك الهدف الذي حدد مسار السياسة الخارجية لإيران في مطلع الثمانينات، حين كان الأصوليون المتطرفون في السلطة[٢]، لكن بحسابات هادئة لتحقيق مصالحها كقوة إقليمية، كسبت الكثير من تدمير قوة صدام حسين.

المتطرفون والذرائعيون:

في ظل قيادة آية الله الخميني، تمكنت القوىٰ المسلحة الإسلامية من الإطاحة بالشاه عام ١٩٧٩، وبالتدريج تمكنت من فرض سيطرتها الكاملة علىٰ المؤسسات الرسمية. المحاربون الذين تحولوا بذلك، إلىٰ نخبة سياسية جديدة للجمهورية الإيرانية الإسلامية، ظلوا في السلطة قرابة عقد كامل، وتسلموا أرقىٰ المناصب الحكومية، وعملوا علىٰ تغيير نظرتهم، خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية. وبعد طرد الرئيس الإيراني بني صدر والاستيلاء علىٰ مقدرات الدولة في يونيو ١٩٨١، حدث انشقاق بين الثوريين الأصوليين وتحولوا بصورة تدريجية إلىٰ ذرائعيين ومتطرفين[٣].

المجموعة الأولىٰ، وهم الذرائعيون، تميل إلىٰ انتهاج سبيل الحوار من أجل تعزيز النظام الإسلامي في بلد واحد، إيران. في حين تصر المجموعة الثانية، وهم المتطرفون، علىٰ الالتزام الأيديولوجي للثورة الإسلامية ونشرها في جميع أنحاء العالم الإسلامي، خاصة منطقة الشرق الأوسط. هذه العملية تتبدىٰ بصورة غير متماسكة حين تتغير

مواقع الأشخاص. كما أنه ليس من الضروري أن يترافق المنهج الذرائعي للسياسة الخارجية مع سياسة اقتصادية ـ اجتماعية محافظة. إن التوجّه الذي يتبناه المتحدث البرلماني والقائد الذرائعي علىٰ أكبر هاشمي رفسنجاني حول الحاجة إلىٰ جعل التشريع أكثر مرونة فيما يتصل بالحياة الاقتصادية والاجتماعية، لا يختلف كثيراً عن ذلك الذي يتبناه الأصوليون[٤]، يضاف إلىٰ ذلك، أن الخميني قد نجح بشكل ملحوظ في خلق التناغم بين هذه المجموعات.

المجموعة الذرائعية تميل إلىٰ جانب تعزيز الثورة داخلياً، خاصة بعد انتهاء الحرب مع العراق عام ١٩٨٨، وحين انتصر الرئيس الذرائعي آية الله سيد علىٰ خامنئي علىٰ رئيس الوزراء المتطرف، مير حسين الموسوي الذي عُزل من المنصب. وقد حال الخميني دون الخروج الكامل للمتطرفين من السلطة. الأصوليون المتطرفون الذين يتمثل رصيدهم في سهولة الوصول إلىٰ الخميني، كان من السهل الالتفاف حولهم بعد وفاة الأخير وإبقائهم خارج الحلبة. وعلىٰ النقيض من النخبة الذرائعية في السلطة لم يتمكن المتطرفون من تغيير نظرتهم الأصلية. لقد ظل هدفهم الأساسي تصدير الثورة الإسلامية بكل نتائجها الحتمية: الصراع ضد الإمبريالية وتحرير القدس. منذ عام ١٩٨٥ بدأ المتطرفون يفقدون سلطتهم لصالح الذرائعيين الذين رأوا ضرورة إنهاء العزلة الدبلوماسية المفروضة علىٰ إيران وبما يتعارض مع مصالحها القومية. تبعاً لذلك، أخذ الذرائعيون في السعي لترميم

جسور السياسة الخارجية مع الغرب، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، أكثر العقبات أهمية والتي قام الخميني بتخريبها مرات عديدة.[٥]

مجلس الخبراء، المنتخب شعبياً وجميع أعضائه من العلماء، هو الجهة المسئولة عن اختيار «قائد الجمهورية الإسلامية»، وهو المسمىٰ الرسمي للمنصب الذي احتله الخميني وفقاً لدستور ١٩٧٩. وبعد وفاة الخميني في يونيو ١٩٨٩، اختار المجلس خامئني ليخلف الخميني في هذا المنصب. أما الناطق باسم البرلمان الذي يُعرف بـ (المجلس) وهو رفسنجاني. فقد أصبح رئيساً له بنهاية يوليو للعام ذاته، ثم تم تنقيح الدستور لإلغاء منصب رئيس الوزراء بهدف تجميع السلطة بيد الرئيس[٦]. وعلىٰ الرغم من هذا التحرك القوي لحل إشكال خلافة الخميني، فإن المنتصرين الذرائعيين ما كان بإمكانهم إبعاد الأصوليين المتطرفين من المناصب السلطوية إلّا بالتدريج وبحذر شديد. وفي الحقيقة، أن الصراع حول السلطة بين المجموعتين لم يحدث عملياً إلا في خريف ١٩٩٠.

المجموعتان اللتان ميّزت بينهما يمكن وصفهما بشكل مناسب بـ (الأصوليين) من منظور التزامهما إقامة نظام إسلامي أساسه الشريعة الأصوليون الإسلاميون المتشددون هم أولئك الذين يصرون علىٰ الالتزام بالإسلام الثوري التوسعي بما يتضمنه ذلك من عداء للنهج الأمريكي والالتزام اللامحدود بالقضية الفلسطينية. هذا التعريف

ليس لغرض بذاته إذ أن هناك واقعاً قوياً وراء اللامرونة والعقائدية الملتزمة التي لعبت دوراً حيوياً لإعادة تطبيق وتعزيز هذا الالتزام الأساسي للأصوليين الشيعة الممارسين للسياسة منذ السبعينات.

من هم هؤلاء الأصوليون المتطرفون وفقاً لهذا التعريف؟ وما هي الإمكانات الشعبية والمؤسساتية التي يستحوذون عليها؟ فيما يتصل بهذا الموضوع مع المجموعات الأخرىٰ في جمهورية إيران الإسلامية، فإن مجموعة الأصوليين المتطرفين تضم العديد من العلماء، من أهمهم حجة الإسلام[٧] علي أكبر محتشمي وزير الداخلية السابق، والسفير الإيراني لدىٰ سوريا محمد موسوي الخوئيني، وهو المدعي العام السابق وزعيم المجموعة التي احتلت السفارة الأمريكية في طهران، وصادق خلخالي، «قاضي الدم» السابق للمحاكم الثورية. ويُعد ابن الخميني، أحمد، من أهم المتعاطفين مع هذه المجموعة. إضافة إلىٰ حجة الإسلام مهدي الكروبي الذي كان له دور بارز في القيام بمهام خارجية في الشرق الأوسط، فضلاً عن علاقاته مع الحركات الإسلامية في بلاد أخرىٰ.

من الصعب التعرّف علىٰ مؤسسات شعبية مستقلة لمجموعة الأصوليين المتطرفين، لكن مهما يكن التأثير الذي يمارسونه فقد تمّ تحويله عبر الإطار السياسي والمؤسساتي للنظام الإسلامي. ويُعد المجلس (البرلمان) أكثر المواقع أهمية لهؤلاء الأصوليين، ومما هو جدير بالذكر أن البرلمان المنتخب يضم ٢٦٠ عضواً. وللمتطرفين درجة تأثير

لا بأس بها في «جمعية روحانيو مبارز»، المنتدىٰ السياسي للعلماء الشيعة الذي يصادق علىٰ مرشحي الانتخابات. وقد غدا عملهم أكثر أهمية بعد إلغاء الحزب الجمهوري الإسلامي عام ١٩٨٧.[٨] ويمكن المغامرة بافتراض بوجود شيء من التعاطف من قِبل الحرس الثوري لهذه المجموعة، وإن كان من الصعب إثبات ذلك. كما يمكن القول إن رجالاً عاديين مثل رئيس الوزراء المتطرف السابق موسوي، يتعاطفون مع هؤلاء المتطرفين.

قبل اندلاع أزمة الخليج، لم يكن المتطرفون من المتعاطفين مع صدام حسين ونظامه البعثي، وكذلك الأمر بالنسبة لمجموعة الذرائعيين، ذلك أن حرب الثماني سنوات أدت إلىٰ تعميق الكراهية العامة لدىٰ المجموعتين لنظام علماني كان مُدانا بالأصل وقبل نشوب تلك الحرب عام ١٩٨٠. المتطرفون والذرائعيون قاموا بمساندة الشيعة ضد صدام، بقيادة العلماء العراقيين. لكن أزمة ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، أجبرت كل مجموعة علىٰ تقييم عداوتها الطبيعية لنظام صدام بالنسبة لعدائها الطبيعي التلقائي للأمريكيين والصهيانة، وتفاقم ذلك الشعور كلما ازداد تدمير بغداد بالقصف الجوي الذي تقوم به القوات المتحالفة.

اتسمت ردة الفعل الأولىٰ لكلتا المجموعتين تجاه الغزو العراقي للكويت بالجدّية التامة. لكن بمرور شهر علىٰ الغزو، راهن صدام علىٰ تأييد إيران له ضد القوات المتحالفة حين قام بتقديم تنازلات

من طرف واحد بالنسبة للقضية التي من أجلها نشبت الحرب الإيرانية - العراقية، وهي قضية شط العرب. آنذاك فقط، تحدث الناطق الرسمي للبرلمان الإيراني، خلخالي، شاجباً النظام الكويتي، وهناك من المتطرفين من انتقد النظام السعودي لاستدعائه القوات الغربية، ثم تحدث كروبي واعداً أن أمم المسلمين سوف تطرد القوات المسلحة الأمريكية من السعودية وبشكل مخزٍ[9]. ومما هو جدير بالملاحظة أن موقف كروبي وخلخالي يختلف عن موقف الخوئي الذي ظل يتحدث عن نزعة صدام التوسعية وشكوكه في قدرة الأمريكيين علىٰ إيقافه[10]. أما الذرائعيون فلم يتحركوا بشكل مؤثر تجاه العرض العراقي إلّا فيما بعد[11].

في سبتمبر ١٩٩٠، تحدث سيد أحمد الخميني وكروبي علناً عن إدانة المسئولين الإيرانيين للغزو العراقي وكذلك لوجود القوات الأمريكية في المنطقة، وأخذا في الضغط علىٰ الحكومة لتبني موقف أكثر تشدداً تجاه الأمريكيين. وفي ١٣ سبتمبر استجاب آية الله خامئني خليفة الخميني في زعامة الجمهورية الإسلامية، للضغط معلناً أن القتال ضد الولايات المتحدة هو جهاد بحدّ ذاته. وبعد أيام قلائل أصدر مائة وستون نائباً في البرلمان تصريحاً لتأييد دعوة خامئني، مطالبين بالانسحاب الفوري للقوات الأمريكية و(العراقية).

في تلك الفترة كان الرئيس الإيراني رفسنجاني ووزير خارجيته علي أكبر ولايتي منغمسين بنشاط دبلوماسي مكثف من خلال الاتصال

بسوريا وتركيا. فمنذ الغزو العراقي لإيران عام ١٩٨٠، تعاون النظام الإيراني مع النظام السوري بسبب العداء المشترك لصدام حسين، مما ترتب عليه قيام علاقات دبلوماسية حميمة وتبادل اقتصادي واسع فيما بين البلدين. وفي سبتمبر قام الرئيس السوري حافظ الأسد بزيارة إيران لإجراء محادثات مكثفة مع الرئيس الإيراني رفسنجاني. كما تمّ تأسيس لجنة سورية إيرانية مشتركة بهدف استمرارية المشاورات خلال الأزمة.

عُدَّت زيارة الأسد لإيران كمنطلق لجولة جديدة للصراع علىٰ السلطة بين الأصوليين الذرائعيين وخصومهم المتطرفين. الرئيس رفسنجاني وأتباعه تمكنوا من الإمساك بزمام الفرصة التي أتيحت لهم بانتخابات مجلس الخبراء لإدارة الأمور بأسلوب أدىٰ إلىٰ هزيمة المتطرفين. فالفقهاء في مجلس الحراس Council of Guardians ومن خلال سلطتهم الرقابية، رفضوا ترشيخ محتشمي وخلخالي وغيرهما من المتطرفين بإعاقتهم عن تخطي اختبار الفقه الشيعي الذي وضع بصورة مهنية. وقد أيّد آية الله خامئني مجلس الحراس في موقفهم. إزاء هذا التصرف قام النواب الأصولين المتطرفون في البرلمان بتسجيل عدم رضائهم بالخروج من البرلمان، وتمّ إلغاء الفصل التشريعي في ٧ أكتوبر بسبب فقدان النصاب. وقد أجريت الانتخابات في ٨ أكتوبر ١٩٩٠، علىٰ أية حال. وفي ذات يوم قامت قوات الأمن الإسرائيلي في القدس بقتل ٢١ فلسطينياً قاموا بمظاهرة في الحرم الشريف بالمسجد الأقصىٰ. وربما كان حُسن حظ الأصوليين الذرائعيين أن

تكون نتيجة الصراع علىٰ السلطة قد آلت لصالحهم قبل هذا الحدث المتطرف الذي تمّ امتصاصه في طهران دون أثر يُذكر.

حرب الخليج في إطار سياسات شرق أوسطية:

كانت النخبة الثورية الإسلامية في إيران لفترة ما قبل أزمة الخليج تتمتع باتصالات عسكرية ومالية وأيديولوجية واسعة مع الحركات الإسلامية الأخرىٰ في المنطقة*. أما بعد الغزو العراقي للكويت، فقد أصبح للعلاقات مع الجماعات الشيعية في العراق والكويت آثار عكسية.

من ناحية، تنامىٰ التعاطف مع العرب الشيعة العراقيين في العراق بسبب أزمة الخليج. كذلك زادت حدّة الكراهية الإيرانية الشعبية ضد العراق مع عودة الأسرىٰ الإيرانيين إلىٰ أوطانهم بعد فترة أسر في العراق امتدت قرابة عشر سنوات، بما في ذلك عدد من العلماء الدينيين الذين عملوا ممثلين للأيديولوجية الإسلامية. وكانت الصحافة الإيرانية تعرض التقارير الخاصة بهم. الاهتمام الشعبي بقضية الشيعة العراقيين استثيرت أيضاً بسبب إعلان المجلس الأعلىٰ تأييده للثورة

---

* كانت لإيران علاقات وثيقة مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر والسودانْ وتونس. وقد قام وفد من جماعات الإخوان المسلمين بزيارة إيران مرات عديدة في بداية الثورة وفي أثناء الحرب الإيرانية ـ العراقية، إضافة إلىٰ العلاقات مع الحركات الأصولية الشيعية في العراق والكويت.

الإسلامية في العراق، وتشكيل حكومة منفىٰ عراقية في طهران عام ١٩٨٢ والتي لم يحدث أن حُلّتْ. إن نشاط هذه المجموعة من القادة الدينيين من شيعة العراق لم تحظ بالاهتمام الشعبي المفترض خلال مفاوضات السلام مع العراق. في أثناء زيارة الرئيس السوري لطهران، أصدر زعيم المجلس الأعلىٰ، آية الله سيد محمد باقر الحكيم، تصريحاً يشير إلىٰ أن قيام تحالف بين عناصر معارضة عراقية ضد صدام في دمشق، أمر محل الاهتمام والبحث[١٣].

ولكن لم يكن هذا التعاطف مع شيعة الكويت تأثير يُذكر علىٰ السياسة الإيرانية. لقد كانت السياسة الإيرانية تتجه بأنظارها إلىٰ القضية الفلسطينية[١٤].

كما في أي مكان في العالم الإسلامي، أثارت التقارير الخاصة بأحداث القتل في أكتوبر في القدس، موجة من السخط والتعاطف مع الفلسطينيين. وبدلاً من السماح لصدام باستغلال هذا الشعور من النقمة والغضب في إيران، قامت الحكومة الإيرانية بقطع الطريق عليه من خلال عرض قوي لنصرة القضية الفلسطينية وبشكل يتسم بالاستقلالية. فقد أدان خامئني علنا وبقوة إسرائيل والصهيونية والإمبريالية الأمريكية. وفي أوائل ديسمبر عام ١٩٩٠، عُقد مؤتمر دولي في طهران للاحتفالات بالذكرىٰ الثالثة للانتفاضة. وكان من ضمن المشاركين زعماء الحركات الأصولية الإسلامية في الضفة الغربية وتونس. ردة الفعل الحاذقة من جانب النخبة الإيرانية تزامنت مع

إعلان خامئني للجهاد ضد الولايات المتحدة. من الواضح أن الهدف الرئيسي من ذلك كله هو أن يخسر صدام حسين رهانه في الظهور كبطل للإسلام (من خلال إعلانه الجهاد ضد الغرب) وللقضية الفلسطينية من خلال ربطه بين أزمة الخليج والصراع العربي الإسرائيلي.

هذا التصرف المدروس للنخبة الإيرانية الحاكمة خلال الأزمة كان جزءاً من خطة صُممت لمنع صدام حسين من منافسة القيادة الثورية الإيرانية بصورة اسمية أو فعلية. لكن، كان لذلك نتائج محلية مهمة: لقد حالت بين الأصوليين المتطرفين والأخذ بزمام المبادرة. فمهما تكن لغة الخطاب المستخدمة من قِبل الحكومة الإيرانية تجاه أزمة الخليج والقضية الفلسطينية، فإنها لم تعكس تطرفاً حقيقياً لدى النخبة الحاكمة، كما أنها لم تقدم مؤشراً على تغيير حقيقي في استراتيجية الأصوليين الذين لا يقبلون بالمساومة والذين توقّع صدام أن يحركهم لصالحه. على سبيل المثال، إن اللغة المتشددة الصادرة من آية الله خامئني والتي تميزت بالعداء للولايات المتحدة. لم تقف حجر عثرة في سبيل تصديقه على الجهود الدبلوماسية للرئيس الإيراني ووزير خارجيته والتي تمثلت في جولة من المفاوضات مع الرئيس التركي. يضاف إلى ذلك، إعلان إيران في بداية ديسمبر، تأييدها لقرارات مجلس الأمن، وفي ٤ ديسمبر ١٩٩٠، أعلن النائب الأول للرئيس، حسن حبيبي عند افتتاح مؤتمر فلسطين، أن إيران تعارض أية تنازلات يقدمها الغرب للعراق[١٥].

نتيجة ذلك كله، جولة من المواجهة بين الرئيس رفسنجاني وخصومه من المتطرفين الأصوليين قبل أيام قلائل من اندلاع حرب الخليج. وقد نجح البرلمانيون المتطرفون، وبفارق صوت واحد، بإقالة وزير الصحة الذي كان محل ثقة كل من الرئيس رفسنجاني وآية الله خامئني[١٦]. وفي ليلة الهجوم الجوي الذي قام به الحلفاء، شجب المتحدث الرسمي للبرلمان، كروبي، مرة أخرىٰ، ما تقوم به الولايات المتحدة. وفي حين أعلنت الحكومة الإيرانية حيادها في الحرب، أدان محتشمي وخلخالي الولايات المتحدة في البرلمان ودعوا إلىٰ وقوف إيران إلىٰ جانب العراق ضد الولايات المتحدة، الشر الأكبر[١٧]. مع هذا كله، فشلت التظاهرة التي قام بها العلماء المقاتلون في ٢١ يناير ١٩٩١، ضد الحرب، فشلاً ذريعاً، حيث لم يشارك فيها سوىٰ ما يقارب ثلاثة آلاف فرد.

وسرعان ما تبين للناطق الرسمي باسم البرلمان، كروبي، أن التأييد الشعبي في إيران للمتطرفين قد غدا ضعيفاً، بل وحتىٰ معدوماً. الفشل في تحريض الجماهير التي أمّل الخط الأصولي المتشدد تحقيقه يعود في واقع الأمر إلىٰ المشاكل الصعبة التي يعاني منها الشعب من جهة، وللمغامرات الدولية السابقة الفاشلة التي قام بها النظام من جهة أخرىٰ. وخلال ثلاثة أيام، تقدم كروبي بمبادرته الخاصة بالسلام، وسرعان ما رمم الجسور بينه وبين رفسنجاني متخلياً عن تلك المبادرة التي تقدم بها. وظل في الميدان، آية الله خامئني الذي واصل خطابه المعادي للأمريكيين دون أن ينسىٰ النظام العراقي.

في فبراير ١٩٩١، تقدم الرئيس رفسنجاني بمبادرته الخاصة بالسلام بمشاركة السوفييت والدول الأوروبية، في حين كان وزير الخارجية ولايتي يقوم برحلات دبلوماسية مكوكية. بذلك غدت طهران المحطة الرئيسية للدبلوماسيين من الشرق الأوسط والسوفييت والأوروبيين. ولم تسمح إيران للمتطوعين الباكستانيين بعبور الحدود الإيرانية للاشتراك في القتال إلىٰ جانب العراق[١٨].

في هذه الفترة المفعمة بالنشاط الدبلوماسي الرسمي، كانت هناك مؤشرات خاطفة لنشاط عام علني للأصوليين المتطرفين، منها احتمال تقرّب الأصوليين المتطرفين من العلماء المحافظين التقليديين، وربما استطاعوا إحداث بعض التأثير علىٰ آية الله العظمىٰ محمد رضا غو لبغني، الذي أصدر تصريحاً مفاده أن غزو الكويت لا يبرر ذبح الشعب المسلم في العراق باستخدام القاذفات الأمريكية[١٩]. كذلك ادعت حركة الجهاد الإسلامي، المنظمة اللبنانية ذات العلاقة الوثيقة مع محتشمي، مسئوليتها عن بعض التفجيرات الصغيرة في السفارة الإيطالية وغيرها في طهران في العشرين من فبراير ١٩٩١[٢٠]. ويمكن أن نضيف أن نشوب الحرب البرية في ٢٤ فبراير ١٩٩١، بعد الرفض الأمريكي لمبادرة السلام السوفيتية. قد خلق بعض المخاوف لدىٰ المتطرفين وغيرهم. وقد شجب مساعد المتحدث الرسمي للبرلمان الإيراني، الحرب بوصفها حرب الولايات المتحدة وبريطانية (الضبع العجوز) ضد الإسلام[٢١]. وعلىٰ أي حال، ليس لهذه المؤشرات أية

أهمية، ومن المنطقي الاستنتاج أن الأصوليين المتطرفين، قد وعوا حقيقـة فقدانهم التأييد الشعبي من جهة، وتعزز موقف الرئيس رفسنجاني من جهة أخرىٰ، فاختاروا الحفاظ علىٰ موقفهم.

إن ردة فعل الأصوليين المتطرفين في إيران تجاه التواجد العسكري الغـربي وحرب الخليج، يمكن أن يوصف كانحراف عن الموقف الرسمي المحايد لإيران في حرب الخليج، وهو الموقف الذي تبناه وطوّره الذرائعيون. ومن ثم أصبح الخطاب العلني للمتطرفين المطالبة بوقوف إيران مع العراق كتعبير عن التضامن الإسلامي ضد الإمبريالية والصهيونية. دون شك إن المتطرفين الإيرانيين يعلمون بطلان دعوىٰ صدام باحتضان الإسلام بين ليلة وضحاها، وأنه ليس من السهل تقبّل مثل ذلك. المحور الأساسي لوجهة نظرهم لا تعتمد علىٰ استقامة صدام المفـاجئة، بل إن الحرب ما هي إلّا أداة لتنفيذ مخططات الصهيونية والإمبريالية.

خلال فترة الحرب، فشلت مجموعة الأصوليين المتطرفة في تحريض الرأي العام في إيران المنهكة من الحرب، كما لم لديها تأثير ملحوظ علىٰ سياسة إيران الخارجية. إن مهارة النخبة السياسية الإيرانية قد ساهمت بشكل مهم في تحقيق هذا الفشل، حيث تمكنت النخبة الحاكمة ذات النهج الذرائعي، وبشكل فعّال من تحييد الأصوليين المتطرفين من خلال فك الارتباط بين الضم العراقي للكويت والقضية

الفلسطينية. هذه الاستراتيجية الصلبة أسقطت كل احتمال ممكن لمجموعة المتطرفين لتحقيق تأييد شعبي بعد مأساة القدس، ويُعد هذا النجاح أحد الأسباب التي ميّزت بين الأصوليين في إيران وغيرهم في بقية أنحاء العالم الإسلامي[٢٢].

نتائج ما بعد الحرب:

في أعقاب الهزيمة الساحقة التي لحقت بالجيش العراقي علىٰ يد القوات المتحالفة بنهاية فبراير، أخذ رئيس المجلس الأعلىٰ للثورة الإسلامية في العراق، يحث علىٰ القيام بانتفاضة شيعية ضد صدام. وقد تحقق ذلك بتأييد ظاهر من الرئيس رفسنجاني، الذي قدّم لشيعة العراق كل التسهيلات الإذاعية. في الوقت ذاته، وبتنسيق وطيد مع سوريا، أيدّت الحكومة الإيرانية تحالف القوىٰ الواسع الذي ضم مجموعات المعارضة العلمانية العراقية والأكراد. وفي ٨ مارس أبدىٰ رفسنجاني عدم رضائه عن المناورات الدبلوماسية المتواصلة والداعية إلىٰ إستقالة صدام.

هذه الدعوة التي تدل علىٰ تصلّب الموقف الإيراني، ترافقت مع بداية إعـلان دمـشق (١٩٩١/٦/٦) فيما بين ثماني دول عربية واستبعدت إيران، في الوقت الذي كان فيه نائب الرئيس حبيبي ووزير الخارجية ولايتي يجريان المحادثات مع الرئيس السوري، وقد احتجا علىٰ هذا الاستبعاد خاصة وأن إيران كانت في مرحلة الإعداد لإقامة علاقات اقتصادية وسياسية مع دول الخليج. وقد اعتبر الرئيس

رفسنجاني أن جهوده الدبلوماسية ستكون غير كاملة في حالة انعدام العلاقات الدبلوماسية مع السعودية. وقد نقل السوريون اهتمام الإيرانيين إلىٰ الأقطار العربية، في حين كانت العلاقات الدبلوماسية مع السعودية قد استؤنفت من خلال وساطة عُمان. وقد أُعيد فتح السفارة الإيرانية في الرياض بنهاية شهر مارس وفي إبريل أعلن رفسنجاني عن موافقة المملكة العربية السعودية زيادة الحصة المقررة للحجاج الإيرانيين إلىٰ مكة من ٤٥ ألفاً إلىٰ ١٠٠ ألف، والسماح لهم بالمسيرات في أثناء الحج[٢٣]. كذلك قام وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل بزيارة لطهران في يونيو ١٩٩١، وهي الزيارة الأولىٰ لمسئول سعودي رفيع المستوىٰ لإيران منذ الثورة[٢٤].

في الوقت ذاته استمرت إيران في تبني سياسة وقائية في فترة ما بعد الحرب، مبينة رغبتها في الحفاظ علىٰ سيطرتها علىٰ الحركات الأصولية الشيعية حتىٰ ولو واصلت تبني أهداف سياسية ذرائعية، كما حدث حين تخلت عن مساندة الانتفاضة الشيعية في الجنوب. مع نهاية حرب الخليج خرجت الجماهير العراقية في الحِلّة والنجف وكربلاء ضد النظام البعثي، مما أغرىٰ الزعماء الشيعة المحافظين في العراق وعلىٰ رأسهم أبو القاسم الخوئي، إصدار مرسوم بإنشاء «وزارة ظل» شيعية للعراق[٢٥]، وقد أعلن الزعيم الشيعي اللبناني الشيخ محمد فضل الله، هذا المرسوم يوم ١٨/٣/١٩٩١[٢٦]. وفي الوقت ذاته أعرب آية الله خامئني عن الأمل في وصول «حكومة شيعية إسلامية وحقيقية

قائمة على رغبات الشعب العراقي البريء»، إلى السلطة. لقد كانت المصادفة جد مهمة، حيث إن الخوئي، وهو أعلى زعيم ديني شيعي في العـراق من جهـة كونه (مرجع التقليد)[٢٧]، كان خصماً جاداً للخميني، بل إن صوره أُحرقت في أثناء فترة الثورة الإيرانية. ولم تكن النخبة الإيرانية الذرائعية تريد أن تظهر وكأنها قد تراجعت في مواجهة الخوئي أو الأصوليين المتطرفين أو دعوة صدام للجهاد. وقد توقف الدعم الإيراني للانتفاضة عند حد اللفظ العلني، حيث أنكر الرئيس رفسنجاني تقديم إيران أية مساعدات عسكرية للمتمردين الشيعة في العراق، مبنيًّا أن العراقيين قادرون على القيام بواجبهم[٢٨].

إن انهيار المعارضة الكردية في مواجهة صدام، والنزوح الجماعي للسكان الأكراد نحو تركيا وإيران، كان بحاجة إلى إظهار ردة فعل. لم يكن بمقـدور الحكومة الإيرانية إبداء عدم الاهتمام إزاء آلاف اللاجئين الأكراد، خاصة في ظل التعاطف الدولي لقضيتهم. وقد اتهم المسئولون الإيرانيون حكومة الولايات المتحدة بخداع المتمردين العراقيين حين تراجعت عن مساعدتهم في حين أنهم كانوا يتوقعون شيئاً آخر[٢٩]. وفي خطبة الجمعة يوم ٥ إبريل ١٩٩١، طالب آية الله خامنئي المنشقين العراقيين مواصلة تمردهم حتى النهاية، وحذرهم بما سيتعرضون له إذا ما فشلوا في ذلك. على الرغم من هذا كله، قبلت إيران المساعدات الأمريكية وغيرها لمعالجة أوضاع اللاجئين الأكراد. ولم تتردد إيران في التفاوض مع الولايات المتحدة من خلال القنوات

الدبلوماسية السويسرية، كما قبلت إيران المساعدة الألمانية ووجود المسئولين العسكريين على أراضيها، كما أعلنت عن فتح مجالها الجوي لبعثات الإنقاذ والإعانة الدولية[٣٠].

بالفعل، لم يكن للأصوليين المتطرفين سبب لعرقلة جهود النخبة الذرائعية الحاكمة، إذ لم يكن هناك اختلاف في وجهات النظر بالنسبة لقضية الأكراد، أو للتقارب مع سوريا. القضية التي غدت محور التوتر هي مسألة العلاقات مع السعودية. فالأصوليون ا لمتطرفون اتخذوا موقفاً حاداً إزاء النظام السعودي أثناء الأزمة بسبب الوجود الغربي. لذلك فإن استئناف العلاقات مع السعودية يُعد ـ وبحق ـ انتصاراً مهماً للنخبة السياسية الذرائعية، ومؤشراً واضحاً على إستمرارية ضعف مجموعة الأصوليين المتطرفة.

خاتمـة

يمكن القول إنه خلال أزمة الخليج، كانت المصالح القومية ـ وليس الحماس الثوري ـ هي التي تشكّل القاعدة التي تنبثق منها قرارات السياسة الخارجية الإيرانية. لقد كانت إيران أمام خيارات مفتوحة في فترة ما بعد الحرب، بما في ذلك المساندة العسكرية لمنظمة المجلس الأعلىٰ. فضلاً عن الظروف التي استجدت علىٰ الساحة مثل نزوح اللاجئين الأكراد، والقدرة علىٰ استخدام الطائرات العسكرية العراقية التي حطّت في المطارات الإيرانية خلال الحرب. ولا تدل قدرة إيران علىٰ استخدام هذه الخيارات علىٰ أنها قد تنازلت لمجموعة الأصوليين المتطرفة في البرلمان. فالمصالح القومية لا تستبعد علىٰ سبيل المثـال، إمكـانية تقديم المساندة العسكرية للأصوليين الشيعة في العراق. لكن نظراً لأن المجموعة المتطرفة قد فقدت رصيدها السياسي خلال الأزمة ـ حين طالبت الحكومة الإيرانية بالوقوف مع صدام ـ فإن مثل هذا الأمر يتطلب تبنّي النخبة الذرائعية له.

في الشهور التي تلت نهاية الحرب، وجد المتطرفون أنه من الصعوبة بإمكانية مجاراة النخبة الحاكمة في الإدعاء بخطاب الإسلام الثوري. وبالفعل، تجلّت سيطرة الذرائعيين في السياسة الخارجية من خلال ردة الفعل الإيرانية تجاه أحداث الجزائر في يونيو ١٩٩١. فالمواجهة

في الجزائر كانت بين الجيش والإسلاميين بشكل عام، وجبهة الإنقاذ بشكل خاص. وقد أبدىٰ وزير الخارجية الإيراني علىٰ أكبر ولايتي عن وجهة الذرائعيين بقوله: «كأمة إسلامية، نحن نتمنىٰ أن يحكم الإسلام... لكن هذا لا يعني التدخل في الشئون الداخلية لذلك البلد (الجزائر)»[٣٢] أما آية الله خامئني فقد لعب مرة أخرىٰ دور المتحدث الرسمي للأصولية الإسلامية الإيرانية متنبئاً بأن «المسلمين سوف يحرزون النصر».[٣٣]

إن مجموعة من العوامل الدولية تفعل فعلها لتحديد ما إذا كانت إيران ستلعب دوراً في النظام الجديد لفترة ما بعد الحرب في الشرق الأوسط. وكما صرّح وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر، أنه سيكون لها دور[٣٤]، لكن الأولوية ستكون لسياسات الولايات المتحدة والسعودية وسوريا. وإذا كان التأثير الإيراني في نظام ما بعد الحرب قد اتسم بالضعف، مما يعني إمكانية سعي الأصوليين المتطرفين لإثبات فشل جهود الذرائعيين في السياسة الخارجية. ألّا أن أزمة الخليج ـ دون شك ـ قد جعلت المتطرفين لا الذرائعيين في موقف أضعف في إطار النخبة الحاكمة في إيران.

حواشي الفصل الثالث

١ - المرجع الذي يعتمد عليه بهذا الصدد:

Crane Brinton, The Anatomy of Revolution (N.Y., 1938)

وهناك مرجع أسبق:

Lyford P. Edwards , The Natural History Of Revolution (Chicago, 1927)

ومن أجل تحليل عام للثورة الإسلامية في إيران أنظر:

Said Amir Arjomand, The Turban for the Crown , The Turban for the Crown , The Islamic Revolution in Iran , (N.Y., 1988)

ولتفصيلات أكثر حول حكم المعتدلين في ظل رئاسة وزارة مهدي بازركان والرئيس أبو الحسن بني صدر أنظر:

Shaul Bakhash, The Reign of The Ayatollah (N.Y., 1984)

٢ - للاطلاع على سياسة إيران الخارجية في هذه الفترة أنظر:

Robin Wright, Sacred Rage: The Wrath of Militant Islam , (N.Y., 1988)

٣ - لمعرفة تطور هذا الانحياز السياسي داخل إيران للنخبة الدينية أنظر:

Nikki R. Keddie and Eric Hoglund, eds. The Iranian Revolution And The Islamic Republic (N.Y., 1987) pp. 57–73.

وكذلك

Eric Hooglund, Elite Factionalism in The Islamic Republic of Iran , The Middle East Journal 41 (2) 1987: 181–201

٤ ـ أنظر

Shaul Bakhash, (Islam and Social Justice In Iran) in Martin Kramer, ed., Shiism, Ressitance and Revolution (B oulder, 1987).

٥ ـ المناسبة الأخيرة كانت قضية سلمان رشدي.

٦ ـ وفقاً لدستور ١٩٧٩، فإن المنصب الرسمي للخميني كأعلىٰ فقيه شيعي هو قائد الجمهورية الإسلامية. للمعلومات حول هذا المنصب وكذلك بالنسبة لإلغاء منصب رئيس الوزراء وغير ذلك من التنقيحات الدستورية التي تمّت في يوليو ١٩٨٩، أنظر:

Said Amir Arjomand , Constitution of The Islamic Republic , Forth coming in Ency. Iranica.

٧ ـ هذا المصطلح يعني «دليل الإسلام» وقد اكتسب مكانة مشرفة وعالية لعلماء الشيعة في القرن ١٩. أنظر: Said Arjoman

The Shadow of God and The Hidden Imam: Religion, Political Order , And Societal Changer in The Shi'ite Iran From The Begining To 1980 (Chigaco, 1984).

أما مصطلح (حجة الإسلام) فيوصف به علماء الشيعة من هم أقل رتبة من آية الله وأما مصطلح (علامة الله) فيستخدم حالياً لوصف العالم ذي السلطة في التشريع الشيعي. المقام الأعلىٰ بين كل المسميات هو آية الله العظمىٰ وهو (مرجع التقليد) من قِبل الأتباع. أنظر حاشية رقم ٢٧.

٨ ـ للاطلاع علىٰ وصف عام للمنظمات والمؤسسات الخاضعة لسيطرة العلماء في جمهورية إيران الإسلامية، أنظر المرجع السابق

The Turban for The Crown الفصل الثامن.

٩ ـ الاجتماع البرلماني في ٢١/١٠/١٩٩٠.

١٠ ـ المقابلة في مجلة (إطلاعات) الإيرانية، ٢٠/١٠/١٩٩٠.

١١ ـ The Inter. Herald Tribune، ٢١/٣/١٩٩١.

١٢ ـ لمجلس الحراس سلطة الاعتراض على التشريعات التي يصدرها البرلمان. والاشراف على الانتخابات. وهو يضم ستة علماء مفوضين، يعيّنهم قائد الجمهورية الإسلامية، وستة أعضاء آخرين لهم سلطات محدودة. للمزيد من التفصيلات أنظر:

Said Arjomand , Constitution of The Islamic Republic.

١٣ ـ مجلة (كيهان) الإيرانية، ٢٣/٩/١٩٩٠.

١٤ ـ المرجع السابق، ١٩/١٠/١٩٩٠.

١٥ ـ المرجع السابق، ١٤/١٢/١٩٩٠.

١٦ ـ المرجع السابق، ١٤/١/١٩٩١.

١٧ ـ المرجع السابق، ٢٠/١/١٩٩١.

١٨ ـ The Inter. Herald Tribune، ٤/٢/١٩٩١.

١٩ ـ Badische Zeitung، ٤/٢/١٩٩١.

٢٠ ـ The Inter. Herald Tribune، ٢١/٢/١٩٩١.

٢١ ـ المرجع السابق، ٢٥/٢/١٩٩١.

٢٢ ـ على الرغم من الاختلافات التي تلت الانقسام بين المسلمين العرب وغير العرب.

٢٣ ـ The Inter. Herald Tribune، ٢٢/٤/١٩٩١.

٢٤ ـ The Independant، ٧/٦/١٩٩١.

٢٥ ـ اختُطف آية الله العظمىٰ الخوئي من قِبل رجال صدام. وقد أجبر علىٰ الظهور في التلفزيون العراقي للتعبير عن امتنانه لاستباب النظام. أنظر:
. The Inter Herald Tribune ، ٢٥/٣/١٩٩١.

٢٦ ـ Badische Zeitung ، ١٩/٣/١٩٩١.

٢٧ ـ كما وردت الإشارة في الحاشية ٧. التراتبية الدينية الشيعية خاضعة لمجموعة صغيرة من آيات الله العظمىٰ الذين هم بالنسبة للشيعة (مراجع التقليد) هذه المؤسسة التقليدية من القادة الشيعة الدينيين تم تشكيلها في القرن التاسع عشر. أنظر:

Abbas Amanat,(In Between The Madarasa And The Market Place) In Said ,

Arjomand, ed. Authority and Political Cultral In Shi'ism (Albany, 1988) .

وعلىٰ الرغم من انبعاث هذه المؤسسات التقليدية في عهد الثورة الإسلامية في إيران. فإن سلطة مراجع التقليد مُهددة بشكل متزايد من قِبل قائد الجمهورية الإسلامية.

٢٨ ـ The Inter. Herald Tribune ، ٢٩/٣/١٩٩١.

٢٩ ـ المرجع السابق، ٢/٤/١٩٩١.

٣٠ ـ Badische Zeitung ، ٢٥/٤/١٩٩١.

٣١ ـ توقفت العلاقات الدبلوماسية في ١٩٨٧، علىٰ أثر مقتل ٤٠٠ حاج إيراني في صدامات مع قوىٰ الأمن السعودي في مكة في شهر يوليو من ذلك العام.

٣٢ ـ مقابلة مع وزير الخارجية ولايتي، كما أذاعتها «صوت الجمهورية الإسلامية لإيران» طهران ٢٩/٦/١٩٩١.

٣٣ ـ «الجزائر: اثنان من قادة المعارضة يواجهون المحاكمة بتهمة التآمر»، The N.Y. Times ، ٢/٧/١٩٩١.

٣٤ ـ The Inter. Herald Tribune ، ١٩٩١/٢/٧. إن دور إيران في قضية الرهائن الأمريكيين في لبنان له أهمية قصوىٰ في تطبيع العلاقات بين إيران والولايات المتحدة. وكذلك تتصل أهمية الأمر بقضية الأموال الإيرانية المجمدة لدىٰ الولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل الرابع

اللحظة الحاسمة: الأصولية الاسلامية الفلسطينية

جين فرانسيس لاجرين*

---

* باحث في العلوم السياسية في معهد (CEDEJ) الفرنسي، بالقاهرة. وأستاذ الدراسات الإسلامية سابقاً في معهد الكاثوليك في باريس. وله كتابات حول الحركات الإسلامية في أوربا والشرق الأوسط.

Chapter 4 A Defining Moment: Palestinian Islamic Fundamentalism

Jean–Francois Legrain

«حماس» هو الاسم الحركي لحركة المقاومة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهي غالباً ما توصف كحركة أصولية بسبب حماسها لمواصلة بناء برنامج سياسي إسلامي من خلال رفض مبدأ التفاوض مع الإسرائيليين، والدعوة لإزالة الدولة الصهيونية. إن حركة حماس وموقفها التصادمي هو محل ثقة سياسية من قِبل الفلسطينين عام ١٩٩٠، حتىٰ وإن لم تُطوِّق آثار الأزمة التي خلقتها قضية الاحتلال العراقي للكويت أو ما يعرف بأزمة الخليج. لقد خلقت هذه الأزمة لحركة حماس وضعاً لم يسبق له مثيل كان بحاجة لما يمكن أن نطلق عليه «لحظة القرار الحاسم». تمكنت حركة حماس بسبب موقفها المتشدد من قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي من استقطاب تأييد شعبي لم يحصل في الماضي لغيرها، في حين تسعىٰ منظمة التحرير الفلسطينية لإقرار تسوية مع إسرائيل من خلال القنوات الدبلوماسية مدة ثلاث سنوات محبطة مقابل تصاعد العنف في الضفة والقطاع.

لكن هذا التطرف في رفض المصالحة الذي تتبناه حماس، التي يتزايد الإعجاب بها، سوف يكون محل اختبار، إذ سرعان ما وجدت الحركة نفسها في مأزق أيديولوجي هل يجب عليها أن تتماشىٰ مع حالة الهيجان العاطفي للشعب الفلسطيني المؤيد لصدام حسين، الذي

برز كمحرر وكخصم لا يرهب الدولة الصهيونية؟ أم أنه يجب عليها أن تنظر إلىٰ مستقبلها واحتياجاتها المادية، ومن ثم تقف بعيداً عن كل ذلك الذي احتل الكويت التي تمثل المورد المالي للحركة؟

في واقع الأمر أن منظمة التحرير الفلسطينية، الخصم اللدود لحركة حماس في الصراع التنافسي للسيطرة علىٰ حركة المقاومة الفلسطينية، قد اختارت موقف المؤيد لصدام، وهذا بحد ذاته ليس عنصراً مهما في حسابات القيادة الإسلامية. بمنهج هادىء في تقرير الاختيار المناسب للحدّ من حماسها واندفاعها في السبيل المضاد للغرب، والقدرة علىٰ الاستنتاج أن «محرر فلسطين» العراقي سوف يفشل، سعت حماس لاستغلال الأزمة كفرصة للتوسع ولإثبات الذات. في هذه القضية علىٰ الأقل، وحتىٰ نكون أكثر خبرة في قراءة المؤشرات التي تدل عليها الأحداث مع مرور الوقت، بصورة أفضل من خصمها القوي. إن النتائج علىٰ المدىٰ الطويل تأتي لاحقاً، لكن علىٰ المدىٰ القصير فإن حماس قد أفلست من المكاسب المالية والسياسية بسبب موقفها المتزن تجاه الأزمة.

الحركة الإسلامية الفلسطينية:

خلال السنوات العشر الأولىٰ للاحتلال الإسرئيلي للضفة الغربية وقطاع غزة (١٩٦٧ ـ ١٩٧٦)، نادراً ما كان الإسلام يُستخدم كتبرير أولي وأساسي لقضية الصراع من أجل تحرير فلسطين[1]. بدلاً من

ذلك، كان الصراع يتم باسم القومية العربية أو الوطنية الفلسطينية. وكان الإسلام «الرسمي» للضفة الغربية يُشكل جزءاً أساسياً من السلطة الأردنية. أما في غزة، فقد كان الإشراف الإداري للسلطات العسكرية الإسرائيلية. وفي كلتا الحالين كانت القيادة الإسلامية تشرف فقط على القضايا الدينية.

بنهاية السبعينات، ظهر نوع جديد من الفاعلية الإسلامية، متمثلاً بالادعاء بسلطة الإخوان المسلمين والربط بين فروعها في مصر والأردن، ومساندة مالية من الكويت والسعودية، قامت هذه الحركة بما تدعيه بإعادة «أسلمة» المجتمع. وقد تجسّدت إعادة الأسلمة من خلال التبشير في المساجد، والتعرض للنساء غير المحجبات وتخريب أماكن شرب الخمور، ودور السينما. أما العمود الرئيسي لمنهجها فهو المعاداة المتطرفة لإسرائيل: تحرير فلسطين مسألة دينية صِرفة تهم كل المجتمع الإسلامي، فضلاً عن حماية الإسلام في مواجهة الغرب، وهي القضية الرئيسية لهذا القرن. وحيث إن إسرائيل تمثل رأس الحربة لهذا العدوان، فإن التهديد الغربي لا يمكن القضاء عليه إلّا من خلال تدمير «الوجود اليهودي».

بالنسبة للعقد التالي، وهي السنوات العشر التي سبقت الانتفاضة، أحجم الإخوان المسلمون عن تحدي قوات الاحتلال، وحددت نشاطها السياسي بالعمل ضد الحزب الشيوعي الفلسطيني. وكان من مدعاة السرور لفتح، الجناح الرئيسي لمنظمة التحرير والأردن

أن يعملا علىٰ تشجيع هذا الكفاح الإسلامي ضد «اليسار»، يضاف إلىٰ هذا كله مصلحة إسرائيل في تشجيع أي انقسام يحدث بين الفلسطينيين. وعلىٰ الرغم من أن ذلك لا يمثل مقاومة مباشرة ضد الإسرائيليين، إلّا أن ذلـك كلفهم عدم الحصـول علىٰ الشرعية السياسية بين الفلسطينيين بشكل عام. لكن مع ذلك، تمكّن الإخوان المسلمون من بناء شبكة واسعة من أنشطة الرفاه الاجتماعي في قطاع غزة. وهناك ظهر الشيخ أحمد ياسين كظاهرة شخصانية، وقائد ذي تأثير واسع. وقد تمكن من خلال المجتمع الإسلامي من السيطرة علىٰ معظم المساجد ثم الجامعة الإسلامية في أوساط الإداريين والطلبة (عادة ما يحصل هذا التجمع علىٰ ٦٥ ـ ٧٥٪ من الأصوات في الانتخابات) أما في الضفة الغربية. وعلىٰ الرغم من انتشار المؤسسات الرسمية، فقد فشل الإخوان في إقامة شبكة اجتماعية خاصة بهم، أو حتىٰ في إيجاد موقع قيادي. لقد فشلوا في السيطرة علىٰ المساجد، ولم يحصلوا في الانتخابات الطلابية إلا علىٰ ٤٠٪ من الأصوات[٢].

وظهرت حركة دينية منافسة للإخوان المسلمين في مجال النشاط الإسلامي، لكنها تختلف عن الإخوان المسلمين كليّة في السلوك السياسي، وبذلك غدا الإسلام ملاصقاً للسياسة في المناطق المحتلة. وإزاء هذا الوضع، حدث تغير اتسم بالتطرف في جماعة الإخوان المسلمين ذاتها. الحركة الإسلامية الجديدة ظهرت في العلن عام ١٩٨٣، وجعلت من «الجهاد» ضد إسرائيل وبجميع أشكاله ـ بما

في ذلك الكفاح المسلح ـ الواجب الديني الرئيسي للحركة. إن عمومية مصطلح «الجهاد الإسلامي» يُعزىٰ لمختلف الجماعات التي تتبنىٰ مبدأ الجهاد، وإن كان كل منها بتصور مختلف. ومن بين مختلف القيادات يبرز، وبشكل رئيسي، فتحي الشقاقي، صيدلي من رفح، والذي كان يهتم بشكل خاص، بالجانب العسكري من الأنشطة. وكذلك عبدالعزيز عودة، محاضر في الجامعة الإسلامية، والزعيم الروحي للحركة.

الجماعات الصغيرة التي كونت هذه الحركة توحدت بأيديولوجية عامة تأثرت بفكر مثقف حركة الإخوان المسلمين، سيد قطب (أُعدم في عهد عبدالناصر عام ١٩٦٦)، وبالفكر المحرّض علىٰ اغتيال السادات، وكذلك بالثورة الإسلامية في إيران، وهي تضم الفلسطينيين الذين لا يهادنون، دون تجاهل حقيقة أنها جماعات سنيّة المذهب كقاعدة عامة، يأتي النشطاء إما من جماعة الإخوان المسلمين، وهم ينتقدون السلوك السياسي للحركة، أو من الجناح الدين لفتح ويعزو الجيش الإسرائيلي تشكيل سرايا الجهاد الإسلامي إلىٰ هذا الجناح من فتح. وقد نفذوا عام ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ سلسلة من العمليات الفدائية ضد الإسرائيليين[٣]، كما أن لهم دوراً مهماً في التحريض علىٰ الانتفاضة.

كان التحرك في البداية عفوياً وسرعان ما تم تنظيم الانتفاضة من خلال اللجان المحلية. أنصار منظمة التحرير الفلسطينية في هذه

اللجان ينتسبون إلىٰ القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، وفي حالة الإخـوان المسلمـين، فإنهم ينتسبون إلىٰ حركة المقاومة الإسلامية المعروفة باسم «حماس». أما الجماعات الصغيرة التي شكلّت «الجهاد» فقد ظلت خارج التركيب القيادي.[٤]

مع بداية التأسيس في أوائل يناير ١٩٨٨، اتخذت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة قرارتها الخاصة بتنظيم الإضراب العام والمسيرات الشعبية وغيرها من أشكال العصيان المدني. وقد تم ذلك من خلال نشر عدد من البيانات. وقد شدد برنامجها السياسي علىٰ اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني والاستمساك بالمؤتمر الدولي برعاية الأمم المتحدة لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

من بين الجماعات غير المنتسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية، كانت الجهاد ضحية الاضطهاد الإسرائيلي[٥]. فقد تمّ تدمير جماعة الجهاد بعد شهرين أو ثلاثة من بدء الانتفاضة، ثم عادت للظهور بنهاية عام ١٩٨٨ من خلال بيانات دورية، والقيام بإضراب رمزي كل شهر، وتنظيم عدد من العمليات الفدائية خارج الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي حين كانت جماعة الجهاد الخاصة بفتحي الشقاقي وعودة تعيد تنظيم نفسها في جنوب لبنان[٦]، برزت جماعة جديدة متأثرة بشخصية وأفكار الشيخ أسعد بيوض التميمي[٧]. كما برزت جماعة أخرىٰ في صيف عام ١٩٩٠، تحلقت حول إبراهيم سربيل في عمّان.

وبسبب اعتبار القيادة العليا لحركة «الجهاد الإسلامي» خارجة عن القانون، وكذلك بسبب وجودها في المنفىٰ لم تتمكن من تشكيل منظمة فعّالة في المناطق المحتلة.

بدأت حركة حماس العمل داخل المناطق المحتلة منذ الأيام الأولىٰ للانتفاضة. وقد كانت بقيادة ا لشيخ أحمد ياسين ود. عبدالعزيز الرنتيسي(٨)، (مدرس في الجامعة الإسلامية بغزة). في البداية تمكنت حماس من اجتذاب بعض الإخوان المسلمين علىٰ المستوىٰ الفردي فقط. وفي فبراير ١٩٨٨، تبنّت جماعة الإخوان المسلمين حركة حماس علىٰ أنها الذراع المقاتل.

وفي سبيل جعل تحرير فلسطين ـ من النهر إلىٰ البحر ـ في قمة الأولويات الجديدة، تطابقت اتجاهات حركة الإخوان مع حركة الجهاد (دون دمج المنظمتين). ومن خلال العمل العلني في الصراع ضد إسرائيل، تمكنت جماعة الإخوان المسلمين من اكتساب الشرعية السياسية التي كانت تنتظرها من زمن، حيث فقدتها لأسباب تتصل بعزلتها السياسية. وعلىٰ الرغم من رغبتها المبدئية بالخضوع للجدول الذي وضعه القوميون والجزء الأكبر من علمانيي القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، إلّا أن التوتر ظهر علىٰ السطح. وفي ضوء الموقف المتطور لحماس مقابل الضعف النسبي لمنظمة التحرير في إطار العمل السياسي، سرعان ما قام الطرفان بالتشاور المتبادل، مع تحقيق قدر ضئيل من الاتفاق.

أزمة الخليج ومأزق حماس:

الموقف الذي تبنّته حماس في أزمة الخليج يحتاج إلىٰ أن يُنظر إليه في إطار تنافسها مع منظمة التحرير الفلسطينية من أجل الهيمنة السياسية في المناطق المحتلة. بل ويمكن تقييم موقف حماس بشيء من الارتباك. لقد وقعت قيادة حماس ما بين المطرقة والسندان، الرأي العام الفلسطيني المؤيد لصدام حسين من جانب، والاعتماد المالي علىٰ الدول النفطية من جانب آخر.*.

وقد ظهر لهذا التوتر العديد من المؤشرات. فقد قامت الجماهير الغوغائية الفلسطينية بعزل العديد من أئمة المساجد الذين تحدثوا ضد الغزو العراقي للكويت، في حين احتاجت حماس إلىٰ أسبوعين للإعلان عن موقفها تجاه القضية فالبيان رقم ٣١ والمؤرخ بتاريخ ١٩٩٠/٨/٣، تجاهل يوم ٨/٢ وهو يوم الغزو. وخلال الأسبوعين الأولين للأزمة لم تفعلْ حماس شيئاً أكثر من إعادة نشر البيانين الأردنيين الأول والثاني، وهما في الواقع، إعلان الإخوان المسلمين في الأردن

---

* في العدد ٦٤٥ من مجلة (المجلة) ١٧-١٩٩٢/٦/٢٣، «تنفي حركة حماس نفياً قاطعاً أن تكون قد تلقت فلساً واحداً من أي حكومة عربية... وأن تلقّيها دعماً من هنا وهناك مجرد شائعات ليس لها أساس من الصحة... لكن مطلعين يؤكدون خلاف ذلك وأن حماس استفادت مادياً من حكومات عربية...» ص ٢٢. لذلك نرىٰ أن وصف مجلة (المجلة) لحركة حماس بـ (المنظمة الفلسطينية الغامضة) ليس فيه أي تجنٍّ علىٰ الحركة. (المعرب)

المؤرخ بـ ١٩٩٠/٨/٥، والثاني خطبة خطية لأحد قيادييها وهو سليمان منصور في ١٩٩٠/٨/٨. يوم ١٩٩٠/٨/١٣ أعلنت حماس بياناتها الخاصة بها! ولم تتعرض لأزمة الخليج بالتفصيل إلّا في ثلاثة منها فقط[٩]. فضلاً عن ذلك أنه في الفترة ما بين ١٩٩٠/٨/٣ و ١٩٩١/١/٩ (بيانات رسمية من رقم ٦١ وحتىٰ رقم ٦٨)، دعت حماس لإضراب عام مدة ١٩ يوماً، خُصص منها يومان فقط لإدانة أزمة الخليج، كما أنها أيدت ٣٧ من التجمعات والمسيرات الخاصة، لم تُخصص ولا واحدة منها لحرب الخليج، أو أن هذه الحرب كانت ضمن القضايا التي طُرحت للنقاش. ومع تصاعد التأييد الفلسطيني لصدام علىٰ المستوىٰ الشعبي، أخذ زعماء حماس بتبديل شعاراتهم من التحريض ضد إسرائيل إلىٰ الافتخار بالأرض ذاتها[١٠]، كما أنهم دعوا إلىٰ التوحد مع منظمة التحرير الفلسطينية.

لقد تبنّت حماس وبشكل أساسي الإطار العام للتحليل بالاستجابة لأزمة الخليج فيما يخدم القضية الفلسطينية ـ الإسرائيلية. وفق الرؤية الخاصة بحماس، تمثل أزمة الخليج مرحلة أخرىٰ في الصراع بين الخير والشر، «صليبية» جديدة يقوم بها الغرب، «ومؤامرة نصرانية كريهة ضد ديننا وحضارتنا وأرضنا»، وتهدف إلىٰ وضع نهاية للحركة المباركة للتوسع الإسلامي[١١]. فالولايات المتحدة «تأمر كل القوىٰ المعادية للإسلام والمسلمين»، وجورج بوش هو «زعيم الآلهة المزيفين» و«قائد قوىٰ الشر»[١٢]. كذلك لم تتجاهل البيانات المقولات المعادية

للإمبريالية. ففي البيان رقم ٦٤، علىٰ سبيل المثال، اتهمت حماس الولايات المتحدة أنها «استغلت دخول القوات العراقية إلىٰ الكويت، واستخدمت ذلك كـ (عذر) لاحتلال المنطقة بشكل مباشر*، وإن كانت قد احتلت ثرواتها من قبل من خلال الأنظمة المتعاونة معها في المنطقة».

هذا الإطار الديني للتحليل لا يفسح المجال لذكر القوات العسكرية العربية والمسلمة المشاركة في التحالف المضاد للعراق، حيث تم إعطاء الانطباع وكأن الحكومات العربية قد فرضت علىٰ شعوبها ما هو مضاد للدين، وأن سياسات هذه الحكومات التقليل من شأن الدين كمنهج شامل للحياة، وأن النتيجة المترتبة علىٰ ذلك ستكون انحطاطاً وفتوراً في الدين وإحداث شرخ في جدار الأمة[١٣].

كذلك رفضت حماس دعوىٰ التحالف بالدفاع عن القانون الدولي: «**أين كانت هذه الدول حين استولىٰ اليهود علىٰ أرض فلسطين وسيناء ومرتفعات الجولان؟ وأين كانت يوم غزت إسرائيل جنوب لبنان**»[١٤]؟ أما مجلس الأمن الدولي فهو يمثل «ديكتاتورية عالمية في أكثر الأشكال خفاءً»[١٥]. هل ننسىٰ استخدام بريطانيا حق الفيتو، حيث قامت من خلال وعد بلفور «بزرع هذا الجسد السرطاني (إسرائيل) في بلادنا»، ومن خلال أمريكا، «الحليف الاستراتيجي لأبناء الأفاعي»[١٦]. فالقوىٰ الأمريكية «غيرت رداءها الاستعماري

* ماذا ستقول حماس الآن بعد رحيل القوات الأمريكية؟ (المعرب)

القديم لتلبس زيًّا جديداً يتمثل في تأييد الإدارة الدولية في الدفاع عن الحق والعدالة والشرعية، لكننا لا نعيش الوهم. إن العملية في الحقيقة الاستعداد لغزو العراق، وتسهيل عملية غزو إسرائيل للأردن»[١٧].

لقد صادقت حماس علىٰ مبدأين متلازمين: الأول، «ضرورة حل المشاكل العربية في إطار العائلة العربية»، والثاني، «ضرورة الامتناع عن استخدام القوة الذي لا يؤدي إلّا إلىٰ سفك الدماء.. فيما بين أبناء الأمة الواحدة ويفتح الباب للقوىٰ المعادية»[١٨]. ولكن لم يصمد هذان المبدآن في مواجهة قضية الوجود الأجنبي في المنطقة. وبالفعل فإن القيادة ا لخاصة بحركة حماس قد تاهت فيما بين ضبابية الغزو العراقي ذاته*، وتفصيلات الأزمة الكويتية.

ومما يدل علىٰ التساهل لوصف الغزو العراقي، ما أشار إليه بيان ٥ أغسطس الذي أصدره الإخوان المسلمون بالنسبة لـ «دخول القوات العراقية إلىٰ الكويت» وقد استخدم تعبير (دخول) مرة أخرىٰ فيما بعد[١٩]. لكن هذا (الدخول) تمّت إدانته وفقاً لمبدأ عدم جواز إسالة الدم العربي بأيد عربية. ومع ذلك، فإن الموضوع اختفىٰ تماماً من تصريح سليمان منصور أحد أعضاء الإخوان المسلمين في الأردن،

---

* لا نتفق مع ما يسميه الباحث بـ «ضبابية الغزو العراقي»، حيث إنه كان غزواً مفضوحاً ومهدراً لكل القيم الإنسانية والدينية، ومن ثم لا يمكن الاختلاف علىٰ إدانته. (المعرب)

والذي أُعيد نشره عن طريق حركة حماس. وبالنسبة لمنصور أن الأزمة هي، «أكثر الاعتداءات وحشية قام بها تحالف النصارىٰ والصهاينة المليء بالكراهية تجاه أمّتنا».

أما البيان الصادر في ١٣ أغسطس فقد تبنىٰ نفس الاتجاه، وسلّط الضوء علىٰ مطالب الحركة: «انسحاب القوات الأمريكية من المنطقة العربية التي انتهكت حُرمتها، وترك الشئون الشئون العربية للعرب أنفسهم». كما نص البيان علىٰ أن «الكويت والعراق إخوة كبقية الدول العربية، وأنه يجب عليهما العمل لحل المشاكل القائمة بينهما بأنفسهم»، لكن من الواضح أن البيان لم يكن دقيقاً حول طبيعة المشكلة أو المطالبة بالانسحاب العراقي.

البيان ٦٣، من ناحية أخرىٰ، يتعلق بالقضية الكويتية من جانبيها الإنساني والسياسي، حيث نص البيان علىٰ التالي: «نحن هنا في فلسطين، وفي عمق العذاب، نشعر أكثر من أي طرف آخر بمرارة فقدان الوطن، ومعاناة التشريد والهجرة. .إن شعبنا الفلسطيني المخلص لا ينسىٰ إحسان وكرم أهل الكويت تجاه الشعب الفلسطيني خلال محنته». ولكن سرعان ما أضافت حماس، «نحن علىٰ يقين أن إخواننا العراقيين سوف يمنحون إخوتهم الكويتيين الأمن والحماية لأنفسهم وأموالهم وممتلكاتهم وحرياتهم». وما كانت تتوقعه حماس أن يعامل العراق أهل الكويت بالعدل، ودون شك أن ما سبق ليس سوىٰ عبارات استرضائية لدول الخليج التي تقدم المساعدات المالية،

وكضرورة لازمة في ظل الغياب الكامل لتعاطف الشارع الفلسطيني مع الكويتيين.

إن الموقف السياسي المذكور في بيانات حركة حماس، يبدو وكأن الحركة أقرب ما تكون إلىٰ دول الخليج، مما يعني إبقاء حماس علىٰ مسافة من الفلسطينيين ومن النظام العراقي. كان الوضع بالنسبة لحماس، في الواقع، يتمثل في تقديم مطالب جديدة ومتوازنة. في البداية، المطالبة بانسحاب القوات الأجنبية، وقد ترافق ذلك مع المطالبة بـ (تراجع القوات العراقية من الكويت). أما بالنسبة لقضية تشكيل قوات حفظ السلام العربية أو الإسلامية ووضعها في مواقع التنافس الحدودي، دعت حماس: «شعب الكويت إلىٰ حق تقرير مستقبل بلادهم. وأن النزاعات (يجب) أن تحل في إطار العمل العربي أو الإسلامي، الذي من واجبه البحث بشكل دقيق في الدعاوي العراقية، سواء بالتحكيم ورسم الحدود أو بإلغاء الديون المترتبة علىٰ العراق بسبب الحرب مع إيران»*.

البيان ٦٤ أكدّ علىٰ وجوب «تمكين ا لكويتيين من ممارسة حقهم بتقرير المصير واختيار النظام السياسي وفقا لما يرونه مناسباً لهم». بهذا الأسلوب لم تؤيد حماس الموقف العراقي بشكل كامل، حتىٰ وأن حدث شيء من التعاطف مع بعض الادعاءات العراقية، كما أنها لم

* هل هناك بعد هذا الكلام شك في عدم مصداقية حركة حماس، وانحيازها إلىٰ الجانب العراقي؟! (المعرب)

تنجر تماماً مع الموقف الكويتي. وكانت قضية فلسطين الجوهر الرئيسي للموضوع: «إن صراعنا في الخليج ضد الصليبيين هو ذات الصراع في فلسطين ضد الصهاينة»[٢٠]. وعلى الرغم من استمرارية الأمل بتدمير إسرائيل كشرط مسبق لتحرير فلسطين، لا يبدو أن حماس قد آمنت أن صدام حسين هو الأداة التي ستحقق ذلك. ففي بيانها المؤرخ ١٩٩١/١/٢٢ على سبيل المثال، تُقر حماس «أننا سعداء لرؤية السلاح العربي يضرب مخابيء الصهاينة في قلب تل أبيب وغيرها. إن الصهاينة سيشربون من ذات الكأس التي أجبروا الناس على شربها كل يوم». ومع ذلك، دعت حماس العراق «لضرب تل أبيب»، فقط حين يكون العراق ضحية «العدوان الغربي الصليبي»[٢١].

هذه التوجهات تدفع إلى الاستنتاج إلى أن حركة حماس داخل المناطق المحتلة لا تضع في الاعتبار أي احتمال حقيقي ممكن لانتصار صدام حسين. بل كانت الحركة تنظر إلى فترة ما بعد الحرب. لقد كانت الحركة تسعى إلى ألا ينظر إليها كمعارضة للرأي العام الفلسطيني في الوقت ذاته لا تستطيع أن تقدم المبرر لقطع المساعدات المالية الخليجية التي تعتمد عليها لتمويل أنشطتها بشكل جزئي. وليس بالإمكان تجاهل جانب المساعدات المالية، ذلك أن خصمها الرئيسي، منظمة التحرير الفلسطينية، قد بدا عليها الضعف بسبب انحيازها مع العراق نتيجة فقدانها المصادر المالية الخليجية. وفي حين

أنه من الصعب الحصول علىٰ أرقام دقيقة لهذه المساعدات المالية، فإن بعض التقديرات المؤكدة تشير إلىٰ أن المساعدات المالية الكويتية للمؤسسات داخل المناطق المحتلة تصل بحد أعلىٰ إلىٰ ما قيمته ١٠٠ مليون دولار سنوياً. وفي مؤتمر القمة العربي في بغداد عام ١٩٩٠، أعلنت الكويت أنها دفعت ٢٧ مليون دولار لمنظمة التحرير الفلسطينية، و ٦٠ مليون دولار لحركة حماس السنة الماضية. وبلغت المساعدات المقدمة من السعودية والكويت والإمارات العربية إلىٰ منظمة التحرير ما يقارب ١٠ بلايين دولار.

إن الموقف الذرائعي لحماس تجاه أزمة الخليج هو نتاج هذا التاريخ المالي والمقامرة علىٰ المستقبل. والنظر إلىٰ المستقبل هو أحد المؤشرات الدالة علىٰ تسارع عمليات التنظيم داخل الحركة، فضلاً عن مواصلة السعي لتثبيت الشرعية داخل المناطق المحتلة بسبب الحداثة التاريخية نسبياً لدورها في الانتفاضة. وباستيعاب أحداث أزمة الخليج كفرصة لتحدي منظمة التحرير في السيطرة علىٰ حركة المقاومة الفلسطينية، فإن قيادة حماس تبدو وكأنها في هذا المجال الآن.

المستقبل الفلسطيني: بين منظمة التحرير وحماس:

عند ختام العام الأول للانتفاضة في ١٩٨٧. كان النصر ـ علىٰ ما يبدو ـ حليف القوميين. ومن خلال محاولة الادعاء بتبني الأطروحات التي تدعو إليها الانتفاضة كان ياسر عرفات يبدو وكأنه

هو الذي يوجّه الانتفاضة، وبذلك نجح في فرض خطه السياسي علىٰ المجلس الوطني الفلسطيني في أكثر المواقف حرجاً: فإعلان الدولة الفلسطينية في ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ وجد قبولاً وحماساً من أغلبية الفلسطينيين (بما في ذلك أولئك الذين عارضوا سياسة الدبلوماسية كبديل للكفاح المسلح). كما أن القبول الفلسطيني بقراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢، ٣٣٨ قد فتح السبيل أمام الحوار مع الولايات المتحدة. إن منظمة التحرير الفلسطينية قامت وبشكل رسمي باللعب بالورقة الأمريكية من أجل تسوية دبلوماسية، مما أعطىٰ الأولوية للعمل السياسي من أجل المشاركة في الأرض بين الدولتين، إسرائيل والدولة الفلسطينية المحدودة جغرفياً والتي تضم جميع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وساد الانطباع أن الانتفاضة سوف تسير بنفس الأساليب التي أثبتت فعاليتها خلال السنة الأولىٰ. وهي العصيان المدني، بدلاً من سياسة التدمير التام للعدو.

حركة حماس التي غدت تسيطر علىٰ التجمع الإسلامي بعد الاستئصال الفعلي لحركة الجهاد الإسلامي، ومن ثم أصبحت المنظمة الوحيدة التي تعارض أي حل تفاوضي وتتمسك بمطلب تحرير فلسطين من خلال الكفاح المسلح. وبعد مرور ألف يوم علىٰ الانتفاضة، وعلىٰ الرغم من المكتسبات التي لا يمكن إنكارها، خاصة بعد القضاء علىٰ فكرة «الاحتلال المُطيّع»، وجد الجناح القومي في منظمة التحرير الفلسطينية نفسه في طريق دبلوماسي وسياسي لا منفذ

له. وفي حين كانت فاعلية الانتفاضة تُظهِر إشارات التلويح في وجه عدم حركية المجتمع الدولي وإسرائيل، ساد الأمل لدىٰ الكثيرين في أن تتبنىٰ الانتفاضة أساليب أكثر تطرفاً. فالأحداث الدامية والفعّالة سوف تزود حركة حماس بفرصة محاولة تنصيب ذاتها كقائد لحركة الانتفاضة.

في عام ١٩٩٠، وبعد عامين علىٰ اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الذي عُقد في الجزائر في ظل أوضاع حرجة، لم ينجح منهج منظمة التحرير الفلسطينية، ليس فقط بسبب عدم تحقيق حلم الدولة الفلسطينية، بل بسبب تحطم التفسير السياسي في أن الانتفاضة سوف تخلق مناخاً جديداً للمفاوضات. إسرائيل رفضت خطة بيكر[٢٢]، وفي وقت مبكر أجهضت خطط مبارك وشامير[٢٣]. كما أن الولايات المتحدة وضعت حداً للحوار مع منظمة التحرير في يونيو ١٩٩١، هذا إلىٰ جانب ضعف دور الأمم المتحدة حتىٰ بدت وكأنها غير قادرة علىٰ فرض القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية.

وقد رافق هذه التراجعات وبشكل متواز، التدهور المستمر في أوضاع المناطق المحتلة. وفي يوم ٣٠ سبتمبر ١٩٩٠، ظهرت لائحة ضحايا الانتفاضة، ٨٦١ قتيلاً، ١٠١٥٥٠ جريحاً منذ بدايتها. وفي ٢٠ ديسمبر ١٩٩٠، اعترف الجيش الإسرائيلي بأنه في أوقات مختلفة، اعتقل ما يُقارب ٧٠ ألف فلسطيني، أي مما يعادل ٠,٠٥٪ من السكان الفلسطينيين، إضافة إلىٰ أبعاد ٦٥ شخصاً من المناطق المحتلة.

أما علىٰ المستوىٰ الاقتصادي فقد كان الوضع في أثناء أزمة الخليج مأساوياً، ولا يزال كذلك. لقد انخفض الدخل الفردي السنوي منذ اندلاع الانتفاضة، بما يعادل ٣٥٪، كما أن إمكانيات العمل داخل إسرائيل لم تنمُ إلاّ بمعدل ضئيل. أما عدد الذين يحملون الهوية الخضراء الإسرائيلية، وهم الممنوعون من العمل داخل إسرائيل، ففي تزايد مستمر. قبل أكتوبر ١٩٩٠، كان ٣٤٠٠ فلسطيني من سكان الضفة الغربية، ٥٠٠٠ من قطاع غزة يحملون هذه الهوية، ثم أعلنت مصادر أمنية في بداية ديسمبر ١٩٩٠ أن عدداً آخر لا يقل عن ٢٤٠٠ فلسطيني سوف يتسلمون هذه الهوية في الضفة الغربية وحدها.

في الوقت ذاته اشتدت قبضة إسرائيل في المناطق المحتلة، خاصة القدس، إضافة إلىٰ بناء المزيد من المستوطنات خارج وداخل المدينة، وكذلك الإسراع في برنامج بناء منازل اليهود في المدينة القديمة. وقد أدت الهجرة الكبيرة لـ ١٦٠ ألف يهودي سوفيتي عام ١٩٩٠ إلىٰ تعميق المخاوف الفلسطينية بالنسبة لابتلاع المزيد من الأراضي يضاف إلىٰ هذا كله، تأييد سياسة «الترانزفير» أي ترحيل شعب الضفة الغربية إلىٰ الضفة الشرقية، الأردن، الأمر الذي وضع الحكومة الإسرائيلية في دائرة الضوء لحرب الخليج.

إلىٰ جانب هذه التهديدات الخارجية، تزايدت التوترات الداخلية عام ١٩٩٠. فالكفاح ضد من يُطلق عليهم بـ (المتعاونين) مع

سلطات الاحتلال، قد استؤنف من جديد. وفقاً لأرقام الجيش الإسرائيلي، فقد تم إعدام ١٦٧ متعاوناً علىٰ يد الجماعات الفلسطينية وذلك في عام ١٩٩٠ فقط، مقارنة بـ ١٣٩، عام ١٩٨٩، ١٦ متعاوناً عام ١٩٨٨[٢٤]. ولم تتمكن مختلف الفصائل الفلسطينية من التوصل إلىٰ اتفاق فيما بينها حول كيفية التعامل مع من يُشك بكونهم يتعاونون مع السلطات الصهيونية. يضاف إلىٰ ذلك، حدوث صدامات بين الإسلاميين والقوميين من جهة، وفيما بين مختلف الفصائل القومية من جهة أخرىٰ. فالتوتر في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين خارج المناطق المحتلة قد تردد صداه في الإرهاب[٢٥]. وبنهاية ١٩٩٠ تم استبعاد قادة جناح ياسر عبدربه من مراكزهم وإحلال أنصار نايف حواتمة محلهم[٢٦]. أما التوتر الأكبر فهو الاختلاف فيما بين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الداعية إلىٰ ممارسة أساليب أكثر تطرفاً، والأحزاب الأخرىٰ للقيادة الوطنية الموحدة، هذا الاختلاف الذي أدىٰ في ربيع ١٩٩٠، إلىٰ تحالف مؤقت بين الجبهة الشعبية والإسلاميين ضد انتخابات البلدية![٢٧]

بسبب هذا التخاصم والتصادم، أخذت الانتفاضة في فقدان فاعلية الدوافع التي تحركها بشكل جزئي. لكن بسبب حادثتين لهما جاذبية استثنائية عادت الحياة إلىٰ الانتفاضة، بل وفتحت المجال لحركة حماس كي تحاول من جديد أن تقدم نفسها علىٰ أنها الزعيم الطبيعي للانتفاضة. الحادثة الأولىٰ في ١٩٩٠/٥/٢٠، حين قام أحد

الإسرائليين بقتل سبعة من العمال الفلسطينيين بكل برود، وجرح ما لا يقل عن عشرة آخرين، في الجنوب من تل أبيب. وقد أدىٰ قمع المظاهرات خلال الساعات التي أعقبت الحادث إلىٰ مقتل سبعة آخرين وأكثر من خمسمائة جريح. الحادث الثاني يوم ٨/١٠/١٩٩٠، تمثل في صدامات أدت إلىٰ مقتل ٢١ فلسطينياً وجرح قرابة ١٥٠ آخرين في منطقة الحرم الشريف حيث المسجد الأقصىٰ ومسجد قبة الصخرة وفرض منع التجوال خلال الأسابيع التالية. وحجز مليون نفس في منازلهم، كما رفضت إسرائيل استقبال لجنة التحقيق الخاصة بالأمم المتحدة.

بعد حادثة المسجد الأقصىٰ مباشرة، بدأ ما عُرف بـ (حرب السكاكين)، وكانت القدس هي المسرح التقليدي لمثل هذه الأعمال. وقد صرّحت قيادة حماس بأن «المذبحة عند الأقصىٰ أظهرت أن قتالنا مع الصهاينة هو قتال بين الإسلام واليهودية»[٢٨]. لكن مع ذلك، ظلت هذه الأعمال موجهة ضد الجنود والمستوطنين الإسرائيليين فقط. وبشكل تلقائي، دعت حماس إلىٰ «القيام بالمزيد من عمليات الجهاد في الداخل والخارج»[٢٩]. وقد شجعت هذه الدعوة بعض الفلسطينيين لطعن عدة إسرائيليين، مما دفع بالسلطات الإسرائيلية للتحرك ضد حماس. وتم ترحيل أربعة من قيادي حماس إلىٰ لبنان في ٨ يناير ١٩٩١، واعتقال المئات من أتباعها.

سعت حماس إلىٰ رفع معدل «حرب السكاكين» إلىٰ مرحلة بدت

وكأنها استراتيجية جديدة للانتفاضة. وعلىٰ أية حال، أبدىٰ مؤيدو منظمة التحرير الفلسطينية باستثناء الجبهة الشعبية، شيء من التردد حيال تأييد هذه الأنشطة، نظراً لعدم التيقن من مدىٰ تأييد أو رفض الرأي العام الفلسطيني لها، حيث إن مثل هذه الأعمال لا يتقبلها الرأي العام العالمي. ما هو واضح من ذلك كله، أن منظمة التحرير لا تزال في موقف دفاعي في تنافسها مع حماس من أجل الأرض الفلسطينية.

في ربيع ١٩٩٠، عرضت حماس عدداً من المطالب علىٰ القيادة الفلسطينية لمنظمة التحرير ليس أقلها من المطالبة العودة الكاملة إلىٰ «الخيار العسكري» وأن يكون لحركة حماس ممثل في المجلس الوطني الفلسطيني بما يتناسب وحجمها الواقعي، حيث قُدّر أنها تستحوذ علىٰ ولاء ٤٠ ـ ٥٠٪ من السكان[٣٠]. غني عن القول أن منظمة التحرير رفضت هذه المطالب وقامت بهجوم مضاد تجاه حماس، حيث ورد في افتتاحية مجلة (فلسطين الثورة). الناطقة بلسان فتح، اتهام لحركة حماس بأنها ألعوبة بيد إسرائيل والولايات المتحدة اللتين تسعيان إلىٰ إحلالها محل منظمة التحرير في زعامة الحركة الفلسطينية[٣١]. وامتد الصدام بين أتباع حماس والمنظمة إلىٰ المناطق بعد أن كان محصوراً في السجون بين المعتقلين التابعين لهما. وحدثت المواجهة في يوليو ١٩٩٠ في مناطق رفح ـ غزة، وفي سبتمبر في طولكرم والبريج وجباليا في جونيه. وبرفض تغيير سياستها بدت حماس مرة أخرىٰ، وكأنها الطرف

المنتصر. وفي يوم ١٩/١٠/١٩٩٠، تم التوصل إلىٰ نوع من التسوية، تقوم بموجبها حركتا فتح وحماس بتنسيق الأوامر إلىٰ أتباعهما، وتشكيل لجان مختلفة في السجون[٣٢]. وبرغم ذلك، تشبت صدامات جديدة في نابلس وغزة في يونيو ١٩٩١، وذلك حين قام أحد الأصوليين بإطلاق النار علىٰ أحد أعضاء منظمة التحرير في نابلس، ثم هاجمه مرة أخرىٰ وهو علىٰ طاولة العمليات في المستشفىٰ. أما في غزة فقد عاد التوتر من جديد بسبب إصرار حماس علىٰ أن ترتدي جميع النساء، بما في ذلك طالبات المدارس، اللباس الشرعي، الحجاب. وظهرت شعارات علىٰ الجدران تبيّن منها أن «حماس تُعد غير المحجبات وكأنهن من المتعاونات مع السلطات الصهيونية بصورة ما»[٣٣].

يمكن القول بشكل عام إن الوضع ظل علىٰ ما هو عليه بعد حرب الخليج وهزيمة صدام حسين. فقد تمكنت حركة حماس من تجنب النفور الشعبي لموقفها. في ذات الوقت الذي رفضت فيه الانحياز إلىٰ الجانب العراقي، إضافة إلىٰ تزايد التبني للأساليب المتطرفة في الصراع ضد الاحتلال، والفشل المستمر لدعواها لحل القضية الفلسطينية بأسلوب الكفاح المسلح، والعقلية الحذرة لسياسة أزمة الخليج، كل ذلك أوجد لحماس قوىٰ تأييد جديدة.

في الأسابيع التي تلت الحرب مباشرة، بدا واضحاً أن قيادة منظمة التحرير كانت أيضاً علىٰ خطأ. فقد ضعف موقف المنظمة علىٰ

المستوىٰ الدولي بسبب تأييدها لصدام، وجُرِّدت المنظمة من مصادرها المالية الخليجية، وبد أن منظمة التحرير قد أصابها الشلل بظهور خصوم جدد في الداخل للقيادة مما حال دون وضع سياسة جديدة. بالفعل، إن اختيار منظمة التحرير كان واضحاً: وهو الوقوف جانباً تجاه هذا الضغط، أو مواصلة استراتيجيتها المتطرفة السابقة. في كلتا الحالين، فإن الأصولية الإسلامية كما هي ممثلة بحركة حماس، ستدعي حقها في أن المكاسب السياسية ستكون من نصيب المنتصر.

حواشي الفصل الرابع

١ ـ من أجل مراجع ببلوغرافية، أنظر

Jean-François Lagrain , The Islamic Movement and The Intifada, In Jamal Nassar and Roger Heacock, eds. , Intifada: Palestine at the Crossroads (N.Y., 1990) PP. 170-190.

٢ ـ في الضفة الغربية يلاحظ أن قوائم الإخوان المسلمين لا تضم ـ كما هي الحال بالنسبة لحركة فتح ـ فئات الفلاحين وسكان المخيمات. كما يلاحظ أن قوائم الجبهة الشعبية تضم سكان الضواحي واللاجئين. فضلاً عن ذلك أن الإخوان المسلمين أكثر تمثيلاً في الشمال والجنوب، خلافاً للجماعات الماركسية التي تتركز في الوسط (المركز). أما في غزة فهم أقل تمثيلاً في المخيمات (عكس فتح والجبهة الشعبية)، وأكثر تمثيلاً في الشمال (على العكس من فتح).

٣ ـ قامت بتشكيل بعض الخلايا الفدائية (بعضها في الضفة الغربية) وجماعات صغيرة من الجامعة الإسلامية بغزة لكن دون تأسيس شبكة خلايا حقيقية. لكنها حصلت على أفضل تأييد لها في الجامعة في غزة حيث حصلت على ٢٠٪ تقريباً من الأصوات الانتخابية. مقارنة بجماعة الإخوان ا لمسلمين في الضفة الغربي، عانت حركة الجهاد من حالة تراجع حاد، ولم تعاود الصعود مرة أخرى حتى مرحلة ما قبل الانتفاضة مباشرة. ويتبنى مرشحوها ذات الاتجاهات التي يتباناها الإخوان المسلمون مع بعض الخلاف، حيث أن لديهم حضوراً في غزة وقبولاً أعلى لدى غير اللاجئين.

٤ ـ Zeev Shiff and Ehud Yaari , Intifada: The Palestinian Uprising Israel's Third Front, (N.Y.,1990)

٥ ـ وقد تم ترحيل أو إبعاد قادتها من المناطق المحتلة في بداية ١٩٨٨.

٦ ـ المجلة الناطقة باسمها هي «الإسلام وفلسطين». تأسست في الولايات المتحدة وقبرص ونُشرت في فرنسا.

٧ ـ قامت هذه الحركة بتأليف ماضيها بنفسها، ويبدو أن ذلك لا يقوم علىٰ حقائق، علىٰ سبيل المثال، ادعت أنها قامت بأكثر من هجوم علىٰ الباصات الإسرائيلية قرب الإسماعيلية في ١٩٩٠/٢/٩، وبالقرب من إيلات في ١٩٩٠/١١/٢٥، وقد أنكرت المصادر الأمنية وقوع مثل تلك الحوادث.

٨ ـ نشرت حماس تاريخها في كراس مكوّن من ٣٦ صفحة، بعنوان «في الذكرىٰ الثانية: حماس، إشراقة أمل في سماء فلسطين في ١٩٨٩/١٢/٢٩. وانظر كذلك نشرة فلسطين المسلمة التي نُشرت في بريطانيا العظمىٰ.

٩ ـ البيان رقم ٦٧ يوم ١٩٩٠/٨/١٣، والبيان رقم ٦٣ يوم ١٩٩٠/٨/٢٩، والبيان ٢٤ يوم ١٩٩٠/٩/٢٦.

١٠ ـ علىٰ سبيل المثال، بيان رقم ٦٥ يوم ١٩٩٠/١٠/١١، ورقم ٦٦ يوم ١٩٩٠/١٠/٣١ وقد اهتم البيان بأحداث القدس التي حدثت يوم ١٩٩٠/١٠/٨ قرب المسجد الأقصىٰ ومسجد الصخرة. البيان رقم ١٩٩٠/١٢/١٧، اهتم بالقمع الموجّه ضد حماس ولم يصدر أي بيان خاص بالحرب حتىٰ يوم ١٩٩١/١/٢٢، حين صدر مثل ذلك.

١١ ـ البيان ٦٤، ١٩٩٠/٩/٢٦.

١٢ ـ البيان الصادر يوم ١٩٩١/١/٢٢.

١٣ ـ إعلان يوم ١٩٩١/٨/٥، للإخوان المسلمين ـ فرع الأردن.

١٤ ـ البيان رقم ٦٣، ١٩٩٠/٨/٢٩.

١٥ ـ البيان رقم ٦٦، ١٩٩٠/١٠/٣١.

١٦ ـ المرجع السابق.

١٧ ـ البيان ٦٢، ١٣/٨/١٩٩٠.

١٨ ـ إعلان يوم ٥/٨/١٩٩٠.

١٩ ـ خلافاً لـ (فلسطين المسلمة) التي تحدثت عن الغزو العراقي مرات عديدة.

٢٠ ـ البيان رقم ٦٣.

٢١ ـ البيان رقم ٦٢.

٢٢ ـ يوم ١٠/١٠/١٩٩٠، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية، بالاعتماد على الخطة الإسرائيلية ١٤/٥/١٩٨٩، عن مقترحات من ٥ نقاط. الاتفاق الأساسي من أجل لقاء في القاهرة بين فلسطينيين وإسرائيليين، لكن الحوار المبدئي فشل نتيجة وجود فلسطينيين من خارج الأراضي المحتلة.

٢٣ ـ خطة الرئيس المصري تتمثل في أن جميع الفلسطينيين في المناطق المحتلة (بما في ذلك سكان القدس) يجب عليهم المشاركة في الانتخابات، وهي خطوة لازمة لتبني التسوية الشاملة للقضية الفلسطينية. أما خطة شامير، والتي حصلت على مساندة الولايات المتحدة، فتقترح انتخابات «وسيطة» تؤدي إلى المفاوضات الخاصة بفترة مؤقتة للحكم الذاتي، «بهدف أن يؤدي ذلك إلى مفاوضات التسوية الدائمة «لتحقيق السلام بين «إسرائيل والأردن». هذه الاتفاقية تعارض إقامة الدولة الفلسطينية التي يفترض أنها تضم قطاع غزة والمناطق الواقعة بين إسرائيل والأردن، كما أنها تستبعد منظمة التحرير من المفاوضات. وفي يوليو ١٩٩٠، استبعد إسحاق شامير سكان القدس من العملية، كما رفض فكرة منع إقامة مبان جديدة للمستوطنات الإسرائيلية، كما أصرّ على إنهاء الانتفاضة قبل إجراء الانتخابات.

٢٤ ـ The Jerusalem Post، ١/١/١٩٩١.

٢٥ ـ The Middle East Inter. ، ٢٧/٤/١٩٩٠، ص ١٧ ـ ١٩.

٢٦ ـ وقد احتل المقاعد قيادات الاتحاد النسائي ومؤسسة النقابات العمالية.

٢٧ ـ حدث النزاع بين فتح والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في مخيم عسكر بنهاية يونيو ١٩٩٠. وبين الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني في بداية يوليو ١٩٩٠.

٢٨ ـ البيان رقم ٦٦.

٢٩ ـ البيان رقم ٦٧، وكذلك البيان بتاريخ ١٦/١٢/١٩٩٠، دون رقم.

٣٠ ـ مذكرة ٦/٤/١٩٩٠ إلىٰ الشيخ عبدالحميد السايح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني وهذا المجلس يضم ٥٥٠ عضواً (منهم ١٨٦ ممثلاً عن المناطق المحتلة منعتهم السلطات الإسرائيلية من المشاركة). في الوقت الحالي يضم المجلس خمسة من الإسلاميين فقط وهم: عبدالرحمن الحوراني وعبدالله أبو عزة وهو عضو في المجلس المركزي لمنظمة التحرير، وأمين آغا وأحمد سالم نجم وجمال حسن العيش.

٣١ ـ انظر مجلة (السبيل). وقد أعيد نشر هذه الافتتاحية في (فلسطين المسلمة) عدد سبتمبر ١٩٩٠، ص ١٤ ـ ١٥.

٣٢ ـ نُشر النص في (فلسطين المسلمة)، شهر أكتوبر ٩٩٠، ص ٤.

٣٣ ـ The Independent ، ٥/٦/١٩٩١.

الفصل الخامس

التحالف المؤقت مع العرش: الاستجابة الاسلامية في الأردن

بيفرلي ملتون ـ إدوارد*

---

* كتبت موضـوع رسالتها لنيل درجة الدكتوراه حول: «نشوء الحركات الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ ١٩٦٧»، بجامعة إكستر. كما شاركت في مختلف الدوريات العلمية مثل Middle East Inter وكذلك Review of Middle East studies ، وأيضا في العديد من الجرائد في أوروبا والشرق الأوسط.

Chapter 5 A Temporary Alliance With the Crown: The Islamic Response in Jordan

Beverley Milton–Edwards

باندلاع حرب الخليج وجد السياسيون الأردنيون أنفسهم في مأزق صعب فالبلد الذي يضم ٣,٥ مليون نسمة وبنسبة ٥٠٪ من هذا العدد من الفلسطينيين، قد أعلن الحياد. ومع ذلك كان هناك تباعد تدريجي عن الغرب مترافقاً بالتحرك نحو العراق، حيث وجدت الحكومة نفسها أسيرة الرأي العام. فالسبيل الذي سار فيه الأردن اعتمد جزئياً علىٰ استجابة أكبر مجموعة سياسية للأزمة سعت لتشكيل سياسة فعّالة تجاهها.

هذه المجموعة التي تتمتع بتأييد شعبي وشرعية سياسية من خلال ممثليها في السلطة التشريعية المنتخبة هي التي يطلق عليها «الحركة الإسلامية»، وهي تتكون من الإخوان المسلمين بشكل رئيسي وعدد أصغر من الأحزاب الإسلامية الأخرىٰ، وقد تأثر جميعها بالاتجاه التقليدي لأيديولوجية الإصلاح الإسلامي، الذي يرفض التدخل الغربي في شئون العالم الإسلامي. ونظراً لاعتماد هذه الأحزاب سياسياً علىٰ الملك حسين، خاصة جماعة الإخوان المسلمين، فإن الحركة كانت في مأزق حقيقي. فالهيجان الشعبي ما كان ليقبل بأقل من شجب الحركة للتحالف المعادي لصدام حسين، لكن ما كان بمقدوره أن يتعدىٰ رغبة الملك حسين في التصرف كوسيط في النزاع. ومع تدهور الوضع، حتىٰ أن الملك بدا وكأنه يستنتج أن كل أمل في تحقيق حل

سلمي قد تبخر، ألغت الحركة كل المحاذير وغدت اللاعب الذي بيده حسم الأمور.

وعلىٰ الرغم من بقاء الملك كمركز للنظام السياسي، إلّا أن الفاعليات الإسلامية كانت قادرة علىٰ استخدام النظام لإحداث التأثير وبشكل مؤكد. بدءاً من يناير وحتىٰ يونيو ١٩٩١، بالغ الأعضاء بحكم كونهم نواباً ووزراء في آن معاً، في الاعتقاد بأهمية أصواتهم والتأكد من شعبيتهم، في حين كان الضغط يتزايد علىٰ الملك حسين بشكل تلقائي. فالسيطرة علىٰ مؤسساتهم الخاصة، كالمساجد والمدارس ومراكز الرفاه الاجتماعي ساندت قدرتهم للاستجابة تجاه تيارات التوتر الشعبي من جهة، ولتشكيل هذا التوتر وتوجيهه من جهة أخرىٰ. فالحركة لديها حرب جيدة. لكن بتشجيع عدم الرضاء الشعبي، والعجز عن تقديم حلول للمشاكل السياسية والاقتصادية التي تواجه الأردن، وبسبب توافقها مع النظام إلىٰ بعض الحدود، كانت تطلعات الحركة لما بعد الحرب أقل تأكيداً.

الحركة الإسلامية:

وفقاً لما يقوله الشيخ عبدالرحمن الخليفة، زعيم الإخوان المسلمين في الأردن، أن الجماعة تأسست عام ١٩٣٤. «وقد شمل الملك عبدالله الحركة بعطفه»[1]، وبذلك بدأت علاقة ممتدة بين الفعاليات الإسلامية والملكية في الأردن. بل أنه حتىٰ حين منع الملك حسين عام ١٩٥٧،

جميع الأحزاب السياسية من ممارسة نشاطها، استثنىٰ جماعة الإخوان المسلمين من هذا المنع. كما كانت الجماعة دائمة التنافس في الانتخابات، وكذلك دائمة الحصول علىٰ مقاعد لها في البرلمان.

العلاقة القائمة بين الإخوان المسلمين والملكية كانت تمثل مسمار الدولاب لعربة النشاط السياسي للجماعة. وعلىٰ الرغم من ذلك، فإن العلاقة بين الطرفين اتسمت بظاهرة المد والجزر، ولذلك كان تأييد ومساندة الإخوان المسلمين للملكية يتسم بعدم الثبات.* في بدايات عام ١٩٥٦ نظّم الإخوان المسلمين حملات احتجاج وإضراب عام ضد سياسة الملك التي سمحت للبريطانيين بالتواجد في البلاد. وقد وصفت العلاقات خلال تلك المرحلة بما قاله د. يوسف العظم، وزير التنمية الإجتماعية السابق، «أحياناً تكون العلاقة بيننا وبين الحكومة جيدة جداً وذلك حين تكون أقرب للإسلام والعدالة، لكن كلما ابتعدت عن الإسلام، كلما قلّ تأييدنا لهم».[٢] في عام ١٩٨٠، استخدم الملك جماعة الإخوان لمواصلة سياسة خارجية تهدف إلىٰ تركيز الطبيعة النفعية للعلاقات القائمة. فبسبب استمرار النزاع مع الرئيس السوري حافظ الأسد، سمح الملك للإخوان المسلمين الأردنيين بتأسيس قواعد شبه عسكرية بالقرب من الحدود السورية

---

* هذا دليل قاطع علىٰ أن جماعة الإخوان المسلمين لا تعمل وفقاً للمبادىء الإسلامية، ذلك أن خيانات الملك حسين للإسلام والمسلمين أكثر من أن تحصىٰ.

لتسهيل مهمـة تدريب الإخوان ضد سورية. وقد نشرت جريدة النيويورك تايمز تقريراً مفاده أن الرئيس الأسد قد اتهم الإخوان المسلمين «بالتآمر ضد حكومته» وأن سوريا و الأردن يقتربان من حالة الحرب حول، من بين قضايا أخرىٰ، مسألة نشاط الإخوان المسلمين.[٣]

خلال تلك الفترة عمل الملك حسين علىٰ تدعيم وجود جماعة الإخوان، مما أدىٰ بدوره إلىٰ تزايد ثقتها السياسية، وأخذ الأعضاء في انتقاد طريقة توزيع السلطات السياسية العليا في النظام فضلاً عن الضغط بالدعوة لتطبيق الشريعة الإسلامية. كذلك فإن التهجم المباشر علىٰ الشرعية السياسية للملك لم يتم تجاهله في المحكمة الملكية وأجبرتهم علىٰ تغيير توجهاتهم. أما الآن فإن الإخوان المسلمين يمثلون تهديداً قوياً للملكية وقد اتخذت الخطوات اللازمة للحدّ من قوتها.

في عام ١٩٨٥، اتخذ الملك حسين خطوة ليس لها سابقة بالتعرض علناً للإخوان المسلمين. ومع تحسّن مناخ العلاقات مع سوريا، ألقىٰ الملك اللوم علىٰ «العناصر الإسلامية» لأزمة ١٩٨٠، حيث أعلن الملك: «. . لقد بانت لي الحقيقة. . أن بعض أولئك الذين يسعون إلىٰ تحقيق ما حدث في سوريا من خلال تصرفات دموية يقيمون بيننا ويبحثـون عن مأوىٰ في بيوت أقلية انحـرفت عن الحقيقة. . . . وتلبّست بديننا».[٤] واختتم الملك خطابه إلىٰ الأمّة بالتصريح: «إنني أحذّر هذه الفئة الضالة، التي أساءت استعمال ثقتنا، أنه لا مكان

بيننا للخونة والخداعين والمتآمرين. أولئك الذين يستلمون أوامرهم من الأعداء أو من المفسدين الذين يحاولون تشويه تعهداتنا والتزاماتنا سواء للقريب أو البعيد». [٥]

بعد هذا الاتهام العلني تدنّت العلاقات بين الملك وجماعة الإخوان إلىٰ دون المستوىٰ الودي المعتاد. وقد تحركت المخابرات الأردنية ضد الإخوان المسلمين واعتقلت عدداً منهم، كما تمّ عزل أهم الشخصيات التي تنتمي إليهم. فقد أجبر عبدالله العكيلة، وزير التعليم علىٰ الاستقالة من منصبه عام ١٩٨٨، بعد انتقاده لحملة المخابرات ضد الإخوان المسلمين. وقد حاول العكيلة العودة إلىٰ منصبه للتدريس في جامعة الأردن، لكن وزارة الداخلية رفضت طلبه لأنه انتقد ممارساتها. [٦] «لقد جُرّدنا من مناصبنا، وتمّ عزل المئات، بل أن البعض منا سُحبت منهم جوازات سفرهم». [٧].

بختام عقد الثمانينات، طرأ تحسن واضح في العلاقات. ووفقاً لما قاله د. العكيلة، «لقد توقف التدهور. ووعد الملك بإنهاء الضغط والمعاناة». هذا التوجّه ظهر بعد اتباع سياسة إبراز العضلات، حيث فضّل الملك اتباع سياسة محاولة للتوافق مع الجماعة والحركة الإسلامية بشكل عام ضمن النظام السياسي.

في إبريل عام ١٩٨٩، أعلن الملك أن الانتخابات الأولىٰ والتي توقفت مدة ٢٢ عاماً، سوف تُستأنف شهر نوفمبر. دون شك أن يد

الملك كانت مغلولة، أو بمعنىٰ آخر، كان الملك مجبراً على القيام بذلـك. فمؤسسة صندوق النقد الدولي وسعيها لإنقاذ الاقتصاد الأردني العليل قد أجبر الحكومة علىٰ قطع الدعم عن كثير من السلع الأساسية، وبذلك واجه قطاع كبير من الشعب ولأول مرة، نتائج عقود طويلة من الإدارة السيئة للاقتصاد. وقد أدت المعاناة الحقيقية والهيجان الشعبي ضد الفساد إلىٰ قيام اضطرابات حقيقية ولمدة خمسة أيام في جنوب البلاد. وقد شارك في القلاقل، خاصة في منطقة معان، جماعات بدوية كانت تُعد من الموالين للملك. كما تجدر الإشارة إلىٰ أن الجنوب أيضاً يُعد من معاقل الإخوان المسلمين. وكان النائب البرلماني الممثل لمقاطعة معان، هو د. يوسف العظم، أحد المتشددين في جماعة الإخوان. وقد أنذرت تلك القلاقل والاضطرابات الملك حسين أن الوقت قد أزف لإحداث تغيرات شاملة فيما يتصل بالمستقبل السياسي للبلاد، التي تعيش وضعاً متردياً بسبب المشاكل الاقتصادية الصعبة. وكان الحل الذي اختاره الملك غير متوقع وغير اعتيادي، خاصة مع سيادة الانطباع أن غضب المتمردين لم يكن موجهاً ضد الملك وبشكل مباشر. ومع ذلك، قرر الملك البدأ بعملية الدمقرطة للأردن.

كانت الحملات الانتخابية ذات وقع خاص بسبب الحرية التي سُمح بها وبشكل لم يسبق له مثيل، حيث تمتع المرشحون بحرية استعراض سياساتهم ووجهات نظرهم للرأي العام الأردني. وقد

تغطت شوارع عمّان بالإعلانات الانتخابية، فضلاً عن انتشار الكتيبات والمنشورات لمختلف الجماعات في معظم أرجاء العاصمة. كما انتهز الإخوان المسلمون وغيرهم من الإسلاميين فرصة الانتخابات للعمل بحماس ونشاط ملحوظين. وكان شعار جماعة الإخوان في المسيرات الضخمة التي قاموا بتنظيمها في طول البلاد وعرضها «الإسلام هو الحل». خلافاً للمرشحين الآخرين كان للإخوان المسلمين ميزة خاصة حيث كان مسموماً لها بالعمل السياسي طيلة عشرين عاماً، وهذا ما لم يكن متاحاً للآخرين، ومن ثم كانت الانتخابات فرصة فريدة وثمينة لاستغلال التأييد الذي عملوا على تشييده خلال تلك السنوات.

في انتخابات ٨ نوفمبر ١٩٨٩، حصلت الحركة الإسلامية على أربع وثلاثين مقعداً في البرلمان وذلك من أصل ثمانين مقعداً. اثنان وعشرون مقعداً منها كانت من نصيب الإخوان المسلمين، أما البقية الباقية فكانت من نصيب الإسلاميين المستقلين.[٨] بعد هذا النصر الانتخابي أقام هؤلاء المستقلون تحالفاً برلمانيا عُرف باسم «الكتلة الإسلامية»، التي ضمت أسماء بارزة مثل ليث شبيلات ويعقوب كرش اللذان شكّلا تحالفاً أطلق عليه اسم حزب دار القرآن، وجمال سرايحه، وهو مستقل إسلامي يمثل منطقة الكرك، وقد اشتركوا جميعهم من الإخوان المسلمين في الكتلة الإسلامية لتقوية شوكتهم داخل البرلمان.

إن سياسة الملك حسين للتآخي مع الرموز الإسلامية قد انقلبت عليه حيث بدأت المخاوف تبرز إلىٰ السطح فيما يتصل بمستقبل استقرار النظام السياسي. فالملك، مثل معظم أتباعه، فوجىء بالانتصارات التي حققها الإسلاميون. ومن ثم أعلن الملك حسين أنه لن يسمح بتقسيم البلاد ضمن خطوط دينية، وقد شاركه في هذا الرأي آخرون من أعضاء المجلس التشريعي الجديد، وقد تبيّن ذلك في التعيينات الوزارية التي أعلنت يوم ١٩٨٩/١٢/٨ . في ذلك اليوم شهد البرلمان الأردني جهوداً مكثفة للنواب الإسلاميين للفوز ببعض المناصب الوزارية، لكن وعلىٰ الرغم من هذه الجهود، لم يحالف الإسلاميين الحظ، ومع ذلك ظلّ «الأصوليون علىٰ إخلاصهم العميق للملك». [٩] وفقاً لتعبير أحد صحافيي وكالة رويتر.

جاءت أزمة الخليج لتعمّق مستوىٰ التعاون السياسي بين الأصوليين الإسلاميين والملك. فالتغيرات التاريخية لا تزال تأخذ مجراها، وتفرض ذاتها علىٰ الطرفين من خلال الاهتمام الرئيسي بالاستجابة للضغط الشعبي، في البدأ انتقد الإخوان الغزو العراقي للكويت، ثم تغير الرأي مع قدوم القوات الغربية إلىٰ المنطقة. ونتيجة لهذا الموقف دخلت الحركة الإسلامية أول تحالف لها مع القوميين والعلمانيين (الجبهة الوطنية)، ونُظّمت مسيرات شعبية ضد السياسة الأمريكية وتظاهرات بعد صلاة الجمعة. وقد نددت رموز الحركة الإسلامية ضد الحكومة الأمريكية ودعت الملك لنصرة العراق.

بالاستجابة للأسلوب الذي ربطت فيه الحركة الإسلامية بين الرأي العام الشعبي والمحافظة علىٰ قوتها السياسية داخل البرلمان، أعلنت الحكومة عن تشكيل وزارة جديدة في الأول من يناير ١٩٩١، حيث مُثلت فيها الحركة الإسلامية لأول مرة. هذه الخطوة التاريخية بيّنت حاجة الملك ومؤيديه إلىٰ ضم رموز الحركة الإسلامية بوضعهم في أعلىٰ الهرم التنظيم السياسي. في الشهور التي سبقت التعيينات الوزارية، كانت الحركة الإسلامية في حالة انشقاق حول مسألة القبول بالمناصب الوزارية. وفي الفترة التي شهدت اندلاع الحرب، أيدت الحركة بالفعل محاولات الملك للعمل كوسيط سلام بين الحكومتين الأمريكية والعراقية. عند هذا الوضع دخلت الحركة الإسلامية مرحلة جديدة من تاريخها، فالأفكار القديمة لجماعة الإخوان المسلمين، من انتقاد النظام البعثي والتأييد العارم للسعودية والدول الخليجية الأخرىٰ، كل ذلك قد تمّ التضحية به علىٰ مذبح الرأي الشعبي الأردني، ومن ثم أن تشهد العلاقات بين جماعة الإخوان والمملكة العربية السعودية قدراً كبيراً من التوتر. في الماضي كان الإدعاء أن الحكومة السعودية تقوم بتمويل جماعة الإخوان في الأردن،[١٠] وكانت هناك اتصالات قوية بين جماعة الإخوان المسلمين في السعودية مع جماعة الإخوان في الأردن.

ختاماً يجب ملاحظة أنه بالإضافة إلىٰ التيار العام للحركة الإسلامية، توجد جماعتان إسلاميتان تعملان علىٰ هامش النشاط

السياسي في الأردن. الأولى، حركة جهاد بيت المقدس، التي تعمل أساساً في عمّان ويتزعمها الشيخ أسعد بيوض التميمي، الرافض بتشدد للوجود الأجنبي في المنطقة. وقد دعا اتباعه يوم ١٩٩١/١/٢١ بشن هجمات انتحارية ضد المصالح الغربية، كما أعلن «أننا لن نُحجم عن أي هدف تستطيع أيدينا الوصول إليه. وبناء على ضابط الاتصال ببغداد، فإن خطبة صدام أعطتنا الضوء الأخضر للقيام بذلك».[١١] وكما أشارت جين فرانسيس لارجن في بحثها، أنه على الرغم من أن هذه الجماعة تنتمي إلى الأصولية الفلسطينية، إلّا أنها تختلف عن غيرها من خلايا الجهاد الفلسطينية التي يقودها فتحي الشقاقي وعبدالعزيز عودة.

الجماعة المتطرفة الثانية التي تعمل في الأردن، هي حزب التحرير الإسلامي، الذي ظهر إلى الوجود عام ١٩٥٢ في الضفة الغربية على يد الشيخ تقي الدين النبهاني. الهدف لأيديولوجية هذا الحزب تتمثل في أن الدولة الإسلامية تقوم على أنقاض النظام السياسي الحالي من خلال الانقلاب العسكري أو التدخل المسلح المحدود. وقد تجاهل الحزب مسألة الترخيص بالعمل من السلطات الأردنية، وأخذ في العمل كمنظمة سياسية. حالياً يعمل الحزب سراً، وجميع أنشطته تُعد غير مشروعه، وله عدد قليل من المؤيدين. وقد تمّ اعتقال الناطق الرسمي باسم الحزب، عطا أبو رشته، يوم ١٩٩١/١/٢٤، خلال حرب الخليج، ثم أطلق سراحه فيما بعد.

البرلمان والحكومة: الاستجابة للحرب

يصف دستور عام ١٩٥٢ نظام الحكم في الأردن بالملكية الدستورية. والبرلمان ذو المجلسين، مجلس الأعيان (بالتعيين) ومجلس النواب (بالانتخاب). وفي الواقع، أن الملك يتمتع بسلطات تشريعية وتنفيذية واسعة. ومع ذلك، بدا واضحاً أن الملك منذ الانتخابات العامة عام ١٩٨٩، قد اتخذ خطوات واسعة نحو الديمقراطية. وقد انعكس ذلك بالدور غير المعاق لمجلس النواب منذ ذلك الحين.

الاستجابة المبدأية للحركة الإسلامية، من خلال نوابها البرلمانيين، تجاه أزمة الخليج قد تجلّت يوم ١٨ يناير ١٩٩١ حين صدر تصريح برلماني معلناً: «أننا نحيي الرفض العراقي للخضوع للمطالب الأمريكية، ونطالبه أن يقوم بدوره التاريخي في مقاومة الشيطان الأعظم الذي يهدد كل بلد عربي ومعتقده». أما تأثير نواب الحركة الإسلامية علىٰ هذا التصريح فهو واضح جداً: «إن الله سوف يمنح النصر للشعب العراقي ويُهين كل أعداء الله والإنسانية. أنبأ هؤلاء الكفار أنهم سوف يُدحرون وأن مصيرهم إلىٰ النار».[١٢] إن كراهية الحركة الإسلامية تجاه الغرب، خاصة الولايات المتحدة، ليست وليدة اللحظة، لكنها تفاقمت مع انتشار القوات الغربية في ساحة النزاع.

ردة الفعل الأولىٰ إذن، تعكس الاستجابة للهيجان الشعبي. وعلىٰ أية حال، كان القادة السياسيون علىٰ وعي تام بحاجتهم للاستجابة

للضغط الخارجي والتأثيرات الأخرىٰ، لذلك كانوا حذرين جداً في الحفـاظ علىٰ موقف «الحياد» طوال فترة الحـرب. فأعضاء الحركة الإسلامية من البرلمانيين والوزراء رغبوا، خلال هذه الفترة الحرجة، في العمل من خلال قنوات مقبولة من السلوك السياسي. علىٰ سبيل المثال، نجد أن د. عبداللطيف عربيات وهو من الإخوان المسلمين، والناطق الرسمي باسم البرلمان، يرسل برقية للاحتجاج لدىٰ الحكومة الفرنسية علىٰ مشاركتها في التحالف الغربي. كذلك أرسلت الحركة الإسلامية وفداً لمقابلة السفير التركي في الأردن. وفي المقابلة أبدىٰ أعضاء البرلمان من جماعة الإخوان، «أسفهم وشجبهم لموقف الحكومة التركية من حرب الخليج». (١٣)

مع توالي أسابيع الحرب، كانت ردة فعل الحركة الإسلامية تجاه الأحداث تحت ضغط متزايد للرأي العام. فقد تصاعد الاستياء العام ضد الدور الأمريكي في الحرب مع بداية قصف القاذفات الأمريكية للشاحنات الأردنية التي تسير في طريق السفر العراقي. وقد دعا جميع أطراف الحركة الإسلامية، الملك حسين أن يقف علناً مع العراق، كما دعوا الحكومة إلىٰ الحذر في علاقاتها مع الولايات المتحدة، وأن تعاقب البلاد العربية التي أيدت التحالف الغربي! في واقع الأمر، أن العلاقات بين الأردن والولايات المتحدة كانت متدنية طوال الوقت، وخـطب الملك حسـين، خاصـة منهـا تلك التي أُلقيت يوم ١٩٩١/٢/٢٦، كانت مناصرة للعراق، حتىٰ أنها لاقت توبيخاً

شديداً من الرئيس الأمريكي. ونتيجة لهذا الخطاب أعادت الحكومة الأمريكية النظر في برنامج المساعدات الخاص بالأردن، فضلاً عن تنامي الشعور بالامتعاض تجاه الأردن في الكونجرس الأمريكي. في ١٩٩١/٣/٢٢ قام الكونجرس بالتصديق على استقطاع ١١٣ بليون دولار من برنامج المساعدات المالية لعام ١٩٩٠-١٩٩١، لكن تهديد الرئيس الأمريكي باستخدام الفيتو أنقذ الأردن بشكل مؤقت. وفي ١٩ يونيو وافق مجلس النواب الأمريكي على قطع المساعدة العسكرية عن الأردن بسبب موقف الملك حسين المؤيد لصدام خلال الحرب، لكن أمر تنفيذ ذلك يعود إلى الرئيس الأمريكي.

وعلى الرغم من جفاف العلاقة بين الأردن والولايات المتحدة، لم يحدث أن قامت الأردن بقطع العلاقات الدبلوماسية مع دول التحالف الغربي.

استجابة الشارع:

ردة الفعل المحدود نسبياً لرموز الحركة الإسلامية من النواب والمسئولين الحكوميين تقع على النقيض من ردة فعل مؤيديهم على المستوى الشعبي، حيث التأييد المطلق والصاخب للعراق ضد «الشيطان» العظيم، أمريكا. وخير ما يدلل على ذلك المسيرة التي قاموا بها إلى السفارة الأمريكية في عمّان في الأيام الثلاثة الأولى للحرب للتعبير عن وجهة نظرهم.

حتىٰ قبل خمسة أيام من اندلاع الحرب، كان موفد الإخوان المسلمين في المؤتمر الإسلامي ببغداد الذي أُقيم بغرض استقطاب التأييد الإسلامي للعراق، قد أعلن أن الجهاد قريب. وقد دعي هذا الوفد من الإخوان المسلمين «حيثما يكونون أن يستعدوا لتدمير المصالح الأمريكية حال العدوان علىٰ العراق». [١٤] وقد وجد مثل هذا الأسلوب المهيج والذي يتسم بالمبالغة، سرعان ما وجد صدىٰ له في شوارع العاصمة الأردنية. الشيخ عبدالمنعم أبو زنط، وهو من جماعة الإخوان المسلمين البارزين، وقد فاز بالمركز الثاني في انتخابات ١٩٨٩، كان من المعادين للدور الأمريكي في الأزمة، وربط النزاع، بالقوىٰ المضادة للإسلام والعالم الإسلامي المحاصر، مبيّناً إحدىٰ الركائز الأساسية لأيديولوجية الإخوان المسلمين، حيث قال: «إن هذه المعركة ليست بين العراق وأمريكا، بل بين الإسلام والصليبية. . . إنها ليست بين صدام وبوش ولكن بين الزعماء الكفار وبني الإسلام»! [١٥]

استمر الشيخ أبو زنط في تهجمه علىٰ الولايات المتحدة، مستعرضاً وجهة نظر الإخوان المسلمين تجاه أزمة الخليج، حيث ترىٰ الجماعة أن الحكومة الأمريكية مصدر كل العلل في الشرق الأوسط. وقد صرّح أبـو زنط: «لماذا تُسلّط الأضواء علىٰ العراق؟ لأن الأعداء الصهاينة والأمريكيين لا يريدون رؤية العرب أو المسلمين وقد توفرت لديهم القوة التي تستطيع مجابهة إسرائيل. . . لقد استدعيت هذه القوات إلىٰ الأراضي المقدسة التي لا يحميها سوىٰ الله! وماذا أحضر

الأمريكيون معهم سوىٰ الأمراض الجنسية والإيدز؟».[١٦] وفي أول صلاة جمعة بعد اندلاع الحرب، قام مؤيدو الحركة الإسلامية بتنظيم المسيرات والتظاهرات ضد القوات الغربية حيث أُحرقت البيارق الأمـريكية والبريطانية والفرنسية والإسرائيلية. كما تمّ التبليغ عن التحرش بالأجانب ومعاملتهم معاملة سيئة، إضافة إلىٰ تعرّض البنك البريطاني والمركز الثقافي الفرنسي لتهجّم الأصوليين الإسلاميين.

بتحـريض من التـأييد الشعبي أصدر الإخوان المسلمون يوم ١٩٩١/٢/٦ تأييداً للعراق في مواجهة التحالف الغربي، كما أدانت الجـماعـة، الولايات المتحدة لتدخلها في شئون الأنظمة السياسية للمنطقة، وقد اختُتم التصريح بدعوة «جميع المسلمين في أنحاء العالم لمواجهة العدوان الكافر، والمشاركة في معركة المصير وتأييد إخوانهم في العراق لتطهير الأرض المقدسة لفلسطين ونجد والحجاز من الصهاينة والإمبرياليين».[١٧]

لغة الحرب الإسلامية المتطرفة صدرت عن الجماعات الإسلامية المتطرفة. حين بدأت الحرب دعا كلّا من منظمة الجهاد الإسلامي (البيت المقـدّس) وحـزب التحـرير، إلىٰ الجهاد ضد المؤيدين أو المشاركين في التحالف الغربي ضد العراق. وفي مقابلة أُذيعت من راديو بغداد، أعلن الشيخ التميمي، زعيم الجهاد الإسلامي، تأييده التام والكامل لصدام حسين حين قال: «هذه معركة بين الإيمان والإلحاد. . . جانب الإيمان يقوده صدام حسين. . أما أولئك الذين

يحاربون إلىٰ جانب أمريكا سوف يُلعنون ويحل بهم الخراب، ذلك أنهم خانوا أمّتهم ودينهم»[١٨]

علىٰ الرغم من ذلك، فإن ردة الفعل والمهارات التنظيمية للتيار العام للحركة الإسلامية لم تقلل من شأنها الجماعات الأصولية الأصغر. فمن موقعها الثابت في النسيج الاجتماعي والديني للمجتمع الأردني، كانت الحركة الإسلامية قادرة علىٰ حشد التأييد الإسلامي للعراق. فالأئمة في المساجد التابعين للإخوان المسلمين، استجابوا للشعور الأردني الشعبي تجاه الأحداث الجارية، بتشجيعهم علىٰ التعبير عمليا عن هذه المشاعر. كما أعلنت الحركة الإسلامية ضرورة النظر إلىٰ النزاع من وجهة نظر إسلامية، وكان الرأي العام الأردني يؤيد هذه المقولة.

تعبئة الجماهير حول قضايا الحرب الإسلامية:

لعله من حسن حظ الحركة الإسلامية، أن القنوات التنظيمية والمؤسسية للمملكة كانت مفتوحة أمام الحركة للعمل السياسي علىٰ المستوىٰ التنظيري. قبل «مرحلة الديمقراطية» التي سبقتها الانتخابات العامة لنوفمبر ١٩٨٩، كانت هذه القنوات محدودة وضيقة، لكن ذلك لم يكن متاحاً للجماعات السياسية الأخرىٰ. وفي هذا المقام يكون من المفيد شرح كيف استفادت الحركة الإسلامية من استخدامها هذه القنوات المؤسساتية كالبرلمان والوزارة ومكتب

الملك لتعبئة الشعب من جهة، وكيف انتفعت من بنائها التنظيمي في هذا المجال.

تحالف المصالح:

أدت الحرب إلىٰ قيام تحالف تاريخي للمصالح في النظام السياسي الأردني. فالملك وأتباعه الذين لا يزالون يسيطرون علىٰ مؤسسات النظام السياسي،[١٩] سمحوا بقدر لا بأس به من الحرية لتحريك التأييد الأردني، وقد تبدىٰ ذلك في التغير الوزاري ليناير ١٩٩١. وقد حصلت الحركة الإسلامية علىٰ سبعة مناصب وزارية في الحكومة الجديدة. وكان من بين الوزراء رموز دينية بارزة من الإخوان المسلمين مثل د. يوسف العظم، ود. عبدالله العكيلة وعدنان الجلجولي. قد يبدو للوهلة الأولىٰ أن مؤيدي الملك قد عملوا علىٰ تحييد نفوذ الحركة الإسلامية من خلال طبيعة التعيينات الوزارية التي منحوها للإخوان. ويلاحظ بهذا الصدد أن الإخوان المسلمين لم يطالبوا بالوزارات الفعّالة كالخارجية والدفاع والإعلام والداخلية، بل طلبت وزارات التعليم والشئون الدينية والتنمية الاجتماعية. وقد أشارت جماعة الإخوان أنها اشترطت حصولها علىٰ هذه الوزارات في التعيينات لوزارة ديسمبر ١٩٨٩.

وقد رغبت الحركة الإسلامية في الأردن بهذا النوع من الوزارات لمعرفتها أن العمل من خلال هذه الوزارات ستوفر لها تواجداً اجتماعياً

واسعاً، والقدرة علىٰ استخدام ميزانيات هذه الوزارات لاكتساب وتجذير التأييد الشعبي الاجتماعي. وقد حصلت الحركة الإسلامية علىٰ مبتغاها بتسنم أعضاؤها هذه المناصب خلال أزمة الخليج، وبما أن الوزارة الأردنية لا تقوم علىٰ مبدأ التضامن الوزاري، فقد منحهم ذلك ميزة أخرىٰ من جهة إعفائهم من مسئولية التدهور في العلاقات السياسية الخارجية. وبدلاً من ذلك، . ستتفرغ الحركة لاستخدام سلطاتها، خاصة وزارة الشئون الدينية، لتعبئة الشارع الأردني حول القضايا الدينية التي دفعت بها الحرب إلىٰ الصدارة. علىٰ سبيل المثال، دعا وزير الشئون الدينية إلىٰ مقاطعة الحج لعام ١٩٩١، إذا ظلت القوات الأمريكية في المنطقة. كما لم يكن هناك شك، أنه طالما كانت الحركة الإسلامية تسيطر علىٰ الشئون الدينية، فإنها ستستخدم المساجد في سائر أنحاء المملكة الأردنية كنقاط انطلاق لمسيرات الجماهير الداعية ضد الحرب.

وفي البرلمان سعىٰ الإخوان المسلمين كنواب في البرلمان، وفقاً لما يقوله وزير الصحة السابق، عدنان الجلجولي، وهو من جماعة الإخوان ونائب في المجلس، سعوا «لتعبئة الجماهير وتوجيه الرأي العام ضد الهجوم الذي يقوم به الحلفاء». [٢٠] كذلك قام النواب الإسلاميون باستقبال السفير العراقي الذي سلمهم رسائل من صدام حسين يحثهم فيها علىٰ مواصلة تأييدهم لفكرة الجهاد. [٢١] وبالفعل تمكن أعضاء الحركة الإسلامية من السيطرة علىٰ الأغلبية البرلمانية، ومن ثم

إسكات الأصوات النادرة التي كانت ضد العراق. ومع ذلك كانت الفرص البرلمانية قليلة ومحدودة، فعلىٰ الرغم من «عهد الديمقراطية»، كان أعضاء البرلمان والوزراء يعتمدون بشكل كبير علىٰ دور الملك تجاه الأزمة.

الصلاة والسياسة: البديل المسلم

للحركة الإسلامية إطارها التنظيمي الخاص بها، لكنها لم تكن تعتمد علىٰ ذلك، عند سعيها لعرض آراء مؤيديها. البناء التنظيمي للإخوان المسلمين يتكون من القائد (وهنا ينصهر الدور الإداري بالدور الروحي)، ومجلس الشورىٰ، واللجان الخيرية المعروفة بـ (مجتمع المركز الإسلامي). بذلك تقوم قاعدة مؤسساتية صلبة للإخولان المسلمين. ومما هو جدير بالملاحظة، أن الأفراد الذين يتم انتخابهم كنواب في البرلمان، أو اختيارهم كوزراء في الحكومة مثل عربيات، يحتلون أيضاً مناصب هامة في البناء التنظيمي للحركة الإسلامية.

بمحاولة صدام خلق نوع من البريق الإسلامي (كنقطة جذب) ضمن أهدافه في الحرب، بما في ذلك، إضافة شعار «الله أكبر» إلىٰ العلم العراقي، رأت الحركة الإسلامية في الأردن من خلال أبنيتها التنظيمية أن تزاوج بين هذه الرؤية وأيديولوجيتها المعادية لأمريكا. فالحركة تعتمد دائماً علىٰ نشاطها الإسلامي المتطرف ضد الغرب

لاكتساب المؤيدين. وقد أعلن زعيم الإخوان المسلمين، الشيخ خليفة أن «الولايات المتحدة تعمل ضد الإسلام بشكل عام، وضد الإخوان المسلمين بشكل خاص، لأن هدفنا هو النهوض بالشعوب»،(٢٢) ومع اندلاع الحرب، قامت جماعة الإخوان المسلمين مع بقية الحركة الإسلامية في الأردن، بتكثيف جهودها للقيام بمهمة «إيقاظ الشعوب» وتعبئتها لتأييد الأهداف التي يسعىٰ إليها الأصوليون.

وفقاً لما يقوله عدنان الجلجولي أن الإخوان «نظموا المسيرات والتظاهرات للتعبير عن غضبهم، كما أنهم نظموا حلقات البحث والدراسة والمحاضرات العامة وخطب أيام الجمعة لتوعية الناس وتجنيدهم ضد هجمات الحلفاء». كذلك استخدم الإخوان مكاتبهم والمستشفىٰ الإسلامي في عمّان وغيرها من المراكز كأماكن للالتقاء والتجمعات والانطلاق بالمسيرات. كما حاول الإخوان المسلمون توحيد الأردنيين وحثهم علىٰ تقديم مساعدات مادية للعراقيين. يضاف إلىٰ هذا كله، تأسيس الإخوان منظمة خاصة مهمتها جمع المعونات الطبية والغذائية والهبات المالية، وفقاً لما قاله الجلجولي.(٢٣)

كذلك كان لقيادة الإخوان المسلمين دورها في بناء ردة الفعل تجاه الحرب. فأعضاء مجلس الشورىٰ، بمن فيهم الشيخ خليفة، قاموا بالتعاون مع غيرهم من أعضاء الحركة الإسلامية، بتشكيل وفد لمقابلة الرؤساء والملوك في الأردن والسعودية والعراق والكويت وإيران في محاولة

للبحث عن حل إسلامي ـ عربي للنزاع القائم*، ولإيقاف التدخل «الغربي» في شئون المنطقة.

إضافة إلىٰ تنظيماتها الخاصة، كان بمقدور الحركة الإسلامية في الأردن الانتفاع بالمسجد لحشد التأييد الشعبي. لقد كان للمسجد دور حيوي كموقع تجمع للأعضاء للتعبير عن آرائهم السياسية. فمن خلال مساجد معينة معروفة في الأردن كان الناس يتجمعون، خاصة بعد صلاة الجمعة حيث يسمعون ما تقوله مختلف الجماعات والأحزاب الدينية مثل حزب بيت القرآن والجهاد الإسلامي وحزب التحرير وجماعة الإخوان المسلمين، حول الحرب وحث الآخرين علىٰ المساندة والتأييد. والمقولة السائدة لدىٰ الجميع هي أن تواجد القوىٰ الغربية في المنطقة ليس سوىٰ احتلال عسكري لحماية المصالح الغربية وللسيطرة علىٰ ثروة الشعوب.[٢٤] ويدل تزايد المسيرات والتظاهرات في أعقاب صلاة الجمعة علىٰ نجاح استغلال قضية التورط الأمريكي.

نظام مابعد الحرب: الرؤية الإسلامية

اتسمت فترة مابعد الحرب بطابع عدم الاستقرار لملكها وللأردن. فالاعتماد علىٰ المساعدات العسكرية والاقتصادية الحيوية والهامة، دفع

---

* ليست القضية «نزاع» بين بلدين، بل احتلال غاشم، وتشريد شعب بأكمله، ونهب أمواله وهتك أعراضه، والعمل علىٰ محو بلد مستقل من الخريطة.

الملك إلىٰ محاولـة ترميم الجسور التي اهترئت بينه وبين الولايات المتحدة، دون إنكار تصريحاته السابقة وتعاطفه مع صدام حسين. وتحت إلحاح الحكومة الأمريكية لاتخاذ موقف جاد لصالح مؤتمر السلام مع إسرائيل، ما كان بإمكانه تجاهل الولايات المتحدة ولا الإسلاميين كذلك. فالعديد من الإسلاميين يعارضون التفاوض مع إسرائيل، فضلاً عن تبرمهم وتضايقهم من الضغط الأمريكي. يضاف إلىٰ ذلك أن العـلاقـات مع الـدول الخليجية، الحليف الـطبيعي للملكية الأردنية، استمرت بالتدهور. فالكويتيون لم ينسوا التأييد الشعبي الأردني لصدام حسين، فضلاً عن مرارتهم تجاه مساندة الجماعات الإسلامية وتأييدها لصدام كذلك. بهذا الصدد يكون من المفيد الاستشهاد بالتعليق الذي أثاره أحد الكويتيين علىٰ ما قاله أحد النواب البرلمانيين من الإخوان المسلمين: «أين الإسلام في كل هذا يا سيد عربيات؟ أين الإسلام تجاه الظلم والاضطهاد والاغتصاب والنهب والتدمير الذي تحمله الكويتيون خلال شهور الاحتلال؟ أين هي قيم الإسلام المطلقة الخاصة بمقاومة ومواجهة الظلم والمنكر. . . بالكلمة والفعل والإيمان؟»[٢٥] *

ولتعقيد المسألة أكثر، فإن قانون الطوارىء الكويتي وصم الأردنيين ـ معظمهم موطنين أردنيين وفلسطينيين، بالمتعاونين مع نظام صدام،

* في الحديث النبوي الشريف أن تغيير المنكر يكون باليد (القوة) واللسان (الكلمة) والإيمان الداخلي (القلب).

وأصــدر عليهم أحكـــامــاً بالسجن المؤبــد أو بالإعـدام.* في ١٩٩١/٦/١٩ قامت المظاهرات ضد الكويت، وخشي البعض من هجرة جماعية للفلسطينيين من الكويت إلىٰ الأردن.[٢٦]*

في مواجهة هذا الوضع، كان التفكير في طبيعة النظام الإقليمي والداخلي الذي يجب تبنيه في فترة ما بعد الحرب، وكغيرهم من الممثلين السياسيين في أزمة الخليج، عبّرت الحركة الإسلامية في الأردن عن أفكارها الخاصة. التصور البارز في خططها يتمثل في الرغبة الشاملة لوضع حل إسلامي عربي شامل. إنها ترغب في الارتقاء بمستوىٰ التعاون الإسلامي العربي، وأكثر من ذلك أهمية، استبعاد الغرب من أن يكون له أي دور في تحديد مستقبل الشرق الأوسط. كما عبّر الإخوان المسلمون بوجه خاص، عن الأمل أن تعالج إيران والعراق ودول الخليج قضايا المنطقة دون الاتكال علىٰ الغرب. «يجب علىٰ الحكومات أن تضع خطة شاملة وجادة لتحقيق أوسع مدىٰ للتكامل السياسي والاجتماعي والاقتصادي. يجب علىٰ المسلمين والعرب أن يعملوا معاً للمشاركة في بناء النظام الدولي الجديد (الذي سيتكون) بعيداً عن السيطرة الأمـريكية**، وأن يكـونـوا أكثر إيماناً بالعدالة

---

* لقد صدرت الأحكام بحق من ثبتت عليهم تهمة التعاون مع النظام العراقي، وذلك محاكمتهم بصورة قانونية وفقاً للقانون الكويتي.

** يبدو أن جماعة الإخوان المسلمين لا يعلمون أن أمريكا هي صانعة هذا النظام الجديد.

والمساواة». [٢٧] *

أما بالنسبة لمستقبل الأردن، فلا يتوفر للحركة الإسلامية خطط جاهزة للكيفية التي يمكن من خلالها فرض الدولة الإسلامية، لكنها تتمنىٰ إصلاح المجتمع بما يتفق والمنهج الإسلامي. إن سيطرة الإخوان المسلمين علىٰ وزارات التعليم والشئون الدينية والصحة والتنمية الاجتماعية منذ يناير وحتىٰ يونيو ١٩٩١، أفسح المجال لجماعة الإخوان المسلمين فرصة مثالية لكسب التأييد المحلي وتجذير سيطرتها علىٰ اتباعها أكثر فأكثر. لكن في الوقت ذاته يظهر أن رغبة الإخوان المسلمين في السيطرة علىٰ النظام الاجتماعي وفرض إرادتها علىٰ الحياة الأردنية قد أشعل شرارة النقاش الدائر في وسط الجماعات العلمانية خاصة بعد أن حدد الإخوان القواعد التي بموجبها يتم عزل الجنسين في أماكن العمل، ومنع الآباء من حضور الأنشطة الرياضية لبناتهم، وفرض الصلاة في المدارس الحكومية (وهذا ما انتقدته الولايات المتحدة)، كما برزت احتجاجات مشابهة حين مُنع الرجال من مصففي الشعر من العمل في الصالونات النسائية. [٢٨]

القضية الأساسية والمثيرة للجدل، والأكثر أهمية من غيرها، تلك التي تتصل بالحياة الديمقراطية في الأردن والعلاقة بين الأغلبية

---

* أين كان هذا الإيمان وأين كانت هذه العدالة التي يطالب بها الإخوان حين ناصروا الظلم والبغي بغير الحق؟

والأقلية. وعلىٰ الرغم من عدم التيقّن أن الحركة الإسلامية تمثل الأغلبية في الأردن، إلا أنها تتواجد وبقوة، في جميع قطاعات الحياة في المجتمع. في يونيو ١٩٩١ تمكنت الحركة الإسلامية من السيطرة علىٰ المجلس التنفيذي للجمعيات المهنية الأردنية. فقد حصل الإسلاميون علىٰ سبعة مقاعد من أصل تسعة في جمعية الصيادلة الأردنية، وشعر العديد من العلمانيين الأردنيين، خاصة في الطبقة المتوسطة، أن الإسلاميين نجحوا في فرض أنفسهم، ولم يتمكن الجميع من حل الإشكال الناشىء عن مثل هذا الوضع في الأردن الذي بدأ خطواته الأولىٰ في الطريق إلىٰ الديمقراطية.

لمواجهة هذا الهيجان، صادق الملك حسين يوم ١٩٩١/٦/٩ علىٰ الميثاق الوطني الذي يسمح بتعدد الأحزاب، وتوفير حقوق أكبر للنساء، وإتاحة حرية أوسع للصحافة. وعلىٰ ما يبدو أن كل ذلك كان محاولة محسوبة لزيادة شعبية الملك في مواجهة تحديد سلطة الإسلاميين، وإن كان الميثاق يشدد علىٰ أهمية الشريعة الإسلامية باعتبارها مصدر كل القوانين في البلاد. لكن حين قال الملك: «لا يوجد حزب واحد يمكن له أن يدعي امتلاك الحقيقة»،[٢٩] لم يكن الإخوان المسلمون بعيدين عن ذهن الملك، وكذلك الأمر بالنسبة للحركة الإسلامية بشكل عام.

وظهرت أولىٰ بوادر المعاناة يوم ١٩٩١/٦/١٧ حين قام الملك، دون إعلان عام، بحل الوزارة التي عيّنها في يناير، بمن فيها، رئيس

الوزراء مضر بدران، الذي أدخل الإخوان المسلمين إلىٰ الوزارة. وتمّ تعيين طاهر المصري رئيساً للوزراء، وهو فلسطيني ومن المؤيدين للتفاوض مع إسرائيل. إزاء هذا الموقف الجديد، صرّح زعيم الإخوان المسلمين في ١٨/٦/١٩٩١: «إننا لن نشارك في أية حكومة تتفاوض مع إسرائيل أو مع شريكها الأمريكي»،[٣٠] وبالفعل، لم تضم وزارة طاهر المصري أيّا من أعضاء الوزارة السابقة من الإخوان المسلمين.[٣١]

بغضّ النظر عن هذا التطور، تظل الرسالة الإسلامية ذات بُعد شعبي. وسوف يترسخ في الذهن أن الإحساس بالوحدة الوطنية وما حدث أثناء أزمة الخليج قد أدىٰ إلىٰ ازدياد شعبية الملك و«موقف الإخلاص» له كذلك. مع ذلك، تظل الحقيقة أن كلا الطرفين قد أيّد الحصان الخاسر في الحرب. ليس هناك من شك في أن التأييد الأردني للعراق قد أدىٰ إلىٰ مشاكل سياسية واقتصادية حقيقية للبلاد بسبب تدهور علاقاتها مع جيرانها الخليجيين ومؤيديها الغربيين السابقين. وإذا لم يتم ترميم هذا التدهور في العلاقات واستمرت الظروف الاقتصادية في تدنيها، فإن الوضع الداخلي للأردن لن يكون محط اهتمام لدىٰ الآخرين في الخارج. وفي مثل هذا الوضع فإن جميع الزعماء السياسين ومن جميع الاتجاهات، قد يكونوا كبش الفداء.

حواشي الفصل الخامس

١- A.H. Abidi , Jordan: A political Study , 1948-1957 (London) P. 147

٢- مقابلة مع د. يوسف العظم، عمّان، ١٩٨٩/٦/٢٠.

٣- B. Gupte, A Look Into The Muslim Brotherhood: Antipathy for Syria, Praise for Jordan , The New York Times, 7 Dec.,1980

٤- «خطاب الملك حسين لرئيس الوزارء فيما يتصل بالجماعة المعارضة لسوريا» (مستخلصة من رسالة ١٠ نوفمبر، وقرأت في التلفزيون الأردني. محطة إذاعة بي بي سي، ١٩٨٥/١١/١٢.

٥- المرجع السابق.

٦- مقابلة مع د. عبدالله العكيلة، ١٩٨٩/٦/٢٢.

٧- المرجع السابق.

٨- مجلة (الدستور) الأردنية، ١٩٨٩/١١/١١.

٩- J. Rice, A Challenge , But No Threat, The Jerusalem Post, is Nov. 1989.

١٠- لقد قيل أن السعودية قد قامت بتمويل الإخوان المسلمين في الأردن، وأنها أيّدت دورها خلال الاضطرابات في معان عام ١٩٨٩. [ليس هناك ما يثبت هذا الادعاء. ومن ثم لا يصح أن يكون دليلاً للاتهام ضد السعودية التي طالما ساندت النظام الملكي مالياً وعسكرياً، حيث بلغت المساعدات ما قيمته ستة

مليارات من الدولارات خلال السنوات الماضية. (المعرّب)]

١١ـ «جماعة إسلامية في الأردن تحذر من هجمات انتحارية ضد مصالح الحلفاء».

SWB ME/0977/A/14, 23 January 1991.

١٢ـ Pro–Iraq passions build in Jordan , Middle East Mirror, 21 January

١٣ـ ١٣ SWB, ME/0982/A/8, 29 Jan. 1991

١٤ـ المرجع السابق.

١٥ـ Milton Voirst,"A Reporter at Large: The House Of Hashem",
in The New yorker, 7 January, P.32.

١٦ـ المرجع السابق.

١٧ـ المرجع السابق.

١٨ـ «زعيم إسلامي يقول: صدام مُرسل من الله لمساعدة الفلسطينيين وحكم العراق» (إذاعة بغداد ـ مقتبسة من مقابلة مع الشيع سعد التميمي) ١٣/٢/١٩٩١.

١٩ـ للملك سلطة حل البرلمان والدعوة لانتخابات عامة متى يشاء. وفي حين تشكيل المجلس التشريعي (النواب) يتم من خلال الانتخابات، فإن مجلس الأعيان يتم التعيين فيه من خلال رغبة الملك.

٢٠ـ مقابلة مع عدنان الجلجولي، وزير الصحة، عمّان ٢٧/٢/١٩٩١.

٢١ـ SWB, ME/0997/A/12, 15 January 1991

٢٢ـ مقابلة مع الشيخ عبدالرحمن الخليفة، الوطن العربي، ٩/٩/١٩٨٩، ص ٢٣.

٢٣ـ مقابلة مع الجلجولي.

٢٤ـ المرجع السابق.

٢٥ـ وكالة أنباء الكويت، كونا. تعليق ١٩٩١/٦/٦.

٢٦ـ The Guardian ، ١٩٩١/٦/٢٠. وقد استبدلت عقوبة الإعدام بالسجن المؤبد، يوم ١٩٩١/٦/٢٦. أنظر The N.Y. Times ، ١٩٩١/٦/٢٧.

٢٧ـ مقابلة مع الجلجولي. بالنسبة لوجهة نظر الملك حسين الخاصة بالنظام الدولي لما بعد الحرب، أنظر خطبته في ٢٢ مايو ١٩٩١، في كلية الحرب الملكية. فبالإضافة إلىٰ الدعوة بشكل عام، إلىٰ تسوية النزاع العربي الإسرائيلي بالتوافق مع المتطلبات الفلسطينية والاعتماد بشكل أكبر علىٰ المنظمات الدولية، دعا الملك «أخوته العرب للعمل معاً لفتح فصل جديد بعيداً عن مرحلة الجاهلية العربية».

٢٨ـ The Wall Street Journal ، ١٩٩١/٥/٧.

٢٩ـ The Chicago Tribune ، ١٩٩١/٦/١٠.

نص خطاب الملك حسين بمناسبة افتتاح المؤتمر الوطني للميثاق الوطني. ٩ يونيو ١٩٩١.

٣٠ـ Jordanian King Moves To Isolate Islamic Militants , The New York Times, 19 June 1991

٣١ـ للاطلاع علىٰ نص المرسوم الملكي لـ ١٩ يونيو الخاص بتعيين الوزارة الجديدة برئاسة طاهر المصري، أنظر
SWB, ME/1104/A/1, 21 June 1991

الفصل السادس

الاستجابة غير الواثقة: الحركة الاسلامية في مصر

جهاد عـــودة*

---

* باحث متخصص في مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة. وهو كذلك باحث متخصص في المركز الوطني لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة. كما يقوم بالتدريس في الجامعة الأمريكية بالقاهرة. له عدّة كتابات متخصصة باللغتين الإنجليزية والعربية في الشئون السياسية المعاصرة في مصر.

Chapter 6 An Uncertain Response: The Islamic Movement in Egypt

Gehad Auda

حين نشبت الأزمة بالغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس لعام ١٩٩٠، أُلقيت الحركة الإسلامية ولأول مرة منذ ابتعاثها خلال السبعينات، في أتون وضع غير محدد زمنياً من الأزمات الدولية. وقد أتاح ذلك للجماعات الإسلامية فرصة السيطرة علىٰ الوضع من خلال التأثير علىٰ قطاع هام من الجماهير العربية. وعلىٰ أي حال، فبالنسبة لمصر، يبدو أن الحركة الإسلامية في حالة تراجع.

هدف هذا البحث يتمثل في شرح المواقف التي تبنّتها الحركة الإسلامية في مصر تجاه أزمة الخليج والحرب. هذا الشرح يعتمد أساساً علىٰ تحليل تأثيرات المتغيرات المحلية والدولية وكيف حددت هذه المتغيرات ردة الفعل لدىٰ الحركة الإسلامية المصرية تجاه أزمة الخليج. باختصار، سنناقش كيف أن محاولة الأصوليين المصريين «تدويل» استجابتهم لأزمة الخليج، قد قلّلت من مكتساباتهم المحلية التي تحققت في عهد الرئيس حسني مبارك، فضلاً عن مقاطعتها لعملية التلاحم لمختلف اتجاهات الحركة في مصر. فالاستخدام العراقي للمنهج الإسلامي لتبرير تصرفاته واندلاع حرب شاملة، قد مثّل تحدياً لكلٍ من المعتدلين والمتطرفين في الأصولية الإسلامية المصرية. وقد ترافق هذا التحدي مع التصدع الحاصل في الحركة الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي، وبشكل متعاظم تجاه كيفية فهم

الأزمة، والاستجابة للحرب، والتخطيط لاستراتيجية المستقبل.

في مصر والعالم العربي، يبرز رأيان متعارضان فيما يخص تأثير الأزمة في الخليج على الحركة الإسلامية بشكل عام. الرأي الأول يتبنى مقولة مفادها أن الأزمة تقدم للحركة الإسلامية الفرصة لتحريك ورصّ قاعدة التأييد من جهة أنها قرّبت بعض الجماعات الإسلامية من السلطة السياسية. هذا الرأي، المتأثر بالأفكار اللينينية، يشير إلى عدد من العوامل المتطرفة التي ظهرت نتيجة أزمة الخليج، وأنها خلقت وضعاً ثورياً. فالدعاية الإسلامية العراقية، والتحرك الجماهيري في أرجاء العالم العربي، خلف الشعارات الإسلامية، والشعور العام بالعجز الرسمي، ونجاح الحركة الإسلامية في تقديم ذاتها على أنها البديل الأفضل، كل ذلك خلق شعوراً بإمكانية المسلمين العرب وقدرتهم على استعادة السيطرة على قدرهم وحياتهم.

الرأي الثاني، وهو ما يعتمده هذا البحث، يقوم على أساس أن الأسلوب الذي انتهجته الحركة الإسلامية في مصر تجاه الأزمة قد أحدث وضعاً أيديولوجياً وسلوكياً يتسم بعدم التيقن، وعلى جميع المستويات. وبهذا المفهوم، أوجدت الأزمة، وهو الوضع الحاصل حالياً، انشقاقاً بين «المعتدلين» و «المتطرفين»، وهو وضع لا يفي بوصف استجابة الجماعات الإسلامية تجاه الحكومة. فالفوضى التي أحدثتها الحرب قد أدت إلى تنامي وتلاحم الحركة الإسلامية بشكل عام، فضلاً عن قدرتها على تحريك التأييد الشعبي والبحث عن القوة.

نبذة موجزة عن الحركة الإسلامية: نماذج متغيرة للرديكالية [1]

الموجة الحالية للحركة الإسلامية كحركة اجتماعية معارضة هي الثانية في التاريخ المصري الحديث. الموجة الأولىٰ قامت علىٰ المؤسس حسن البنا في عام ١٩٢٨ حين أنشأ جماعة الإخوان المسلمين. [2] خلال فترة الثلاثينات والأربعينات، وبنشاط القيادة والتحرك الجماهيري، واللجوء بين حين وآخر إلىٰ العنف، أصبحت جماعة الإخوان المسلمين حركة اجتماعية واسعة تمارس تأثيراً ثقافياً وسياسياً علىٰ قطاعات كبيرة من المجتمع. وقد جذبت الحركة، وبشكل رئيسي، أبناء الطبقة المتوسطة والمهنيين وطلبة الجامعة والمنتسبين إلىٰ الدراسات العليا.

وقد حدثت مواجهات عديدة بين جماعة الإخوان المسلمين والسلطات الرسمية قبل وبعد ثورة عام ١٩٥٢. ثلاث من هذه المواجهات كان لها دور بارز في تحديد مستقبل الحركة: الأولىٰ عام ١٩٤٩، حين قامت الحكومة باغتيال حسن البنا. والثانية عام ١٩٥٤، حين حاول أحد أفراد الجماعة اغتيال الزعيم المصري، جمال عبدالناصر. والثالثة عام ١٩٦٥، حين أُتهمت الحركة بممارسة التنظيم السري بهدف إحداث تغيير سياسي عن طريق العنف.

ويلاحظ أن كل مواجهة تجعل جماعة الإخوان في فوضىٰ أيديولوجية وتنظيمية أكثر فأكثر. فالمواجهة الأولىٰ، أحدثت انشقاقاً جماعياً،

خاصـة فيما بين المجمـوعـة العسكرية والمجموعة الذرائعية. هذا الانشقاق الذي استمر ليؤثّر في النهاية علىٰ الجهة التنظيمية المناط بها صناعة القرار بعد عام ١٩٥٢، مما سمح للمجموعة العسكرية القيام بمحـاولتهـا لاغتيال جمال عبـدالناصر.[٣] المواجهة الثانية، برزت نتائجها في محاكمة كبار قادة الإخوان. فقد أُعدم ستة من هؤلاء القـادة، وتمّ سجن آلاف الأعضـاء، وهروب آلاف آخرين إلىٰ السعودية ودول الخليج والولايات المتحدة.

أحداث عام ١٩٦٥ شملت اعتقال سيد قطب، أعظم منظري جماعة الإخوان،[٤] وقد أنتج ذلك تغيرات بعيدة المدىٰ. أولها، تنامي اتجاه تحبيذ استخدام العنف الشامل فيما بين عنصر الشباب، كأسلوب لإحداث التغير الاجتماعي ـ السياسي، بدلاً من العنف الانتقائي والمحدود الذي استُخدم في السابق. التغير الثاني يتمثل في الميل المتزايد لدىٰ قادة الإخوان وكذلك الأعضاء لرؤية المجتمع بصورة الانقسام الشامل بين ما هو إسلامي وغير إسلامي. وهذه الرؤية تتناقض مع المنهج التقليدي للإخوان القائم علىٰ إسلامية المجتمع في الأصل مع تفاوت في مدىٰ قربه أو بُعده عن مفاهيم الإسلام. ثالثهما، تفتت الاستقلالية الذاتية المالية والتنظيمية للإخوان المسلمين. ويلاحظ حالياً أن المصادر الأيديولوجية تعتمد بشكل أساسي علىٰ كتابات أبي الأعـلىٰ المـودودي، التي غدت تمثل أساس تشكيل وجهات نظر وسلوكيات بعض أعضاء الحركة، في مقابل انزواء تأثير أفكار حسن

البنا. فضلاً عن ذلك، ارتبطت المسائل المالية، ولأول مرة في تاريخ الجماعة، بمصادر من خارج مصر. رابعها، تغير الأسلوب الذي بموجبه يتم قبول العضوية في الحركة. في الماضي كان الاختيار يتم على أساس الإمكانات المتوقعة من العضو في المستقبل. أما الآن فيتم قبول الشباب الذين لديهم الاستعداد للانسحاب من حياة المجتمع والقدرة على مهاجمته.

وشهد عقد السبعينات ظهور جماعات أخرى مثل جماعة التكفير والهجرة ذات الاتجاه المتطرف. وقد تأثرت هذه الجماعة بعدّة عوامل مثل، تنامي أسلوب التكفير لدى جماعة الإخوان، والهزيمة العسكرية لعام ١٩٦٧، وأزمة الشرعية السياسية مع وصول أنور السادات إلى السلطة عام ١٩٧١، وتلاعبه بالحركة الإسلامية لأغراض سياسية. وقد عارضت هذه الجماعة الجديدة حق الإخوان في احتكار المسألة الإسلامية، ومِن ثم اعتبرت نفسها «المسلمون الحقيقيون».

بعد إطلاق سراح العديد من أعضائها من السجون في السبعينات، حاول أعضاء الجماعة استعادة تفوقهم بتبنّي مواقف متطرفة تجاه قضايا خارجية مُنتقاة مثل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، والغزو السوفيتي لأفغانستان. وبتقييم ذاتها على أنها خير من يُمثل ويفسر الإسلام، والدعوة لتطبيق الشريعة، لا يكون مفاجئاً قيام علاقات عدائية مع المتطرفين، خاصة بعد توثيق الصِلة بين الإخوان المسلمين الرسميين والدولة المصرية، خاصة في مجال القضايا

الإسلامية الدولية.

كذلك اتضح عدم واقعية التلاعب بالتيار الإسلامي من الناحية العملية. وبنهاية عقد السبعينات كان الجميع من معتدلين ومتطرفين داخل السجون. وفي عام ١٩٨١ أقدم أحد الضباط الأصوليين علىٰ اغتيال السادات. هذا الضابط الذي ينتمي إلىٰ الشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة، فضلاً عن اتصاله بتنظيم الجهاد المتطرف. أما في ظل خليفة السادات، الرئيس الحالي حسني مبارك، فقد تأثرت الحركة الإسلامية بسياسة النظام التي تعتمد علىٰ المفاهيم الديمقراطية، ذات التوجّه التسامحي مع كل الرؤىٰ السياسية المتباينة. يضاف إلىٰ ذلك، سعي النظام إلىٰ محاولة تفكيك تنظيم الجهاد، والدور المتنامي في الحرب العراقية ـ الإيرانية، والعمل علىٰ عودة مصر مرة أخرىٰ إلىٰ العرب. في ظل هذه الأوضاع حاول الإخوان المسلمون السيطرة علىٰ مجالس الجمعيات والنقابات المهنية والجامعية. كما أنها تحالفت بشكل علني مع الأحزاب السياسية الشرعية للمشاركة في الانتخابات العامة عامي ١٩٨٤، ١٩٨٧.

نتيجة لكل هذه التطورات السياسية والدولية، اتسع نطاق اهتمام الجماعات الإسلامية، ولم تعد تنظر إلىٰ مدىٰ ما يتمتع به النظام المصري من شرعية إسلامية، وهي القضية التي فرضت نفسها علىٰ ذهنية الجماعة خلال عقد السبعينات. الاهتمام الرئيسي للحركة الإسلامية الآن يتمثل في بحث التهديدات ضد العالم الإسلامي من

الخارج والداخل، وقد تبنّت جماعة الإخوان المسلمين موقفاً متطرفاً.[5]
لقد رفضت الحركة الإسلامية فكرة مؤتمر السلام الدولي الخاص بالنزاع العربي ـ الإسرائيلي، كما انتقدت عرض السلام الذي تقدمت به منظمة التحرير الفلسطينية في الثمانينات. كذلك استمر الإخوان المسلمون في تأييد المقاومة الإسلامية في أفغانستان وتزويدها بالمال والمساعدات الاجتماعية والطبية للاجئين الأفغان. كما لم تتردد الجماعات الإسلامية المتطرفة في مصر في إرسال بعض أعضائها للقتال إلىٰ جانب المقاومة. وبعد فترة من التردد تجاه الثورة في إيران، قرر الإخوان مساندة العراق (السني) في حربه مع إيران، كما احتفلت بتطبيق الشريعة في السودان، وإن اختلفت مع الحركة الإسلامية السودانية (خاصة حركة الإخوان المسلمين) بسبب استقلالها النسبي عن جماعة الإخوان المسلمين المصرية.*

أما التيار الإسلامي المتطرف، فقد امتد ليشمل حزباً سياسياً قانونياً هو حزب العمل،[6] مع عقد العزم علىٰ تحويل النشاط الإسلامي إلىٰ حزب معارض مخلص للنظام. يُعدّ السادات، في الواقع مُنشأ هذا الحزب عام ١٩٧٨. في البداية، تبني الحزب أيديولوجية اشتراكية قومية تحت اسم حزب العمل الاشتراكي، وتمّ تفهّم المسألة القومية

* للإطلاع علىٰ المزيد من التفصيلات حول هذا الخلاف، أنظر د. عبد الله النفيسي (محرر)، الحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية، أوراق في النقد الذاتي، الكويت، ط١، ١٩٨٩.

وتعريفها في إطار إسلامي وليس في إطار علماني كما هي العادة. لكن علىٰ أي حال، لم يسيطر البُعد الإسلامي علىٰ أيديولوجية الحزب إلّا عام ١٩٨٥، حين أُلغيت كلمة (الاشتراكي) من اسم الحزب. ويبدو في الظاهر أن الدافع لهذا التغير الأيديولوجي يتمثل في حاجة الحزب إلىٰ التأييد الشعبي لاكتساب الأصوات الانتخابية التي انحازت إلىٰ التيار الإسلامي، خاصة وأن الحزب قد خسر انتخابات عام ١٩٨٤. أما في عام ١٩٨٧، فقد دخل الحزب في تحالف مع الإخوان المسلمين عُرف بـ(التحالف الإسلامي)، وبذلك تمكن حزب العمل من الدخول إلىٰ البرلمان، حيث حصل، بسبب هذا التحالف، علىٰ ٦٠ مقعداً، وأصبح زعيم المعارضة في البرلمان.

المنتسبين إلىٰ حزب العمل يمثلون العاملين في القطاعات المهنية وأفراد الطبقة المتوسطة. والحزب يسعىٰ إلىٰ القيادة والتأثير علىٰ الدوائر الثقافية في المجتمع المصري. وعلىٰ الرغم من عدم تمتع الحزب بقاعدة واسعة من التأييد بين الطبقات الدنيا، إلّا أنه يحوز علىٰ شعبية لا بأس بها عند طلبة الجامعة ومهنيي المدن. هذا وقد ركزّ الحزب اهتماماته حول علاقات مصر مع العالم الإسلامي والغرب، وجعلها من أولوياته السياسية.

أما فيما يتصل بمنظمة الجهاد والتي تعرّف المجتمع المصري عليها في مطلع الثمانينات مع اغتيال السادات، وسيادة مفهوم أن التكفير يتصل بالحاكم وليس بالمجتمع كله. وفي الفترة ما بين ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠

ظهـر عدد من الجماعات المجاهدة تبنّت أسلوب الإثارة والتهييج وممارسة العنف ضد الدولة. ومع ذلك، فإن بعض هذه التنظيمات، خاصة في مصر العليا، أظهرت بعض التحالف الكاذب مع السلطات المحلية. وقد تبنّت السلطة في مقابل ذلك، أسلوب العزل الاجتماعي والمسايرة بهدف السيطرة علىٰ العناصر الداعية إلىٰ العنف.

عند اندلاع أزمة الخليج، كانت الحركة الإسلامية في مصر تبحث في الكيفية التي تواجه بها التغيرات الدولية المتسارعة، وكيفية دمجها في جدول اهتـمامـات الإسـلام الأصـولي. وقد انقسمت الحركة الإسلامية إلىٰ ثلاثة اتجاهات متعارضة إزاء العلاقة المرغوب تحقيقها بين الإسلام والمتغيرات الدولية.[٧] الاتجاه الأول يتبنىٰ مفهوم عالمية الوعي الذاتي للحركة الإسلامية المصرية، وأن هذا المفهوم سوف يوفر فرصاً للفاعليات الإسلامية كي تؤثر علىٰ اتجاه التغير، خاصة علىٰ المستوىٰ الإقليمي العربي. المؤيدون لهذا التوجّه أقرّوا بالحاجة إلىٰ تعاون إقليمي فيما بين الحركات الإسلامية في العالم العربي. الاتجاه الثاني يرىٰ أن العالمية تمثل قيوداً إضافية علىٰ الحركة الإسلامية. والمؤازرون لهذا الموقف يفضلون القيام بالعمل علىٰ المستوىٰ المحلي أو الإقليمي. الاتجاه الثالث، يتبنىٰ رأياً مفاده أن التغير في المسرح الدولي يحدده المؤامرة الصليبية التي تعمل ضد الإسلام. هذه النظرية التآمرية تتطلب استجابة متطرفة من المسلمين: فإما أن يواجهوا السيطرة الغربية بالتحدي أو نفض أيديهم من الأمر كليّة.

تفسير أزمة الخليج: حزب العمل

منذ تبنى الإسلام كأيديولوجية للتجدد الوطني والسياسي خلال الانتخابات البرلمانية، نشط حزب العمل في تحديد الأُطر الفكرية لتـوجهـاتـه بإطـار إسـلامي، وتحشيد الـرأي العـام خلف هذه الأطروحات. لقد ركّز الحزب بشكل خاص علىٰ ضرورة أن يكون للإسلام الدور القيادي علىٰ المستوي العالمي، خاصة فيما يتعلق بتنمية التعاون الإقليمي وحل النزاعات. وفحوىٰ هذه الرؤية أن الإسلام كنـظام ثقافي والوحدات القطرية الإسلامية لديها القدرات المادية اللازمة للتأثير علىٰ العالم وتشكيل قدره. أما موقف الحزب من أزمة الخليج فقد عبّر عنها محرر جريدة الشعب، عبدالحسين، وتصريحات إبراهيم شكري رئيس الحزب.[٨]

لقد عارض الحزب، الغزو العراقي للكويت، لكن لم يحدث أن أدانـه، ذلـك أن الحزب يعتقد أن الأزمات الناشئة بين الأقطار الإسلامية يجب حلها من خلال الوساطة الإسلامية، وأن أسلوب الإدانة يعرقل نجاح مساعي الوساطة. يضاف إلىٰ ذلك اعتقاد الحزب أن للعراق سبب مشروع للشكوىٰ من الكويت، ولم يخف الحزب اعتقاده أن الكويت أداة بيد الغرب الساعي للسيطرة علىٰ المصادر النفطية. بهذا المفهوم، يميز الحزب بين التذمر العراقي المشروع من الكويت من جهة، والغزو اللامشروع للكويت كأسلوب لمعالجة هذا التذمر من جهة ثانية.

قبل أن تنشب الحرب في السابع عشر من يناير ١٩٩١، كان الحزب يميل إلىٰ تشجيع العراق لمواجهة الولايات المتحدة عسكرياً، لكن حالما بدأت الحرب، ميّز الحزب بين الجهود العراقية الحربية والتي هي - بنظر الحزب - مشروعة، والجهود الحربية الأمريكية اللامشروعة. وهذا الموقف يتلائم مع وجهة نظر الحزب تجاه الولايات المتحدة علىٰ أنها المعوّق الرئيسي ليس فقط لتحرير العالم الثالث، ولكن أيضاً، وهو الأكثر أهمية، لإقامة الدولة الإسلامية التي ستوّحد الشعوب العربية المسلمة.* انطلاقاً من هذه الرؤية، أدان الحزب التحالف الدولي علىٰ أساس أنه يهدف إلىٰ تدمير أو إضعاف الإمكانات الاستراتيجية الكامنة للقوة العسكرية للأمم العربية الإسلامية، وذلك حتىٰ تتحقق السيطرة الأمريكية الإسرائيلية علىٰ مقدّرات المنطقة. وبالوقوف ضد التحالف ومع العراق، سعىٰ الحزب إلىٰ إثارة الشعور بالكرامة للعرب والمسلمين، وتعزيز إمكانية تحقيق هوية عربية مسلمة جديدة، وإحياء الشعور بالعزّة.

من هذا المنطلق، انتقد حزب العمل المشاركة المصرية الرسمية في التحالف الدولي ضد العراق. بالنسبة لحزب العمل، أن الحكومة المصرية قد كشفت عن اعتمادها الكلّي علىٰ الولايات المتحدة واللاعقلانية لسياساتها الخارجية والأمنية، وأن الأمريكيين قد ضللوا الحكومة المصرية عن هدفهم الحقيقي الذي يسعون إلىٰ تحقيقه، وهو

* هذا هو الجنون بعينه!

تدمير العراق. وبالسماح للولايات المتحدة التلاعب بسياسات مصر، فإن الحكومة المصرية أحدثت ضرراً فادحاً بمصالحها في العالم العربي. فالأمن القومي مُهدد من قِبل إسرائيل وليس من العراق، وعلىٰ هذا فإن الوقوف ضد العراق يساهم في تقوية عدو مصر. يضاف إلىٰ ذلك، أن مصر اتخذت هذا الموقف دون الأخذ بعين الاعتبار عدد المصريين الهائل العاملين في العراق، أو ضمان القبول الأمريكي لطلب مصر بتجريد إسرائيل من الأسلحة النووية مقابل تحجيم القوة العسكرية العراقية. كذلك فإن الحكومة المصرية لم تربط كل ذلك في أن يكون لها دور عسكري أكبر في مرحلة ما بعد الحرب.

وفقاً لرأي حزب العمل، فإن الاتحاد السوفيتي لم يكن أفضل من الولايات المتحدة في أزمة الخليج. في الحقيقة، أن الحرب أثبتت أن الاتحاد السوفيتي كان حليفاً متضامناً مع الولايات المتحدة. ولذلك انتقدت جريدة الحزب وبشدة، دور السوفييت في التفاوض مع العراق قبل العدوان البري الذي اندلع يوم ٢٥ فبراير ١٩٩١. وفي حين وصفت الجريدة السوفييت بالدور الفاسد، فإنه أيضاً اتهمت السوفييت بخيانة العراق كبلد منهزم، وأنها بذلك سببّت تدهوراً في الروح المعنوية للعسكرية العراقية، ولم تتردد الجريدة في ربط التورط السوفيتي في هذه الأزمة مع ما هو شائع لدىٰ كثير من المؤرخين العرب للنزاع العربي الإسرائيلي، حين قام السوفييت بخداع عبدالناصر عام ١٩٦٧!

لقد وصف الحزب التحالف الدولي كحملة صليبية ضد قيام الإسلام والعروبة، وقد نسب ذلك إلىٰ كون العديد من المسئولين الاستراتجيين الغربيين من اليهود، مع إشارة خاصة إلىٰ وزير الخارجية السوفيتي الجديد. وقد ترافق ذلك مع مقالات حماسية ملتهبة ضد الولايات المتحدة في مقابل الحديث عن العراق بلغة الثناء و لإطراء. كما استهزأ الحزب بالجهود المصرية الرسمية لمؤزارة التحالف، والعمل على شرح التأييد السلبي للمصريين للجهود المبذولة لوقف الحرب نتيجة للوعي الزائف الذي خلقته وسائل الإعلام الرسمي. ختاماً، فإن الولايات المتحدة وأوروبا تشن الحرب علىٰ العراق، . وقبل ذلك شجعت الحرب بين العراق وإيران، بهدف منع الإسلام من البروز كقوة دولية فعّالة. وقد حاولت الجريدة تبيان أن المقاومة العراقية للحلفاء، وكأنها إعادة بعث الإسلام في المنطقة.

تأثير هذا الأسلوب المتطرف علىٰ الجماهير المصرية، مبعثه في الواقع، أن الحزب لم يفضل القيام بمخاطرة تحدي قانون الطوارىء في مصر، الذي يجعل من موافقة وزارة الداخلية شرطاً للسماح للأحزاب القيام بأي نشاط عام. وهذا يفسر اقتصار ظهور المصطلحات الحماسية والمتطرفة في جريدة الحزب ومن خلال اللقاءات داخل مقر الحزب.

الإخوان المسلمون

كان الإخوان المسلمون أول من أدان الغزو العراقي للكويت، من بين جميع الأحزاب والجماعات السياسية المصرية. فبعد ساعات قلائل من الغزو، دعت العراق إلىٰ سحب قواته من الكويت. وقد تبيّن هذا الموقف من تصريحات المرشد العام للإخوان المسلمين محمد حميد عبدالناصر. واثنان من القياديين البارزين، مأمون الهضيبي ومصطفىٰ مشهور. وحالما بدأ العراق في الاستخدام المكثف للدعاية الإسلامية، بما في ذلك تصوير صدام لنفسه علىٰ أنه الإسلامي المبتعث، نظر الإخوان المسلمون للغزو علىٰ أنه صراع بين فئتين مسلمتين. لكن جماعة الإخوان استمرت في إدانة الغزو ومطالبة العراق بالإنسحاب الفوري وفي إطار تسوية النزاع للمصالح القائمة بين العراق والكويت. وحين دعت مصر ودول الخليج القوىٰ العسكرية الصديقة لمساعداتها في مواجهة التهديد العراقي، رأىٰ الإخوان المسلمون في هذه الدعوىٰ تعبيراً عن العداء فيما بين قادة العالم العربي، وتهديداً كبيراً لوحدة الأمّة الإسلامية.

مع التواجد المكثف للقوات الأمريكية في الخليج، أخذ الإخوان في إبداء مخاوفهم في أن المستفيد الرئيسي من هذا كله «إسرائيل» العدو التاريخي للعرب والمسلمين، وأن هذا التواجد يُعيد بعث تراث الحملات الصليبية. كما طالبت بتطبيق مبادىء الشرعية الدولية علىٰ

إسرائيل، كما تمّ تطبيقهـا بالنسبة لأزمة الخليج. أما بعد نشوب الحرب، فقد دعت جماعة الإخوان المسلمين إلىٰ وقف إطلاق النار، ذلك أن الحرب لا تخدم سوىٰ المصالح الأمريكية، وتعزيز سيطرتها علىٰ النفط. كما دعت إلىٰ انسحاب القوات العسكرية المصرية من منطقة الخليج بسبب تغير الأهداف التي من أجلها أرسلت هذه القوات إلىٰ المنطقة. ففي حين كان الهدف من وجود القوات المصرية يتمثل في الدفاع عن السعودية، فإن حرب الخليج، أصبحت تسعىٰ لتدمير العراق. لذلك يجب علىٰ الحكومة المصرية أن تضع حدًّا لحملاتها الدعائية ضد العراق، وأن توفر المجال للقوىٰ المعارضة للحرب أن تُبدي رأيها في الوسائط الإخبارية.

انطلاقاً من موقف الإدانة للغزو العراقي، انتهىٰ الأمر بالإخوان المسلمين إلىٰ تبني موقفاً عملياً يتمثل في تأييد النظام الحاكم في بغداد. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلىٰ النمو المتسارع للتورط الأمريكي في الأحداث. وبالفعل، كان الإخوان المسلمون ينظرون منذ زمن بعيد، إلىٰ الولايات المتحدة بعيني الشك والريبة، مدعين أنها قد عززت من سيطرتها علىٰ أحداث العالم، فضلاً عن سيطرتها علىٰ مجلس الأمن الدولي، وهو الأمر الذي بدا واضحاً للعيان. بل أن الولايات المتحدة والصهيونية ما كانتا لتنجحا في اختراق العالم الإسلامي وإخضاعه لرغباتها دون مساعدة الأنظمة التسلطية في العالم العربي. بذلك يكون الصراع ضد الإمبريالية والصهيونية متضمنا الصراع ضد هذه الأنظمة

السياسية أيضاً.

إن القصف الجوي الهائل للعراق والاستعداد للحرب البرية دفع بالإخـوان المسلمـين إلىٰ مشاركة الجماعات الإسلامية الأخرىٰ في إعـلانهم الثاني الصادر من باكستان يوم ١٩٩١/٢/١٧، حيث صورت الحرب علىٰ أنها هجوم علىٰ الإسلام وحضارته. كذلك وافق الإخـوان علىٰ وصف التحـالف الغربي بأنه تحالف للكفار بقيادة الولايات المتحدة والصهيونية، وقارنوا مقاومة هذه الحرب بالمقاومة الإسلامية في فلسطين وأفغانستان وكشمير. كذلك دعا الإعلان إلىٰ تجاوز القضايا الحدودية لأنها من موروثات العصر الاستعماري، وضد المصالح الخاصة بالأمّة الإسلامية، وأكدّوا الحاجة إلىٰ توحيد فوري للجماعات الإسلامية وكذلك الشعوب الإسلامية. وفي الختام دعوا الشعوب المسلمة إلىٰ الكفاح من أجل حقوقهم في المشاركة السياسية.

الجماعة الإسلامية

وجهة النظر الأساسية لأغلبية هذه الجماعة تجاه أزمة الخليج ذات شقين: الأول، أن أزمة الخليج هي نتاج مؤامرة غربية للسيطرة علىٰ البلاد الإسلامية وإذلال المسلمين. والثاني، أن صدام حسين جزء من هذه المؤامرة بسبب عدوانه ليس فقط علىٰ الكويت، ولكن أيضاً بسبب عدائه للحركة الإسلامية في بلاده والثورة والإسلامية في إيران. تأسيساً علىٰ ذلك، فإن الأزمة والحرب ليست سوىٰ نزاع بين متآمرين

في إطار مؤامرة غربية أوسع وأعظم. بالنسبة للكويت، فإن وجهة نظر الجماعة تتمثل في أنها (الكويت) جزء من المخطط الغربي، وأنها دولة لا تطبّق الشريعة.

في إطار هذه الرؤية العامة، اختلفت الجماعة فيما بينها بالنسبة للتفاصيل. علىٰ سبيل المثال، أن عبداللطيف حسن الزمر، زعيم منظمة الجهاد العسكري المسجون، أبدىٰ تحذيراً مفاده أن أحد الأهداف التي تسعىٰ الولايات المتحدة إلىٰ تحقيقها إعادة تشكيل العقل العربي ـ الإسلامي، كي يتقبّل فكرة التفوق الغربي ومن ثم تقبل الإذلال.[٩] في حين أن عمر عبدالرحمن، زعيم جماعة الجهاد الإسلامي، اقتُبس عنه في منفاه في الولايات المتحدة قوله، أن المسلم الذي يُقتل في حرب لا يخوضها من أجل إعلاء كلمة الله لا يُعد شهيداً.[١٠] ومما يجدر الإشارة إليه أن الزمر وعبدالرحمن قد دعيا إلىٰ الجهاد والقتال إلىٰ جانب العراق. كما يلاحظ إهمال أحمد المحلاوي، وهو أحد الدعاة المتطرفين المعادي دائماً للهيمنة الغربية علىٰ العالم العربي، مسألة الجهاد في تصريحاته. وهو يرىٰ أن أزمة الخليج جزء من سلسلة طويلة من الأزمات في المنطقة، والتي أتاحت للغرب تعزيز سيطرته. ومن أجل إنهاء هذه الهيمنة يجب تغيير «مناخ» الفكر العربي ـ الإسلامي، والعمل علىٰ خلق جيل جديد من المؤمنين.

هناك أقلية من هذه «الجماعة»، كأولئك الموجودين في بني سويف في مصر العليا، تعتقد أن الأزمة هي نزاع بين الولايات المتحدة،

ممثلة الشيطان الأعظم، واتباعها في العالم العربي - الإسلامي من جهة، والإسلام من جهة أخرىٰ، ولذلك دعوا إلىٰ الجهاد لصالح العراق.

العمل السياسي الإسلامي خلال الأزمة

دون شك، أن المواقف الأيديولوجية ليست هي فقط العوامل المحددة للممارسات السياسية. فالتفاعل السياسي للمجتمع، وقواعد اللعبة السياسية وسياسات الدولة تعد متغيرات مقيدة لهذه الممارسات. المأزق التي تعاني منه الحركة الإسلامية بسبب تحديد موقفها تجاه أزمة الخليج ينبثق من مصدرين: الأول، محدودية تجربتهم السياسية في التأثير علىٰ الأحداث الدولية. منذ تأسيس الإخوان المسلمين، لأكثر من ستين عاماً مضت، تراكمت لدىٰ الجماعة تجارب هامة في التأثير علىٰ السلوك الرسمي بالنسبة للقضايا المحلية، ومن خلال وسائل عديدة، منها الاحتجاجات والوسائل الإعلامية، واستخدام الودائع المصرفية والعنف. لكن أزمة الخليج وفرت فرصة عظيمة دولية لفهم سلوك الأصوليين الإسلاميين. علىٰ الرغم من امتداد أبعاد الحركة الإسلامية في الثمانينات، لم تتحصل للأصوليين تجربة دولية كافية للتأثير في هذا المجال. وفي الواقع، أنهم لا يزالون يحاولون نحت كوّة في جدار السياسات العربية حين اندلعت أزمة الخليج. . كيف يمكن إذن لقنوات التأثير المتوافرة للإسلاميين أن تكون مناسبة لمواصلة العمل من أجل هدف لم يتم تطويره بعد؟ كان هذا هو التحدي الرئيسي

والأول للفعاليات الإسلامية.

المصدر الثاني لمأزق الحركة الإسلامية في مصر خلال أزمة الخليج يتمثل في الحاجة للعمل في إطار «باروميتر» السياسات المصرية ذاتها. فالنجاح المحلي الداخلي للحركة الإسلامية، كما هو الحال الآن، قائم علىٰ قواعد لعبة «ليبرالية» السياسة المصرية. لقد أصبحت الجماعات الإسلامية، بسبب استمرارية السيطرة الحكومية، «مطبّعة» nor-malized ، إلىٰ حد معقول، من خلال مشاركتها في بنية السياسة المحلية، هذه المشاركة في أبنية أو تركيبات شبه ديمقراطية تعتمد علىٰ عقد اجتماعي ضمني قائم بين الجماعات الإسلامية والحكومة، يتطلب درجة من التلائم من الطرفين.

علىٰ الرغم من ذلك، فإن أزمة الخليج عرّضت أسس «سياسة المواثمة» تلك، للمخاطرة بسبب التنامي المستعر لطموحات القيادات الإسلامية السياسية علىٰ المستوىٰ الدولي. فالطموح لنصرة قضية الحركة الإسلامية علىٰ مستو عالمي أدىٰ إلىٰ تورط الأصوليين المصريين في عملية ذات تفاعل (ديناميكية) هددت وضعهم القطري. فعملية التـطبيع والمواثمة قامت علىٰ أساس قبول المبدأ القائل أن قضايا السياسة الخارجية تنتمي إلىٰ مجال الأمن القومي، ومن ثم تكون ضمن تشريع وسيادة الدولة. وفقاً لذلك، تمنع الدولة الأحزاب السياسية من التدخل في قضايا السياسة الخارجية. علىٰ الرغم من ذلك، فإن تدويل القضية، يتطلب من الحركة الإسلامية، والإخوان المسلمين

بوجه خاص، خرقاً لمبدأ عدم التدخل في شئون السياسة الخارجية، بما في ذلك، من بين أمور أخرىٰ، وقفة بارزة في معارضة المشاركة المصرية في قوات التحالف الدولي.

المأزق الذي تعيشه الجماعات الإسلامية في مصر، في وقت تفرض فيه أزمة عالمية نفسها علىٰ الجميع، مأزق يتصف بالحدّية، فما اكتسبوه من ميزات خلال ممارستهم القواعد الخاصة بالسياسات المحلية، لا يصلح كأسلوب لقيادة الأمّة الإسلامية (التي تنتفي فيها فكرة حدود الدولة القومية)، فضلاً عن انعكاس ذلك علىٰ الوضع الداخلي، إذ أنهم بتحركهم علىٰ المستوىٰ الخارجي يخرقون العقد الاجتماعي الضمني مع السلطة. بذلك وضعت أزمة الخليج الجماعات الإسلامية، في المدىٰ القصير علىٰ الأقل، في موقف «اللاانتصار». الاستجابة السياسية لحزب العمل وجماعة الإخوان المسلمين تعكس مدىٰ ضعف هذا الموقف.

حزب العمل

استراتيجية حزب العمل من أجل تطوير رؤيته الخاصة به تعتمد علىٰ أسلوب تحريك فئات اجتماعية معينة للوصول إلىٰ مختلف الجماعات والطبقات الاجتماعية مع التركيز علىٰ مثقفي ومهنيي الطبقة المتوسطة. وكذلك ضمان خلق أرضية مشتركة مع القوىٰ الأخرىٰ المعارضة داخل مصر، ومحاولة إثبات أن وجهة نظرها الإسلامية ليست

معادية للأقباط أو العلمانيين المعتدلين. ويُطلق على هذه الاستراتيجية اسم «استراتيجية بناء الإجماع». هذه الاستراتيجية ذات بُعد دولي على مستوى العلاقات بين الدول العربية، مثل سعيها للتوسط، خاصة على المستوى الشعبي، بين مصر وليبيا، ومصر والسودان، والعراق وإيران.

في أزمة الخليج،. سار حزب العمل على هدي هذه الاستراتيجية ذات الأبعاد الثلاثة. لقد أوضح الحزب رغبته التوسط في النزاع العراقي - الكويتي،* وبذل الجهود لاقناع العراق بالانسحاب من الكويت. وقد وجد الحزب في هذا الأمر فرصة لتعزيز موقعه فيما بين الجماعات والحركات الإسلامية في العالم الإسلامي.

تمّت الجهود الأولى للتوسط لحل النزاع من خلال التعاون مع جماعة الإخوان المسلمين. فقد كان الإخوان المسلمون ضمن وفد يتكون من ثلاثة عشر عضواً يمثل الحركات الإسلامية على مستوى العالم الإسلامي، وفي سبتمبر ١٩٩٠ سافر الوفد إلى الأردن والسعودية والعراق وإيران، وعلى الرغم من فشل هذه الجهود في تحقيق الهدف الذي أُنشأت من أجله، وهو الانسحاب العراقي، إلّا أن الحزب واصل جهوده بالتعاون مع ممثلي الحركات اسلامية الأخرى. كذلك قام الحزب بزيارة اليمن وإيران والعراق وسوريا في ديسمبر ١٩٩٠.

---

* الأصح القول: الاحتلال العراقي للكويت.

خلال هذه الـزيارات كانت الجهـود تنصّب علىٰ تجنب الحـرب، والانسحـاب العـراقي المشروط بتسوية نزاع المصالح بين العراق والكـويت،* وحق الكويتيين في تدبير شئونهم الداخلية، ومقاومة المحاولات الأمريكية لفرض هيمنتها علىٰ العالم العربي.

علىٰ الرغم من جهود الوساطة التي بذلها الحزب، رفضت الحكومة المصرية مقابلة زعماء الحزب. لقد كان الأمل يحدو زعماء الحزب أن يتمكنوا ـ خلال المقابلة ـ من إقناع القيادة الرسمية بممارسة الضغط علىٰ السعودية. وقد بيّن هذا الفشل الصعوبات السياسية التي يواجهها الحزب مع النظام المصري. وعلىٰ ما يبدو أن ذلك قد أحدث آثاراً عكسية علىٰ جهود الوساطة التي قاموا بها، وكذلك علىٰ موقعهم في المجال السياسي المصري في الداخل. علىٰ سبيل المثال، لم تُدع قيادة الحزب إلىٰ الاجتماع الذي تمّ بين الرئيس المصري وزعماء المعارضة في مساء اليوم الذي نشبت فيه الحرب.[١٣]

بالتعاون مع أحزاب المعارضة الرئيسة، عدا أحزاب اليسار، قام حزب العمل بمقاطعة الانتخابات العامة لنوفمبر ١٩٩٠، ولم تكن هناك صلة بين هذه المقاطعة وأزمة الخليج، لكن حزب العمل ادعىٰ ذلك خلال حملته الدعائية الداعية لمقاطعة الانتخابات، علىٰ أساس

---

* لقد أسفر قادة حزب العمل عن وجههم القبيح بالوقوف إلىٰ الجانب العراقي، دون الاهتمام بالكارثة التي حلّت بالكويت وأهله.

موقفه من التواجد الأجنبي في المنطقة.[١٤] وفي يناير ١٩٩١ نجح الحزب في إقامة جبهة تضم القوىٰ والأحزاب السياسية التي تعارض الحرب. وقد ضمّت هذه الجبهة جميع الأحزاب بما في ذلك الأحزاب اليسارية، باستثناء حزب الوفد نظراً لموقفه المؤيد للتحالف الدولي. وقد تم اختيار إبراهيم شكري، زعيم حزب العمل، كناطق رسمي للجبهة، وفي أول تصريح رسمي له، حدد الخطوط العريضة التالية: وضع نهاية للعدوان الأمريكي، رفض مشاركة القوات المصرية في الأنشطة العدوانية ضد العراق، ودعوة المواطنين للتوقيع علىٰ عريضة تطلب من السلطات المصرية إيقاف العدوان الأمريكي وسحب القوات العسكرية المصرية من السعودية، وتشكيل وفد برئاسة إبراهيم شكري لزيارة السفارات العربية والأجنبية للتعبير عن رفضهم للحرب.

وقد أُخضعت جهود الحزب المعارضة للحرب للرقابة الرسمية، كما تمّ اعتقال مساعد السكرتير العام للحزب، مجدي أحمد حسين، حين شارك في حملة إعلامية مضادة للحرب في أحد المساجد، حيث اُتهم بتحريض الشعب ضد الحكومة، وفي مقابل إطلاق سراحه، اضطرت قيادة الحزب إلىٰ إعطاء وعد بوقف نشاطها الشعبي وعدم تحريض الجماهير. وقد سعت قيادة الحزب إلىٰ اختراق جمعية الصحفيين من خلال ترشيح نفس الرجل لمجلس الإدارة. وقبل انتخابات الجمعية في مارس ١٩٩١، قام الحزب بحملة اعتمد فيها علىٰ موقفه

من الحرب، لكن مجدي حسين فشل في الحصول على العدد المناسب من الأصوات اللازمة.

الإخوان المسلمون

أبدى جماعة الإخوان المسلمين مسلكين رئيسيين منذ تبنّيها سياسة التطبيع مع الدولة. المسلك الأول يتمثل في جهود المهنيين من أعضاء الإخوان للسيطرة على مجالس إدارة الجمعيات المختلفة. المسلك الثاني، العمل على التوافق مع القواعد الخاصة باللعبة السياسية لتعزيز رؤيتها بتقديم نفسها كقوة سياسية معتدلة، فضلاً عن دورها كوسيط ذي قوة في الانتخابات البرلمانية. وعلى الرغم من الحذر الذي يبديه الإخوان في مواقفهم ضد الحكومة، إلّا أن حرصها على السير بتوازن دفعها إلى تقييم القيود المحلية مع تلك التي انبثقت من المنافسة مع القوى الإسلامية الأخرى المشابهة للإخوان المسلمين في الأقطار العربية. المنافس الرئيسي للإخوان المسلمين في مصر، الحركة الإسلامية السودانية المعروفة بـ(الجبهة الإسلامية الوطنية). وقد تلازم هذا التقييد مع تطرف حزب العمل، شريك الإخوان في التحالف الإسلامي داخل مصر. في ظل أزمة دولية مثل أزمة الخليج، كانت عملية الموازنة بين هذه القيود مسألة معقدة خاصة مع وجود المؤيدين التقليديين لجماعة الإخوان المسلمين، المملكة العربية السعودية ودول الخليج.

بعد إدانة الغزو، رأىٰ الإخوان المسلمون السعي للتوسط في الأزمة. وكما ذكرنا سابقاً، شارك الإخوان في الجهود التي بذلها حزب العمل، لكنهم ترددوا أول الأمر بسبب سعيهم لاستخدام مؤسساتهم للتأثير في الحملة المعارضة للحرب. ولم يتأثر قرارها سو اء بتعاونها مع الجماعات الإسلامية الأخرىٰ، أو من خلال تعاونها لمقاطعة الانتخابات العامة لنوفمبر ١٩٩٠.

وتغير الوضع مع القصف الشامل للمدن العراقية الذي قام به الحلفاء، حيث قام الإخوان باستغلال مؤسساتهم للتأثير علىٰ طلبة الجامعة وأعضاء النقابات المهنية. بعد أسبوع علىٰ اندلاع الحرب، دعا الإخوان المسلمون إلىٰ الاعتصام في نقابة الصحفيين مدة خمس ساعات للاحتجاج علىٰ العدوان الأمريكي، والمطالبة بانسحاب القوات المصرية من الخليج، وكذلك الاحتجاج ضد اعتقال مجدي حسين. ولكن الاعتصام لم يجذب اهتمام الجمهور، لكنه كان مناسباً لإظهار نفوذ الإخوان ودرجة تأثيرهم، خاصة وأن نقابة الصحفيين ليست من المعاقل القوية للإخوان. وفي فبراير كانت جماعة الإخوان مسئولة بشكل رئيسي عن ثلاث مسيرات احتجاجية كبيرة ضد الحرب شارك فيها الطلبة الجامعيين والمهنيين: التجمع الضخم في نادي أساتذة جامعة القاهرة، والتجمع الشعبي في جمعية الأطباء، والتظاهرة الضخمة في القاهرة والمنصورة.[١٥]

خلاصة: نموذجان من اللاتيقن

أبرزت أزمة الخليج تحدياً حقيقياً للحركة الإسلامية. هذا التحدي هو المواجهة المباشرة الأولىٰ مع الغرب منذ سقوط الإمبراطورية العثمانية. منذ ذلك الحين فصاعداً، كانت معظم مواجهات الحركات الإسلامية، باستثناء الجزائر قبل الاستقلال، والصدامات الصغيرة مع إسرائيل عام ١٩٤٨، وخلال الانتفاضة الحالية، كانت المواجهة مع الأنظمة السياسية الوطنية التي تُتهم بتعاونها مع الغرب. الحرب العراقية - الإيرانية أظهرت انقساماً في الأمّة الإسلامية، لكنها لم تتضمن مواجهة مباشرة مع الغرب. لكن الدعاية العراقية باستخدام الدين، وطلب السعودية مساعدة الدول الصديقة الغربية ضد العراق، جعلت من مواجهة ١٩٩٠-١٩٩١ فريدة في نوعها ومعقدة في آن معاً.

الطبيعة الخاصة للأزمة وما أدت إليه من حرب، أوجدت اتجاهين من اللاتيقن في الحركة الإسلامية المصرية. اللاتيقن الأول يتصل بقضية التعريف. وهذا نتيجة استغلال المصطلح الديني لتبرير مواقف جميع الأطراف المشاركة في الأزمة من جهة، وبسبب تحول الحركة الإسلامية إلىٰ طرف دولي واكتسابها درجة من النفع والفائدة في السياسة الخارجية للدول العربية المسلمة. في ظل هذا الوضع المعقد لا يتوفر معنىً واضح ومحدد لمصطلحات مثل الجهاد، والكفار. هذان المصطلحان يفترضان معانٍ محددة في مجال الفكر السياسي المحلي. أما

في المجال الدولي، فإن هذه المصطلحات تفقد هذا التحديد دون اكتساب معان ثابتة وقاطعة غير قابلة للنقض من الآخرين، إذ من الممكن استخدامها لتبرير الفعل ونقيضه.

هذا الفهم غير المستقر برز واضحاً في الاستجابة التي أبداها حزب العمل وجماعة الإخوان المسلمين. لقد دعا الإثنان إلىٰ الجهاد، لكن اختلفت مواقفهما. لقد كان حزب العمل أكثر ميلاً لفكرة الجهاد ضد الأطراف العربية المشاركة في التحالف الدولي، في حين كان الإخوان المسلمون علىٰ حذر في عدم استخدام المصطلح بهذا الشكل المتطرف، أو للتحريض علىٰ القيام بأعمال متشددة ضد قوىٰ التحالف. لقد غيّر الإخوان المسلمون موقفهم بتغير الظروف، وهذا يدل علىٰ ضعف خطابها الخاص بالأزمة. فموقف التطرف الإنتقائي تجاه قضايا الأزمة والحرب خلق هالة من الغموض والسطحية حول إطارهم الفكري. فصورة اللاموقف لأغلبية تنظيم الجماعة الإسلامية انعكس أيضاً في صور انكسار الإجماع وما نتج عنه من عدم الثقة والاختلاف حول قضية واحدة.

اللاتيقن الثاني، يتصل بالاستراتيجية، فقد أوجدت أزمة الخليج شكوكاً حول خطط الجماعات الإسلامية لتأسيس القانون الإسلامي والحكومة الإسلامية داخل مجتمعاتها. من وجهة نظر الإسلاميين، أن استراتيجيات الاعتدال والتطبيع مكنتهم خلال السنوات العشر الأخيرة تحت حكم حسني مبارك، من تعزيز موقفهم لدىٰ العامة،

كما أنها ثبتت قاعدتهم السلطوية فيما بين المهنيين، في ذات الوقت، قيّدت قدرتهم على إظهار مواقفهم المتطرفة تجاه الحرب ـ وهي قضية تتصل بالسياسة الخارجية ـ بصورة ممارسات محلية متصلبة ضد الحكومة. وحيث أن جماعة الإخوان المسلمين محاطة بالشكوك من جميع الجهات، فقد خشيت أن يؤدي تبنّيها لموقف التطرف تجاه الحرب إلى قيام الحكومة باتخاذ إجراءات ضدها بما يقلل هامش الحرية المتاح لها في العمل السياسي. ومع ذلك، فإن الجماعة تعلم أن عدم معارضتها للحكومة في قضية الحرب، ستؤدي إلى القضاء على فرصتها في قيادة الحركة الإسلامية على مستوى العالم العربي، وفي داخل مصر. الإسلاميون لا يستطيعون مواصلة برنامج ذو منهج عدواني متطرف والقيام بتعبئة شعبية منظمة ضد الحرب داخل مصر في مثل هذا المناخ، لأن ذلك يعرّض موقفها للخطر. بسبب هذه الاعتبارات المتعددة والمتناقضة فيما بينها، ظل الإخوان المسلمون دون استراتيجية شاملة وصلبة.

هذين الاتجاهين من عدم التيقن أحدثا شللاً لدى الإخوان المسلمين وحزب العمل في فترة ما بعد الحرب. على سبيل المثال، لم يتمكنا من اتخاذ موقف متماسك وواضح تجاه قضية الأكراد، والثورة الشيعية ضد الحكومة العراقية في مارس وإبريل. فتأييدهم العام للعراق خلال الحرب قد أعاق قدرتهم على تأييد الانتفاضة الكردية أو إدانة العمليات العراقية. يضاف إلى ذلك، أن تأييدهم للعراق

ضد إيران خلال فترة الحرب العراقية ـ الإيرانية، وإدانتهم الضمنية لإيران لعدم مساعدتها العراق ضد الولايات المتحدة، جعل من الصعب عليها اعتبار الثورة الشيعية في جنوب العراق علىٰ أنها ثورة إسلامية تستحق التأييد الإسلامي علىٰ مستوىٰ عالمي.

لقد أثبتت أزمة الخليج أخيراً، أنها حيوية بالنسبة لطموح التيار الإسلامي علىٰ المستوىٰ الدولي. علىٰ المدىٰ القصير، يظهر أن البديل الإسلامي للعالم العربي قد فقد زخمه نتيجة للأحداث التي لازمت الأزمة. وبإظهار عجزها علىٰ التصرف كقوة ذات بُعد دولي، فإن الحركة الإسلامية قد دمّرت ذاتها، ومن ثم حدّت من قدرتها علىٰ التحرك في المستقبل، مما يعني أن حدود تحركها لن يتعدىٰ المستوىٰ المحلي. من ناحية أخرىٰ، أنه في حالة حدوث أزمة خطرة أخرىٰ في المنطقة ذات صلة بالغرب، أو إذا ما اضطرت الحكومة المصرية إلىٰ تغيير سياستها المؤيدة للغرب بسبب ضغوط المشاكل السياسية والاقتصادية، فإن الجماعة الإسلامية في مصر قد تستعيد قدرتها علىٰ تعبئة كل الطاقات التي تحجمت بسبب أزمة الخليج.

حواشي الفصل السادس

١ـ من أجل اطلاع شامل على الحركة الإسلامية بعد ١٩٥٢ ضمن إطار تطور النظام السياسي، أنظر

Gehad Auda, The Normalization of The Islamic Movement in Egypt, in Martin E. Marty and R. Scott Appleby, eds., Accounting for Fundamentalisms: The Dynamic Character of Movements (Chicago, forth coming).

٢ـ للإطلاع على تاريخ الإخوان المسلمين أنظر:
Richard Mitchell, The Muslim Brothers, (London, 1969) وكذلك محمد عبدالحليم، الإخوان المسلمون، ٣ أجزاء (الاسكندرية ١٩٧٩).

٣ـ بالنسبة للصدام الأول بين الحكومة والإخوان المسلمين عام ١٩٤٨، أنظر طارق البشري، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ـ١٩٥٢، ط ٢ (القاهرة، ١٩٨٣). بالنسبة لاغتيال حسن البنا على يد الحكومة، أنظر المعلومات المعتمدة على الأرشيف البريطاني في، محسن محمد، من قتل حسن البنا؟ (القاهرة، ١٩٨٧). بالنسبة لمحاولة عام ١٩٥٤ للاعتداء على حياة عبدالناصر، أنظر عبدالعظيم رمضان، الإخوان المسلمون و التنظيم الخاص، (القاهرة ١٩٧٨).

٤ـ لتحليل الإسهام الفكري لسيد قطب في مجال الفهم الأصولي الإسلامي للعالم، أنظر

Leonard Binder, The Islamic Liberalism (Chicago, 1988), pp. 170–205.

وانظر أيضاً:

Emmanuel Sivan, Radical Islam: Medieval Theology and Modern Politics,

(N.H., 1985) pp. 16–117

٥- أنظر مجلة الإخوان المسلمين الشهرية «الدعوة» - ديسمبر ١٩٧٧ إلىٰ إبريل ١٩٨١ . ولفهم وجهة نظر الإخوان المسلمين للدعوة الإسلامية من منظور عالمي، أنظر أنور الجندي، طريق الدعوة الإسلامية، (القاهرة ١٩٨٧)

٦- الاسم العربي لهذا الحزب هو حزب العمل، وقد فضلنا استخدام الترجمة الإنجليزية له بـ Labor Party

٧- بالنسبة للإخوان المسلمين وانتخابات ١٩٨٧، أنظر:

Saad Eddin Ibrahim,Eygpt's Islamic Activism in The 1980's, Third World Quarterly 10(2) (April 1988): 644–49.

٨- مجلة (الشعب)، ٦ أغسطس ١٩٩٠ إلىٰ ٢٦ فبراير ١٩٩١.

٩- المرجع السابق، ١٩ فبراير ١٩٩١.

١٠- المرجع السابق، ٢٦ فبراير ١٩٩١.

١١- المرجع السابق، ١٥ يناير ١٩٩١.

١٢- للاطلاع علىٰ مجموعات أكثر تطرفاً وموقفهم من الحرب، أنظر مجلة (روز اليوسف) ٢٥ فبراير ١٩٩١. لقد أورد التقرير نشاط الجماعة الإسلامية المتطرفة في بني سويف التي أيدت الوقوف ضد الحكومة في قضية الحرب وهددت الأمن والنظام. وقد فسرت تطرفها في قضية الحرب كونها أحدثت انشقاقاً بين الجماعات الإسلامية في بني سويف بسبب غياب عمر عبدالرحمن (زعيمهم) في منفاه الاختياري في الولايات المتحدة.

١٣- تمّت المقابلة مساء ١٦/٢/١٩٩١، وقد حضرها جميع زعماء الأحزاب، عدا اليسار بسبب تغيّب زعيمهم خارج البلاد في زيارة لليبيا، وحزب العمل لعدم دعوته رسمياً.

١٤ـ للاطلاع على قضايا الانتخابات البرلمانية ١٩٩٠، أنظر:

Gehad Auda, (Egypt's) , Uneasy Party Politics Journal of Democracy 2(2) (Spring 1991): 70-78.

وانظر للأسباب الكامنة وراء مقاطعة الإخوان المسلمين للانتخاب والتي لم تتضمن معارضة موقف الحكومة من الحرب، كما صرّح بذلك عصام العريان، عضـو قيادي شاب من قيادات الإخوان المسلمين، في مجلة (آخر ساعة)، ٢٤/١٠/١٩٩٠. وانظر أيضاً تصريح المرشد العام للإخوان حيث يعلن رفض نتائج الانتخابات العامة مع الإشارة إلى عدم وجود علاقةللموضوع بأزمة الخليج في مجلة (لواء الإسلام) ١٧/١/١٩٩١.

١٥ـ بالنسبة لهذه التظاهرات، أنظر (صوت الشعب)، ٢/٣/١٩٩١.

الفصل السابع

اختبار القوة:
الاسلامية الجزائرية

هوغ روبرتس *

* مؤلف كتاب الثورة والمقاومة: السياسة الجزائرية ومسألة البربر، كما أنه يكتب لمجلة South: Emerging World Review في لندن، ويقوم بالتدريس في جامعة أنجليا الشرقية.

Chapter 7 A Trial of Strength: Algerian Islamism

Hugh Roberts

أدت أزمة الخليج إلىٰ تعقد السياسة الجزائرية، كما أنها دفعت بالرأي العام الجزائري إلىٰ التطرف، وعملت علىٰ وحدة الأمّة الجزائرية إلىٰ حد ما. بتحقق كل هذه الأشياء، فرضت الأزمة تطوراً هاماً علىٰ الحركة الإسلامية في الجزائر، وشجعت بشكل غير مباشر حكومة رئيس الوزراء مولود حمروش علىٰ الإخفاق في تحقيق غاياتها.

كذلك أدت الأزمة إلىٰ تشتت جدول أعمال أولويات التحول نحو الديمقراطية البطيء إلىٰ حد ما، حيث أنها ألزمت السلطات بتأجيل الانتخابات التي طال انتظارها لقيام المجلس الشعبي الوطني. هذه الانتخابات المتوقع إجرائها قبل نهاية عام ١٩٩٠، والتي تأجلت إلىٰ الربع الأول من عام ١٩٩١، ثم تأجلت مدة أخرىٰ مع اندلاع الحرب. خلال مرة الانتظار كان علىٰ الجزائر أن تفعل شيئاً في ظل حكومة تفتقد الشرعية الديمقراطية وكذلك السلطة الحقيقية. حيث كانت قدرة حكومة حمروش لتدعيم الإصلاحات الاقتصادية أو حتىٰ المحافظة علىٰ النظام محدودة جداً، وكانت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد تزداد سوءاً.

إضافة إلىٰ ما سبق أدت الأزمة أيضاً إلىٰ تحول المراحل السياسية للجدل القائم في البلاد. قبل الأزمة كان الجدل العام يتمحور بشكل كلّي حول القضايا الداخلية التي تتجاذبها أربع قوىٰ سياسية رئيسة

يتعارض بعضها مع بعض. الأولىٰ، القوة السياسية الجديدة متمثلة بالاسلامية الشعبية، وهي تتجسد بشكل أساسي، ولكن غير شامل، جبهة الإنقاذ الإسلامية، التي فا زت في الانتخابات المحلية والقطرية التي أجريت يوم ١٢ يونيو ١٩٩٠. لقد نجح الإسلاميون في مواجهة النخبة الوطنية العتيقة ممثلة بالحزب الحاكم، جبهة التحرير الوطني، التي أندحرت في انتخابات يونيو. الثانية، الجزء المتبقي من الإسلامية الشعبية والتي وقفت ضد أحزاب المعارضة التي تضم العصريين Modernists، والديمقراطيين التحرريين والديمقراطيين الاشتراكيين والماركسيين وبعض الأحزاب العلمانية. هذه الجماعة الإسلامية تتبنىٰ بشكل عام قضايا موقع الدين في الحياة العامة، مثل الإلزام بنوع محدد من اللباس، والعزل بين الجنسين في أماكن العمل... الخ. القوة الثالثة، تتمثل في المؤيدين للإصلاحات الإقتصادية من خلال إلغاء القطاع العام وتحويله إلىٰ قطاع خاص، وفتح الأبواب للاستثمار الأجنبي. كما تضم المدافعين عن القطاع العام والمنتقدين لأسلوب التحرير الاقتصادي المتسارع. وقد عمل هذا التنازع علىٰ تعزيز موقف الرئيس الشاذلي، ورئيس الوزراء السابق حمروش، ضد «الحرس القديم» لجبهة التحرير الوطني. القوة الرابعة تضم المؤيدين لرؤية عربية ـ إسلامية للثقافة القومية، الذين يدعمون قضية التعريب علىٰ حساب اللغة الفرنسية كجزء من برنامج متواصل ضد الثقافة الاستعمارية، وضد الداعين إلىٰ تقوية الروابط مع فرنسا، وهم أهل الفكر العصريون والجماهير الناطقة بلغة البربر.

بعد الثاني من أغسطس لعام ١٩٩٠، تمّ تجاوز هذه الانقسامات السياسية، ولو بشكل مؤقت، باستقطاب الرأي العام الجزائري من الاهتمام بالقضايا المحلية إلىٰ إحياء الشعور القومي والتضادية للغرب (خاصة فرنسا)، والتسبب بإطلاق رد فعل تضامني مع دولة عربية شقيقة. وبذلك ابتُعث في الذاكرة محددات العمل الوطني لثورة التحرير الأصيلة في الجزائر، لكنها طُمست مع تدهور جبهة التحرير الوطني وقيام الاتجاهات الإسلامية الشعبية، إضافة إلىٰ التعددية السياسية التي سادت الساحة السياسية الجزائرية. بحدوث ذلك الإحياء الوطني وتبنّي موقف التطرف تجاه الأطراف الدولية في الأزمة، تمكن جيل الشباب من ردم الفجوة التي تفصله عن جيل الثورة. هذه الفجوة التي تمكنت جبهة الإنقاذ من استغلالها لصالحها، لكنها كانت ضد جبهة التحرير الوطني.

هذه النتائج التي أدت إليها أزمة الخليج، تدين بالقليل إلىٰ جهود الحركة الإسلامية الجزائرية. إن قضية الشعور العام في الجزائر تجاه أزمة الخليج لم تخلقه الحركة الإسلامية، بل كان ردة فعل تلقائية واسعة نتيجة لبروز الأزمة ذاتها، التي أوجبت علىٰ الإسلاميين تغيير موقفهم للبقاء علىٰ اتصال مع مكوناتها الشعبية.

المنظمات الإسلامية في الجزائر

نمت الحركة الإسلامية الجزائرية بشكل متقلب بعد تحرير دستور البلاد في فبراير ١٩٨٩، إثر التظاهرات التي قام بها الشعب في أكتوبر

١٩٨٨ . قبل ذلك التاريخ، اتسم وضع الحركة الإسلامية بالغموض وعدم الاستقرار. وفي حين أنه كان بإمكان الحركة تحريك الآلاف من مؤيديها في المناسبات المختلفة، تحولت إلىٰ هامش الحياة العامة الجزائرية.[١]

مع بدأ العمل بالتعددية السياسية، أخذت الحركة الإسلامية في الامتداد شعبياً، وشاركت في الجدل السياسي القائم. أما بعد فبراير ١٩٨٩ ، غدت الحركة الإسلامية أكثر تنظيماً وأصبحت داخل البنية الحزبية، وتكوين الجمعيات الإسلامية الساعية إلىٰ تحقيق أهداف دينية وثقافية واجتماعية في المقام الأول، دون إهمال الجانب السياسي. ويمكن ملاحظة أن الأحزاب الإسلامية الرئيسة القائمة قبل حدوث أزمة مايو ـ يونيو ١٩٩١ ،* كانت تتمثل في جبهة الإنقاذ الإسلامي، وحماس (الحركة من أجل مجتمع إسلامي) وحركة النهضة الإسلامية.

إضافة إلىٰ هذه الحركات الثلاث توجد رابطة الدعوة الإسلامية، وعدد من الأحزاب الصغيرة التي تناصر المواقف الإسلامية. ولا تتوفر معلومات رصينة في الوقت الحاضر حول هذه الجماعات، ولكن علىٰ أية حال، فإن أهميتها الحالية لا تستوجب التعرض لها في هذا البحث. وهناك معلومات جيدة بالنسبة للحزب الذي يقوده الرئيس السابق

---

* تمثلت الأزمة في إيقاف الانتخابات العامة في مرحلتها الثانية والصدام مع جبهة الإنقاذ الإسلامي.

أحمد بن بيللا، المسمىٰ «الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر»، ولا يُصنف هذا الحزب ضمن الأحزاب الأصولية الإسلامية نظراً لانتقاده وبشده، الحركة الإسلامية الجزائرية لعدم تسامحها ولتجاوزاتها، دون تجاهل تركيز حزب بن بيللا علىٰ الالتزام بالقيم الإسلامية.[٢]

الجبهة الإسلامية للإنقاذ*

تُعد جبهة الإنقاذ أكبر حزب إسلامي وأكثره تأثيراً حتىٰ وقت كتابة هذا البحث. ظهرت الجبهة عام ١٩٨٩، وتأطرت قانونياً في سبتمبر من ذلك العام. وسرعان ما ظهرت كقوة رئيسية قادرة علىٰ تحريك أعداد هائلة من المؤيدين، فضلاً عن استحواذها علىٰ منظمة ودعوة فعّالة علىٰ مستوىٰ الأمّة.[٣] وفي يونيو ١٩٩٠، تمكنت الجبهة من السيطرة علىٰ الجمعيات الشعبية في ٣٢ ولاية من أصل ٤٨، وعلىٰ ٨٥٣ وحدة إدارية من أصل ١٥٣٩، فضلاء عن فوزها الساحق في جميع المدن الكبرىٰ علىٰ وجه الخصوص.

علىٰ الرغم من عدم دقة الإحصاءات الرسمية، فإن الجبهة قد حصلت علىٰ ٥٤٪ من ٥٦٪ من أماكن الاقتراع، وعلىٰ ما يعادل ٣٣,٧٪ من مجمل الأصوات الانتخابية.[٤] في حين حصلت جبهة التحرير الوطني علىٰ ١٧,٥٪، وكان ترتيبها الثاني في ستة مقاطعات

* كتبت هذه المقالة قبل حل جبهة الإنقاذ واعتقال زعمائها مدني وبلحاج.

و ٤٨٧ وحدة إدارية.[٥] هذه الأرقام قد تكون مضللة، حيث أن حزب بن بيللا والجماعات الإسلامية الأخرىٰ لم تدخل حلبة التنافس الانتخابي عام ١٩٩٠. وإذا أجريت الانتخابات الوطنية عام ١٩٩١، فإنه مما لا شك فيه أن الأحزاب الإسلامية الأخرىٰ سوف تجتذب بعض الأصوات الانتخابية التي صوتت لصالح جبهة الإنقاذ عام ١٩٩٠.

لقد أيدت جبهة الإنقاذ سياسة الحكومة تجاه الإقتصاد الحر، لكن بقية الجماعات الإسلامية مثل حماس وحزب النهضة ورابطة الدعوة الإسلامية، تسعىٰ إلىٰ إعادة تشكيل النظام الجزائري بما يتفق والشريعة الإسلامية، والمفهوم الإسلامي للشورىٰ كبديل للمفهوم الغربي الخاص بالتعددية والديمقراطية النيابية. ولذلك تختلف جبهة الإنقاذ عن بقية الجماعات الإسلامية في ثلاثة توجهات أساسية: الأول، تركيز جبهة الإنقاذ علىٰ مسألة الوصول إلىٰ السلطة كمتطلب مسبق لإصلاح المجتمع وفقاً للخط الإسلامي. وبذلك عُدّت الجبهة أكثر «ثورية» من خصومها. علىٰ الرغم من حقيقة أن الجبهة لا تمارس نشاطها ـ حتىٰ لو أرادت ـ خارج نطاق دستور ١٩٨٩، ألّا أنها تحتفظ بحق الإعلان عن اعتراضها علىٰ هذا الدستور علىٰ أنه غير إسلامي. الثاني، أنها أكثر الحركات شعبية في أسلوبها السياسي واستراتيجتها، ويظل منهجها ـ حتىٰ كتابة هذا البحث ـ متميزاً بضحالة فكرية، وكذلك المحتوىٰ العقائدي في جانبه السياسي. أخيراً، في حين أن

شعبيتها وانتقائيتها العقائدية تمنحها قدرة تعبوية هائلة أكثر مما هو متوفر لغيرها، إلا أنها ملزمة بالعمل على التلائم مع التنّوع السياسي ـ الإجتماعي، وأن تمازج بين هذا التنّوع من خلال القيادة.

مجلس الشورى يمثل قمة جبهة الإنقاذ، حيث تُحتجب العضوية بالسرية. لكن ربما تضم هاشمي السحنوني، إمام مسجد في الجزائر، وابن عزوز بن زيدة، محرر جريدة «المنقذ» المعبّرة عن لسان جبهة الإنقاذ.(٦) كما تتوفر معلومات عن اثنين من المشهورين في الجبهة وهما البرفسور عباسي مدني (ولد عام ١٩٣١) والشيخ علي بلحاج (ولد عام ١٩٥٤). مدني،(٧) عضو مؤسس لجبهة الإنقاذ عام ١٩٥٤، وقد قضى معظم زمن الحرب في السجن. أصبح أستاذاً جامعياً بعد الاستقلال، ثم نال درجة الدكتوراه من معهد التعليم من جامعة لندن في منتصف السبعينات. متزوج من إمرأة إنجليزية، وهو يجسّد توجهات الطبقة الوسطى، متوسط العمر، ويمثل الاتجاه الذرائعي Pragmatic داخل جبهة الإنقاذ، كما أنه يسعى لتمثيل الرؤية العقلانية والمرنة للحركة. أما الشيخ علي بلحاج فيمثل جيل الشباب لجبهة الإنقاذ، ومعبّر قوي عن وجهة نظر شباب المدن المحبط. وفي حين يمثل مدني الاتجاه الاسترضائي التوفيقي، يتجه بلحاج إلى الحماسة والتصلب. ومن المتيقن أن هذا الاختلاف ليس مدعاة للتناقض بين الاتجاهين، بل اختلاف من الممكن احتوائه داخل الجبهة. ومما تجدر الإشارة إليه أن قادة الجبهة ـ على ما يبدو ـ يتعمدوا

عرض هذين التوجهين المختلفين بهدف استقطاب العديد من المؤيدين لكلا الرأيين!

حماس

الحركة لمجتمع إسلامي، وتُقرأ (حماس). جمعية غير ذات توجّه سياسي، وتُعد امتداد لجمعية الإرشاد والإصلاح. أوجدها الشيخ محفوظ النحناح، والاسم (حماس) يمثل إشارة مباشرة للحركة الإسلامية ذات الفعالية في أنشطة الانتفاضة في غزة والضفة الغربية. وتُعد ضمن منظومة الإخوان المسلمين في الشرق الأوسط، لكنها من عناصر الجناح اليساري ضمن الطيف السياسي للحركة الإسلامية.

تأسست حماس في ديسمبر ١٩٩٠، ومن المتوقع أن تمارس دورها في المجتمع الجزائري كحزب سياسي. وهي توجّه ندائها إلىٰ العناصر المتعلمة والأكثر اعتدالاً في جماهير جبهة الإنقاذ. ومن الممكن القول أنها تلتزم بالرؤية التطورية لجمعية الإرشاد والإصلاح التي تتبنىٰ قضية الإصلاح الاجتماعي من خلال مقولة إصلاح المجتمع قبل إصلاح الدولة، وفقاً للنهج الإسلامي. وبذلك تقف حماس علىٰ النقيض من الرؤية الاستراتيجية لجبهة الإنقاذ. وبتعبير الشيخ النحناح تتقبّل حماس قواعد لعبة التعددية السياسية كسياسة عامة، خلافاً لجبهة الإنقاذ التي ترضىٰ بالتعددية لأسباب ذرائعية.

لكن هذه الاختلافات لم تمنع النحناح من دعوة اتباعه للتصويت

لصالح الإسلاميين في انتخابات يونيو ١٩٩٠، بمن فيهم جبهة الإنقاذ، لكن هذه الاختلافات لم تمنع من اتخاذ القرار بإيجاد حزب منافس. هذا القرار الذي جاء بعد شهرين من اللقاء العام الذي عقد في ٢٠ سبتمبر ١٩٩٠، والذي تمّ بناء علىٰ دعوة من النحناح، وقد حضره ثلاثمائة مندوب عن الجماعات الإسلامية وعدد من الأحزاب الصغيرة، حيث رأىٰ الجميع ضرورة توحيد الحركة الإسلامية. وقد شجبت جبهة الإنقاذ هذه الخطوة علىٰ أنها انشقاقية ومن ثم لم تحضر الجبهة هذا الاجتماع.

من المتعذر تقييم حماس في هذه المرحلة. معقلها الرئيسي مدينة بليدة، وهي مدينة واسعة تبعد قرابة ثلاثين ميلاً جنوب العاصمة، حيث يقيم الشيخ النحناح، وقد تمكنت حماس من عقد اجتماع موسع حضره جمع غفير في جنوب الجزائر.[٨] ويشير عدد من التقارير إلىٰ امتدادها عبر منطقة وسط الجزائر. كما وردت أنباء عن انتشار شبكة من مكاتبها علىٰ اتساع رقعة البلاد. وهناك معلومات قليلة حول قيادة حماس، ولا يعرف عنها سوىٰ أن نائب الشيخ النحناح هو محمد بوسلماني.

حركة النهضة الإسلامية

الشيخ عبدالله جاب الله هو زعيم حركة النهضة الإسلامية. وقد حصلت علىٰ الموافقة القانونية في ديسمبر ١٩٩٠. والشيخ جاب الله

في الأربعينات من العمر، وهو محام بالتدريب، ويدعىٰ أنه برز كنقابي منذ عام ١٩٧٤. بالمماثلة مع حركة حماس، فإن حركة النهضة تقترب في رؤيتها من جماعة الإخوان المسلمين، علىٰ الرغم من أنها ليست مرتبطة تنظيمياً بجماعة الإخوان. خلافاً لجبهة الإنقاذ وحماس، وقفت حركة النهضة بقوة ضد إجراءات الحكومة لتحويل القطاع العام إلىٰ القطاع الخاص، ومن ثم ضد الإصلاحات الليبرالية الاقتصادية التي تسعىٰ الحكومة إلىٰ تطبيقها. لذلك يعتقد أن الحركة تبدو وكأنها تحاول أن تنحت لها مكاناً في جناح اليسار للحركة الإسلامية. وهذا يثبت أنها تجعل القضية الإقتصادية علىٰ قمة أولوياتها.

ولا يبدو أن حركة النهضة ذات قاعدة جماهيرية انتخابية شعبية. ولكن تشير التقارير إلىٰ وجود شيء من التأييد لها عند المثقفين، خاصة في مدينة القسطنطينة، العاصمة الثقافية لشرق الجزائر، حيث تقوم قاعدة الشيخ جاب الله. كذلك يبدو أن الحركة أكثر تماسكاً من الناحية الثقافية مقارنة بجبهة الإنقاذ. وقد دعا الشيخ جاب الله، الشعب للتصويت إلىٰ صالح جبهة الإنقاذ في انتخابات يونيو ١٩٩٠، لكن مع ذلك، من المتوقع أن تدخل حركة النهضة حلبة التنافس الانتخابي في انتخابات الجمعية الوطنية.

الحركة الإسلامية وأزمة الخليج

إن محاولـة صدام حسين اللعب بالورقة الإسلامية من خلال

الإعلان عن مقاومة العراق لقوىٰ التحالف الذي تقوده أمريكا في صورة «الجهاد»، قد تمّ تجاهله من قِبل المعلقين الغربيين علىٰ أساس أن تلك دعوىٰ زائفة في ضوء العقيدة العلمانية لحزب البعث، وسجله المملوء باضطهاد الحركات الإسلامية في العراق. ومع ذلك، فقد أثبت هؤلاء المعلقون تأثير الحركات الإسلامية الأصولية علىٰ الرأي العام في المغرب العربي الذي كان إلىٰ جانب العراق فعلاً، والذي حوّل صدام حسين إلىٰ بطل شعبي. الانطباع السائد أن هذه الحركات قد تصرفت طواعية كمبشّر لدعوة الجهاد، وأن جماهيرها الشعبية استجابت لهذا التهييج بسلوك تلقائي لا متحيز، وهذا سوء فهم لما حدث في المغرب العربي بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص.

الحركة الإسلامية دائمة العداء للبعث، ذلك أن اعتقاد البعث يقوم علىٰ المعنىٰ العلماني للعروبة مع تجاوز للانقسامات الدينية والاجتماعية السائدة في المشرق العربي. أما في المغرب العربي فإن الوضع مختلف. لقد كان بمقدور الإسلام أن يقوم بدور توحيدي بسبب غياب فعلي للانقسام الشيعي السني في الشمال الأفريقي. وأيضاً لغياب العنصر المسيحي من السكان. فالإسلام هو القوة الرئيسة لتجاوز الانقسامات الطبقية والاختلافات العرقية واللغوية بين العرب والبربر. حالياً يشهد الشمال الأفريقي إنقساماً ثقافياً بين العناصر التي تدعو إلىٰ تبنّي الثقافة الفرنسية وتلك التي تدعو إلىٰ التعريب. وبسبب إمكانية التوحد المتوفرة دينياً فقد تبنّت الحركة

الإسلامية الإصلاحية المفهوم الديني برؤيته النقية منذ العشرينات فصاعداً.[٩] هذه الرؤية القادرة على التعبير عن روح إلغاء ضيق الفكر القبلي في المجتمع الوطني الجديد، وكذلك الرفض الوطني ـ الثقافي لطموح المنزوين في ظل الروح الاستعمارية الفرنسية.

نتيجة لكل هذه العناصر، فإن التعارض بين التيار العروبي Pan-Arabism وتيار الجامعة الإسلامية Pan-Islamism ، وهو أمر طبيعي في المشرق، ليس له وجود في المغرب العربي. ذلك أن الشعور العروبي لا يتضمن أية مضامين علمانية مثل تلك التي ظهرت في بغداد أو دمشق. كذلك فإن مفهوم الجامعة الإسلامية يفتقد ذلك الجانب المحافظ اللاشعبي الذي يتشخص في البلاد المحافظة مثل الرياض وإسلام آباد. التلازم العلماني للفكرة البعثية ليس له سوى دور ضئيل للغاية في دولة مثل الجزائر، حيث تعبّر العلمانية عن تحررية مثقفي الطبقة الوسطى التي تنبثق مفاهيمها من النموذج السياسي الغربي، والتي تتعدى رؤيتها التيار العروبي والأبعاد الثورية ـ الاجتماعية للثورة الوطنية الجزائرية. ومن ثم هناك تباين شاسع بينهم وبين الرؤية البعثية لمثل هذه القضايا.

الحركة الإسلامية الجزائرية المعاصرة تستمد رؤيتها من الأطراف المتشددة في الحركة الإسلامية التي تطورت في المشرق، والتي تعيش حالة تعارض دائم مع الأنظمة السياسية الوطنية العلمانية. ولذلك تبنّت الحركة الإسلامية بشكل عام، تحامل الحركات المشرقية ضد

العلمانية البعثية، فضلاً عن اتخاذها موقف العداء لاشتراكية الدولة في كثير من القطاعات في الحياة العامة الجزائرية. يضاف إلىٰ ذلك، الروابط القائمة بين الحركة الإسلامية في الجزائر والسعودية والدول الخليجية الأخرىٰ، وجبهة الإنقاذ علىٰ وجه خاص، أكثر الجهات ارتباطاً. والحركة الإسلامية تتلقىٰ دعماً مالياً من هذه الدول. وعلىٰ الرغم من التوافق المؤقت مع حكام البعث. إلاّ أن الأنظمة الخليجية لا تثق بالبعث في ضوء الموقف العلني والصريح للبعث المعادي لهذه الأنظمة من جهة، ولقيام البعث علىٰ الأيديولوجية العلمانية من جهة ثانية.

لهذه الأسباب فإن الحركة الإسلامية الجزائرية تقف علىٰ النقيض، وبشكل دائم، في رؤيتها السياسية والدولية للأساس العقادي لبعث المشرق. لا الأيدلوجية ولا المصالح الذاتية تجعل جبهة الإنقاذ أو غيرها من الحركات الإسلامية تميل إلىٰ جانب بغداد. بل علىٰ العكس من ذلـك، أنهم إذا فعلوا ذلك ووقفوا مع العراق، فليس ذلك التصرف سوىٰ استجابة لتنامي الرأي العام الجزائري كلما تعمقت أزمة الخليج.*

---

* الأصل أن الحركات الإسلامية الأصولية ذات أساس أيديولوجي صلب ومتماسك يفترض، أنه قائم علىٰ الشريعة الإسلامية. ومن ثم لا يصح عقلاً ولا شرعاً تبنّي مقولة أن هذه الحركات تسير وفق رغبات الرأي العام. ماذا

الجـزائـر هي أول دولة عربية أدانت غزو الكويت.* وكانت الحكومة الجزائرية آنذاك تسير في ركاب الرأي العام. لكن هذا الموقف غدا من المتعذر الدفاع عنه مع بدء عملية «درع الصحراء» في ٧ أغسطس. من هذه النقطة فصاعداً، تغطت قضية العدوان العراقي ضد بلد عربي شقيق، بظلال قضية التواجد الهائل للقوات العسكرية الأجنبية على الأرض العربية. فالطريقة التي انتشرت بها هذه القوات حالت دون تحقيق الحل العربي المحتمل للأزمة.**وسرعان ما وضع هذا التطور الحركة الإسلامية في وضع مربك.

في بداية الأمر، أخذت جبهة الإنقاذ موقفاً متوازناً، إن لم يكن غامضاً. بإدانة الغزو العراقي بشكل مبكر، صرّح مدني في مقابلة له يوم ١٧/٨/١٩٩٠ أنه لا سبب لوجود حدود بين الدول المسلمة،[١٠]

لو كانت هذه الرغبات مضادة للشرع؟ يضاف إلى ذلك أن الحركات الإسلامية هي التي تعبىء الرأي العام كلما أرادت ذلك.

* أول دولة عربية أدانت الغزو هي لبنان وليس الجزائر.

** هذه مغالطة متعمدة من الباحث. لقد كان الحل العربي متيسراً بمجرد انسحاب العراق من الكويت. إن الذي أعاق الحل العربي عن التحقيق هو الإصرار العراقي على الاحتلال ثم الضم اللاشرعي، ليتم لولا الرفض العراقي لكل النداءات الدولية بالانسحاب. ولو كان العراق حريصاً على تحقيق الحل العربي الذي يتباكى عليه المنافقون، لسعي إلى ذلك منذ بداية الأزمة. هل فعل؟

في حين أن بلحاج اعتبر الأمر كارثة، مستهزءاً بالرئيس العراقي علىٰ أنه «هدّام» و«خدّام»، قبل شجبه الكويتيين كونهم يجمعون الثروات الضخمة «ضد الإرادة الإلهية»![11] كما صرّح أن الأماكن المقدسة مثل مكة والمدينة هي مُلك لكل المسلمين، وأنه يجب إسناد إدارتهما إلىٰ العلماء وليس إلىٰ المملكة العربية السعودية.[12]**

حافظت جبهة الإنقاذ علىٰ هذا الموقف عدّة أسابيع. وفي مؤتمر صحفي في الجزائر العاصمة يوم ١٣/٩/١٩٩٠، أعلن مدني أن جبهة الإنقاذ مندمجة في عملية وساطة وأن الجبهة تفضّل التوصل إلىٰ حل عربي.[13] ثم ذهب هو وبلحاج بعد ذلك إلىٰ منطقة الخليج، وقاما بزيارة بغداد مرتين، وجدّة ثلاث مرات علىٰ أمل استخدام علاقاتهم الوطيدة مع السعوديين لتحقيق أي إنجاز. لكن لم تلق هذه المحاولات نجاحاً، ولم يمنع ذلك جبهة الإنقاذ أن تبقي علىٰ موقفها اللامنحاز، مبيّنة تململ ناخبيها دون قطع اتصالاتها مع السعودية.

هذا التصرف المتوازن أخذ يتعرض لنقد بن بيلا الذي عاد إلىٰ

** كان الأحرىٰ للمدعو بلحاج أن يدعو حكومته الاشتراكية العلمانية إلىٰ إقامة الشريعة. أما دعواه المذكورة في المتن فيكفي لدحضها الإشارة إلىٰ جهود خادم الحرمين الشريفين لخدمة حجاج بيت الله الحرام، مما تقدر الدول العربية مجتمعة علىٰ تحقيقه.

الجزائر يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٩٠. وكان بيللا قد قام بزيارة بغداد متخذاً موقف المناصر للعراق دون وخز للضمير، علىٰ أساس المفهوم التقليدي للتضامن العربي ومعاداة الإمبريالية الغربية.[١٤] هذا المفهوم الذي كان غائباً عن الرأي العام الجزائري في بداية الأمر، ثم بيّنت الأحداث تنامي الوعي بهذا المفهوم الذي طرحه أحمد بن بيللا.

مع تنامي الشعور الشعبي في مقابل العدّ التنازلي للحرب، كانت جبهة الإنقاذ ملزمة أن تتحرك بثبات إلىٰ جانب الموقف العراقي حتىٰ تظل في صدارة التأييد الشعبي لها. وقد حققت ذلك فعلاً عبر موقف يتسم بالوسطية، إذ وقفت قريباً من مساندة بغداد، لكن جعلت من الوجود العسكري الغربي القضية المركزية. بالتأكيد أن جبهة الإنقاذ ما كانت تميل إلىٰ تقبّل ادعاء صدام بقيادة الجهاد، كما أنها لم تشجع مؤيديه باعتباره بطلاً.[١٥] لكن، ما أن بدأت الحرب حتىٰ تبين أن جبهة الإنقاذ أكثر المؤيدين صخباً للعراق، خاصة مع قيام التظاهرات الضخمة التي حدثت في الجزائر يوم ١٨ يناير، وقد ضمّت التظاهرة ٤٠٠٠٠٠ فرد، كما شاركت فيها كل الأحزاب السياسية الجزائرية. وفي حين أن معظم المتظاهرين كانوا يحملون شعارات تدعو إلىٰ السلم، كانت جبهة الإنقاذ تحمل بوضوح الشعارات المؤيدة للعراق. كذلك دعت جبهة الإنقاذ الحكومة الجزائرية إلىٰ إقامة معسكرات لتدريب المتطوعين الراغبين في الذهاب للقتال إلىٰ جانب العراق. ويبدو أنها قامت بذلك لاستعادة سيطرتها علىٰ رأي الجماهير الجزائرية

التي كانت في مرحلة الغليان إزاء تصاعد التوتر في أحداث الأزمة.[١٦] لقد كان الأمل يحدوها في زيادة الضغط علىٰ الحكومة الجزائرية.

لقد دفع هذا الهيجان بالرئيس الشاذلي إلىٰ إلقاء خطبة متشددة في المجلس الوطني يوم ٢٣ يناير ١٩٩١، حيث شجب «الابتزاز والتلاعب بالعواطف من خلال الهيجان الفوضوي».[١٧] وقد حثّ مثل هذا الخطاب جبهة الإنقاذ علىٰ إظهار المزيد من استعراض القوة في تظاهرة ٣١ يناير التي ضمّت ٦٠٠٠٠ مؤيد (وتحدثت بعض المصادر عن ١٠٠٠٠٠)، في حين ظلت الأخرىٰ بعيدة عن هذا الأمر. إضافة إلىٰ الدعوة «لنصر الإسلام والمسلمين» في الحرب،[١٨] مع تصديق جزئي لدعوة بغداد للجهاد، فإن المتظاهرين أبانوا بوضوح عن رغبتهم بإثارة قضية سياسية داخلية وهي الدعوة لتحديد موعد انتخابات الجمعية الوطنية.[١٩]

الأحزاب الإسلامية الأخرىٰ كانت أقل حِدّة في موقفها من موقف جبهة الإنقاذ. ويعود ذلك التراخي إلىٰ فقدانهم القدرة علىٰ تحريك الجماهير مقارنة بجبهة الإنقاذ، وكذلك لعدم رغبتها الدخول في انتخابات يونيو ١٩٩٠. يضاف إلىٰ ذلك ضعف قاعدتهم الانتخابية، ومع ذلك يمكن القول أن موقفهم كان أكثر اعتدالاً تجاه الأزمة. الشيخ النحناح، وهو في موقع مماثل لمدني في جبهة الإنقاذ، أدان بشدة التواجد العسكري الغربي في الخليج، لكنه أيضاً أدان وبشكل قوي، الغزو العراقي للكويت. لقد وضع القضيتين علىٰ المستوىٰ

ذاته، في حين أن جبهة الإنقاذ، وكما هو حال الرأي العام، جعلت من التدخل الغربي القضية الأساسية، مع اعتبار الغزو العراقي تصرفاً يبعث على الأسى. بذلك ظهر النحناح بشكل أكثر حذراً من جبهة الإنقاذ، وأكثر جرأة على المدى القصير، فيما يتصل بالشعور العروبي. كما أنه لم يشجّع الاتجاه الشعبي الذي يميل إلى تضخيم شخصية صدام حسين.

يمكن القول بشكل عام، أن جميع الاتجاهات الإسلامية والرأي العام في الجزائر قد أدانت الغزو العراقي للكويت. لكنها أدانت بقوة أكبر، التواجد الغربي في منطقة الخليج. لقد أصرّوا على ضرورة وإمكانية التوصل إلى حل عربي، وعارضوا قرار الحلفاء بشن الحرب ضد العراق، وكذلك الأسلوب الذي مارسته القوى الغربية. وفي كل ذلك كان الجميع في وفاق مع الحكومة الجزائرية. لقد رأت جميع القوى السياسية في الجزائر، سواء كانت إسلامية أم غير إسلامية، ضرورة التواجد في الصدارة للحركة الواسعة للرأي العام الذي ساد الساحة، وكذلك العمل على توجيهه.

الحركة الإسلامية تدين بالقليل للهيجان الإسلامي الذي ساد الرأي العام ذو الرؤية الخاصة لصدام حسين. وعلى الرغم من عدم تشجيع الحركات الإسلامية، جعل الرأي العام من صدام حسين بطلاً، وكان المصطلح الذي استُخدم في طول البلاد وعرضها لوصف الرئيس العراقي هو (الفحل)،[٢٠] وهو مصطلح يعني لغوياً، الذكر

لأي حيوان كبير، كالحصان علىٰ سبيل المثال، والمضمون إنما للدلالة علىٰ الحيوية الهائلة والقوة العضلية.

يمكن القول أن ردة فعل الرأي العام الجزائري تجاه أزمة الخليج قد تجلّت بشكل أساسي في مساقين أيديولوجيين: مساق التضامن العروبي، ومعاداة الإمبريالية، أما المساق الثاني، وهو الأقدم والأكثر تأثيراً فيتصل بمسألة الشرف. فصدام حسين غدا بطلاً بسبب موقفه المستخف بأمريكا، وبحفظ «كلمته» حين قال أنه سيهاجم إسرائيل (وكلمة الشرف لها موضعها في التقليد الجزائري). وليس من موقع للإسلام في أيّ من هذين المساقين، ناهيك عن الإسلام المتطرف. بالفعل، أن الحركة الإسلامية كانت علىٰ وشك معارضة هذين المساقين، ثم رأت ضرورة تجاوزهما. لكن، وبسبب التماثل الفكري بين «العرب» و«المسلم» في الجزائر (حيث أن عرب مسيحيين لا تزال غير مقنعة بالنسبة للشعب العادي)، لم يتوفر تميّز حادّ بين التضامن العربي والتضامن الإسلامي، مما جعل من الممكن للحركة الإسلامية أن تقود الحس الشعبي في مجال التضامن الإسلامي واحترام الذات. هذا الوضع جعل من السهل بالنسبة لجبهة الإنقاذ أن تتصور الموقف في ظل غياب جبهة التحرير الوطني الفعلي عن الساحة، بسبب ضعف قدرتها علىٰ اتخاذ القرار المناسب.

إن الأسلوب الذي ظهرت فيه ردة فعل الرأي العام الجزائري تجاه أزمة الخليج ألزم الحركة الإسلامية علىٰ الاختيار بين، العناصر

الأساسية لرؤيتها العقائدية (العداء للعلمانية والاشتراكية العربية)، وعلاقتها مع الدول الخليجية من جهة، وقاعدتها الشعبية من جهة أخرىٰ.[٢١] وكان هذا الاختيار أكثر تصلباً في حالة جبهة الإنقاذ بسبب اتساع قاعدتها الجماهيرية التي حققتها في انتخابات يونيو. ومصلحتها الاحتفاظ بهذه القاعدة. لذلك كان من الطبيعي أن تتوغل جبهة الإنقاذ في التعبير عن تأييدها النضالي الشعبي للعراق.

الأمر الأكثر احتمالاً أن يكون غرض جبهة الإنقاذ خلق حالة عدم استقرار للدولة الجزائرية. أو بدلاً من ذلك، كما هو حال الأحزاب والمنظمات الأخرىٰ المتنافسة مع جبهة الإنقاذ، بمن فيها نظام الشاذلي، أن يكون هدف جبهة الإنقاذ استغلال هذا التغير في الرأي الذي يفتقد القنوات ا لمؤسساتية للتعبير السياسي. ويبدو الأن أن هذا الموقف قد جاء علىٰ حساب العلاقات الوطيدة السابقة مع السعودية. من الواضح أن جبهة الإنقاذ ترغب في وضع قواعدها الجماهيرية في مواجهة اتصالاتها الدولية، ووضع شخصيتها الشعبية في مواجهة عقائدها الإسلامية.

باختصار، لقد أظهرت الأزمة حقيقة، الطابع الجزائري المحلي الذي تتسم به جبهة الإنقاذ، وتأكيد ضحالتها العقائدية، وكذلك شعبيتها النضالية ومرونتها السياسية. كذلك أكدّت الأزمة علىٰ المدىٰ الذي تستطيع معه جبهة الإنقاذ الادعاء أنها خليفة جبهة التحرير الوطني القديمة، التي يُعد البرفسور عباسي مدني أحد مؤسسيها.

بالمصطلح الانتخابي، ظهرت جبهة الإنقاذ في حالة ضعف إلىٰ حد ما بسبب أزمة الخليج، خاصة بعد التوغل بعيداً في سبيل تأييد العراق، والمعاناة من فشل الجيش العراقي وهزيمته في الحرب البرية التي نفّذها الحلفاء بشكل فعّال. ليس هناك من شك في أن الرأي العام العراقي قد حداه الأمل في قدرة العراق علىٰ مواجهة تلك الحرب، ومن ثم أصيب بإخفاق وخيبة أمل عميقة من الأسلوب الذي مارسه الحلفاء في الحرب.[٢٢] لقد أظهرت مرحلة ما بعد الحرب تقويض ثقة الرأي العام في حكم جبهة الإنقاذ ومنظمة أحمد بن بيلا، والتدليل علىٰ أن الأحزاب الإسلامية الأخرىٰ والرئيس الشاذلي كانت أكثر حكمة في منهجها تجاه الأزمة. وعلىٰ النقيض من ذلك، بدت جبهة الإنقاذ وكأنها انتهازية ومتهورة.

الضعف الظاهري لجبهة الإنقاذ والانتعاش الانتخابي لجبهة التحرير الشعبي،[٢٣] يبدو وكأنه قد خلق جرعة زائدة من الثقة بالنفس عند بطانة الرئيس الشاذلي، خاصة رئيس وزرائه مولود حمروش. هذا المزاج الجديد من الثقة بالنفس تجلىٰ في أمرين: الأول، تحديد تاريخ مبكر لانتخابات المجلس الوطني والتي ستكون علىٰ مرحلتين في ٢٧ يونيو، ١٨ يوليو. الثاني، اتخاذ إجراءات صُممت لإعاقة إن لم تكن، لإثارة جبهة الإنقاذ. وقد تضمنّت هذه الإجراءات بوجه خاص، قانون انتخاب جديد للحيلولة دون وصول جبهة الإنقاذ إلىٰ المجلس

التشريعي الجـديد. وقد ثبت كم كانت هذه الإجراءات مضللة وعكسية النتائج.

القانون الجديد الذي أقرّته الجمعية الوطنية أو المجلس التشريعي في الأول من إبريل، يقرر إجراء عملية الانتخابات علىٰ جولتين من التصويت، علىٰ أن تكون الجولة الأولىٰ للحزبين الفائزين بأكثرية الأصوات الانتخابية في الجولة الأولىٰ. هذا التنقيح قد يكون لصالح جبهة التحرير الوطني عبر البلاد، وقد يكون لصالح جبهة الإنقاذ إذا تجنبت المواجهة مع الأحزاب الإسلامية الأخرىٰ وحزب ابن بيلا. يضاف إلىٰ ذلك، أن زيادة الدوائر الانتخابية في العدد من ٢٩٥ إلىٰ ٥٤٢ دائرة، قد أدىٰ إلىٰ إعطاء المناطق الفلاحية وزناً أكبر من ذي قبل.[٢٤] وقد كان نصيب جبهة الإنقاذ الفوز في المدن، في حين فازت جبهة التحرير الوطني بأصوات الفلاحين في انتخابات يونيو ١٩٩٠، وقد ساد الاعتقاد لدىٰ جبهة الإنقاذ أن ذلك يحرمها من مقاعد الجمعية الوطنية التي تستحقها.

لم تتوقف الحكومة عند هذا الحد، بل سعت إلىٰ إحباط جهود جبهة الإنقاذ بطرق أخرىٰ، من خلال القرار الذي أصدره وزير الشئون الدينية في بداية شهر إبريل يحظر استخدام المساجد لأغراض سياسية حزبية.[٢٥] وكانت جبهة الإنقاذ هي الجهة المقصودة بهذا القرار، حيث أنها خلال العامين الماضيين، اتخذت من المساجد مراكز تنظيمية لإثبات وجودها السياسي. يضاف إلىٰ ذلك ما قام به بعض

المتطرفين في جبهة الإنقاذ من أعمال لفرض وجهة نظرهم التطهرية، مثل التدخل في شئون حفل موسيقي خاص بالموسيقىٰ الشعبية خلال شهر رمضان. وقد أُلقي اللوم علىٰ جبهة الإنقاذ، فضلاً عن الشجب القوي من قِبل السلطات. وقد لجأت السلطات في نظام الشاذلي إلىٰ مثل هذا التشدد لمواجهة تأثير جبهة الإنقاذ التي حصلت علىٰ الكثير من التساهل في الماضي.[٢٦]

هذه التطورات وضعت جبهة الإنقاذ في مأزق حقيقي. فهل تقبل الإذلال بالانصياع للقواعد الجديدة التي - دون شك - تُنكر عليها حقها في الحصول علىٰ تمثيل عادل في الجمعية الوطنية الجديدة؟ أم هل يجب عليها مقاطعة الانتخابات وتعريض نفسها لتهمة رفض دورها في اللعبة الديمقراطية؟ وبعد تردد ومناقشات داخلية، تبنّت الجبهة استراتيجية متهورة في تحدي السلطات كأسلوب وحيد لكسر الفخ الذي نُصب لها.

يوم ٢٣ مايو دعي زعماء جبهة الإنقاذ إلىٰ إضراب عام مفتوح يبدأ يوم ٢٥ مايو. ولم تلق هذه الدعوة استجابة واسعة، عدا قطاع الخدمات العامة الذي تسيطر عليه جبهة الإنقاذ. وقد واجهت الحكومة والمعلقين الإخباريين هذه الدعوة بقوة. ويبدو أن هدف الأحزاب يتمثل أساساً في العمل علىٰ رفع درجة الحرارة السياسية، وتهيئة المسرح السياسي لتحريك القوة الحقيقية، لجبهة الإنقاذ وهي الشباب الذي يعاني من البطالة في المدن. ومنذ يوم ٢٦ مايو فصاعداً

أخذت جبهة الإنقاذ في تحريك شباب الشوارع والأحياء السكنية كجزء من حملة احتجاج سلمي. وفي يوم ٢٧ مايو، نظّمت جبهة الإنقاذ مسيرة شعبية ضمّت ما لا يقل عن ١٠٠٠٠٠ من مؤيديها. كانت المسيرة في بداية الأمر سلمية، ثم تحولت إلىٰ عصيان مدني، ولم تحاول السلطات التدخل لكن وضعت وحدات الجيش علىٰ أهبة الاستعداد. وحين صدرت الأوامر إلىٰ البوليس بمواجهة التمرد و«تنظيف» الشوراع يوم ٢ يونيو، بدأ الصدام الذي تطور فيما بعد إلىٰ قتال عنيف يوم ٣ يونيو، وقد استمر ذلك يوماً كاملاً، مما اضطُر السلطات إلىٰ استدعاء وحدات الجيش، وقُتل في الصدام عدد من الأفراد. يوم ٥ يونيو، أعلن الشاذلي ابن جديد حالة الطوارىء، كما تمّ تأجيل الانتخابات العامة لأجل غير محدد، وعزل رئيس الوزراء مولود حمروش وحكومته، والسعي لعقد صفقة مع عباس مدني وحزبه.

يوم الجمعة ٧ يونيو، أبلغ مدني وبلحاج أتباعهم في مسجد السّنة أنهما دعوا إلىٰ إنهاء الإضراب والحملة الواسعة من الاحتجاج لأنهما حصلا علىٰ وعد بإجراء الانتخابت التشريعية والرئاسية قبل نهاية العام. في اليوم التالي، أكدّ رئيس الوزراء الجديد سيد أحمد غوزالي، في خطبة متلفزة، أن الانتخابات التشريعية ستتم بنهاية عام ١٩٩١، لكنه كان غامضاً وبشكل ملحوظ، فيما يتصل بالانتخابات الرئاسية. وقد بيّن أنها ستتم في أقرب وقت ممكن، وساد الانطباع أنها ستتم

قبل نهاية الفترة الرئاسية للرئيس الشاذلي التي ستنتهي في ديسمبر ١٩٩٣ . كذلك تحدث غوزالي عن ضمان نزاهة وعدالة الانتخابات، مع وعد ضمني بتنقيح قانون الانتخاب الذي أصدرته الحكومة السابقة. كذلك تمّ التأكيد علىٰ التشاور مع الأحزاب السياسية الجزائرية بالنسبة للتشكيل الوزاري الجديد، الذي لن يكون حزبي المظهر، بل ستضم الوزارة أفراداً مستقلين وتقنيين ممن ليست لهم صلة بالحزب الحاكم، جبهة التحرير الوطني، مع الاهتمام خلال فترة الانتخابات التشريعية أن لا يكون وجود للمصالح الضيقة.

هذه التطورات يبدو من مظهرها أن جبهة الإنقاذ قد حققت نصر عظيم.[٢٧] لقد صمدت معتمدة علىٰ قاعدتها الشعبية، ورفضت الإذلال أو الدخول في عملية انتخابية قد يُتلاعب بها.[٢٨] لكن هذه المقاومة التي أبدتها جبهة الإنقاذ قدّمت الحجة للعناصر المتشددة داخل الجيش والتي ترغب في تحجيم جبهة الإنقاذ. إن الانتصار الظاهري لجبهة الإنقاذ قد أمدّ هذه العناصر داخل الجيش بالحجج اللازمة لتحطيم جبهة الإنقاذ. فسقوط حكومة حمروش قد عجّل بحدوث الأزمة داخل جبهة التحرير الوطني، كما أطاحت بآمال حمروش والمصلحين الشباب المؤيدين له، بقدرة جبهة التحرير علىٰ مواجهة الإنقاذ من خلال إجراء الإصلاح الاقتصادي الليبرالي والمفهوم الغربي للتمدن. وإن سقوط حكومة حمروش قد أغرىٰ الشاذلي بالاستقالة من الرئاسة لجبهة التحرير الوطني،[٢٩] وإعلانه بعدم رغبته لفترة رئاسة

رابعة كرئيس للجمهورية.[30] معنىٰ هذه التطورات علىٰ المدىٰ القصير أن جبهة التحرير لن تكون في موقف قوي للمنافسة في الانتخابات التشريعية، ودون أمل بالفوز، ومن ثم لا بد من توفير الوقت اللازم للاتفاق علىٰ مرشح للرئاسة، في ذات الوقت، بدا واضحاً أن المصلحة تقتضي تحطيم جبهة الإنقاذ.

يلاحظ أيضاً، أن الانتصار الظاهري لجبهة الإنقاذ فسرته بعض العناصر العسكرية كإهانة لا يمكن التسامح إزائها لسلطة الدولة. لقد أصرّ قادة الجيش علىٰ أن التنازلات لصالح جبهة الإنقاذ يجب موازنتها بالاضطهاد التام للأطراف المتصلبة في الحركة الإسلامية، وإعادة التأكد غير قابل للمساومة لسلطة الدولة ـ الأمّة. ونتيجة لذلك، سرعان ما برز التوتر بين الحكومة وجبهة الإنقاذ. أول الأمر، لم يُظهر زعماء جبهة الإنقاذ رغبة في تحدي تحرك الجيش ضد الجماعات المتطرفة، وحافظت علىٰ استرضاء السلطة.[31] لكن في يوم ٢٥ يونيو، أُمر الجيش بإزالة الشعارات الإسلامية من قاعات المدينة التي تسيطر عليها جبهة الإنقاذ واستبدالها بشعار جبهة التحرير الوطني الرسمي، (بالشعب وللشعب). وحين تحرك الجيش بقوة داخل المناطق لفرض هذا التبديل، نشبت المعارك الحادة، وبدأ استعراض القوة. هذه المواجهة التي قُتل خلالها أثنىٰ عشر فرداً، توجت باعتقال مدني وعلي بلحاج يوم ٣٠ يونيو.

هذا التحول المفاجىء للأحداث سبقته بعض الاستعدادات منذ

منتصف يونيو. يوم ١٢ يونيو تم اعتقال ديدير روجر، من حملة الجنسية الفرنسية، في أوران لاستحواذه علىٰ متفجرات وأسلحة نارية. وبعد أيام قلائل ظهر ديدير في تصريح متلفز معلناً تورط علي بلحاج في هذه الأنشطة الهدامة. يوم ٢١ يونيو بدا بلحاج وكأنه يؤكد هذا الإدعاء حين وجّه نداءاً لمؤيديه بتخزين الأسلحة. يوم ٢٦ يونيو، سُمح لثلاثة من أعضاء جبهة الإنقاذ، من مجلس الشورىٰ، بالظهور علىٰ شاشة التلفزيون، وبموافقة السلطات، تعرضوا فيه لعباس مدني وبشكل تهجمي سافر.[٣٢] هذه الحوادث تظهر وكأنها قد خُطط لها لعزل وتشويه الزعيمين الرئيسين لجبهة الإنقاذ من خلال المجموعات الأخرىٰ داخل جبهة الإنقاذ. وفي خطبة ألقاها عباسي مدني يوم ٢٩ يونيو في مسجد ابن باديس، قال أنه لا يعبأ بهذه الأساليب، وأنه علىٰ استعداد للثبات علىٰ موقفه.[٣٣] وردت السلطة علىٰ ذلك بوضعه وزميله بلحاج في الحجز، وأعلنت عن نيتها تعيين محاكمة لهم بتهمة «مؤامرة مسلحة ضد أمن الدولة».[٣٤] خلال اليومين التالين، تمّ اعتقال أكثر من ٧٠٠ من الأعضاء المسلحين في جبهة الإنقاذ، وبذلك أصبح عدد المعتقلين منذ بداية يونيو قرابة ٢٥٠٠ معتقل.[٣٥]

من الـواضـح أن السلطات العسكرية قررت استخدام حالة الطوارىء لتسوية حساباتها مع جبهة الإنقاذ. وما عاد مصير الإنقاذ واضحاً حتىٰ كتابة هذا البحث. إذا تمكنت جبهة الإنقاذ من الحفاظ، بشكل ما، علىٰ قيادة جديدة تتبنىٰ أطروحات مدني وانتقاداته لمجلس

الشورىٰ، وتشجعت لممارسة نشاطها بصورة شرعية ودخلت حلبة التنافس الانتخابي المزمع إجرائها، فإنه سيُكتب للجبهة الاستمرارية. أما إذا ساد الضعف قيادة جبهة الإنقاذ، فإنها ستتجرد من الصفات الشخصية الآسرة (الكارزمية) اللازمة لمثل هذا الموقع، خاصة وأن مدني وبلحاج حتىٰ كتابة هذا البحث، يواجهان إما السجن أو الإبعـاد. وسيكون عندئذٍ من الصعب استقطاب شباب الأحياء الحضرية. أما إذا لم تستطع جبهة الإنقاذ تجاوز هذه الأزمة فإن إعادة التنظيم السياسي للحركة الإسلامية الجزائرية سيكون أمراً محتوماً في ظل مسمىٰ جديد. ويمكن الافتراض أن المجموعة المعتدلة في جبهة الإنقاذ ستشارك في هذا الحزب الجديد.

في كِلا الحالين، فإن تصدّع جبهة الإنقاذ، وقرار إخراج مدني وبلحـاج من اللعبـة السياسية أدىٰ إلىٰ تبـديد الأمـل الأسـاسي للإسـلاميين بتحقيق نصر سهـل لتـأسيس الجمهورية الإسلامية المثـالية. كذلك أدىٰ التصدع إلىٰ إضعاف الإيمان الهش لشباب الحواضر الجزائرية في إمكانية وصول من يمثل استيائهم والتخفيف من إحباطهم تجاه النظام السياسي القائم. لذلك تتوفر الفرصة لحدوث قلاقل متفرقة وحوادث عنف في صيف ١٩٩١، لكن يبدو وأن الدولة قوية بما فيه الكفاية لمعالجة مثل هذه القلاقل.

من المؤكد أنه من المبكر الاستنتاج أن التجربة الديمقراطية في الجزائر قد أُجهضت. ومن المحتمل أن تتم الانتخابات التشريعية

والرئاسية عام ١٩٩١ . * ومن الممكن تصور وصول رئيس جديد تكون لديه القدرة علىٰ تحقيق درجة من الشرعية للديمقراطية الجزائرية المهجورة. لكن كل ذلك يعتمد علىٰ مدىٰ قدرة جبهة التحرير الوطني أن تتبين ذاتها من خلال تبني أطروحات شباب المدن المحبط، وحذبه بعيداً عن النشاط الإسلامي. مما لا شك فيه أن المشروع الإسلامي في الجزائر قد تشظىٰ بعد اعتقال مدني وبلحاج.

خلاصـة:

تمثلت أزمة الخليج كتحدٍ رئيسي لتهور الجزائريين لممارسة تحول هينّ وسلمي للديمقــراطية. ولقـد تضمّن ذلـك كمّ هائـل من التعقيدات، مثـل الـوضـع السياسي المعقـد والعمل علىٰ تأجيل الانتخابات العامة، كما أنها أجلّت حل الأزمة السياسية الوطنية التي بدأت في أكتوبر ١٩٨٨ . هذا الوضع أجبر الجزائر علىٰ العمل دون حكومة ذات سلطة حقيقية مدة ستة أشهر علىٰ الأقل، وفي ظل تدهور ثابت ومتواصل للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

مكمن الخطر في هذه الظروف يتمثل في أن أزمة الخليج قد تخلق وضعاً متفجراً من التنافس والجدل فيما بين الأحزاب الجزائرية، خاصة فيما بين الحركة الإسلامية وحكومة الشاذلي. في أن هناك خلافات قد تمّ التعبير عنها، إلا أنه تتوفر درجة مؤثرة من الوحدة الوطنية حول

* لقد أثبتت الأحداث في الجزائر عدم صحة هذه التوقعات.

الرؤىٰ الأساسية. وحتىٰ الأطراف النضالية، خاصة في جبهة الإنقاذ وبدءاً من يناير ١٩٩١، كانت علىٰ الدوام تعمل في إطار الإجراءات والمؤسسات التي نص عليها دستور ١٩٨٩، ومن خلال اللقاءات والمسيرات الضخمة والتي كانت في معظمها نظامية وسلمية.

باختصار، لم تؤدِ أزمة الخليج إلىٰ تخريب دستور ١٩٨٩. وفي حين أنها أطالت أمد فترة التحول إلىٰ الديمقراطية، إلّا أنها لم تجهضها.* الاحتمال أن يؤدي الغضب الشعبي والمرارة الناتجة عن الحرب إلىٰ تمزيق روابط المؤسسات السياسية القائمة، احتمال لا يمكن إلغاؤه، لكن الدلائل تشير إلىٰ أن الأحزاب السياسية علىٰ اختلاف توجهاتها، والإسلامية منها بوجه خاص، قد أصبحت أكثر خبرة ومهارة للتماشي مع الرأي العام وتحويله نحو جهة محددة. كقاعدة عامة، يمكن القول، أن المناورات التي قاموا بها كانت محسوبة بدقة وقد تمّ تنفيذها بصورة لم تمانع السلطات من تحقيقها، وبتفاهم ضمني لما يمكن أن يقبله الرئيس الشاذلي. وفي حين واجه الرئيس الشاذلي الانتقادات لأسلوبه في إدارة الأزمة، خاصة حين رفض فتح المعسكرات لتدريب المتطوعين الجزائريين من أجل القتال إلىٰ جانب العراق، إلّا أنه لا تتوفر أدلة دافعة علىٰ أن الحركة الإسلامية بشكل

* من الواضح أن أزمة الديمقراطية التي يعيشها الجزائريون ليست ذات علاقة بأزمة الخليج. إن الأزمة تعود إلىٰ الظروف الذاتية والموضوعية للمجتمع الجزائري حكومة وشعباً.

عام، وجبهة الإنقاذ بشكل خاص، كانت تعمل لتخريب مكانة الشاذلي كوسيط لا بدّ من وجوده للنظام السياسي.

الأحــداث الجـارية منـذ نهاية حرب الخليج لا تدحض هذا التحليل. فالأزمة السياسية الكبرىٰ التي حدثت في مايو، والتي تمّ تسويتها ظاهرياً في بداية يونيو. ثم نشبت مرة أخرىٰ، وتوجت يوم ٣٠ يونيو باعتقال مدني وبلحاج، ليست من النتائج المباشرة لأزمة الخليج. فتجربة استعراض القوة التي اشترك فيها جبهة الإنقاذ والدولة قد استُثيرت بتشريع قانون انتخابي جديد غير منصف.[٣٦] مترافقاً مع العديد من المضايقات الأخرىٰ استراتيجية المواجهة لم تبادر بها جبهة الإنقاذ التي تصرفت بطريقة سلمية تماماً أول الأمر.[٣٧] لكن في أواخر شهر يونيو، وحين سيطر الجيش علىٰ النزاع، تبين لزعماء جبهة الإنقاذ أن زمن التفـاهم قد ولىٰ زمنه. وكان البديل المتوافر إما التسليم والخضوع أو التحدي والمقاومة. وقد قامت العناصر القيادية لجبهة الإنقاذ وعلى اختلاف توجهاتها، بالنظر في اختيارتهم الشخصية، وظل مدني وبلحاج صادقين مع أنفسهم ومع أتباعهم، مفضلين الذهاب إلىٰ السجن علىٰ التنصل من مواقفهم.

لقد وفرت أزمة الخليج امتيازاً تجديدياً للرؤية الوطنية التي تتبناها جبهة الإنقاذ، خاصة فيما يتعلق بمسألة السيادة الوطنية الجزائرية. فالجيش الجزائري الذي يتزعمه ضباط وطنيون يتمتعون بنفوذ قوي، بدا واضحاً أنهم قرروا أن حفظ السيادة الوطنية الجزائرية لا يمكن

أن يُركن به إلىٰ حكومة الإسلاميين الذين يضعون مسألة «الوطنية» في المرتبة الثانية، في أفضل الأحوال.

حواشي الفصل السابع

١- Hugh Roberts, Radical Islamism and The Dilemma of Algerian Nationalism ,Third World Quarterly 10 :(2) (April 1988): 556-89.

٢- أنظر خطبة ابن بيللا إثر عودته إلىٰ الجزائر، رويتر ٢٧ سبتمبر ١٩٩٠.

٣- بدا ذلك ظاهراً بعد الزلزال الذي أصاب مقاطعة تيبازا في الغرب من الجزائر في ١٩٨٩/١٠/٢٩، حيث قامت جبهة الإنقاذ، وليس الحكومة، بعمليات الإنقاذ.

٤- حصلت جبهة الإنقاذ علىٰ ٧٣,٣٣٪ من الأصوات الانتخابية في المقاطعة، وعلىٰ ٢٠,٣٥٪ من انتخابات الولايات.

٥- أعلن الناطق الرسمي أن جبهة التحرير الوطني فازت في ١٤ ولاية مبدئياً. وفي واقع الأمر، أنها فازت في ستة ولايات فقط، وشاركها آخرون في ذلك في أربع ولايات أخرىٰ.

٦- John Marks, Algeria: The Long Election Trail , Middle East Economic Digest, 31 May 1991.

٧- يُطلق علىٰ عباسي مدني في وسائل الإعلام الجزائرية بـ (مدني)، مما يدل علىٰ أن مدني هو لقبه والحقيقة أن (مدني) هو اسمه، وعباسي هو اسم العائلة. هذا التعـاكس في الأسماء هو من أشكال الممارسة القديمة في العهد الاستعماري الفرنسي، ودائماً ما يضلل ذلك الصحفيين الأجانب فيما يتصل بالسياسة

الجزائرية.

٨ـ مجلة جبهة التحرير الوطني اليومية، «المجاهد»، ١٦ـ١٧ نوفمبر ١٩٩٠.

٩ـ Ernest Gellner, The Unknown Apollo of Biskra: The Social Base of Algerian Puritanism, in Ernest Gellner, Muslim Society (Cambridge, 1981), pp. 149–73.

١٠ـ ١٠ Jeune Afrique (Young African), no. 1555, 17–23 Oct. 1990

١١ـ المرجع السابق.

١٢ـ المرجع السابق.

١٣ـ ١٣ BBC, Summary of World Broadcasts, 15 Sept., 1990

١٤ـ ١٤ Reuters, 27 Sept. 1990: See also Le Monde, 30 Sept. – 1 Oct. 1990.

١٥ـ معلومات مستقاة من مقابلات مع أعضاء الحركة الإسلامية الجزائرية.

١٦ـ تجلى الشعور الشعبي في أكثر من مظاهرة في القسطنطينية، عاصمة الجزائر الشرقية يوم ١٨ يناير، حين هوجمت القنصلية الفرنسية وأشعلت فيها النيران.

١٧ـ ١٧ Reuters, 23 Jan. 1991

١٨ـ The Times، ١ فبراير ١٩٩١.

١٩ـ The Guardian، ١ فبراير ١٩٩١.

٢٠ـ معلومات من مصادر شخصية في الجزائر.

٢١ـ أنظر مقالة La Tourmente Des Freres

في Algerie–Actualite ، رقم ١٣٢٠، ٣١ يناير ـ ٦ فبراير ١٩٩١.

٢٢ـ George Marion : (Silence Embrarr et repli sur alger) in Le Monde,

٢٢ 28 Feb., 1991.

٢٣ـ تبعاً لمجلة The Middle East Economic Digest ، عدد ٢٤ مايو ١٩٩١. نشر استفتاء شعبي قدّر أن جبهة الإنقاذ ستفوز ب ٢٠٦ مقعداً فقط (٣٨٪) وجبهة التحرير الوطني بـ ٢٤٤ مقعداً (٤٤٪)، في حين تأخذ الأحزاب الصغيرة الـ ٩٧ مقعداً المتبقية (١٧٪).

٢٤ـ Le Monde ، ٣/٤/١٩٩١، «المجاهد»، ٣/٤/١٩٩١، على سبيل المثال، أن ولاية بليدة الشمالية ذات الكثافة السكانية العالية، وهي من معاقل الإسلاميين عام ١٩٩٠، أعطيت نفس العدد من المقاعد في الجمعية الوطنية الجديدة، لولاية تمارنست الكبيرة ولكن قليلة السكان، وهي في الجنوب الأقصى للصحراء. أنظر:

٢٥ Economist Intelligence Unit, Countey Report on Algeria, no. 20,

٢٥ April–June, 1990.

٢٥ـ Le Monde ، ٩ إبريل ١٩٩١.

٢٦ـ Arab News ، ٢٦ مارس ١٩٩١.

٢٧ـ Le Monde ، ٩ يونيو ١٩٩١ .

٢٨ـ إن مطلب جبهة الإنقاذ بالانتخابات الرئاسية قد أقرّ جزئيا، حيث أنها اشترطت أن يتم ذلك قبل أو خلال، وليس بعد، الانتخابات التشريعية. لكن ليس من المعقول أن يعكس هذا الطلب الأولويات الحقيقية لجبهة الإنقاذ. لقد بيّنت جبهة الإنقاذ اشمئزازها من قانون الانتخابات الجديد، كأسلوب لممارسة الضغط علىٰ الرئيس الشاذلي بشكل مباشر، وكذلك بهدف الالتفات حول الأحزاب التي أخذت هي الأخرىٰ تتبنىٰ هذا المطلب، خاصة حركة العدالة والتنمية التي يتزعمها رئيس الوزراء قاصدي مرباح.

٢٩ـ أُعلن قرار الشاذلي في مقابلة مع اللجنة المركزية لجبة التحرير الوطني يوم ٢٨ يونيو، لكن تنفيذ ذلك تمّ يوم ١٠ يونيو. أنظر Le Monde ، ٣٠ يونيو ـ ١ يوليو ١٩٩١ .

٣٠ـ هذا التصريح أعلنه السكرتير العام لجبهة التحرير، وهو حليف مقرّب للرئيس الشاذلي. وفقاً لوكالة الأنباء المغربية ٢٧ يونيو ١٩٩١ . كما تمّ تأكيده من مصادر أخرىٰ. التحفظ علىٰ هذا التصريح أنه أُعلن للاستهلاك المحلي، ومن ثم يجب أن يُقرأ بحذر.

٣١ـ هذه الأمور تتضمن اعتقال العناصر المسلحة في أماكن مختلفة في شرق وغرب العاصمة. بعض هذه العناصر ينتمي إلىٰ تنظيمات هامشية مثل التكفير والهجرة، وهي امتداد للجماعة المصرية التي تحمل نفس المسمىٰ، ومن ثم فهي خارج نطاق جبهـة الإنقاذ. أنظر The Middle East Economic ، ٢١ يونيو ١٩٩١، ص ١٠ . الاتجاه التوافقي لمدني في هذا الوقت كان واضحاً حين تمنىٰ النجاح لحكومة رئيس الوزراء الجديد غوزالي في ١٨ يونيو. وأعلن أن «البلاد تستعيد عافيتها أمنياً، وأنها بسبيل الخروج من أزمتها السياسية». مقتبسة من Le Monde ، ٢ يوليو ١٩٩١ .

٣٢ـ المرجع السابق، ٢٧ يونيو ١٩٩١.

٣٣ـ لقد قيل عنه أنه دعا إلىٰ الجهاد. وفي الحقيقة أن كلامه تضمّن أن جبهة الإنقاذ «لم تدع إلىٰ الجهاد ولم تأمر باستخدام السلاح». لكنه أضاف «لنا الحق في القيام بذلك إذا لم يعد الجيش إلىٰ ثكناته». أنظر المرجع السابق، ٣٠ يونيو ١٩٩١.

٣٥ـ International Herlad Tribune ، ٢ يوليو ١٩٩١.

٣٦ـ من الواضح أن هذا القانون غير عادل، وقد أقرّ كثير من الجزائريين بذلك. وجبهة الإنقاذ ليست الوحيدة في هذه القضية. أنظر Le Fegaro ، ٦ يونيو ١٩٩١، كذلك عدد ٧ يونيو ١٩٩١.

٣٧ـ تجب ملاحظة أن مدني قابل حمروش أواخر مايو. وقبل تصاعد الاحتجاج إلىٰ عصيا ن مدني (دع عنك العنف)، وكان البحث يدور حول الوصول إلىٰ تسوية، لكن حمروش رفض الموافقة علىٰ إعادة النظر في قانون الانتخاب. أنظر: Middle East Economic Digest ٢١ يونيو ١٩٩١. وبرفض تقديم أي تنازل لمدني، كسب حمروش عداء الأخير ومن هم في زعامة جبهة الإنقاذ، الذين دعوا إلىٰ وقف الإضراب العام. أنظر Le Monde ، ٣١ مايو ١٩٩١. هذه الدعوة سرعان ما رفضها مدني وبلحاج، الأمر الذي أدىٰ إلىٰ الانقسام داخل جبهة الإنقاذ ومن ثم تدهور الوضع.

الفصل الثامن

سياسة الحرب:
الأصولية الاسلامية في باكستان

ممتاز أحمد *

* أستاذ مشارك في العلوم السياسية في جامعة هامبتون، فرجينيا. له العديد من المنشورات حول قضايا باكستان والنزاع حول كشمير ودراسات في التنمية الفلاحية في باكستان.

Chapter 8 The Politics of War: Islamic Fundamentalisms In Pakistan

Mumtaz Ahmed

منذ بداية القرن العشرين، كان الالتزام بأخوّة إسلامية جامعة عالمية، يمثل مكوناً رئيساً وهاماً للإحساس بالهوية لدىٰ مسلمي الجنوب الآسيويين. هذا الإحساس بالتضامن مع الأمّة الإسلامية علىٰ المستوىٰ العالمي يمثل «الأرضية التي تقوم عليها أعمدة الإيمان، فضلاً عن خلقها مفهوماً سياسياً جيداً في الإطار الهندي».[1] لقد اقتنع المسلمون أن التماسك بين إيمانهم ورؤىٰ مستقبلهم السياسي مهدد من قِبل حكامهم المسيحيين والمواطنين الهندوس. فهو يتهم الدينية قادتهم إلىٰ تبنّي مفهوم الجامعة الإسلامية Pan-Islamism، كوسيلة لمواجهة التقنية الأوروبية للسيطرة علىٰ عالم الإسلام، وأن هويتهم السياسية التي توّجت بتأسيس دولة الباكستان هي الوسيلة لتحقيق التوازن من حيث كونهم أقلية، أمر لا مناص منه.[2]

المظهر الأول، وربما الأكثر أهمية، للإحساس بالإخوّة الإسلامية العالمية لدىٰ مسلمي الجنوب الآسيويين، تجلىٰ في حركة الخلافة التي ظهرت في العشرينات لإنقاذ الدولة العثمانية من التمزق مع بداية مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولىٰ، وإعادة تشكيل الحدود الأوروبية - شرق الأوسطية. بداية مع الحروب الطرابلسية والبلقانية لعام ١٩١١-١٩١٢ وحتىٰ نهاية الحرب العالمية الأولىٰ، ثم معاهدة سيفرز Severs التي وضعت سوريا وفلسطين والعراق تحت الانتداب

البريطاني والفرنسي، وأعطت بعض المقاطعات التركية لليونان وإيطاليا واقتنع الرأي العام المسلم في الهند أن هذه التطورات إنما هي جزء من «مؤامرة دبرتها القوىٰ المسيحية الأوروبية . . . . ضد أعظم وآخر قوة مسلمة» .[٣]

منذ ذلك الحين، فإن الإحداث الجسام في المجتمع الدولي ذات التأثير المباشر أو غير المباشر، كانت بمثابة الشرارة التي يتولد عنها ردة فعل قوية ومؤثرة لدىٰ الجماعات الإسلامية النشطة في باكستان. فالحروب العربية ـ الإسرائيلية عامي ١٩٦٧، ١٩٧٣، وإحراق مسجد الصخرة* عام ١٩٦٩، والتدخل السوفيتي في أفغانستان عام ١٩٧٩، والغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، ثم القصف الأمريكي لليبيا عام ١٩٨٨. لكل تلك الأحداث صدىٰ هائل في جميع أنحاء باكستـان. كما وفّرت أزمة الخليج ١٩٩٠ـ١٩٩١، مثالاً للحراك الشعبي من قِبـل الجماعات الإسلامية لتأييد بلد ينتمي إلىٰ عالم الإسلام ومهدد من قِبل قوىٰ غير إسلامية.

الجماعات الإسلامية المعاصرة في باكستان

يمكن تقسيم الجماعات الإسلامية المعاصرة في باكستان إلىٰ ثلاث شرائح واسعة: حركات سياسيةـدينية عادية، وجماعة العلماء، وهي

---

* في النص الأصلي، المسجد الأقصىٰ، والصحيح ما أوردناه. والخلط بين المسجدين أصبح من الأخطاء الشائعة.

منظمات دينية بارزة في السياسة الباكستانية منذ الستينات، . ونموذج جماعة «الدعوة» وهي حركة تجديدية غير سياسية، تهتم أساساً بتحسين تعليم المسلمين وسلوكياتهم.[٤]

الشريحة الأولى، جماعة الإسلام التي أسسها أبو الأعلى المودودي عام ١٩٤١ في الهند البريطانية، وهي أهم حركة سياسية إسلامية في الجنوب الآسيوي المسلم اليوم. وحيث أنها حركة سياسية دينية تنظيمية، فقد بدأت فعاليتها في السياسة الباكستانية منذ تأسيس باكستان عام ١٩٤٧، كما أنها لعبت دوراً هائلاً في تشكيل طبيعة ومضمون الحوار السياسي الإسلامي في باكستان. قادة الحركة من المسلمين العاديين والمتعلمين تعليماً مدنياً، أما قاعدتها الشعبية فتضم مسلمي الطبقة المتوسطة المنتمين إلى القطاعين التقليدي والحديث للمجتمع الإسلامي. ويتمثل هدف جماعة الإسلام في تحقيق البعث الإسلامي من خلال إقامة دولة إسلامية أساسها القرآن والسنة النبوية كدستور، والشريعة كقانون. أما الكفاح السياسي للجماعة فيعتمد على الافتراض أن التغير الإسلامي في المجتمع يمكن أن يتحقق فقط مع التغير في طبيعة السلطة السياسية وتوجهاتها. لقد ناضلت جماعة الإسلام وبشكل مستمر ضد الليبرالية العلمانية والشيوعية والتحديث الإسلامي، وكذلك ضد الإشتراكية الإسلامية، كما أنها برزت كمعبّر عن الاتجاه الإسلامي المحافظ للإسلام المعاصر في باكستان.

كحركة ذات رؤية سياسية تتصل بمفهوم الجامعة الإسلامية،

قامت جماعـة الإسلام بتنمية روابطها الأيديولوجية والتنظيمية مع الحركة الإسلامية في أنحاء أخرىٰ من العالم الإسلامي. ومن ثم غدت مؤيدة للنضال المسلح لنصرة القضايا الإسلامية مثل قضية كشمير وحق تقرير المصير الفلسطيني، والجهاد المسلح في أفغانستان، وللحقـوق السياسية ـ الـدينية للأقليات المسلمـة في الـدول غير الإسلامية. ولجماعة الإسلام قرابة ٤٠٠٠ وحدة تنظيمية في باكستان، وأكثر من ٦٠٠ عضو متفرغ، يمثلون بمجموعهم جماعة تنظيمية مُنتقاة تمثل جوهر التطهرية الأيديولوجية، والقوة التنظيمية للحركة، وقرابة نصف مليون مؤيد. في الوقت الحاضر، وكجزء من التحالف الـديمقـراطي الإسلامي، فإن الأئتلاف الحاكم وجماعة الإسلام قادرون علىٰ ممارسة تأثير متوازن، إن لم يكن جوهرياً، علىٰ السياسة الخارجية لباكستان.

الشريحة الثانية تتألف من الجماعات الإسلامية التي يقودها العلماء، وهي أربعة تنظيمات هامة وذات تأثير في السياسة الباكستانية. الأولىٰ، جمعية علماء باكستان، والتي يتزعمها مولانا شاه أحمد نوراني. , لها عدد لا بأس به من الأتباع في المناطق الناطقة باللغة الأردية من حواضر السند. وعلىٰ أية حال، فإن تأثيرها الديني يشتد في المناطق الفلاحية والمدن الصغيرة في البنجاب حيث يضعف التأثير الثقافي والعقائدي للأصولية الإسلامية. الإيديولوجية العقائدية لجمعية علماء باكستان تقوم علىٰ أساس الإسلام الشعبي مع التركيز علىٰ الصوفية،

والاستغراق في القداسة، والاقتداء بالتصور الروحاني للرسول ﷺ، والتوفيق بين الشعائر الدينية المتعارضة. أما في المجال السياسي، فعلىٰ الرغم من أن جمعية العلماء قد اعتمدت في حملتها الانتخابية علىٰ شعار تطبيق الشريعة، إلّا أن اهتمامها الرئيسي ينصبّ حول حماية وحدة نطاقها الديني المتمثل في قانون الأحوال الشخصية والمقدسات والأوقاف الدينية. كمنظمة يقودها العلماء، فإن هذه الجمعية تتمتع بحضور لا بأس به فيما بين طلاب المدارس الدينية. ويمثل الصوفي الشهير عبدالقادر الجيلاني (ت ٥٦١ هـ /١١٦١م) المثل الأعلىٰ لجماعة علماء باكستان. هذا الصوفي هو مؤسس مذهب القادرية الصوفي، وهـو مدفـون ببغداد. وبمساعدات مالية من مؤسسة ميمون في كراتشي، ومن ليبيا والعراق، كما أشارت بعض التقارير، تمكن مولانا نوراني من تنظيم شبكة مكثفة من الدعاة الإسلاميين في أفريقيا وجزر الكاريبي وبريطانيا. وحديثاً انضم بعض علماء الجماعة إلىٰ حكومة نواز شريف.

المجموعة الثانية في هذه الشريحة هي جمعية علماء الإسلام، وهي حزب سياسي ديني أكثر محافظة. وتتألف الجمعية من علماء يدينون بإخلاصهم الديني إلىٰ المعهد الإسلامي لديوباند في الهند. هذا الحزب يمثل جوهر المعتقد الإسلامي في أنقىٰ أشكاله. من ناحية الفكر الديني، يُبدي الأعضاء تشدداً غير قابل للمساومة بالإصرار علىٰ الأتباع الصارم لقواعد الشريعة كما فسرها أهل المذاهب الأربعة

الأساسية. وهم علىٰ النقيض من جماعة علماء باكستان فيما يتصل بـ (البدع) في الدين سواء في التصوف أو التحديث، وينظرون إلىٰ هذه الأمور علىٰ أنها إثم. في المجال السياسي، يتضمن برنامجهم السعي لتطبيق الشريعة بالإشراف الصارم لـ (العلماء الأتقياء) الذين ستكون لهم السلطة العليا في إجازة القانون الصادر من البرلمان وفقاً لمدىٰ اتساقه مع الشريعة. كما أنهم يطالبون بالتطبيق الدقيق والصارم للقانون الأخلاقي والاجتماعي للإسلام، خاصة فيما يتصل بالعلاقات بين الجنسين لإنقاذ المجتمع المسلم من «شرور الغرب». يرأس الجمعية حالياً مولانا فضل الرحمن، وهو يتمتع بتأييد قوي لدىٰ الأغلبية الباتانية في مناطق بلوشستان والمناطق الحدودية الواقعة غرب شمال البلاد. كما تسيطر الجمعية علىٰ أكبر عدد من المساجد والمدارس في باكستان، لذلك يتوفر لديها تأييد قوي بين طلبة المدارس الدينية في البلاد. وكان بإمكان الجمعية خلال عام ١٩٧٣-١٩٧٤، تشكيل حكومة قائمة بذاتها في مناطق بلوشستان في الحدود الغربية الشمالية.

المجموعة الثالثة من هذه الشريحة هي جمعية علماء أهل الحديث، وهي وريثة الجناح المتشدد للحركة الوهابية. وبسبب هذا الامتداد العقائدي، تُعرف جمعية علماء أهل الحديث بالوهابيين، خاصة عند خصومها من جمعية علماء باكستان. تبشّر جمعية أهل الحديث بالتوحيد الخالص، وترفض فكرة كرامة الأولياء، كما تدين زيارة الأماكن المقدسة عند الصوفية، وتعدّها من مظاهر الشرك. العمود الأساسي

لأيديولوجيتها الدينية هو انصياعها في آرائها التشريعية للأحاديث النبوية ورفضها للعلوم العقلية البحتة مثل الفلسفة، ومعروف عن أهل الحديث عدم تساهلهم الديني تجاه «التجاوزات الدينية». وعلىٰ الرغم من انتمائهم إلىٰ مدرسة الفقه الحنبلي الذي يستمد اسمه من الإمام أحمد بن حنبل، إلّا أن الجمعية لا تتقيد حرفياً بهذا المذهب، بل أنها تركز علىٰ القرآن والحديث علىٰ أنهما المصدرين الأساسيين للقانون الإسلامي.

في مجال الفكر السياسي، تعارض جمعية علماء أهل الحديث، وبشدة، الديمقراطية الغربية ومؤسساتها مثل الاستفتاء العام والانتخابات الحزبية والتعددية السياسية، والسلطة التشريعية للبرلمان. ولذلك تصف انتخاب بي نظير بوتو رئيسة للوزراء في باكستان علىٰ أنه (لعنة من الله علىٰ الأمّة الإسلامية).[٥] وتتميز جمعية أهل الحديث بعلاقاتها الوطيدة مع الحكومة السعودية والمؤسسة الدينية بسبب الصلة العقائدية خاصة فيما يتصل بالصراع ضد التشيع ومقاومة تأثير الثورة الإيرانية علىٰ باكستان. أغلبية قادة جمعية أهل الحديث ومؤيديهم من رجال الأعمال، وممن لهم علاقة بالنشاط التجاري في كراتشي وبعض مدن البنجاب.

المجموعة الرابعة من هذه الشريحة هي منظمة شيعية يطلق عليها منظمة السعي لتطبيق الفقه الجعفري. وقد تم تشكيلها منذ عشر سنوات. ومنذ ظهورها وهي تمثل الناطق الوحيد باسم المصالح

السياسية والاهتمامات الدينية للأقلية الشيعية في باكستان. وقد أصبحت هذه المنظمة تمثل رد الفعل الشيعي ضد الرؤية الشرعية السنيّة للرئيس الباكستاني الجنرال ضياء الحق في بداية الثمانينات، ويتضمن برنامجها السياسي شرح القانون الجعفري للشيعة، والمطالبة باستقلال الأوقاف الدينية الشيعية، وكذلك الحرية الكاملة لممارسة الشعائر الشيعية، والدعوة للتقارب مع إيران ووضع حد «للتأثير الأمريكي علىٰ السياسة الخارجية الباكستانية».[٦] وحيث أن هذه الجمعية تمثل امتداداً سياسياً للثورة الإيرانية، فإنها حافظت علىٰ علاقات وثيقة مع السلطات الإيرانية، وغالباً ما تتبع النظام الإيراني في قضايا السياسية الخارجية. ونظراً لقلة عدد الدوائر الانتخابية ذات الأغلبية الشيعية المتماسكة، فشلت الجمعية في الحصول علىٰ مقعد لها في الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٨٨ التي دخلت بها بشعاراتها الخاصة.

من بين نماذج جماعات الدعوة التي تنأىٰ بنفسها عن السياسة وتطرح نفسها في الوقت ذاته، كحركة تجديدية، تأتي جماعة التبليغ في المقدمة. وهي حركة متجذرة تتكون من المسلمين العاديين من جميع قطاعات المجتمع التي تناضل من أجل التجديد الروحي والأخلاقي للمؤمنين. ولذلك فهي تتعامل مع الدين علىٰ أنه شأن شخصي، حيث المهمة الأساسية هي إصلاح الفرد لذاته. منذ تأسيسها عام ١٩٢٦، ظلت الجماعة بعيدة عن المشاحنات السياسية، مركزة علىٰ التبشير بالجانب

الأخـلاقي والـديني للإسلام، والدعوة لإصلاح العادات الدينية والاجتـماعية لمسلمي جنـوب آسيا بما يتـوافق والمعتقـد الإسلامي التقليدي. وقد ساعد أسلوب التجوال للتبشير بالدعوة إلىٰ انتشار أنشطتها في أكثر من ١٠٠ بلد في جميع أنحاء العالم. أما في باكستان فقد غدت الجماعة مركزاً تعليمياً هاماً للآلاف من الأفراد كأصحاب المحلات الصغيرة والمدرسين والكتبة والفنانين، والشريحة العليا من المهنيين في القطاع الخاص. ويجذب المؤتمر الخاص للجمعية الذي يُعقد سنوياً في ريوند بالقرب من لاهور، أكثر من مليون مسلم يمثلون أكثر من تسعين بلداً في هذا العالم.

استجابة الجماعة الإسلامية لأزمة الخليج:

تتشارك جميع الحركات الإسلامية الباكستانية في قناعة واحدة تجاه حرب الخليج وهي، أن هذه الحرب جزء من منهج غربي يعمد إلىٰ تجاهل الوحدة الإسلامية وحق تقرير المصير. وهناك تطوران، ألهما حركة جماعة الإسلام بوجه خاص، كي تأخذ زمام المبادرة بتوجيه الانتقاد الحاد للولايات المتحدة الأمريكية خلال أزمة الخليج.

أولهما، قرار الولايات المتحدة في أكتوبر ١٩٩٠ والقاضي بقطع جميع المساعدات الاقتصادية والعسكرية لبرنامج باكستان النووي، وقد أوجد ذلك شعوراً معادياً للأمريكيين. فجماعة الإسلام وغيرها من التنظيمات السياسية ـ الدينية كانت ملزمة بتأييد استمرارية برنامج

الأسلحة النووية كرادع ضروري ضد التهديد النووي الهندي المحتمل. وقد فسّرت هذه الجماعات معارضة الولايات المتحدة للبرنامج النووي الباكستاني على أنه «قضية واضحة الدلالة ضد الموقف الإسلامي» لصانع السياسة الأمريكية الذي وفقاً لكلمات زعيم جماعة الإسلام، «أظهر لامبالاة حقيقية ضد برامج مماثلة وأكثر تطوراً لإسرائيل والهند. وأنه اختار استفراد باكستان بكل أنواع القيود العقوبات، وهذا يثبت أن الولايات المتحدة لا تريد لبلد مسلم أن يمتلك السلاح النووي». [٧]

إن قطع المساعدات الأمريكية والتي تقدّر بـ ٥٧٨ مليون دولار سنوياً، قد تمّ في وقت ترافق مع عودة آلاف العمال الفنيين الباكستانيين إلى بلادهم بعد فقدانهم ممتلكاتهم ومدخراتهم في الكويت والعراق. في ذلك الوقت كانت باكستان قد أرسلت ٥٠٠٠ جندي إلى السعودية، واستعدادها لإرسال فرقة مسلحة للمشاركة في التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد العراق، عندها أُعلن عن قرار قطع المساعدات. وقد صدر رد فعل عام تجاه ذلك عبّر عنه نائب جماعة الإسلام خلال جلسة نقاش حول السياسة الخارجية في باكستان بقوله: «في حين حصل المصريون على ٧ بليون دولار كمكافأة، ماذا حصلت باكستان في مقابل تأييدها لسياسات الولايات المتحدة في الخليج؟ صفعة على الوجه». [٨]

التطور الثاني حدث عام ١٩٩١ وقد زاد من حِدّة الاتجاهات

المعادية للغرب المُتبناة أصلاً من قِبل الجماعات الإسلامية. كانت جماعة الإسلام مستاءة وبشكل علني بما وصف بـ (مؤامرة أمريكية ـ سوفيتية) لتجريد القوات الإسلامية العاملة مع المجاهدين الأفغان من النصر النهائي. فالجماعة أيّدت الجهاد الأفغاني طوال عقد الثمانينات، ساعية جهدها لتوفير التأييد الدولي والمحلي للحزب الإسلامي الأصولي الذي يتزعمه قلب الدين حكمتيار. بعد اتفاق جنيف وانسحاب القوات السوفينية في فبراير ١٩٨٩ لم تعد الولايات المتحدة وحلفائها راغبين في تقديم مساعدات مالية ودبلوماسية وعسكرية ذات أهمية لجماعة أصولية معادية للغرب مثل الحزب الإسلامي. وكان الأمل يحدو جماعة الإسلام في قيام دولة إسلامية في كابول، ولكنها أحسّت بمرارة الإخفاق لهذه النتيجة غير المؤكدة. زعيم جماعة الإسلام، قاضي حسين أحمد، قد أصبح مقتنعاً أن الولايات المتحدة وخلفائها يسعون ـ من خلال تأييد العناصر المعتدلة في المقاومة الأفغانية ـ إلىٰ إجهاض النصر الذي كانت تتوقعه القوىٰ الإسلامية. يقول قاضي حسين: «أنه لولا المكائد الأمريكية، لكانت القوىٰ الإسلامية قد أطاحت بحكم نجيب الله منذ زمن طويل». وقد صرّح بذلك في تجمّع عام في بيشاور.(٩)

خلال المرحلة المبكرة لأزمة الخليج، قادت جماعة الإسلام الجماعات السياسية الدينية في باكستان لإدانة العراق لغزوه الكويت علىٰ أساس أنه لا مبرر لهذا الغزو، ومطالبة العراق بالانسحاب

الفوري وغير المشروط من الكويت (حتىٰ جماعة علماء باكستان ذات العلاقة الوطيدة مع العراق، لم توافق علىٰ الغزو العراقي في ذلك الحين). إن الإجماع الذي تمّ بين جميع الأحزاب السياسية ـ الدينية يقوم علىٰ أساس أن العراق قد ارتكب عدواناً ضد «بلد إسلامي شقيق»، وبذلك يكون قد خلق سابقة خطيرة في ممارسة العلاقات بين الدول الإسلامية. لكن هذه الأحزاب، أيضاً أصرّت علىٰ أن المشكلة إسلامية ومن ثم لا يجب أن يُسمح للقوىٰ الأجنبية، خاصة الغرب، بالاستفادة من ذلك بإيجاد موطىء قدم له والهيمنة في أقدس مكان إسلامي. وكان رأيهم أنه بعد انسحاب القوات العراقية، يجب حل النزاع القائم بين العراق والكويت من خلال تشكيل لجنة تسوية برعاية جامعة الدول العربية أو منظمة المؤتمر الإسلامي.

في البدأ، إذن، كان هناك تأييد ضعيف للرئيس العراقي عند الأحزاب السياسية ـ الدينية وكذلك الجماهير الشعبية. وفي الواقع أنه حتىٰ منتصف أكتوبر، كان الاهتمام الرئيسي مركّز علىٰ متابعة معاناة الباكستانيين العائدين من الكويت والعراق، وبتأثير أزمة الخليج علىٰ الاقتصاد الباكستاني المتداعي. وفي منتصف أكتوبر نظّمت جماعة أهل الحديث مسيرة شعبية في لاهور احتجاجا علىٰ الغزو العراقي للكويت، وكذلك علىٰ التهديد العراقي الكامن لأمن السعودية وللمقدسات الإسلامية في مكة والمدينة. وقد شارك في المسيرة العناصر الشابة في جماعة أهل الحديث والباكستانيين العائدين من الكويت،

وكذلك الطلبة الكويتيين والسعوديين الذي يدرسون في جامعات باكستان. وقد أحرقوا صورة صدام وأعلنوا استعدادهم للذهاب إلىٰ السعودية للقتال ضد القوىٰ «المعادية للإسلام» للدفاع عن الحرمين الشريفين. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلىٰ أن الأحزاب السياسية الإسلامية لم تعارض إعلان حكومة الباكستان عزمها عن إرسال قواتها المسلحة للمشاركة بالدفاع عن الأمن السعودي. بل علىٰ العكس من ذلك، كان هناك شعور بالفخر أن تفي باكستان بالتزامها الديني بالدفاع عن الأراضي المقدسة للإسلام.

في تلك المرحلة نظمت جماعة الإسلام وفداً من الحركات الإسلامية الرئيسة في العالم الإسلامي يضم ممثلين عن الأردن والسودان وتركيا وماليزيا وتونس والجزائر والمغرب ومصر وباكستان. وقد قام زعيم الوفد قاضي حسين أحمد بمقابلة صدام حسين، وملك الأردن، وخادم الحرمين الشريفين الملك فهد وأمير الكويت، وقادة من دول الشمال الأفريقي. وقد طلب الوفد من هؤلاء الرؤساء والملوك عدم إفساح المجال للولايات المتحدة والدول الغربية الأخرىٰ بإقامة قواتهم العسكرية في المنطقة ودعوا إلىٰ حل المشكلة من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي. لقد طلب الوفد من الرئيس العراقي الانسحاب من الكويت لتجريد الولايات المتحدة من إيجاد المبرر لتأسيس سيطرة دائمة علىٰ مصادر النفط العربي.[١٠]

بمنتصف شهر نوفمبر ١٩٩٠، حين انتشرت القوات الأمريكية

في المنطقة بشكل واسع، عندئذٍ ساد الاقتناع لدىٰ الحركات الإسلامية في باكستان أن الولايات المتحدة تخطط للحرب، وأنها لم تكن جادّة بالبحث عن تسوية تفاوضية سلمية. بذلك تغيرت لغة الخطاب للجماعات الإسلامية بشكل ملفت للنظر، حيث تنامىٰ الانطباع أن الولايات المتحدة تكيل بمكيالين في سياستها بالنسبة للشرق الأوسط، وزادت الشكوك من أن الهدف الحقيقي من أزمة الخليج هو تعظيم القوة الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة.

ونجح الرئيس العراقي في اللعب علىٰ هذه الشكوك من خلال تقديم مبادرته بالانسحاب من الكويت إذا انسحبت إسرائيل من المناطق العربية المحتلة. علىٰ إثر ذلك صرّح قاضي حسين أحمد، زعيم جماعة الإسلام، أن الإشارات المتكررة والمبالغة في الوسائل الإعـلامية الأمـريكية والدوائر السياسية في واشنطن حول «الآلة العسكرية الرهيبة» لصدام حسين، تدل علىٰ أن «الهدف الحقيقي» للانتشار الأمريكي ليس للدفاع عن السعودية ولا لتحرير الكويت، بل أن الهدف الحقيقي هو تدمير القوة العسكرية للأمّة العربية المسلمة لضمان الهيمنة الإسرائيلية في المنطقة».[١١]

هذا الشك حول «المعنىٰ الحقيقي للنزاع» تحول إلىٰ يقين حالما اندلعت الحرب. لقد نُظر إلىٰ الحرب علىٰ أنها تتويج لـ «مخطط آثم يهدف إلىٰ إعادة الإمبريالية من خلال تحطيم توازن القوىٰ الإسلامية في المنطقة بسلب ثروتهم النفطية، وفي الوقت ذاته، تدعيم القدرة

للصهـاينـة».[١٢] البرفسور خورشيد أحمد، من أبرز مثقفي جماعة الإسلام، وعضو مجلس الشيوخ الباكستاني، أبدىٰ ملاحظة مفادها أنه لم يحدث قط أن أبدت الأمم المتحدة تعجلاً بالنسبة لقرارتها الخاصة بكشمير وفلسطين، كما هو الحاصل بالنسبة للكويت. وفي خطبة له في مجلس الشيوخ، ادعىٰ البرفسور خورشيد، أن الحكومة الأمريكية، قلقة من بروز القوة الاقتصادية لألمانيا واليابان ومن ثم فهي تسعىٰ للسيطرة علىٰ «الثروة الإسلامية من خلال التذثر بالحرب من أجل تحرير الكويت». كذلك عرض النظرية الشعبية واسعة الانتشار، وهي أن العـراق قد تصرّف بنـاء علىٰ نصيحـة الولايات المتحدة باستخدام القوة ضد الكويت، وقد استخدم كلمة «الفخ»، حيث يتم العمل «لإيقاع العراق في حرب لإيجاد الفرصة للولايات المتحدة للتدخل وتنفيذ مخططها الآثم، وإفساح المجال لإسرائيل للسيطرة علىٰ نفط المسلمين».[١٣]*

هذه النظرية التي تفترض أن الحرب كانت «ظهور واضح للقوىٰ المعادية للإسلام بتحريض اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة وكذلك من إسرائيل». وقد تكرر مثل هذه الآراء من قِبل رموز بارزة ومؤثرة في باكستان مثل الجنرال ميرزا إسلام.[١٤] أما قاضي حسين

---

* إذا كان هذا الادعاء صحيحاً، لماذا لم ينسحب الرئيس العراقي لتخريب (المؤامرة) الأمريكية؟! لماذا لم يقم الرئيس العراقي بفضح هذه المؤامرة إن وجدت؟

أحمد فقد وصف الحرب أنها «حرب بين اليهود، العدو الأكثر سوءاً للإسلام، والمسلمين».[١٥] أما عضو مجلس الشيوخ جافيد جبار، منظّر حزب الشعب الباكستاني، وهو علماني، وزعيم من زعماء كراتشي، فضلاً عن كونه وزير إعلام سابق في حكومة بي نظير بوتو، فقد طلب من الحكومة الباكستانية أن «تكف عن أن تكون جزءاً من مخطط تشترك فيه إسرائيل، ويهدف أساساً لإضعاف الأمّة الإسلامية».[١٦]

بعد ١٧ يناير ١٩٩١، سرعان ما استبدل الاهتمام الإسلامي الباكستاني تجاه الاحتلال العراقي للكويت باهتمام يتصل بـ «المذبحة التي يتعرض لها آلاف العراقيين الضعفاء علىٰ يد الأمريكيين، والتدمير المنظم للبنىٰ التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك القدرة العسكرية العراقية علىٰ يد الكفار».[١٧] وحيث أنهم قد عادوا للتو من مقابلة مع علماء دين في بغداد، واجتماع مع الرئيس العراقي، فإن زعيم جماعة علماء باكستان، شاه أحمد نوراني، قاد حملة دعائية واسعة ضد «الهجوم المشترك للمسيحيين واليهود ضد الإسلام... (هذه) الحرب بين الإسلام والكفر». وقد وصف نوراني الرئيس العراقي بصلاح الدين لهذا العصر، وتنبأ أنه سيهزم قوىٰ الشر ويحرر القدس للفسلطينيين والمسلمين. «نحن نحب صدام حسين»، هذا ما قاله في مسيرة جماهيرية في حيدر آباد، لماذا؟ «لأنه يكدح علىٰ مدار الساعة لجعل العراق قوة لا تُقهر، في حين أن حكام الخليج يمرحون في قصورهم. نحن نحبه لأنه تحدث عن تحرير القدس الشريف، وإزالة

إسرائيل من علىٰ وجه الأرض. نحن نحبه لأنه قد نفّذ وعده بضرب تل أبيب بصواريخ سكد. من غيره من بين كل القادة العرب، يستطيع أن يفعل ذلك لإسرائيل»؟[١٨]*

من الأمور التي اهتمت بها جماعة علماء باكستان، سلامة المزار المقدس لعبد القادر الجيلاني الذي يتبعون مذهبه في التصوف، عند القصف الشامل الذي قامت به قوات التحالف علىٰ بغداد وما حولها. كذلك أقامت الجماعة «مراكز للتجنيد» في عشرين مدينة باكستانية لتجنيد المتطوعين الراغبين في الذهاب إلىٰ العراق «من أجل القتال ضد الكفار ولحماية الولي الأعظم في بغداد».[١٩] وقد ادعت مصادر الجماعة أنه بمنتصف فبراير، تقدم للتطوع في هذه المراكز قرابة ١١٠٠٠٠ مواطن.[٢٠]

الحكومة الباكستانية اتخذت وجهة نظر مغايرة. في استجابة للمظاهرات الجماهيرية المؤيدة لصدام، وتأسيس «مراكز التجنيد» لتسجيل المتطوعين الراغبين في الذهاب إلىٰ العراق، أقدمت الحكومة علىٰ إبعاد أحد الدبلوماسيين العراقيين في إسلام آباد لقيامه بتوزيع الأموال لتجنيد المرتزقة للقتال ضد قوات التحالف في الخليج، وتنظيم التظاهرات الجماهيرية من خلال وكلاء محليين، وتحريض الجماهير

---

* هل هناك شك في أن هذا «العالِم» قد قبض ثمن ذلك دولارات أمريكية من العراق؟

للمشاركة في أنشطة معادية للدولة، وكذلك دفع الأموال لطباعة ملصقات مؤيدة لصدام، وصور لصدام. وقد ادعت جماعة علماء باكستان وجماعة الإسلام أن «قرار إبعاد الدبلوماسي العراقي قد تمّ في واشنطن وليس في إسلام آباد. فبدلاً من إبعاد دبلوماسي ينتمي إلىٰ بلد مسلم، قال قاضي حسين أحمد، «كان يجب علىٰ الحكومة أن تُبعد سفير الولايات المتحدة، روبرت أوكلي ، كاحتجاج علىٰ إبادة مسلمي العراق علىٰ يد الولايات المتحدة». [٢١]

ومع استمرار الحرب، كان التأييد للعراق يتزايد. مئات الآلاف من الباكستانيين المؤيدين للحركات الإسلامية اقتنعوا بالمفهوم السائد أن الحرب في الحقيقة، ليست سوىٰ نزاع واسع بين الإسلام والكفر كما تمثله القوىٰ الغربية التي تقاتل ضد العراق. المتظاهرون الشباب من جماعة الإسلام وجماعة علماء باكستان أحرقوا دمية جورج بوش وهاجموا المؤسسات الدبلوماسية الأمريكية في لاهور، وإسلام آباد وكراتشي. [٢٢] وطالبت التظاهرات الاحتجاجية بإيقاف العداء وانسحاب القوات العسكرية الأمريكية من المنطقة. وقد شارك في هذه التظاهرات العمال المؤيدين للجماعتين وكذلك المؤيدين لحزب الشعب. كما نظمت جماعة الإسلام خمس وسبعون مسيرة تطالب بالجهاد، وفي إثنا عشر مسيرة كان المتظاهرون يحملون الأكفان للتأكيد أنهم علىٰ استعداد للاستشهاد في سبيل الجهاد ضد القوىٰ الغربية المعادية للإسلام. أما جمعية الطلبة التابعة لجماعة الإسلام، فقد

نظمت ٣٣٨ مسيرة ولقاءات عامة في مختلف المدن والمناطق الباكستانية.[٢٣]

في حين أن معظم الملصقات والشعارات في جماعة الإسلام المشرفة على اللقاءات والمسيرات العامة كانت ضد الولايات المتحدة وإسرائيل، كانت الملصقات لصالح العراق قليلة. مسيرات جماعة علماء باكستان* رفعت صوراً لصدام وهو يصلي مع صورة للكعبة الشريفة وصورة المسجد النبوي، وصاروخ سكد وهو ينفجر في تل أبيب. كما شوهدت صور صدام على الشاحنات والقطارات والعربات والأسوار والأسواق في باكستان، وكانت جمعية علماء باكستان تقوم بطباعتها وتصويرها. ولذلك ادعت الحكومة الباكستانية أن تمويل هذه الأنشطة الدعائية الهائلة تمّ من خلال السفارة العراقية في إسلام آباد.

كذلك كانت جمعية علماء الإسلام عنصر نشط في المشاركة في المسيرات الجماهيرية المؤيدة لصدام والمعادية للولايات المتحدة. في الأسبوع الثاني للحرب الجوية، شجب رئيس أحد المجموعات التابعة لجمعية علماء الإسلام في كراتشي، «العدوان العلني ضد الأمّة الإسلامية»، مشيراً إلى أن المشكلة «مسألة عربية إسلامية داخلية» وأنه لا مبرر لهجوم الولايات المتحدة على العراق، مطالباً أن توضع القضية الكويتية على جدول أعمال منظمة المؤتمر الإسلامي، والجامعة العربية،[٢٤] والمعروف أن هذه المجموعة على صلة بالنظام العراقي وأنها كانت تتلقى منه مساعدات مالية كبيرة أثناء الحرب العراقية ـ

الإيرانية لتمويل حملتها ضد الشيعة في باكستان عام ١٩٨٣ . علىٰ إثر ذلك، تنامت حِدّة الخطاب الحماسي لجماعة علماء الإسلام. وفي استجابة لاقتراح حزب العمال بوقف فوري لإطلاق النار في المنطقة، قال مولانا فضل الرحمن: «إن زمن رفع الراية البيضاء ووقف إطلاق النار قد ولىٰ. الوقت الآن هو الاستعداد لحرب طويلة الأمد، وحرب سوف تستمر حتىٰ ننجح في طرد الأمريكيين من الشرق الأوسط، والإسرائيليين من فلسطين».[٢٥] وقد صرّح نواز شريف أن المشاركة مع قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة، لا يعني أن القوات العسكرية الباكستانية ستكون إلىٰ جانب إسرائيل. أما زعيم جماعة علماء الإسلام فقد وجّه حديثه إلىٰ الحكومة الباكستانية حين كان يخطب في إحدىٰ التجمعات في لاهور، قائلاً: , «لتعلم الحكومة الباكستانية أن شعب باكستان لا يفرّق بين إسرائيل والولايات المتحدة. إنهم يعلمون أن الهدف الحقيقي لهذه الحرب هو تدمير القوة العسكرية الإسلامية وذلك حتىٰ تحس إسرائيل بالأمن، وتفرض مخططها بالهيمنة علىٰ العالم العربي. إذا هُزِم العراق، سوف لن تبقىٰ قوة في العالم العربي لإنقاذ الأماكن المقدسة الإسلامية من السقوط في الأيدي القذرة للإسرائيليين».[٢٦]

المنظمة الشيعية أدانت الغزو العراقي للكويت، وذكّرت الشعب أن العالم ظل صامتاً ومتبايناً في موقفه حين اعتدىٰ صدام علىٰ إيران عام ١٩٨٠. «إن دول الخليج هي التي موّلت وسلّحت هذا

الـديكتـاتـور لمحاربة قوىٰ الثورة الإسلامية في إيران وغيرها من الأماكن، ومن ثم هم مسئولون عن هذا العدوان الحالي»، هذا ما صرّح به زعيم هذه المنظمة في سبتمبر في لقاء عام في لاهور.[٢٧] وحين اشتد قصف الحلفاء للعراق، انصبّ الاهتمام علىٰ التدمير الذي سيلحق الأماكن المقدسة الشيعية في النجف وكربلاء. وقد هدد أحد زعماء المنظمة الشيعية أن «المصالح الأمريكية لن تكون آمنة في أي مكان في العالم إذا حدث أي شيء للمزارات المقدسة في النجف وكربلاء».[٢٨] وحين أعلن آية الله الإيراني سيد علي خامئني أن «القتال ضد القوىٰ الغربية لإخراجهم من الجزيرة العربية هو بحد ذاته، جهاد»،[٢٩] انضمت المنظمة الشيعية إلىٰ معارضيها من الجماعات السنّية بحماس شديد لرفع شعارات «الموت لأمريكا» وكذلك الملصقات المصورة التي كانت تُرفع في المسيرات خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية.

أما فيما يخص جماعة التبليغ، فإن ردة الفعل لديهم لم تخرج عن نطاق رؤاهم الدينية والفلسفية. لقد دعا زعماء الجماعة المؤمنين «للانصياع إلىٰ إرادة الله الجبار في هذا الوقت ليشمل بعطفه المسلمين»، وأن «يسعوا إلىٰ التوبة من آثامهم». كذلك طلب أئمة وخطباء المساجد المتعاونين مع جماعة التبليغ من إقامة صلاة خاصة والدعاء بتوقف الحرب وسلامة المسلمين.[٣٠] وكان الموضوع الرئيسي لخطبهم أن المسلمين يجب أن يلوموا أنفسهم علىٰ الوضع السيء الذي

يعيشونه. وقد صرّح الزعيم الديني لجماعة التبليغ في صلاة الجمعة في كراتشي «أن هذه حرب مسلم ضد مسلم»، وأنها جذبت القوىٰ غير المسلمة إلىٰ ديار المسلمين المقدسة. وأن هذا دليل واضح علىٰ غضب من الله لسوء الأفعال والآثام التي يرتكبها الحكام المسلمون، والجماهير المسلمة في كل مكان في العالم الإسلامي».[٣١] كما فسّر هذا الزعيم حدوث الزلزال الذي وقع شمال باكستان ووفاة أكثر من ٢٠٠ نفس، كدلالة أخرىٰ على عدم رضىٰ الله تعالىٰ علىٰ أفعال الدولة والمجتمعات الإسلامية.

المصطلح الأكثر أهمية من الناحية الدينية والذي استخدمته جماعة التبليغ تجاه أزمة الخليج، هو «الفتنة». وهو مصطلح يُستخدم للتعبير عن انفلات النظام أو الفوضىٰ الداخلية. وقد تعرضت بعض الأحاديث الدينية عن حالة الفتنة التي ستسبق نهاية العالم ويوم البعث، لذلك ترىٰ جماعة التبليغ أن نزاع الخليج يمثّل بداية النهاية. وكان خطباء جماعة التبليغ واتباعهم غالباً ما يوردون الأحاديث النبوية التي تشير إلىٰ انتشار الظلم والمطالبة بالصبر. وعدم الانحياز إلىٰ الفئات المتقاتلة. ففي هذه الفتنة التي ستعم العالم، مطلوب من المسلم الانسحاب من الحياة والتوبة.[٣٢]

هذا التصوير لأحداث الخليج من خلال الأحاديث النبوية الخاصة بالفتن، دفعت زعماء جماعة التبليغ إلىٰ تفسير الأزمة كحدث يؤكد صحة النبوءات الخاصة بالفتنة أو الصراع بين المسلمين. كذلك تبيّن

هذه الأزمة شواهد التدهور الأخلاقي والروحي للمسلمين. في هذا الزمن المضطرب حيث لا يتبيّن المسلم طريقه بوضوح، فإن الحل يكمن في الانسحاب من الحياة والتوبة والدعاء لنهاية قريبة لهذا الوضع.

قنوات التحرك الإسلامي

المسجد والمدرسة، مؤسستان أمدتا الجماعات والأحزاب الإسلامية بالقنوات اللازمة لتعبئة الجماهير خلف تفسيراتها لحرب الخليج. فجماعة الإسلام وجمعية علماء باكستان وجماعة أهل الحديث كانت تتمتع بكثرة الأتباع بين طلبة المدارس وفي الواقع أن هذه الجماعات الثلاث تسيطر على أكثر من ٩٠٪ من المدارس في باكستان. هؤلاء الطلبة يمثلون وحدات ذات انضباط وولاء متشدد، ويطلق عليهم «جنود الإسلام»، وهم على استعداد للنزول إلى الشوارع للقيام بالمسيرات والتظاهرات في أي وقت يطلبهم فيه المعلمون الدينيون. وحيث أنهم يعتمدون بشكل كامل على العلماء الكبار في مجال التعليم، والغذاء والملبس والمأوى، فإن هؤلاء الطلبة يمثلون الجانب الذي يُعتمد على ولائه* للأحزاب السياسية التي يتزعمها العلماء. في يوم الإضراب الوطني للتضامن مع الشعب العراقي، وللاحتجاج ضد وحشية القصف الأمريكي، قُدّر عدد المشاركين بثمانين ألف طالب،

* في النص إشارة على أنهم أشبه ما يكونون بالرقيق الذين يمتلكهم سيدهم.

ينتمي معظمهم إلىٰ جماعة علماء باكستان. وكانت الإدارة المدرسية قد طلبت من الطلبة الاشتراك في هذا الإضراب. وقد أقنعهم (الأكابر) في المدارس، أن هذه الحرب إنما هي حرب بين الإسلام والكفر، وأن واجبهم الديني يفرض عليهم المشاركة في الجهود لتعبئة الشعب ضد الكفار من أهل الغرب.

منذ الاندفاع المتهيج والمعادي للولايات المتحدة، الذي قامت به الأحزاب السياسية الإسلامية، غدت المساجد المكان المناسب للاحتجاج السياسي - الديني، فضلاً عن كونها ملاذاً آمناً من اعتداءات الشرطة حين يواجهون المتظاهرين. طوال فترة الحرب، كانت معظم اللقاءات الاحتجاجية التي تقوم بها هذه الجماعات تُعقد في المساجد، كما أن معظم المواكب تنطلق منها بعد صلاة الجمعة. أما الأئمة والخطباء المحليين فيتحدثون وينتقدون السياسة الأمريكية التي تقيس بمقياسين بالنسبة للكويت وفلسطين، وكذلك عن قصف المدن العراقية، وقضية كشمير المسلمة الواقعة تحت الاحتلال الهندي. معظم المسيرات الشعبية كانت تنطلق من عشرات الآلاف من المساجد في طول البلاد وعرضها. إن سيطرة العلماء علىٰ مثل هذه المنتديات العامة يومياً تمثل استحواذاً سياسياً هاماً للأحزاب السياسية التي يسيطر عليها هؤلاء العلماء. وتتمثل أهمية ذلك بالنسبة لباكستان، خلافاً للبلدان الإسلامية الأخرىٰ، أن معظم المدارس والمساجد خارج نطاق سيطرة الدولة.[٣٣]

من القنوات المؤسساتية الأخرىٰ التي أثبتت فعاليتها في تحريك الجماهير خلال حرب الخليج، الجمعيات والمؤسسات الإسلامية التطوعية المحلية، حيث يشهد المجتمع الباكستاني تكاثر مثل هذه الجمعيات في السنوات الأخيرة.[٣٤] إن تنامي عدد هذه الجماهير ذات الأساس الديني لا يدل فقط، على التأثير الديني في المجتمع، ولكن أيضاً يدل علىٰ سعي الجماعات الإسلامية السياسية لزيادة تأثيرها. ويُستدل من عيّنة مسح إحصائي حديث وجود ٢١٦ جمعية دينية في روالبندي وإسلام آباد فقط. ومعظم هذه الجمعيات المحلية يمثل امتداداً سياسياً أو دينياً للأحزاب السياسية ـ الدينية الرئيسة آنفة الذكر، وهي تميل إلىٰ اتباع توجهات هذه الأحزاب في القضايا الوطنية والدولية. كما أن هذه الأحزاب أو الجماعات الدينية تستخدم هذه الجمعيات لتحريك الجماهير كمقياس لاختبار الوضع السياسي، ولإعطاء هالة من اللانحياز لأولوياتها الأساسية للتعرف علىٰ ردة الفعل الشعبي تجاه قضايا محددة.

الاتصالات الدولية التي قامت بها الأحزاب الإسلامية في باكستان ساعدت علىٰ تنامي الدور الشعبي لهذه الأحزاب. لقد ذكرنا آنفاً مبادرة جماعة الإسلام لتنظيم وفد دولي مكوّن من القادة الدينيين البارزين لبلدان مسلمة مختلفة. وقد قام هذا الوفد بمقابلة العديد من الرؤساء والملوك وقدم لهم بعض المقترحات لحل إسلامي.[٣٥] بغض النظر عن نتائج هذه الجهود، فإن المقابلات التي قام بها الوفد

منحت الجماعات الإسلامية في باكستان شعبية كبيرة، مما ساعد الحركة الإسلامية بشكل عام، علىٰ تثبيت شرعيتها وبروز دورها كوسيط في النزاعات الإسلامية.

من الأبعاد التي تستحق الاهتمام، الاتصالات الدولية لهذه الجماعات مع السعودية، مع ملاحظة أن جماعة الإسلام لم تكن صلاتها ودِيّة بصدام حسين. قبل أزمة الخليج، وصفت جماعة الإسلام صدام حسين بـ «الديكتاتور الذي لا يرحم» و«عدو الإسلام»، كما أقامت علاقات طيبة وقوية مع الحكومة السعودية والسلطات الدينية كذلك. وبعض زعماء الجماعة البارزين هم في الواقع، أعضاء مؤسسون للعديد من المنظمات الإسلامية الدولية التي ساعدت الحكومة السعودية علىٰ تشكيلها بشكل مباشر أو غير مباشر. ومن المعروف أن مولانا المودودي، مؤسس الجماعة، والبرفسور خورشيد أحمد، نائب رئيس الجماعة حالياً، من الحائزين علىٰ جائزة الملك فيصل كاعتراف من السلطات السعودية بخدمتهم للإسلام.

في ضوء هذه العلاقة، لا يمكن للمرء أن يتنبأ أن تتخذ الجماعة موقفاً عدائياً تجاه السعودية أثناء حرب الخليج. من التغيرات الهامة التي طرأت علىٰ موقف الحركة تنامي اتصالاتها مع الحركة الإسلامية في السودان والأردن والضفة الغربية وقطاع غزة، وتونس والجزائر. فالتوجّه المعادي للأمريكيين والخليجيين الذي تبنّته الحركة الإسلامية في الأردن وقطاع غزّة، كان له تأثير كبير علىٰ تفكير جماعة الإسلام.

من الأبعاد الدولية الأخرىٰ والتي كان لها دور كبير في التأثير علىٰ ردة فعل بعض الجماعات الإسلامية في باكستان، يتمثل في دور العراق داخل باكستان. خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية، تمكنت الحكومة العراقية، من خلال دبلوماسييها في باكستان من تثبيت موطىء قدم لها في المؤسسة السنّية الباكستانية. فالعراقيون قاموا بتوزيع الأموال علىٰ المدارس السنّية، ومن ثم تمكّنوا من استغلال الشعور المعادي للشيعة لدىٰ القادة الدينيين المتعصبين لجماعة الإسلام للاستحواذ علىٰ تعاطفهم في حربهم مع إيران الشيعية. كما استخدم نفس الأسلوب مع جماعة علماء باكستان، حيث دعتهم إلىٰ زيارة العراق. الحكومة الإيرانية، علىٰ الرغم من كونها أكثر حذراً ومكراً من العراقيين، سعت من جانبها أيضاً لاستقطاب التأييد من حلفائها، المنظمات الشيعية، دون تعريض علاقاتها من المتعاطفين السنّة للمخاطر. جماعة أهل الحديث سعت إلىٰ تنمية صلاتها مع السلطات السعودية،[٣٦] هذه الاتصالات بين الأحزاب السياسية الدينية مع الحكومات الأخرىٰ، أضافت بُعداً جديداً للتفاعل بين السياسة المحلية الباكستانية والتطورات الإسلامية الدولية.

من القضايا التي أُثيرت في نزاع الخليج استثارة الرمز الديني الإسلامي. ففي حين كانت العناوين الرئيسة للصحف اليومية تتصل بالقصف الشامل وتدمير المدن العراقية، لاستثارة الشعور المعادي للولايات المتحدة، ومؤيدة لصدام المحاصر، والمقاتِل بمفرده ضد

قوىٰ العالم العظمىٰ، لجأت الأحزاب الإسلامية إلىٰ استخدام الرمزية التاريخية الدينية عظيمة التأثير ممثلة في مأساة كربلاء، المعركة التي حدثت في القرن السابع حيث كان الإمام حسين، حفيد النبي ﷺ وأهله وأصحابه، يسعىٰ لمواجهة الخليفة الأموي. وقد أسفرت المعركة عن مقتل الحسين في منطقة كربلاء، من مدن العراق الحديث. وكان رئيس الأركان الباكستاني، الجنرال بيغ، أول من استخدم هذه المقايسة بكربلاء حين كان يخطب في ضباط الوحدات العسكرية في إسلام آباد يوم ٢٨ يناير.[٢٧]

مما هو جدير بالملاحظة أيضاً أن الحركات الإسلامية في باكستان والأردن والسودان والجزائر، أداة من أدوات الدولة، وفي موقع قادر علىٰ التأثير في السياسة الخارجية لهذه الدول. فتدهور العلاقات مع الولايات المتحدة، وإيقاف المساعدات الأمريكية لحكومات السودان والأردن وباكستان ربما يساعد علىٰ قدرة هذه الحركات الدينية في التأثير في السياسات المحلية والخارجية لهذه الحكومات. في باكستان علىٰ سبيل المثال، نجد أن جماعة الإسلام وجماعة علماء الإسلام وجماعة علماء باكستان، تمثل جزءاً من الائتلاف الحاكم بقيادة رئيس الوزراء شريف. وجميع القرارات البرلمانية تتطلب موافقتهم، والبرفسور عبدالغفور أحمد، أحد أبرز زعماء جماعة الإسلام، من كراتشي، هو السكرتير العام لهذا الائتلاف الحاكم المسمىٰ الائتلاف الديمقراطي الإسلامي. وحين اتهم زعيم جماعة الإسلام قاضي حسين أحمد،

وزير الخارجية صاحب زادة يعقوب خان بـ (العمل من أجل المصالح الأمريكية) خلال أزمة الخليج، وسعىٰ في حملة محمومة لإزاحته عن منصبه، لم يكن أمام رئيس الوزراء من خيار سوىٰ الطلب من وزير الخارجية الاستقالة. كذلك مارست الأحزاب الدينية الضغط لإرسال رئيس الوزراء في «مهمة سلام» لسبعة بلدان مسلمة مع اقتراح لوقف إطلاق نار فوري، يتبعه مباشرة انسحاب القوات العراقية من الكويت، والقوات الغربية من السعودية. وبالمماثلة مع أقرانهم في الأردن، فإن الإسلاميين في باكستان استخدموا البرلمان والوزراء التابعين لهم بفاعلية.[٣٨]

تطورات ما بعد وقف إطلاق النار

بعيداً عن الشعارات والخطب الحماسية، فإن الجماعات الإسلامية في باكستان كانت تعلم منذ بداية النزاع أن الرئيس العراقي ليس بإمكانه الفوز في مواجهة التحالف الدولي القوي بقيادة الولايات المتحدة. كما يدل أسلوب المقارنة بحادثة كربلاء علىٰ توقعهم بهزيمة قوىٰ الخير. يضاف إلىٰ ذلك، عجز صدام حسين عن إدارة الحرب، وتراجعه خلال ١٢ ساعة عن طلبه بربط أزمة الخليج بالقضية الفلسطينية، وقراره بعدم تقديم نفسه للاستشهاد، كل ذلك جرّد مؤيديه من الأحزاب الإسلامية من توقع حدوث ولو مجرد نصر رمزي بسيط. لقد شجبت هذه الأحزاب الحرب. لكن مع الاستسلام المهين للجنود العراقيين لم يتح لهذه الأحزاب الوقت حتىٰ للاستشهاد بما قاله

المفكر محمد إقبال، وهي من العبارات الشهيرة. «الإسلام يبرز أكثر قوة بعد كل كربلاء».

حين أصبح وقف إطلاق النار نافذ التطبيق، كان هناك حزن شديد لمعاناة شعب العراق، مع شعور بالغضب والاستياء تجاه صدام حسين لتسببه في الهزيمة المذلة لما اعتقدته معظم الجماعات الإسلامية، للإسلام علىٰ يد الكفر. لذلك توقفت التظاهرات الاحتجاجية ضد الولايات المتحدة، كما توقف نشاط «مراكز التجنيد» التي سعت إلىٰ تأسيس «الفيلق الإسلامي»، وأزيلت صور الرئيس العراقي من الأماكن العامة. وبعد أيام قلائل عادت الحياة الطبيعية إلىٰ باكستان كالمعتاد - (اضطرابات عرقية في كراتشي، النشاط السياسي ضد الائتلاف الحاكم، المساومات في انتخابات مجلس الشيوخ، والشائعات المعتادة عن التغير الحكومي.

أصدر نواز شريف، رئيس الوزراء انتقاداً حاداً للجماعات الإسلامية متهماً إياها باستغلال الشعور الشعبي باسم الإسلام من أجل الإثراء السياسي الشخصي. بالإشارة إلىٰ زعماء الأحزاب السياسية الإسلامية الذين قادوا المسيرات المؤيدة لصدام بشكل يومي، تساءل نواز شريف، «لماذا يختبىء سياسيونا الآن في منازلهم عندما أصبح الشعب العراقي بحاجة إلىٰ تأييدهم وتعاطفهم؟ علىٰ ما يبدو أنهم بحالة رهيبة من الصدمة ليس بسبب حزنهم علىٰ دمار شعب العراق، بل بسبب فشل مخططاتهم السياسية التي تثير

الشفقة». [٣٩] كذلك ظهر من ادعىٰ أن المسيرات العامة التي نظمتها جماعة علماء باكستان وجماعة علماء الإسلام وحزب الشعب، خلال أزمة الخليج لم تتم حباً في صدام ولا تعبيراً عن الاستياء من الولايات المتحدة، بل أن هذه المسيرات كانت تهدف للتعبير عن المعارضة لحكومة الرئيس الوزراء شريف. [٤٠]

أما مولانا شاه أحمد نوراني وغيره من زعماء جماعة علماء باكستان، أكثر المؤيدين حماسة لصدام خلال الحرب، فقد لاذوا بالصمت بعد وقف إطلاق النار. وقد احتج أحد القياديين من الصفوف الخلفية للجماعة، أن انسحاب صدام من الكويت هو «تحرك خاص بأسلوب الحرب (تكتيكي)»، وأنه سوف يضرب مرة أخرىٰ في الوقت المناسب. [٤١] أما جماعة الإسلام، فقد رأىٰ زعماؤها، كالعادة، «مؤامرة شيعية» في الهزيمة التي لحقت بصدام، وخيانة الجنود الشيعة في الجيش العراقي. وأما المنظمة الشيعية التي اشتركت مع مناوئيها السنّة في تأييد العراق، فقد اعتبروا هزيمة العراق في مصلحة إيران.

علىٰ الرغم من ذلك كله، فإن جماعة الإسلام، التي كانت حذرة بما فيه الكفاية لتمجيد صدام كبطل إسلامي، ونظّمت المسيرات من أجل الجهاد، وبشكل أساسي، ضد الأمريكيين، فقد استمرت في خطابها الحماسي الديني ضد الولايات المتحدة حتىٰ بعد انتهاء الحرب. فقد صرّح زعيم الجماعة قاضي حسين أحمد لأحد الصحفيين يوم ١٦ مارس ١٩٩١: «بغض النظر عما تعتقده الحكومة في سياستنا، إلاّ

أننا سوف نستمر في معارضة الولايات المتحدة. وإذا كان النظام العالمي الجديد يعني أن تضع العالم تحت سيطرة أمريكا، فإننا لن نقبل ذلك أبداً». [٤٢]

بعض المراقبين رأوا في حرب الخليج مرحلة أخرىٰ هامة في سبيل تنامي التطرف لدىٰ جماعة الإسلام في باكستان. هذه المرحلة بدأت مع الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩. فتأثير الثورة الإيرانية علىٰ الجماعة، ظل عارضاً بسبب الاتجاه المحافظ المؤيد للنظام السعودي. ويرىٰ زعيم الجماعة السابق، ميان طفيل أحمد، أن أكثر الأحداث تأثيراً علىٰ الجماعة هو الغزو السوفيتي لأفغانستان، حيث ركزت الجماعة جهدها لمحاربة الماركسيين الكفرة. وقد تدعم هذا الاتجاه فيما بعد، حين انتقلت القيادة إلىٰ قاضي حسين أحمد، الذي بدأ نشاطه الإسلامي في الجناح الطلابي للحركة ذي الصِلات الوطيدة بالحركة الأفغانية الإسلامية، ومن ثم ازداد تطرف الحركة في هذه المرحلة. ونظراً للحاجة إلىٰ حشد التأييد العالمي للمسلمين لقضية الجهاد في أفغانستان أصبحت جماعة الإسلام أكثر قرباً من الحركة الإسلامية في العالم العربي.

الأخذ بعين الاعتبار أن معظم الحركات الإسلامية العربية لديها نزعة معادية لأمريكا بسبب سياستها تجاه المشكلة الفلسطينية والنزاع العربي ـ الإسرائيلي، فإن تدويل جدول الأعمال السياسي لجماعة الإسلام ساهم في دفع نزعة التطرف لدىٰ الجماعة إلىٰ أبعد مما كانت

عليه في الأصل. بحلول عام ١٩٨٩، قيّمت الحركات الإسلامية الانتفاضة الفلسطينية والجهاد الأفغاني والصراع في كشمير من أجل الاستقلال، على أنه يمثل ابتعاث التطرف الإسلامي. في هذا الإطار يجب على المرء فهم هذه الحركات الدينية للعرض الشامل للقوة الأمريكية داخل وحول قلب العالم الإسلامي.

هذا الموقف المعادي لأمريكا وحلفائها الذي تزعمه قاضي حسين أحمد خلال حرب الخليج لم يظل دون تحدٍ من بعض الأطراف داخل جماعة الإسلام. فقد رأت بعض القيادات أن قاضي حسين أحمد قد أساء استخدام التفويض الذي منحه إياه الحزب وفقاً لإقرار اللجنة الاستشارية المركزية. لقد خشي الحرس القديم للحزب من تأثر القيادة الجديدة بمنطق الغوغاء أكثر من الاهتداء بمنطق العقل، وهذا لا يفيد الحركة الإسلامية بشيء. أما مجلتا تكبير وحياة الأسبوعيتان والمؤيدتان للجماعة، وهما من المجلات الشعبية واسعة الانتشار، فقد انتقدتا وبشدة، اتجاه الجماعة المعادي لسياسة أمريكا وحلفائها خلال الحرب، ووصفته بالاتجاه اللامسئول وغير العقلاني، بل وانتهازية محضة.[٤٣] أما الانتقاد الحاد لسياسة الجماعة في قضية الخليج فقد صدر عن زعيم الجماعة السابق ميان طفيل محمد، الذي وصفها بأنها «غير معقولة»، «ولا يمكن تبريرها». كما هاجم صدام حسين لأنشطته غير الإسلامية، وعنّف الجماعة لتأييدها. وبتعبير ميان طفيل ذاته، «مثل هذا العدو للإسلام والديكتاتور الدموي الذي

يُعد مسئولاً عن قتل مئات الآلاف من المسلمين، هو أيضاً المسئول وبشكل رئيسي عن بؤس الشعب العراقي، وليس الولايات المتحدة وحلفاؤها» . [٤٤]

ومما هو جدير بالملاحظة أن لغة الخطاب المتشددة ضد الأمريكيين وحلفائهم التي استخدمتها جماعة الإسلام في باكستان، لم تجد لها صدىٰ عند مثيلاتها من المنظمات في بلدان أخرىٰ. فالجماعة في الهند وبنغلاديش أدانت وبشكل متكرر، الغزو العراقي للكويت وألقت مسئولية الحرب علىٰ صدام. كذلك أدانت القصف الشامل للعراق، مع شيء من التعرّض لموقف الولايات المتحدة. جماعة الإسلام في كشمير، اتخذت موقفاً معادياً لصدام وبشكل علني، كما أنها أيدت العقـوبـات التي فرضتها الأمم المتحدة علىٰ العراق، وتأكيد حق الكويتيين في تقرير مصيرهم. كما آمنت أن هذا الدور الجديد والنشط للأمم المتحدة سيكون لصالح قضية كشمير فيما يتصل بحق تقرير المصير مؤيداً بقرارات مجلس الأمن الدولي. كما أبدت جماعة الإسلام في كشمير ملاحظة مفادها أن السعودية أيدت باكستان في قضية كشمير، في حين وقف النظام العراقي ومنظمة التحرير إلىٰ جانب الهند. كما أبدىٰ أحد قادة الجماعة أسفه أن «الباكستانيين الذين نشطوا للمشاركة في المسيرات والتظاهرات في أزمة الخليج، كانوا أقل حماساً بالنسبة لكشمير» . [٤٥]

من القضـايا ذات الصلة بالموضوع والتي ترافقت مع أحداث

الأزمـة، التقـدم بوثيقة الشريعة في باكستان. فالتحرك السياسي للجماهير خلال أزمة الخليج والذي أثارته الأحزاب الإسلامية، أوجد ضغطاً إضافياً على الحكومة المحاصرة التي تسعى لإثبات أنها تعمل من أجل الإسلام. بسيادة الاقتناع أن المناخ السياسي العام قد أصبح أكثر إسلامية خلال أزمة الخليج، والخشية من أن تُقدِم جبهة الشريعة المتحـدة وهي تمثل ائتلافاً للأحزاب الدينية، على المطالبة بوثيقة الشريعة المتطرفة، وحتى تتمكن حكومة شريف من قطع الطريق على هذه الجبهة، تقدمت الحكومة إلى البرلمان يوم ١٠ إبريل، بمقترحات معدّلة فيما يخص هذه الوثيقة. وقد كانت المقترحات بمثابة مجموعة من الإجـراءات التشريعية والإدارية لأسلمـة التعليم والإعـلام والاقتصاد والبيروقراطية والنظام القانوني. وهي تمثل مزيجاً من الآمال المتسمة بالتقوى والنوايا الطيبة، حيث يصرّح رئيس الوزارة أن «الدولة سوف تتخذ إجراءات لقطع دابر الرشوة والفساد والتقصير». ويمكن أن تُعد وثيقة الشريعة في أفضل الحالات، إيماءة رمزية لتعهد إسلامي مقبول لحكومة نواز شريف.[٤٦] ويمكن القول بشكل عام أن هذه المقترحات ليست سوى وعود بتقديم سلسلة من التوصيات الخاصة بالإجراءات والوسائل والاستراتيجيات. . . واتخاذ الخطوات، لجعل التنـظيمات الاقتصـادية والاجتماعية والتعليمية والقانونية والإدارية متناسبة مع تعاليم الشريعة. فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار طبيعة الائتلاف الحكومي في باكستان، فمن الممكن القول أن التحرك الإسلامي لجماهير الناخبين والذي حدث بمناسبة أزمة الخليج، قد

يسرّع من، لكن لن يؤدي إلىٰ إقرار الوثيقة.

خلاصـة:

علىٰ الـرغم من أن المشكلة السياسية لبـاكستان مع الولايات المتحدة، هي معارضة الأخيرة للمشروع الذري الباكستاني، وإيقاف المساعدات، وضعف التأييد لموقف باكستان بالنسبة لقضية كشمير، قد لعبت دوراً متعارضاً في التأثير علىٰ ردة الفعل للجماعات السياسية الإسلامية في باكستان تجاه حرب الخليج، إلّا أنه من الممكن إضافة دوافع الضرورة السياسية لجماعة الإسلام وجماعة علماء باكستان. فسياساتهم التهجمية المعادية لأمريكا كانت تهدف الاستحواذ على تأييد الجماهير لمنظماتهم، خاصة في كراتشي، حيث عانت الجمعيتان من هزيمة مخزية في الانتخابات العامة عامي ١٩٨٨، ١٩٩٠. وقد مثّلت أزمة الخليج فرصة لا يمكن مقاومتها لاستغلال الشعور المعادي لأمريكا. وقد وجد لها موقعا حاسماً في العاصمة السياسية في إبريل ١٩٩١، حين قدّم رئيس الـوزراء نواز شريف مشروعه المعروف بـ «وثيقة الشريعة».

الدافع الأساسي لموقف الإسلاميين تجاه الحرب، علىٰ أية حال، كان دينياً ويتعلق بمفهوم التضامن الإسلامي. لقد كانت الحركات الإسلامية تعطي اهتماماً خاصاً وجوهرياً، لسلامة ووحدة الأماكن المقدسة في السعودية والعراق. لقد اعتبروا وجود قرابة نصف مليون

من القوات العسكرية الغربية غير المسلمة بالقرب من مكة والمدينة هو نوع من الكفر. كما اهتمت هذه الجماعات بما يتعرض له شعب العراق من تدمير شامل للبنىٰ المدنية والعسكرية، علىٰ الرغم من أن جميع هذه التنظيمات قد أدانت الغزو العراقي للكويت، لكن لم تقتنع أية جماعة بالشرعية الأخلاقية التي ادعتها الحكومة الأمريكية من أنها تطبّق قرارات مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة.

كذلك تنامي التعاطف مع العراق، مع ملاحظة أن جميع الأحزاب السياسية الدينية، وكذلك الأحزاب العلمانية مثل حزب الشعب وحركة الاستقلال وحزب عوام الوطني، مقتنعة أن الحرب هي أساساً، حملة ضد القوة الكامنة لدولة مسلمة، بهدف تثبيت الهيمنة الإسرائيلية علىٰ العالم العربي. لقد ساد الاعتقاد لدىٰ الجماعات الدينية أن المستفيد الرئيسي من هذه الحرب هي إسرائيل، وأن أمريكا تُقاد لهذه الحرب، من قِبل المصالح الإسرائيلية. وفقاً لتصريحات زعيم جماعة الإسلام في كراتشي، أن القرار الذي يتيح للرئيس سلطة استخدام القوة ضد العراق قد أشرف عليه النائب ستيفن سولارز عن مدينة نيويورك. وبسبب اقتناع الجماعات الإسلامية في باكستان أن مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل مشتركة ولا يمكن التمييز بينهما، ازدادت حدّة الخطاب الديني وتصاعد من جانبه الشعبي. لقد ادعت الجماعات الدينية أن الحرب ضد العراق ليس سوىٰ نتيجة مؤامرة بين اليهود والمسيحيين في الغرب لتدمير قوة بلد مسلم في الشرق الأوسط

وذلك حتىٰ تتمكن إسرائيل من فرض هيمنة مطلقة علىٰ المنطقة.
ولقد أُخذ هذا الادعاء بجدية من قِبل أعداد كثيرة من الباكستانيين.

حواشي الفصل الثامن

١- Gail Minault, The Khilafat Movement: Religious Symbolism and Political Moblization in India. (N.Y., 1982) p.27.

٢- المرجع السابق.

٣- المرجع السابق، ص ٢٢. وقد ورد في هذا المرجع أن رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج، قد وصف الفتح البريطاني للقدس بأنه «الانتصار الأخير والأهم للصليبين».

٤- للاطلاع على المزيد من نشاط الجماعات الإسلامية من الشريحتين الأولى والثالثة، أنظر:

Mumtaz Ahmad, Islamic Fundamentalisms in South Asia , in Martin E. Marty and R. Scott Appleby. (eds.), Fundamentalisms Observerd, (chicago, 1991).

٥- محدّث، فبراير ١٩٨٩.

٦- بيان منظمة تطبيق الفقه الجعفري (لاهور، د.ت.) ص ١١.

٧- جانغ (كراتشي) ١٥/١٠/١٩٩٠.

٨- جماعة الإسلام، باكستان، ١٩/١/١٩٩١.

٩- جانغ (كراتشي)، ٢٥/١/١٩٩١، زندكي، ٢٦/١/-١/٢/١٩٩١.

١٠- آسيا، ٩/٩/١٩٩٠.

١١- المرجع السابق.

١٢- Pakistan Times Observers Weekly، ٢٥/١/١٩٩١.

١٣- المرجع السابق.

١٤- الفجر، ١٩٩١/١/٢٩، المسلم، ١٩٩١/١/٣٠.

١٥- Pakistan Times Observer Weekly ، ١٩٩١/٢/١، ص ٧.

١٦- المرجع السابق.

١٧- تصريح لسيد منور أحمد، زعيم جماعة الإسلام - فرع كراتشي، كما اقتُبس من نشرة جماعة الإسلام، كراتشي، ١٩٩١/١/٢٠.

١٨- جانغ (كراتشي)، ١٩٩١/١/٣١.

١٩- المرجع السابق، ١٩٩١/٢/١٦.

٢٠- بالطبع أن المائة والعشرة آلاف متطوع لم يغادروا باكستان للانضمام إلىٰ القوات العراقية. إذ أن كل ذلك مجرد استعراض رمزي لإبداء التضامن مع العراق أكثر من كونه تحركاً حقيقياً للذهاب إلىٰ القتال.

٢١- جسارات، ١٩٩١/٢/٢.

٢٢- اعتقل البوليس الباكستاني أكثر من ٤٠٠ طالب من جماعة الإسلام في كراتشي ولاهور وإسلام آباد للحيلولة دون الإضرار بالمؤسسات الدبلوماسية الأمريكية.

٢٣- الشعارات التي سُمح بها رسمياً والتي أُعطيت للمتظاهرين وعُرضت في اللقاءات الجماعية تتضمن عبارات مثل: «حطموا أمريكا»، «الموت لأمريكا».. «لا.. أمريكا»... الخ.

٢٤- المسلم، ١٩٩١/١/٢٩.

٢٥- جانغ (رو البندي)، ١٩٩١/٢/٥.

٢٦- جانغ (كراتشي)، ١٩٩١/٢/٣.

٢٧- نوائي وقت، ١٩٩١/٩/١٦.

٢٨ـ جانغ (كراتشي)، ٣/٢/١٩٩١ .

٢٩ـ Crescent International ، ١٦ـ٢٨/٢/١٩٩١، ص ١ .

٣٠ـ Pakistan Times Observer Weekly

، ١/٢/١٩٩١ . ومقابلة تليفونية بين المؤلف وزعيم جماعة التبليغ وبعض العاملين .

٣١ـ مقابلات أجراها المؤلف، وانظر أيضاً جانغ (كراتشي) ١/٢/١٩٩١ .

٣٢ـ هذه الأحاديث مدونة في كتب الأحاديث المشهورة مثل البخاري (ت ٢٥٦ هـ / ٨٧٠م) ومسلم (ت ٢٦١ هـ / ٨٧٥م).

٣٣ـ

Hafiz Nasar Ahmed, Religion and Societies: Asia and the Middle East (Berlin, 1982) pp. 278–79.

٣٤ـ

Mumtaz Ahmad, Class, Religion and Power: Some Aspects of Islamic , Revivalism in Pakistan (ph. D. Dissertation, Univ. of Chicago, 1990) pp. 26– 29.

٣٥ـ دعت جماعة الإسلام إلىٰ لقاء للحركات الإسلامية الدولية في لاهور أوائل مارس. وقد جاء ممثلو الإخوان المسلمين من مصر وسورية والسودان والأردن، وحزب النهضة التونسي والحزب الإسلامي الماليزي، وثلاثة أحزاب أفغانية، وجماعة الإسلام في باكستان وبنغلاديش. وقد صدر تصريح بعد اللقاء الذي استمر يومان يتهم الغرب بشن حرب ضد الإسلام وحضارته. وأن الحاصل هو

تحالف بين الصليبيين والصهاينة بهدف السيطرة علىٰ أراضي المسلمين وثرواتهم. كما اجتمع الممثلون مع الرئيس الباكستاني غلام اسحق خان، وكان يرأسهم حسن الترابي من جماعة الإخوان المسلمين في السودان، وطلبوا من الرئيس استدعاء القوات الباكستانية من منطقة الخليج، والوقوف مع العراق. أنظر:

٣٥ • Message International, March 1991, p. 15.

٣٦- ظلت جماعة أهل الحديث علىٰ تأييدها التام للسعودية والكويت خلال أزمة الخليج. في حين دعت صحف أهل الحديث وترجمان الحديث وترجمان السنة، إلىٰ حل دبلوماسي لأزمة الخليج، لكنها لم تتردد في تأييد القوات السعودية. كما ألقوا اللوم علىٰ صدام حسين مسئولية المذابح وحمام الدم الناتجة عن الحرب (جريدة أهل الحديث، ١٩٩١/٣/١، وترجمان الحديث، فبراير ١٩٩١). وفي الوقت الذي كان يتصاعد فيه التأييد لصدام عبر البلاد، كتب الناطق الرسمي لعلماء أهل الحديث في الافتتاحية: «إن شاء الله، سوف يُهزم صدام في مخططه الشائن، وسوف يذكر في التاريخ الإنساني كجزار المسلمين». ومما هو مثير للسخرية، أن المجلة ذكّرت بحادثة كربلاء التي استخدمها مؤيدو صدام، ولكن بشكل معاكس في مضمونها: «العراق مرة أخرىٰ، يكرر مأساة كربلاء في الكويت بقتل المسلمين الأبرياء والضعفاء». (أهل الحديث، ١٩٩١/٣/١).

٣٧- الفجر، ١٩٩١/١/٢٩. استخدم الباكستانيون حادثة كربلاء بشكل مكثف خلال أزمة الخليج. وقد أبدىٰ أحد علماء الشيعة المقيمين في واشنطن ملاحظة ساخرة حين قال: «السخرية في النزاع الحالي أنه هناك أكثر من يزيد علىٰ جانبي القتال».

٣٨- بالنسبة للأردن وتونس والجزائر، أنظر:

Walid Khalidi, The Gulf Crisis: Origins and Consequences (Washington D.C.,

1990) pp. 16-19.

٣٩- جانغ (كراتشي)، ١٨/٣/١٩٩١ .

٤٠- المرجع السابق، ١١، ١٣، ١٧/٣/١٩٩١ .

٤١- المرجع السابق، ١٥/٣/١٩٩١ .

٤٢- المرجع السابق، ١٧/٣/١٩٩١ .

٤٣- أنظر مجلة (تكبير)، ٢٦/١/١٩٩١ . زندكي ، ٧/٣/١٩٩١ .

٤٤- زندكي ، ٧/٣/١٩٩١ .

٤٥- Eastern Times ، شهر مارس ١٩٩١ ، ص ١٩ .

٤٦- أنظر الحوار الذي تم بين وزير الدولة للشئون القانونية، الذي تقدم بوثيقة الشريعة إلى البرلمان وأحد الصحفيين الباكستانيين في (الفجر) ١٢/٤/١٩٩١ .

الفصل التاسع

الأصولية الاسلامية والديمقراطية : وحرب الخليج

دانيل برومبرغ *

*أستاذ مشارك للعلوم السياسية بجامعة إموري ، إضافة إلى مشاركته في مركز كارتر. له كتابات عديدة في الأحزاب السياسية والنقابات العمالية ، والطبقة المثقفة في الشرق الأوسط.

«لقد عرّت الحرب، الصيغة المبتذلة اللاعقلية للعالم العربي التي تحدث عنها الخبراء. لقد كانت هناك هذه الصيغ.. الادعاءات.. قوة الشعارات الإسلامية لتعبئة الشارع العربي... الشارع العربي هو نتاج عمل المثقفين الذين سعوا إلىٰ إقناع الغرب أن التطرف والعرب عنصران متلازمان، وأن علىٰ الغرب أن يخضع لذلك. في الـواقع، أن الرأي العام العربي ـ الشارع ـ مُحكم وبشكل وثيق بالأنظمة السياسية... وما الشارع سوىٰ صدىٰ لما يحدثه القصر». [1]

الفقرة آنفة الذكر تمثل نصف الحقيقة. إن المظهر الذي تجلي فيه العالم العربي والمسبوق ببعض الانتقادات لحرب الخليج لعام ١٩٩١، قد تمّ تشكيله جزئياً، للتقليل من شأن التأييد الذي منحه المثقفون والعامة للسياسة الأمريكية. مع ذلك، فإن القول، أن «العالم العربي» «هو مكان مُسيطر عليه بشكل تام من قِبل الأنظمة، وأن الشارع هو صدىٰ لما يحدث في القصر»، هو في الواقع، إحلال لتفسير سياسي خاطىء محل تفسير آخر. هل تشكلت الاستجابة العربية لأزمة الخليج بسبب الحساسية الإسلامية الشائعة، وأن الأصوليين استغلوا ذلك لتقديم برنامجهم؟ أم أن «القصر» العربي أو بعض الأشكال الأساسية «للسياسة العربية» هي التي تحدد سياسات كل دولة، مع بعض الاهتمام برغبات وتوقعات الشعوب العربية؟

هذا البحث يتعلق بالشعوب العربية التي تتصارع مع هذين السؤالين الشائكين، ويصل إلىٰ نتيجة مفادها أن أيًّا منهما لا يبينّ عوامل التعقد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي التي تشكّل الاستجابات المتنوعة للشعوب العربية. العالم العربي لا يُعرّف فقط من خلال الأنظمة الديكتاتورية التسلطية من أعلىٰ، أو الجنون الشعبي من القاعدة. في القضايا الثلاث التي نوقشت في هذا الكتاب، علىٰ سبيل المثال، يُلاحظ تنامي توجّه هش نحو الديمقراطية والتعدددية السياسية، مما يوفر إطاراً يتبين فيه استجابة الجماعات الإسلامية لأزمة الخليج. الفصول الخاصة بمصر والجزائر والأردن تتصل جزئياً بالنتائج المعاكسة والمتناقضة للتوجّه البدائي لما حققته الجماعات الإسلامية من نجاح سياسي. ففي حين تعززت قوة ما سوف أسمّيها بالجماعات الإسلامية الذرائعية، فإن الانفتاح الانتقائي للمجتمعات المدنية قد خلق أيضاً قيوداً ومآزق. إن الارتماء في أحضان الانفراج السياسي الحاد الذي خلقته أزمة الخليج، ربما يؤدي عمليا، إلىٰ التقليل من شأن التأثير الأيديولوجي السياسي للأصوليين «المتطرفين».

في السنوات الأخيرة أتاحت الإصلاحات الديمقراطية في كل من مصر والأردن والجزائر مساحة سياسية رحبة لهذه الجماعات كي تتوسع في نشاطها وتقوي ركائزها الانتخابية. ونظراً لحداثة وتواضع برنامجها في ظل الديمقراطية، فإنه يصعب تقييمها بشكل فعّال. وعلىٰ الرغم

من ذلك، حدثت أزمة الخليج في أعقاب هذه التطورات، مما أتاح لهؤلاء فرصة فريدة لاختبار قدراتهم وتعبئة مؤيديهم وفقاً للأساليب الديمقراطية. كذلك مكنت هذه الأزمة، الأصوليين، وإن كان بشكل مؤقت، من إخفاء التصدّع الأيديولوجي الذي أدىٰ إلىٰ انفصال الأصوليين عن الجماعات الأخرىٰ.

وعلىٰ أي حال، ففي حين استفادت الجماعات الإسلامية من هذا التطور علىٰ المدىٰ القصير، كشفت الأزمة عن الصعوبات الملازمة للبرنامج الأصولي بجعل الإسلام نظام أيديولوجي. بمعنىٰ ترجمة القانون الديني والمفهوم القرآني إلىٰ رؤية سياسية عصرية متماسكة قادرة علىٰ تقديم تركيبة من الحلول الناجعة للمشاكل العسيرة. بالكشف عن غموض المشروع السياسي والاجتماعي للأصوليين، ربما تكون أزمة الخليج قد أضعفت الحركة الإسلامية في الأقطار العربية التي تعمل علىٰ تأصيل العملية الديمقراطية.

مأزق الدمقرطة

عملية التوجّه نحو الديمقراطية في العالم العربي في جانبها الأوسع، جاءت بمبادرة من النخبة، ومن قِبل حكام يبحثون عن حلول لأزمات اقتصادية ما كان من الممكن حلها بالأسلوب التعسفي، أو عبر صيغة المساومة القديمة مع الطبقات الشعبية القائمة علىٰ الوعود بالرفاه الاجتماعي والأمن الوظيفي مقابل التعهد الشعبي بعدم الانخراط في

فعل سياسي جماعي. هذا العقد الاجتماعي التسلطي كان مومّناً من خلال إنشاء أنشطة اقتصادية عامة غير كفؤة وضخمة، أو بالاعتماد علىٰ الاستدانة الخارجية، أو التحويلات النقدية للأفراد العاملين في منطقة الخليج.[٢]

نضبت هذه المصادر في عقد الثمانينات. وإزاء العجز عن شراء السلبية السياسية، اقترح الإصلاحيون «مقايضة ديمقراطية» جديدة: ففي مقابل التأييد الشعبي للإصلاحات الاقتصادية الموجعة، يقوم الإصلاحيون بالسماح لمجموعات مستقلة بالمشاركة السياسية داخل النظام. وهم سعوا إلىٰ ذلك في مرحلة تاريخية تنامت فيها مستويات التعليم وانخفضت فيها الأميّة بشكل رائع في المراكز الحضرية مثل القاهرة وعمّان والجزائر.[٣]

في مصر وتونس تمّت هذه العملية من خلال التحرر السياسي المتزايد، بدلاً من سيادة توجّه ديمقراطي أصيل. فمن الناحية الرسمية تمّ الاعتراف قانونياً بأحزاب المعارضة والنقابات المهنية، وسُمح لها بالعمل في العلن وأن تنشر أفكارها، لكن الحركات الدينية ذات التوجّه الإسلامي حُرمت من ذلك. ولم يُسمح لها بالتنافس الانتخابي وفقاً لبرنامجها، فضلاً عن الرقابة الحكومية علىٰ هذه الانتخابات. في الانتخابات الديمقراطية لعام ١٩٧٨ في مصر، وفي تونس عام ١٩٨٩ علىٰ سبيل المثال، سمحت الحكومات للأحزاب المتحالفة بدخول الانتخابات، ولكن مع ذلك سارت الأمور لصالح نظامي الرئيسين

مبارك وبن علي. ولعل الجانب الإيجابي محاولة الحكومتان التقارب مع أحـزاب المعـارضـة والنقابات المهنية فيما يتصل ببحث الإصلاح الاقتصادي والأطر السياسية الت يتمّ العمل بداخلها. في مكان آخر، في الجزائر، وإلىٰ حد ما في الأردن، سعىٰ الحكام إلىٰ بذل جهد حثيث لبنـاء نظام ديقراطي. فانتخابات ١٩٨٩ في الأردن، وانتخابات البلديات والولايات في الجزائر، تدلان علىٰ تحرك جاد باتجاه حقيقي نحو الديمقراطية.

وعلىٰ أية حال، لقد أوجد التغير السياسي مأزقاً جديداً. لا مجال للشك أن الدوافع من أجل إصلاح جاءت مبدئياً من «الأعلىٰ»، وفي ظل أزمـة اقتصادية خانقة، لم تجد لها تجاوباً مناسباً بتغيرات من «الأسفل». القوىٰ الديمقراطية العلمانية تفتقد المصادر الاقتصادية والمؤسساتية التي يتم من خلالها تعبئة جماهيرها. علىٰ النقيض من ذلـك، توفـر للجـماعـات الإسلامية المجال لاستخدام مؤسساتها التقليدية كالمساجد وشبكة اللجان الخيرية والمدارس والمستشفيات، لتلبية احتياجات اقتصادية واجتماعية لم تتمكن البيروقراطية الحكومية البطيئة والمركزية من تحقيقها. وغدت هذه المؤسسات مراكز ذات تأثير في السياسـة المحلية، وقنـوات تمكّن الأصوليون الإسلاميون من خلالهـا، من استقطاب التأييد الجماهيري في انتخابات البلديات والانتخابات العامة للمجلس التشريعي.[٤]

في كل مكان نتلمس النتائج ذاتها: الجماعات الإسلامية، والتي

يسعىٰ معظمها لأهداف سلطوية تسلطية، كانت أول من جنىٰ ثمرات الإصلاح الديمقراطي. فقد حصلت جماعة الإخوان المسلمين في مصر علىٰ معظم مقاعد المعارضة في انتخابات ١٩٨٧ لمجلس الشعب، بعد التحالف مع حزب الأحرار وحزب العمل.(٥) كما فاز الإخوان المسلمون في انتخابات نادي الأساتذة.(٦) أما في الأردن، فقد فاز الأصوليون الإسلاميون بـ ٣٤ مقعداً في مجلس النواب، من أصل ٨٠ مقعداً. الأمر الأكثر مفاجأة، فوز جبهة الإنقاذ الجزائرية بثلثي أصوات الـ ٤٨ من مجالس الولايات، ٥٥٪ من مجالس البلدية في الانتخابات العامة ليونيو ١٩٩٠.(٧)

الوحدة المظهرية

أحد العوامل التي يُمكن أن يُنسب إليه نجاح الحركة الإسلامية داخل كل دولة وحدتها المظهرية سياسياً وأيديولوجياً. وعلىٰ النقيض من اليساريين والليبراليين والقوميين العرب علىٰ اختلاف توجهاتهم، يبدو أن الإسلاميين قد كرّسوا كل جهدهم في بلورة رؤية عامة مشتركة. ولكن هذه الوحدة المظهرية للتضامن تبدو وكأنها محاولة لوضع قناع علىٰ واقع التنافر والاختلاف عند هذه الجماعات التي انتقلت من عالم المعارضة ودخلت حلبة التنافس السياسي. ويلاحظ بهذا الصدد، حدوث انشقاق بين مختلف المستويات للحركة الإسلامية في أعقاب الفوز في الانتخابات الأولية. هذه الحركات الإسلامية في الجزائر والأردن ومصر، يمكن أن توصف بشكل عام

بـ «الأصولية» بمعنىٰ التزام المنتمين إلىٰ هذه الحركات بإقامة الدولة الإسلامية. لكن ماعدا هذا الالتزام الأساسي، يشتمل الأمر علىٰ وجهات نظر متباينة فيما يتعلق بتكييف العلاقة بين الدولة الإسلامية والمجتمع، إضافة إلىٰ بعض القضايا ذات الصلة بالموضوع. *

يمكن القـول بشكـل عام، أن الحركات الأصولية تتجه نحو الانقسـام إلىٰ فريقـين: المتـطرفون التسلطيون، والذرائعيون ذوو الانفتاح العقلاني، وهم منافسون للفريق الأول. يفضّل المتطرفون التعامل مع المجتمع علىٰ أنه مجموعة أعضاء مترابطة، حيث تأتي قيم التضامن والتوحد الأخلاقي في المقدمة، دون إنكار للقيم المتصلة بالحرية الشخصية. ويمثل العهد النبوي وعصر الخلافة الراشدة النموذج الأمثل للاستهداء والمجال الخصب لاستنباط القواعد العامة لإقامة أيديولوجية دينية تعاونية. أما الذرائعيون فينطلقون من مقدمة منطقية مفادها أن المجتمع الحالي يجب أن يقوم علىٰ قيم إسلامية «أصيلة»، حيث يتم تفسير الإسلام من خلال المحافظة علىٰ القيم الخاصة بحقوق الإنسان، والحرية الشخصية، بل وحتىٰ الديمقراطية التنافسية. (٨)

من متابعة الأحداث للسنوات الماضية، يمكن القول أن هاتين الـرؤيتـين لمجتمع الدولة الإسلامية قد وجهت لمختلف الطبقات

---

* لم يورد الباحث ذكراً لهذه القضايا.

الاجتماعية. لقد تحدث الذرائعيون عن رغبة فئات فئات الطبقة المتوسطة من المهنيين والمثقفين والمقاولين بضرورة مزج التقاليد الإسلامية مع الأفكار الاجتماعية ـ السياسية الحديثة. كما ساندوا تأييد جماعات الطبقة المتوسطة للإصلاحات الاقتصادية بعد عقود من التنمية التي تكفلت بها الدولة. أما المتطرفون فاهتمامهم يتمحور حول الوحدة المعنوية، والتضامن السياسي والعدالة الاجتماعية التي تفتقدها فئات معينة من الطبقة المتوسطة مثل الطلبة وموظفي الخدمات الدنيا، وعناصر من البرجوازية قليلة الشأن. هذه الجماعات التي تعاني من التضخم والفساد ونقص المواد الغذائية التي تتلازم مع الإصلاح الاقتصادي في العالم العربي. وكذلك عشرات من القضايا الأخرىٰ التي تساعد علىٰ تنامي الانقسامات الكامنة، والفعّالة، داخل مستويات الحركة الأصولية، كما هو حال الوضع بين الحلفاء المختلفين مثل القوميين العرب.

خلال حملاتهم السياسية، حاول الأصوليون الإسلاميون في الأردن ومصر والجزائر أن يعتّموا علىٰ هذه الخلافات برفع شعارات يغلب عليها الغموض، مثل، «الإسلام هو الحل»، تجاه أوسع تحالف ممكن للقوىٰ الأيديولوجية والطبقات الاجتماعية. هذه الرؤىٰ المثالية والشعارات السياسية ذات البساطة الفكرية التي طرحت ليس فقط بهدف توحيد الإسلاميين، ولكن أيضاً، لجذب القوميين العرب الذي يشارك كثير منهم الإسلاميين في الشكوك المتأصلة تجاه التأثير الفكري الغربي.

خلال الانتخابات العامة في مصر عام ١٩٨٧، علىٰ سبيل المثال، قام الإخوان بتلفيق «تحالف إسلامي» مع حزب العمل، وهو الحزب الشعبي الذي علىٰ الرغم من احتمائه بالإطروحات الإسلامية، إلاّ أنه لا يشارك جماعة الإخوان الالتزام اللامحدود بالشريعة (القانون الإسلامي). وفي وضع مماثل قام الإخوان المسلمون في الأردن بالتعاون مع القوميين العرب لتشكيل ائتلاف برلماني. وفي ظل قيادة أحد المعتدلين، د. عبداللطيف عربيات، انضم إلىٰ التحالف أربعين عضواً، وهو عدد يقل بواحد عن الأغلبية المطلوبة في مجلس النواب. أما في الجزائر فقد اشترك زعيم جبهة الإنقاذ د. عباسي مدني، استاذ التعليم الذي يتبنىٰ اتجاهاً معتدلاً، مع نائبه الذي يغلب عليه الحماس الزائد، الأصولي علي بلحاج، بهدف الاستحواذ علىٰ تأييد جميع الفئات من الطبقة الدنيا والطلاب ومهنيي الطبقة المتوسطة وشريحة رجال الأعمال البسطاء.

الإنحلال المظهري

في أوائل ١٩٩١، وقبل أسابيع لاندلاع حرب الخليج، أخذت هذه التحالفات والشعارات الأصولية التي تغذي الحركات الإسلامية، تئن تحت ضغط الأزمة. وقد تجلّت هذه التطورات في الأردن والجزائر، حيث أتاحت الإصلاحات الديمقراطية للإسلاميين فرصة حقيقية لممارسة السلطة السياسية. في سعيه لإحداث الانقسام في المعارضة، قدّم الملك حسين في يناير ١٩٩١، لجماعة الإخوان المسلمين خمسة

مناصب وزارية ممثلة بوزارات الصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية. وقد أدىٰ القبول الفوري لهذا العرض إلىٰ تدهور الائتلاف النيابي، حيث خشي النواب من القوميين العرب أن يكون ذلك العرض لاحتواء الإخوان المسلمين، ولذلك عارضوا هذه المبادرة، كما عارضها العديد من الأصوليين المتطرفين. خلافاً لعربيات ورفاقه الأكثر اعتدالاً، كان الإصرار علىٰ عدم عقد أية صفقة مع النظام إذا كان ذلك يتطلب غض النظر عن مسألة إقامة «الدولة الإسلامية» بالوسائل الديمقراطية.

وفي الجزائر كان الوضع أكثر تعقيداً. في بداية عهد جبهة الإنقاذ إثر انتصار يونيو ١٩٩٠، أصرّ مدني علىٰ احترام جبهة الإنقاذ حقوق الأحزاب الإسلامية الأخرىٰ، حيث أعلن: «نحن لسنا الإسلام ذاتـه... نحن لا نحتكر الدين».[٩] وبذلك ساد الاقتناع لدىٰ الذرائعيين أن جبهة الإنقاذ لا تواجه منافسين حقيقيين علىٰ الساحة الإسلامية. وقد أخذ المناخ في التغير مع قدوم خريف ١٩٩٠. في استجابة لانتقادات الطبقة المتوسطة الحادة للتوجه التسلطي لجبهة الإنقاذ، والأسلوب الذي اتبعته الجبهة ـ المتسم بالعنف ـ للسيطرة علىٰ البلديات، اقترح الشيخ محفوظ النحناح زعيم الحركة «الذرائعية» للهداية والإصلاح، وبتأييد من ثلاثمائة جمعية إسلامية، اقترح تحالفاً إسلامياً. وسرعان ما شجب مدني هذه المبادرة، مصرّاً علىٰ أن «أي شخص يريد الاتحاد، يجب عليه الانضمام إلىٰ صفوفنا من أجل إقامة

الدولة الإسلامية. ولم يكن لهذا الاحتجاج صدىٰ. أما اقتراح النحناح فقد أدىٰ إلىٰ خلق منظمة حماس، التي تتحدث بلسان الأحزاب الإسلامية المؤيدة للاتجاه الذرائعي.[10] وبناء علىٰ ذلك، ألقىٰ الشيخ عبدالله جاب الله بحركته المسماة حركة النهضة الإسلامية إلىٰ الساحة. هذه الحركة التي تتماثل مع جبهة الإنقاذ في الإصرار علىٰ فكرة الدولة الإسلامية، لكنها ترفض مسعىٰ جبهة الإنقاذ للتحدث بلسان كل الحركة الإسلامية الجزائرية.[11]

مع تشظي الحركة الإسلامية وتنامي الضغط علىٰ الأحزاب الإسلامية لتحديد موقفها من الإصلاح السياسي والاقتصادي، نشب صراع معقد لتحديد إطار الائتلاف الإسلامي. فقد طلب مدني من الأحزاب الدينية الأخرىٰ الانضمام إلىٰ قائمة جبهة الإنقاذ، وهو ما رفضته هذه الأحزاب. في الوقت ذاته، توترت العلاقات بين مدني وبلحاج، بسبب تلميح مدني إلىٰ إمكانية التوصل إلىٰ حل وسط مع الرئيس الشاذلي بن جديد، الذي كان، في ذلك الوقت - يتشاور مع أحزاب المعارضة فيما يتعلق بانتخابات الجمعية الوطنية، التي وعد بتنفيذها في شتاء أو ربيع ١٩٩١، لكن بلحاج رفض موقف مدني، مصرًّا علىٰ أن تضغط جبهة الإنقاذ من أجل، إنشاء الدولة الإسلامية علىٰ الفور وتطبيق الشريعة الإسلامية.

في مصر كان التوجّه الديمقراطي يأخذ مساراً مختلفاً بالنسبة للجماعات الإسلامية مثل الإخوان المسلمين. فالحكومة المصرية في

ظل رئاسة مبارك عملت علىٰ تعزيز الديمقراطية، وفقاً لشروط عقد اجتماعي غير مكتوب، بموجب هذا العقد تكون حرية الأحزاب والصحافة محددة بقيود، ليس أقلها تقييد حريتها في نقد ومعارضة السياسة الخارجية المصرية. وحيث أن الأحزاب لا تتوفر لديها سوىٰ فرصة ضئيلة لمشاركة الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم في السلطة، فقد اتجهت نحو اللعبة الانتخابية، حيث يتخلص السياسيون الإسلاميون من عبء اتخاذ موقف محدد تجاه السياسة المحلية. من ناحية أخرىٰ، يُعد المجتمع المدني المصري أكثر تطوراً إذا ما قورن مع المجتمع الأردني والجزائري كذلك. فالنقابات المهنية، مثل نادي أعضاء هيئة التدريس والاتحادات الطلابية والأحزاب السياسية، توفر شبكة من المؤسسات التي تمكّن الإسلاميين من التحرك وتواصل العمل من أجل أهدافها السياسية.[١٢]

في فترة ما قبل اندلاع أزمة الخليج، كرّس الأصوليون الإسلاميون في مصر كل طاقاتهم للاحتجاج ضد اعتقال العناصر الإسلامية المتطرفة. لكن مع غزو العراق للكويت، انصرف النظر إلىٰ الخليج. في بداية الخريف، أصرّ زعيم الإخوان المسلمين مأمون الهضيبي علىٰ أن الغزو يتنافىٰ مع مبادىء الإسلام: «نحن لا نُقرّ الهجوم والغزو العسكري الذي تقوم به دولة عربية ضد جارها العربي... نحن نؤيد الوحدة، لكن هذه الوحدة يجب أن تتحقق من خلال الموافقة المتبادلة. كل فرد يجب أن يؤمن بتلك الوحدة، وأن عليه أن يشعر بالمصالح المشتركة. يقول الله تعالىٰ: **﴿إنما المؤمنون إخوة﴾**».[١٣]

أما الشريك الرئيسي لجماعة الإخوان المسلمين، حزب العمل، فقد نظر إلىٰ الغزو العراقي من منظور قومي بدلاً من المنظور الإسلامي. ومع تصاعد أزمة الخليج، أخذ الناطق الرسمي باسم حزب العمل، يُجسّد الرئيس العراقي كمدافع عن القومية العربية. هذا التعدد في وجهات النظر، أدىٰ إلىٰ شيء من التوتر داخل التحالف، مما أدىٰ عملياً إلىٰ ثورة علنية داخل الحزب. أما في مجلس الشعب، فإن نواب حزب العمل «فقدوا أحاسيسهم حين رأوا زعامة حزب العمل... توافق وبشكل أعمىٰ، علىٰ موقف يتناقض مع المنطق»[١٤].

باختصار، بمنتصف مسار أزمة الخليج، لم يكن الأصوليون الإسلاميون في الجزائر ومصر الأردن، قادرون علىٰ الاتفاق حتىٰ علىٰ خط عام مشترك يمكن أن تتلاقىٰ عليه سياسياً، لنقد الموقف. فالمبدأ الأصولي، الذي استُخدم لإخفاء الانشقاقات الأيديولوجية والسياسية والاجتماعية العميقة داخل الحركة الإسلامية، أفسح المجال للأصوات المنافسة الأخرىٰ، وهو اتجاه عاد مرة أخرىٰ للظهور علىٰ الساحة من خلال التوجّه نحو التحررية السياسية، وعملية «دمقرطة» المجتمعات العربية.

حرب الخليج: الإرجاء المؤقت

بالنسبة للأصوليين الإسلاميين، يبدو أن أزمة الخليج جاءت في

وقت مناسب جداً. وقد ناقش جيمس بيسكاتوري الصور الرمزية والتصورات التي أضفاها الزعماء الأصوليون علىٰ الرئيس العراقي لبناء مجال إسلامي مشترك لتضادية التحالف الذي تقوده أمريكا. هذا الجهد، يُثبت بالفعل حدوث النزاع بين جماعات المعارضة الإسلامية، وكذلك تلك التي حدثت بين الإسلاميين والقوميين العرب أو اليسار. لكن لم يكن من الممكن إخفاء الاختلافات الخاصة للأصوليين حول إمكانية تقديم أجوبة عملية للمشكلات المختلفة الناشئة عن الضرورات التي يمليها الإصلاح الديمقراطي والتي تتطلب سياسات متلاحمة. في بعض الأحيان، تكون لغة الخطاب الإسلامي متدنية في مستواها إلىٰ حد التبسيط المخل بالقضايا، بما يتضمنه من مصطلحات بائدة عن معاداة الإمبريالية ومعاداة اليهود، وبأسلوب نقدي سخيف، وشعارات أيديولوجية تحل محل البرامج السياسية الحقيقية.

الإخوان المسلمون في الأردن علىٰ سبيل المثال، لم يترددوا في صهر شعارات الإسلام والعروبة ومعاداة الغرب في تشكيلة صُممت لمجرد استقطاب التأييد الشعبي. د. عربيات، الناطق الرسمي باسم الإخوان المسلمين، شجب وجود رجال الدين اليهود في الأراضي المقدسة. [15]* وبعد أسبوع، علىٰ إثر الاحتجاجات التي عمّت شوراع

* من العجب أن يدعي هذا الدكتور مثل ذلك دون دليل في حين أنه لم يتعرض مطلقاً للقاءات الملك حسين مع الزعماء الإسرائيليين طوال العقود =

عمّان، قال نواب أصوليون في مسيرة عامة إن «هدفنا الأول هو تحرير العالم الإسلامي من أية وصاية أجنبية.* . هذه الأرض المقدسة لن تتسامح مع الكفار الذين يطأونها». [١٦] ولذلك أعلن مجلس النواب الأردني أن «مقاومة الغزو الإمبريالي. . . هو مسئولية عربية وإسلامية وعالمية». [١٧]

حين تبيّن وجه الاستفادة من أزمة الخليج بشكل واضح، قفزت جميع الأحزاب السياسية والجمعيات المهنية إلىٰ عربة الاستعراض الخاصة بفرقة المعاداة للإمبريالية. وقد سهّل هذا التوجه عملية التعاون بين اليسار الفلسطيني والاتجاه الإسلامي اللذان يتشاركان في نظرتها المعادية للغرب. [١٨] في هذا الإطار العاطفي اتحد حزب الشعب الديمقراطي اليساري مع حركة الجهاد الإسلامي وجماعة الإخوان المسلمين حيث شجبوا «الغزو البربري الأمريكي لمنطقة الخليج» ودعوا المسلمين أن «لا ينحنوا لبوش أو لأي شخص آخر من أعداء الإسلام». [١٩] من الأمثلة الأخرىٰ الدالة علىٰ هذا التوجه الجديد، مشاركة جمعية الصيادلة الأردنيين التي تضم القوميين الفلسطينيين واليسار لـ «مركز جمعية المهنيين» الأصولية الإسلامية في عمّان في شجب موقف الولايات المتحدة. [٢٠] كذلك قام الأكاديميون بمسيرة أدانت الحملة الجوية للحلفاء التي هي بمثابة «بعثٍ لذكريات

= الماضية. هل كان حضرة الدكتور نائماً أم متواطئاً؟

* هلّا حرروا الأردن؟

الروح الصليبية التي سادت العصور الوسطىٰ، والتي ستواجه بروح الجهاد في صورة الدفاع عن النفس».[٢١] علىٰ الرغم من أن هذه الأحداث عادة ما تكون متوازية مع احتجاجات تلقائية، إلّا أن مثل ذلك ليس بالأهمية مقارنة مع المبادرات الحماسية التي تبديها الجمعيات المهنية والأحزاب السياسية والاتحادات العمالية، ومجلس النواب علىٰ وجه الخصوص.[٢٢]

كذلك صرفت أزمة الخليج انتباه المجتمع المدني الحديث عن قضايا الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي التي تمّ التعرض لها في «الميثاق الوطني» الذي طُرح للنقاش العام في ديسمبر ١٩٩٠. ويتعرض جزء كبير من الميثاق للعلاقة بين العروبة والإسلام والوطنية الفلسطينية.[٢٣] لكن مع انتهاء الأحداث، تأجل النقاش حول الهوية الوطنية حتىٰ يونيو ١٩٩١، حين اقترح الملك حسين ميثاق جديد يؤكد علىٰ التعددية في النظام السياسي، ويبدو من محتواه اللفظي رفض الآمال المبنيّة لإقامة الدولة الإسلامية في الأردن.[٢٤]

بالنسبة للجزائر فإن أزمة الخليج قد خلقت مناخاً وجد فيه زعيم جبهة الإنقاذ عباسي مدني، نفسه مجبراً علىٰ مواجهة الدعوات الهمجية لنائبه بلحاج. وبالمثل، فإن تشدد تطرّف الساحة السياسية جعلت من الصعب علىٰ الأحزاب السياسية الأخرىٰ مثل حماس وحركة النهضة الإسلامية مقاومة الطلب بالانصياع لرغبة جبهة الإنقاذ. في بداية الأزمة، تبني مدني موقفاً معتدلاً، حين أعلن في أواخر ديسمبر

١٩٩٠، «نحن مع الحل السلمي الذي يقرره العرب بأنفسهم»، كما صرّح «أن وجود هذه القوات (الأجنبية) لن يساهم في الوصول إلىٰ حل، بل أنه سيزيد القضية تعقيداً».[٢٥] ومن الملاحظ أن مدني لم يشارك في مسيرات جبهة الإنقاذ، المضادة للحرب، حيث يضطر إلىٰ مواجهة دعوة بلحاج المستعرة والملتهبة حماساً. لكن سرعان ما ضُغط علىٰ مدني لأخذ موقف أكثر تطرفاً. ومع تأكد نشوب الحرب في يناير، تزايد عدد الحضور لمسيرات الجبهة للتأكيد علىٰ وجهة نظر الشعب الجزائري الذي قد لا يشارك جبهة الإنقاذ رؤيتها بالنسبة للشريعة، لكنه إذا وضع في حالة اختيار بين بوش وصدام، فإنه قد حدّد اختياره سلفاً.[٢٦] وبشكل تلقائي أخذت الأحزاب السياسية الأخرىٰ (حوالي ٣٠ حزباً) والنقابات المهنية والاتحادات العمالية، في تنظيم مسيراتها الخاصة بها حين أعلن الجميع «التضامن مع الشعب العراقي».[٢٧]

استجابة لهذه الأحداث، بدأ مدني «اللعب» مع الجماهير. ففي يوم ١٢ يناير ١٩٩١، وفي خطبة الجمعة، دعا وبلحاج جمعاً يضم ٦٠٠٠ من المصلين إلىٰ «مهاجمة المصالح الخاصة بالولايات المتحدة واليهود في أي مكان في العالم».[٢٨] بعد أيام قلائل أصرّ مدني علىٰ الحكومة أن تقوم بتعبئة «مليون جندي من جنود الاحتياط... وكل أبناء الجزائر»، بهدف «الاستعداد للحرب». كما استغل المناسبة للادعاء أن التعبئة الشعبية لتأييد العراق ليست عشوائية، بل يمكن استخدامها لتحقيق أهداف اقتصادية محلية، حيث قال مدني،

«النقطة الثانية أن البلاد بحاجة إلىٰ الانسجام والتعاون، خاصة في الجانب الاقتصادي. . . يجب علينا أن نفسح المجال للمزيد من الانتاج، وتعبئة الجماهير. . . يجب علينا أن ننتج الاحتياجات. . ونخزنها حتىٰ لا نتضرر عندما نواجه كارثة أو مقاطعة. . . أو حتىٰ ندرة في المواد التي أحدثتها هذه الحرب». [٢٩]

إن استراتيجية عرض الاستجابة الشعبية تجاه حرب الخليج علىٰ أنها انتصار للتوجّه الديمقراطي بقيادة المبادىء الإسلامية، سرعان ما تبنّتها الأحزاب الإسلامية الأخرىٰ في الجزائر. بل أن قادة حزب النهضة الإسلامية وحركة حماس أخذوا ينظرون بعين الاعتبار إلىٰ أهمية الانضمام إلىٰ قائمة جبهة الإنقاذ في الانتخابات المزمع [illegible] في الجزائر. كانت حركة حماس أول من أقدم علىٰ منافسة جبهة الإنقاذ في استخدام اللغة الحماسية المتطرفة تجاه الأحداث. وقد أبدىٰ بعض المراقبين تساؤلهم حول ما إذا كان هذا التحول يعني أن «الصوت التحرري (الليبرالي)» النسبي لحركة حماس كان مجرد شكل مظهري دون جوهر حقيقي. [٣٠]

في مصر يمكن التعرف علىٰ وضع مماثل. فالإنقسام بين الإخوان المسلمين والقوميين العرب في حزب العمل، وهو أمر بدا واضحاً منذ بداية الحرب، أخذ في التلاشي بتبنّي الفريقين أطروحة عربية/إسلامية في آن معاً معادية بشكل مباشر، للولايات المتحدة. وعلىٰ أية حال، هناك اختلافين رئيسين بين تجربة مصر وتلك التي تمّت في الأردن

والجزائر. أولاً، كانت مصر جزء مشارك وبفعالية في التحالف المضاد للعراق، والتأييد للرئيس المصري، علىٰ الأقل في مستهل الأزمة، كان بسبب الشعور الشعبي المصري المعادي لصدام حسين ونظامه. ومن المعروف، أن النظام العراقي قد أساء ولسنوات عدّة، معاملة المصريين من جنود ومدنيين، كما أن الرئيس العراقي قد أهان الرئيس المصري حين وعده أنه لن يغزو الكويت قبل يومين من دخول دباباته مدينة الكويت. ثانياً، وهو الأكثر أهمية، أن اشتراك مصر في التحالف الدولي قد عزّز من بروز البعد العسكري في السياسة المحلية الداخلية. فقد خشي العسكريون بعد الانتشار في الخليج أن يستغل الأصوليون أحداث الأزمة لتحقيق مكاسب لهم. يضاف إلىٰ ذلك، اتصال ذلك بردة الفعل الشعبي وتصاعده بسبب الضغوط التي اشترطها صندوق النقد الدولي علىٰ الحكومة المصرية لتحقيق إصلاحات اقتصادية حادّة وأساسية. إن نشوء مثل هذا الوضع في أعقاب اندلاع أزمة الخليج يهدد بإشعال شرارة التظاهرات الشعبية علىٰ غرار ما حدث عام ١٩٧٧ والمعروف بـ «تمرد الخبز» الذي هز النظام الساداتي.

لهذه الأسباب لم تكن حكومة الرئيس المصري، خاصة الجناح العسكري، راغبة في تطوير العملية الديمقراطية إلىٰ أكثر مما وصلت إليه. بل علىٰ النقيض من ذلك، وافق النظام علىٰ التشريع الجديد للانتخابات، والذي يجعل الكفة الراجحة فيه للحزب الديمقراطي

الـوطني الحـاكم.[٣١] وفي مقابل ذلك، قامت أحزاب المعارضة، باستثناء مجموعة صغيرة، بمقاطعة الانتخابات العامة التي أجريت في نوفمبر.[٣٢]

لمواجهـة هذا التسلط الرسمي، سعىٰ قادة الإخوان المسلمين والقوميين العرب في ظل ما يُسمىٰ بـ «الائتلاف الإسلامي»، إلىٰ استغلال أزمة الخليج لإيذاء النظام. لكن هذه السياسة لم تجد نفعاً إزاء الإخفاق السابق لجميع الأحزاب السياسية، بما فيها الأحزاب الإسـلامية. لعـل العزاء الوحيد للإسلاميين يكمن في نجاحهم لإشعال شرارة الشباب اليائس والحانق الذي كان يخشىٰ من تأثير النزاعات الشخصية علىٰ سياسة المعارضة في مصر.

حدود الأيديولوجية الأصولية

مع اقتراب نهاية أزمة الخليج، وعودة القوات العسكرية المصرية في مايو ١٩٩١، عادت المطالب والواقعية السياسية المحلية إلىٰ محور الاستقطاب لدىٰ الضمير الشعبي. وغدت الأحداث غير السوية التي يمر بها الجزائر والأردن محل الاهتمام المتزايد. في مصر، عاد الأصوليون إلىٰ الاهتمام بما قام بهِ النظام خلال الأزمة من اعتقال بعض قادتهم، وقمع المظاهرات الطلابية الاحتجاجية ضد الحرب.

أما في الأردن، فإن العودة مرة أخرىٰ إلىٰ السياسة المحلية لم تطغ علىٰ الجدل الدائر حول القضايا الإقليمية والعالمية، ومن ثم كان من

الطبيعي أن يستمر الإخوان المسلمون في إثارة أزمة الخليج كحلقة أخرىٰ من حلقات استسلام القادة العرب والمسلمين للغرب. وعلىٰ أية حال، فإنه حالما تبيّن ضعف صدام وبوضوح، وأنه قد أدار تصويب أسلحته إلىٰ الأكراد في الشمال وللشيعة في الجنوب، اكتشف الإخوان المسلمون أن لا فائدة ترجىٰ من إثارة أزمة الخليج. في ٦ إبريل، لم تجتذب القضية أكثر من ١٥٠٠٠ مشارك في المسيرة التي نُظّمت خارج عمّان، في حين كان من المتوقع أن يكون عدد المشاركين قرابة الخميسن ألفاً! علىٰ الرغم من ذلك، فإن الناطق باسم النواب البرلمانيين من الإخوان، النائب أحمد قطيش، خاطب الجمهور مبيّناً أن هذه المسيرة قد أُقيمت «لإثبات أن الحملات التي تُشن ضد شعبية الحركة الإسلامية ليست سوىٰ زيف». [٣٣] ولا يُعلم هل انخفضت شعبية الإخوان المسلمين فعلاً، كما يبدو من هذه الجملة؟ الأمر ليس واضحاً، خاصة في انعدام الاستفتاء الدال علىٰ ذلك، كما أنه لم تتمّ انتخابات في الأردن يمكن أن تصلح كمقياس للتعرف علىٰ الرأي العام إزاء هذه القضية.

برغم ذلك، لا يستطيع الإخوان المسلمون إنكار الواقعية السياسية. فقضية الهوية السياسية المثيرة للنزاع، والتي انبعثت مع صدور الميثاق الوطني في ديسمبر عام ١٩٩٠، أصبحت الآن علىٰ جدول أعمال السياسة المحلية. وقد أعلن ذلك الملك حسين أواخر إبريل ١٩٩١، حين اقترح «حواراً أكثر فيما بين الاتجاهات المتباينة

والعقول في ضوء الروح التي تتشاور حول الميثاق الوطني، والتي أدت تنامي التفهم والتقارب بين الصفوف قبل التصديق علىٰ هذا الميثاق، وتنظيم النشاط السياسي». [٣٤] وعلىٰ الرغم من الشكوك حول التقارب الأيديولوجي بين مختلف الفئات الذي اقترحه الملك، إلّا أن انبعاث «الحوار» الآن يواجه القوميين العرب والهاشميين والليبراليين وكذلك الأصـوليين، بمهمة مرعبة من المحتمل أن تُعيد الحياة للإنشقاق الأيديولوجي والاجتماعي والسياسي، الذي ساعد علىٰ تباعد هذه الأطراف. وبالفعل، أن أنشطة الأصوليين الإسلاميين لفترة ما بعد الحرب قد دفعت البعض للتساؤل عن مستوىٰ التسامح المتوافر لدى هؤلاء الأصوليين تجاه الآخرين. علىٰ سبيل المثال، أن وزارة التعليم التي يسيطر عليها الإخوان المسلمون، قد تسببّت في إثارة جدلاً وطنياً بسبب الحظر علىٰ الآباء متابعة النشاط الرياضي لبناتهم، والإصرار علىٰ إقامة الصلاة اليومية في المدارس، والدعاء ضد الولايات المتحدة وإسرائيل. وبسبب هذا السلوك، بدا للملك أن الإسلاميين قد فشلوا في إثبات إمكانية الاعتماد عليهم كشركاء في اللعبة المرهفة للاعتدال السياسي التي يجب علىٰ الحكومة الأردنية أن تلعبها. فالميثاق الوطني الجـديد الـذي اقـترح في ٩ يونيو ١٩٩١ تطوير عملية التـوجّـه الديمقراطي من خلال «السماح بقيام نظام متعدد الأحزاب، وإعطاء النساء حقوقاً أكثر، وتعزيز حرية الصحافة»، قد يؤدي تلقائياً إلىٰ التطويق الفعّال لـ «قوة الأصوليين الإسلامية».

في الجزائر، أدىٰ انبعاث الإصلاح الديمقراطي إلىٰ ظهور الانقسام

السياسي داخل الحركة الإسلامية من جهة، وبين الإسلاميين ومعارضيهم العلمانيين من جهة أخرىٰ، بما في ذلك تأجيل الانتخابات الوطنية. وقد تبيّن أن جبهة الإنقاذ بموقفها تجاه أزمة الخليج، لم تقم فقط بدفع الأحزاب الص ة غير الإسلامية تجاه جبهة التحرير الوطني، لكنها دفعت أيضاً بالأحزاب الإسلامية التي تمثل سنداً لها إلىٰ التعاون مع أحزاب المعارضة الأخرىٰ. إن المشاكل التي تواجه جبهة الإنقاذ هي نتيجة اللجوء إلىٰ سياسة العنف والاضطهاد من قِبل أعضاء متحمسين بصورة متطرفة، حيث قام هؤلاء الأعضاء بالتعدي علىٰ الأنشطة الفنية والموسيقية في العاصمة وغيرها من المدن الأخرىٰ. وكذلك نتيجة للخطاب المتسم بالعنف واللاعقلانية الذي ساد تصريحات عباسي مدني، الذي يُعد متعاطفاً وبشكل حقيقي وتام مع العراق، وقد أدىٰ ذلك إلىٰ غربة العديد من الجزائريين.

الحكومة المدنية استجابت للعنف الذي دعا إليه مدني بعنف مضاد باستخدام أدواتها القمعية والسياسية. علىٰ سبيل المثال، قامت الحكومة يوم ٣١ يناير ١٩٩١، باستخدام فرقة مكافحة الشغب لمنع مؤيدي جبهة الإنقاذ من مهاجمة سفارات دول التحالف الغربية. ومع فشل المسيرة، أعرب المشاركون عن «خيبة أملهم»، في حين أن شريحة واسعة من الشعب أيدت موقف الرئيس تجاه هذه القضايا. وقد استغل الرئيس الشاذلي هذا التأييد لإقرار قانون الانتخابات الجديد من خلال الجمعية الوطنية التي يسيطر عليها حزب التحرير

الوطني. هذا القانون الذي وضع أصلاً لتحجيم تأثير جبهة الإنقاذ في أية انتخابات قادمة. كذلك سُنّ تشريع يحظر الحملات الانتخابية في المساجد، ويمنع التصويت بالوكالة أو عن طريق التوكيل، والأكثر أهمية من ذلك كله، تقسيم الجزائر إلىٰ ٥٠٠ دائرة انتخابية. وقد رحبت الأحزاب الليبرالية الصغيرة بهذه التعديلات. ولكن عباسي مدني شجبها، ومن ثم زاد من حِدّة حرب الكلمات مع الحكومة، مطالباً إياها إلغاء التشريع الجديد، والإسراع بانتخابات رئاسية فورية. هذا التهجم علىٰ شخصية الشاذلي، علىٰ الرغم من أن تدهور وضع جبهة التحرير الوطني قد لقي تأييداً شعبياً واسعاً، قد زاد من عزلة جبهة الإنقاذ.

بالمثل، إن لم يكن أكثر أهمية، ساعد سلوك مدني علىٰ انبعاث الانقسام الذي دفع بحركته بعيداً عن الجماعات الإسلامية الأخرىٰ قبل أندلاع الحرب. ومع إعلان الحكومة عن موعد الجولة الأولىٰ من انتخابات الجمعية الوطنية بتاريخ ٢٧ يونيو، أخذ منافسو جبهة الإنقاذ في الاستعداد للفوز بالمركز. ويعد التصدع بين جبهة الإنقاذ وحركة حماس من أكثر التصدعات عمقاً. الشيخ النحناح زعيم حماس، أصدر برنامجاً سياسياً يتميز بالاعتدال، دعا فيه إلىٰ قيام «مجتمع إسلامي» بصورة تدريجية علىٰ أساس «الحوار والبُعد عن أسلوب العنف». يقول النحناح، «الإسلام يدعو المسلمين إلى التآخي والإحسان».[٣٦] بعد عدة أسابيع، صرّح النحناح أن «نظام الحزب

الواحد يُعد نظاماً ديكتاتورياً حتىٰ وإن كان هذا الحزب هو الحزب الإسلامي. إن علاج التشدد العقلي هو بإقامة نظام التعدد الحزبي». [٣٧] وبعد تكرار هذا الخط المعتدل في المقابلات وإحداها كانت مع البرنامج التلفزيوني «واجه الصحافة»، وقد قوبل هذا الاعتلال، بمدح الشيخ النحناح من قِبل العديد من القادة السياسين للأحزاب الصغيرة غير الإسلامية، بما في ذلك حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي يضم جماعة البربر، وهو الحزب الوحيد الذي يدعو إلىٰ جمهورية «علمانية». وفي الأشهر التي تلت ذلك، ولسوء حظ جبهة الإنقاذ، اقترح النحناح، احتمال انضمام حزبه إلىٰ ائتلاف حكومي مع الأحزاب الأخرىٰ المؤيدة للديمقراطية، بما في ذلك جبهة التحرير الوطني. [٣٨] وسواء أيّد هذا التطور الادعاء أن «هزيمة صدام قد قلبت موقف السياسة الجزائرية رأساً علىٰ عقب»، أم لا، تاركة جبهة الإنقاذ في أسوأ وضع من الجميع، وهذا أمر يحتاج إلىٰ دراسة. [٣٩] لكن هناك من يرىٰ أن قيام الشاذلي بإيقاف الانتخابات بعد أسبوعين من أعمال الشغب التي قام بها الإسلاميون، يُعد نصراً لجبهة الإنقاذ، ومن ثم انتصار لقوىٰ الديمقراطية. من وجهة نظر هوغ روبرتس (أنظر الفصل السابع) أن مؤيدي جبهة الإنقاذ قد أُجبروا علىٰ النزول إلىٰ الشارع بهدف معارضة قانون الانتخاب الجديد غير العادل الذي أقرّه النظام الحاكم. فضلاً عن أن الاعتقال اللاحق لبلحاج ومدني إشارة واضحة علىٰ أن النظام، خاصة الجناح العسكري، ليس لديه نيّة لتطبيق تجربة حقيقية

للإصلاح الديمقراطي.

وعلىٰ أية حال، في حين أنه لا يوجد شك في وجود عناصر داخل النظام السياسي كانت تبحث عن مبرر لإسقاط جبهة الإنقاذ، فإنه من الممكن تفسير الأحداث التي حدثت أواخر يونيو ١٩٩١ بصورة مختلفة. أما ادعاء جبهة الإنقاذ أنها بذلك التصرف إنما كانت تدافع عن الديمقراطية، فيتسم بشيء من المخادعة والتضليل. بالفعل، أن ردة فعل مدني اللامتسامحة تجاه الأحزاب التي تختلف معه في الرؤي، تُبدي وجهة نظر ضيقة. هذا اللاتسامح الذي تحول إلىٰ غضب مع إقرار قانون الانتخاب الجديد الذي جعل من الصعب علىٰ جبهة الإنقاذ أن تبشّر بدولة إسلامية في ظل رعاية «الديمقراطية».

إن المواجهات العنيفة بين الجيش الجزائري والإصوليين في يونيو ١٩٩١ قد أوضحت مدىٰ صعوبة الإصلاح الديمقراطي في غياب مركز سياسي قوي من المؤسسات المدنية راسخة، وإجراءات قادرة علىٰ امتصاص الصدمات التي من المحتم حدوثها في مرحلة التحول من حكم الحزب الواحد إلىٰ التعددية السياسية. لكن هذا لا يعني أن الماضي التسلطي للجزائر يحكم عليها بمستقبل تسلطي. إن رؤىٰ التطلعات للديمقراطية سوف تعتمد جزئياً علىٰ الكيفية التي تفسر بها وتستجيب لها الطبقة المتوسطة في الجزائر، خاصة الأطراف المعتدلة داخل الحركة الإسلامية، للأزمة المتوطنة في النظام العام والتي برزت في أعقاب أزمة الخليج.

في حالة المجتمع المصري، وكما أشرنا آنفاً، فقد تمّ استبعاد الأحزاب السياسية الإسلامية والجمعيات المهنية عن الساحة السياسية خلال الأزمة. وبالتلازم مع الضعف التنظيمي للمجتمع المدني المصري، فإن هذا الاستبعاد من الصدارة في النقاش العام، يعني أن فشل الخط الإسلامي في مصر في تجاوز الشعارات والخطب اللاذعة ما عاد يشكّل ضرراً مباشراً وفورياً. لكن ذلك، لا ينبئنا بصورة كافية عن طموح الإسلاميين للقيام بدور أكبر وأقوىٰ في الحياة السياسية المصرية. المصريون يعون تماماً أنه عندما تصل الأمور إلىٰ حد الخطر، فإن الجماعات الإسلامية ليست في موقف قادر علىٰ منع النظام من تغيير قواعد اللعبة الانتخابية. فضلاً عن العجز في ردع النظام من مساندة التحالف المعادي لصدام حسين في الخليج. ومع هذا كله، لا يمتلك الأصوليون ما يقولونه تجاه قرار النظام الانصياع لشروط صندوق النقد الدولي الاقتصادية التقشفية.

إن ضعف الجماعات الإسلامية الرئيسة في مصر ليس من صنع أنفسهم. فالمؤسسات التي وضعوا فيها لأنفسهم موطىء قدم ـ خاصة النقابات المهنية ـ لديها خبرة أكثر في التوائم مع ما تطلبه الدولة من التوجّه إلىٰ جماهير المجتمع المدني. وبسبب الضعف الاجتماعي لمكوناتها الجماهيرية، فإن هذه المؤسسات ركزت اهتمامها علىٰ النخبة الحاكمة المعارضة، أو حين تفرض المناسبة ذاتها، أو العمل علىٰ إثارة جمهور لا مبالٍ بالأحداث. في ظل مثل هذه الظروف لا يتوفر سوىٰ

القليل من البواعث للتحرك وتجاوز الشعارات والخطب الحماسية.

ومع ذلك، حتىٰ هذه الأحداث النادرة وحيث يتوفر للأصوليين الإسلاميين مؤسسات مدنية متجذرة إجتماعياً، إلّا أنهم لا يستطيعون ترجمة هذه المكتسبات إلىٰ نتائج سياسية فعّالة. ويقدم لنا «نادي أعضاء هيئة التدريس» حالة تدل على ذلك. فبسبب اتصالهم بقطاع ضخم من طلبة الجامعة، وقطاع التدريس، فإن الأصوليين الإسلاميين تمكنوا من تحويل هذه الأندية إلىٰ مراكز معارضة. لكن لم يتوفر سوىٰ قدر ضئيل من الإجماع داخل صفوفهم حول طبيعة العلاقة بين الإسلام والعديد من القضايا المهنية التي تمس الطلبة والأكاديميين. ونظراً لعدم وجود إجابات مقنعة لمثل هذه القضايا المعقدة، وجد الأصوليون أنه من السهل استغلال أية كارثة تأتي في طريقهم، بما في ذلك أزمة الخليج.

خلاصة:

في يناير ١٩٩١، سؤل ولي عهد الأردن عما إذا كان قد صُدم بإعلان البرلمان الأردني الذي وصف الولايات المتحدة بـ «الشيطان الأعظم». علّق علىٰ ذلك بالقول: «إن هذا الشعور الإسلامي آخذ في التنامي منذ انتخابات ١٩٨٩ . . . في هذا الجزء من العالم. هناك قائمة طويلة من القضايا الملتهبة.. (التي) تُنتج الحركات الأصولية».[٤٠]

في الأيام الخوالي، فإن مثل هذه الحركات في العالم العربي أمامها

خياران. بإمكانها أن تظل سرية، أو أنها «تسيّر الجماهير» عبر التظاهرات في الشوارع التي يمكن قمعها إما بالقمع علىٰ يد النظام المتداعي، أو الاحتواء الغوغائي من قِبل قادة شعبيين يسعون لاستغلال هذه الجماهير. اليوم، علىٰ أية حال، المجتمعات العربية آخذة في الانفتاح المتزايد والتوجّة نحو السياسة التعددية. ويعود ذلك إلىٰ أن الحكومات التسلطية ما عادت قادرة علىٰ إدارة التحديات السياسية والاقتصادية من خلال الأدوات القمعية. في الجزائر والأردن، وإلىٰ حد ما، مصر، استطاعت النقابات المهنية حديثة النشأة والأحزاب السياسية، امتصاص، بل وحتىٰ إعادة تشكيل الضغوط الشعبية التي استثيرت بسبب أزمة الخليج. في الوقت ذاته، تمكنت من استغلال هذه الأزمة بالمراهنة علىٰ قدرتهم مدّ نطاقهم الأيديولوجي.

مما هو مثير للسخرية، أن هذه الاستراتيجية استخدمتها الأنظمة السياسية الحاكمة. فمن خلال المناظرات الهادئة وحرية التجمع، تمكن الشاذلي والملك حسين من إبعاد الرأي العام عن أنظمتهما، في حين أظهرا أنهما يتبينان الديمقراطية. هذا الأسلوب لا تترتب علىٰ اتباعه أية مخاطر، في وقت وجد فيه الزعيمان أنفسهما يرددان الاهتمامات الشعبية فيما يخص حرب الخليج، هذه الاهتمامات التي دون شك، لا يتشاركان الاهتمام بها.[٤١] فإن الجهود السياسية لتبنّي سياسة تحررية ليبرالية، ليست سوىٰ البديل، الأسلم لاستعمال القوة. يضاف إلىٰ

ذلك، أنها خلقت مساحة تتواجد فيها الادعاءات المتضاربة والمتباينة للإسلاميين، والتي يكون الرأي الأخير فيها للرأي العام. هذا الحكم أو الرأي الأخير الذي ليس له وجود علىٰ الساحة الآن. لكن العديد من المراقبين في العالم العربي، يتساءلون الآن، كيف ستتمكن الحركة الإسلامية، والأصولية المتطرفة بوجه خاص، من بلورة رؤية عملية قادرة، وبشكل فعّال، علىٰ ربط القيم الإسلامية بالجهود المبذولة للإصلاح السياسي والاقتصادي.

حواشي الفصل التاسع

١- Charles KrauThammer, (On Getting It Wrong), Time, 15 April, 1991, p. 70

٢- «الصفقة الديمقراطية» نوقشت بتفصيل مسهب في:

Daniel Brumberg, (The Prospects fo a Democratic Bargain in the Middle East), a paper prepared for the National Endowment for Democracy (un published, 1991)

٣- Muhammed Muslih and Augustus Richard Norton, The need for Arab Democracy, Foreign Policy 83 (Summer 1991): 12.

٤- لمعلومات أفضل حول هذا التطور في مصر، أنظر:

John Voll, Sunni Arab Fundamentalism: Egypt and the Sudan in Martin Marty and R. Scott Appleby, eds., Fundamentalisms Observed (Chicago, 1991)

٥- يجب الانتباه إلى أن الحزب الوطني الديمقراطي الذي يتبع الرئيس مبارك، لا يزال يحصل على ٦٠٪ من الـ من الـ ٤٤٨ مقعد في مجلس الشعب.

٦- أنظر مناقشة جهاد عودة لجماعات المصالح في التقرير الاستراتيجي العربي عام ١٩٨٩. القاهرة، مركز الأهرام، ١٩٩٠.

٧- Daniel Brumberg, Islam, Elections And Reform in Algeria, Journal of Democracy 2 (1) (winter 1991): 58-71.

٨- بالنسبة لهذه التقسيمات أنظر:

Leonard Binder, Islamic Liberalism (Chicago, 1988). يجب أن نكون حذرين بعدم معادلة الذرائعية الإسلامية بالليبرالية. الذرائعية الإسلامية تتضمن رؤية اشتراكية تعاونية على المستوى الفكري. وهي تسعى إلى إعادة بناء المجتمع واكتشاف وحدته الأساسية، لكن ليس عن طريق فرض «الدولة الإسلامية» من الأعلى، بل من خلال «الإصلاح» الفردي للإنسان الحر. هذه الرؤية تتشارك مع الليبرالية في بعض الجزئيات لكنها لا تتعادل معها في المفاهيم.

٩- مقابلة مع عباسي مدني يوم ١٩٩٠/٦/٢٢ في (الوطن) حيث جاءت المقابلة بعنوان «الخطط الرئيسية للجبهة الإسلامية».

١٠- لا يجب الخلط بينها وبين تلك الموجودة في قطاع غزة الضفة الغربية والمعروفة أيضاً باسم (حماس).

١١- مجلة (المجاهد)، ص ٢٤. مقابلة مع جاب الله.

١٢- من أجل مناقشة أكثر تفصيلاً لهذه النقابات والأندية السياسية في العملية الديمقراطية، أنظر:

Daniel Brumber, (The University Intelligentsia and The Struggle for Democracy in Contemporary Egypt Egypt) (ph.D. dissertation, Univ. of Chicago, 1991)

١٣- مجلة (آخر ساعة)، ١٩٩٠/٨/٨. موضوع «علماء إسلاميون يناقشون الغزو العراقي».

١٤- (الشرق الأوسط)، ١٩٩٠/٩/٢٠. موضوع «بعض قادة حزب العمل

المصري يجمدون عضويتهم».

١٥- أنظر «الإخوان المسلمون يرحبون بالدعوة إلىٰ الجهاد» في:

• FBIS, NES 90-184, 21 Sept. 1990.

١٦- أنظر (الرأي)، ١٩٩٠/٩/٣٠.

١٧- ظهر التصريح بصورة الإعلان المشترك وقد صدر بالتلازم مع المجلس الوطني العراقي.

١٨- خلال انتخابات ١٩٨٩، أسس الأصوليون الإسلاميون تحالفاً مع القوميين العرب واليسار. لكن هذا التحالف سرعان ماانهار، بسبب رفض الأصوليين دعوة القوميين واليسار لحل القضية الفلسطينية من خلال وجود الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية.

١٩- أنظر (الدستور)، ١٩٩٠/١١/٢٣.

٢٠- Jordan Times، ١٩٩١/١/١٣.

٢١- المرجع السابق، ١٩٩١/٢/٢.

٢٢- علىٰ سبيل المثال، تظاهر قرابة ١٠٠٠٠ من المعارضين في عمّان لبضعة أيام قبل مقابلة الأساتذة الأردنيين. أما حجم الجماهير المعارضة في الأشهر التالية، حتىٰ قبل اندلاع الحرب البرية، لم يزد عن ضعف هذا الرقم. أنظر Jordan Times ١/٣١-١٩٩٠/٢/١.

٢٣- (الدستور)، ١٩٩٠/١٢/٣٠.

٢٤- أنظر • Beverly Milton-Edward's Chapter in this volume.

٢٥- أنظر «الجبهة الإسلامية تنكر تغيير موقفها من أزمة الخليج». في:

• FBIS, NES 90-229, 28 Nov.1990, p.1

٢٦ـ أنظر «جبهة الإنقاذ تحتضن المظاهرات المؤيدة للعراق» في:

• FBIS, NES 91-014, 22 Jan. 1991.

وقد أشارت التقارير إلىٰ غياب عباسي مدني عن المظاهرة التي نظمت يوم ٢٢ يناير.

٢٧ـ أنظر «مسيرات تُنظَم من أجل التضامن مع العراقيين و«مسيرات تُنظَم لتأييد الشعب العراقي»، في .FBIS-NES 91-107, 25 Jan. 1991. pp. 3-4 •

دون إعطاء لعدد المشاركين في هذه المسيرات.

٢٨ـ أنظر «الدعوة لضرب المصالح الأمريكية واليهودية»

• FBIS-NES 91-009, 14 Jan. 1991, p. 14.

وتجب ملاحظة أن المقتطفات في هذا التقرير يبدو وكأنها صادرة عن بلحاج وليس عن مدني.

٢٩ـ «قائد أصولي يمارس التدريب العسكري»

FBIS, NES 91-019,29 Jan. 1991, p.3.

٣٠ـ أنظر:

Bouzine Ahmed Khoda, FIS-Hamas: A Semblance of Divorce in Revolution Africaine, 10 Jan., 1991.

٣١ـ اشتكىٰ أحد أصدقاء اليسار المصري في نوفمبر ١٩٩٠ قائلاً: «إذا كانت هناك حرب في الخليج، فلن نتخلص أبداً من مبارك».

٣٢ـ أعلن مجلس الشعب المصري المنتخب حديثاً يوم ٢٦ يناير تأييده الكامل للسيد الرئيس محمد حسني مبارك في كل الجهود التي يقوم بها.. لمعالجة هذه الأزمة... كما نحيي قواتنا الباسلة، درع الأمّة الحصين، الذي علىٰ استعداد للدفاع عن الأمن العربي والكرامة العربية....».

٣٣ـ أنظر Jordan Times ، ٦/٤/١٩٩١ .

٣٤ـ أنظر «الملك يخاطب الوزارة في القضايا المحلية». في:

. FBIS, NES 91-182, 29 April 1991, p. 30.

٣٥ـ أنظر:

Pierre Devoluy, (Algeria Grapples with the truth), in L'Express, 22 March

. 1991.

٣٦ـ أنظر «حماس تقدم برنامجاً سياسياً» في:

FBIS, NES 91-063, 2 April 1991. وقد صرّح النحناح بذلك يوم ٣٠ مارس.

٣٧ـ أنظر L'Express, 22 March 1991. .

٣٨ـ بالنسبة لزعماء حزب النهضة، في حين أنهم قد صرحوا برغبتهم للانضمام إلى قائمة جبهة الإنقاذ، أشاروا أيضاً إلى ضرورة أن يمثل التحالف الانتخابي، الإسلام وليس الأحزاب.

٣٩ـ أنظر L'Express, 22 March 1991. .

٤٠ـ Le Monde ، ٢٣ يناير ١٩٩١ .

٤١ـ أنظر على سبيل المثال، خطبة الملك حسين لـ «الأمّة العربية والإسلامية» في عمّان بتاريخ ٦ فبراير، والتي صرّح خلالها: «حين تُقدّم المناطق العربية والإسلامية كقاعدة لجيوش الحلفاء لتدمير لعراق العروبة والإسلام.. فأقول. أنه يمكن لأي عربي أو مسلم أن يتخيل حجم الجريمة التي ترتكب ضد دينه وأمّته... بالنسبة لشعبنا في العراق.. ولأقربائنا...، نحن نمد كل الحب.. في حين أنهم يدافعون عنا ويرفعون عالياً راية الله أكبر.. راية العروبة والإسلام». وكان الملك حسين والرئيس الشاذلي يتشاورون ـ خلال الحرب ـ مع قادة أحزاب المعارضة.

التسلسل التاريخي للأحداث
في ظل أزمة الخليج

١٩٩٠

١٦ يوليو

طارق عزيز، وزير خارجية العراق، يبعث رسالة إلىٰ الجامعة العربية، يتهم فيها الكويت بسرقة ٢,٤ ألف مليون دولار ثمن النفط المُستخرج من حقل الرميلة في المراحل الأولىٰ للحرب العراقية ـ الإيرانية، وإقامة منشآت عسكرية علىٰ الأراضي العراقية، والعمل علىٰ خفض المدخول المالي للنفط العراقي بالعمل علىٰ انخفاض سعر البترول من خلال الانتاج النفطي أكثر من اللازم. كذلك اتهم طارق عزيز دولة الإمارات العربية المتحدة بتخطي حصتها الانتاجية من النفط، وأنها والكويت يرفضان إلغاء ديونهما المترتبة علىٰ العراق.

١٧ يوليو

صدام حسين يلوم السياسيات الانتاجية للكويت ودولة الإمارات العربية المتحـدة بتـأثـير من أمـريكا كمخطط لتقويض المصالح العربية، مهدداً باستخدام القوة لجعل مصدري النفط العرب يلتزمون بالحصص المقررة لهم.

١٨ يوليو

الكويت تعقد جلسة طارئة للمجلس الوطني وتبعث مبعوثيها إلىٰ الدول

العربية للبحث في الاتهامات العراقية.

١٩ يوليو

الكـويت تُبلغ الجامعة العربية أن العراق يحفر آباراً نفطية في المنطقة الكويتية، ويبعث برسالة إلىٰ بيريز دي كويار، السكرتير العام للأمم المتحدة، حول العلاقات مع العراق. ريتشارد شيني، وزير الدفاع الأمريكي، يُصرّح أن الولايات المتحدة ملزمة بالدفاع عن الكويت في حال تعرضها للهجوم.

٢٥ يوليو

٣٠٠٠٠ من نخبة القوات العسكرية العراقية تحتشد علىٰ الحدود مع الكويت، ووصل العدد إلىٰ ١٠٠ ٠٠٠ بنهاية يوليو.

٢٥ يوليو

بعد اجتماع الرئيس حسني مبارك وملك الأردن حسين وطارق عزيز في الاسكندرية، يصدر تصريحاً بموافقة العراق علىٰ تسوية الخلافات مع الكويت والإمارات العربية المتحدة، وأن الكويت وافقت علىٰ عقد محادثات مع العراق في المملكة العربية السعودية لحل النزاع الحدودي.

٣١ يوليو

ممثلو الكويت والعراق يتباحثان في جدّة. هذه المباحثات التي انهارت يوم ١ أغسطس.

٢ أغسطس

تحت ستـار تأييد مجموعة من الثّوار الكويتيين المعارضين لحكم عائلة الصباح، يقوم العراق بغزو الكويت، ويحتل حقول النفط. مجلس الأمن

الدولي يصوّت على القرار ٦٦٠ الذي يُدين العراق لغزوها الكويت ويصرّح أنه مالم يتم سحب القوات العراقية فوراً ودون شرط، فإن العقوبات والقوة العسكرية سوف يتم استخدامها.

٣ أغسطس

اجتماع ٢١ من وزراء خارجية الجامعة العربية في القاهرة يشجبون الغزو العراقي لكن يحذرون من أي تدخل غربي في الشئون العربية. الأردن وموريتانيا والسودان واليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية يمتنعون عن التصويت. والمندوب الليبي يخرج من الاجتماع. مجلس التعاون لدول الخليج العربية يُصرّ على أن رفض الجامعة العربية للتدخل الأجنبي لا يشمل إجراءات مجلس الأمن الدولي وفقاً لميثاق الجامعة العربية الذي يلتزم بقرارات الأمم المتحدة. في موسكو، يصدر تصريح مشترك لوزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر ووزير الخارجية السوفيتي إدوارد شيفاردنازه، يشجب الغزو العراقي ويطالب بوقف تسليم الأسلحة للعراق.

٦ أغسطس

قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٦١ يفرض العقوبات الاقتصادية على العراق.

٧ أغسطس

بقبول دعوة السعودية لتعزيز الدفاعات ضد العراق، تبدأ الولايات المتحدة «عملية درع الصحراء» بإرسال جنود المظلات ولواء عسكري وطائرات مقاتلة إلى السعودية لحماية البلاد من غزو عراقي.

٨ أغسطس

العراق يُعلن الوحدة مع الكويت ويقول أنه لن يهاجم السعودية. في التلفزيون الأمريكي يقول الرئيس بوش أن استقلال السعودية من المصالح الحيوية للولايات المتحدة. بريطانيا العظمىٰ تعلن عن إرسال سرب طائرات مقاتلة إلىٰ الشرق الأوسط، وتعزيز أسطولها البحري في الخليج. فرنسا أيضاً تُعلن عن تعزيز وجودها البحري في الخليج.

٩ أغسطس

تبني القرار رقم ٦٦٢ بالإجماع في مجلس الأمن: بطلان وإلغاء إعلان ضم الكويت للعراق، تشكيل لجنة خاصة لمراقبة العقوبات الاقتصادية.

١٠ أغسطس

أثنا عشر عضواً منن أصل ٢١ من أعضاء الجامعة العربية، يجتمعون في القاهرة، ويصوتون علىٰ إرسال قوات عسكرية للمساعدة في الدفاع عن السعودية ودول الخليج الأخرىٰ ضد العراق. ليبيا ومنظمة التحرير تساندان العـراق. الأردن وموريتانيا والسودان تؤيدان القرار مع التحفظ. الجزائر واليمن تمتنعان عن التصويت. وتونس تتغيب.

١١ أغسطس

سوريا تُعلن أنها سوف ترسل قوات عسكرية إلىٰ السعودية؛ القوات العسكرية المصرية والمغربية تصل إلىٰ السعودية.

١٢ أغسطس

صدام حسين يربط انسحاب القوات العراقية من الكويت بالانسحاب السوري من لبنان، والانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة والضفة الغربية

ومرتفعات الجولان ولبنان. الحكومتان الأمريكية والإسرائيلية ترفضان هذا «الربط». حسين يطلب أيضاً إحلال قوات عربية بإشراف الأمم المتحدة محل القوات الأجنبية، وأن تطبّق الأمم المتحدة قرارتها الخاصة بالوضعين السوري والإسرائيلي، وإيقاف القرارات الخاصة بالعراق بعد ٢ أغسطس. الرئيس بوش يأمر القوات الأمريكية بإيقاف صادرات النفط العراقية، وجميع الواردات باستثناء المواد الغذائية. صدام حسين يحاول تحويل الأنظار عن أزمة الخليج والتركيز على الصراع العربي الإسرائيلي محدثاً استجابة عاجلة وفورية في بعض أجزاء من العالم الإسلامي. أحد الدعاة عند المسجد الأقصى في القدس يشجب بشدة القيادة السعودية في حشد ضم قرابة ١٠٠٠٠ من المصلّين. وفي الأردن، يدعو الإخوان المسلمون، المسلمين «لتطهير الأرض المقدسة لفلسطين ونجد والحجاز من الصهاينة والإمبريالية».

١٤ أغسطس

حركات المعارضة العراقية، بما في ذلك الجماعات الشيعية، تأخذ موقفاً ثابتاً ومتناغماً ضد الوجود الدائم للغرب في منطقة الخليج. وبيان جماعي يتعهدون، بعد تحرير العراق من الظلم البعثي، ببناء نظام جديد «يلبي واجبه الوطني بالكفاح ضد الإمبريالية والصهيونية ومخططاتها».

١٥ أغسطس

العراق يقبل مراحل السلام الإيرانية لإنهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية.

١٧ أغسطس

الناطق باسم البرلمان العراقي، سعدي مهدي صالح، يعلن عن احتجاز مواطني «الأمم المعتدية» في حين وجود تهديد بالحرب ضد العراق.

١٨ أغسطس

رسميون عراقيون يعلنون أن الأجانب المحتجزين في العراق والكويت سوف يُنقلون إلىٰ قواعد عسكرية وأماكن استراتيجية أخرىٰ لاستخدامهم «دروعاً بشرية». القرار ٦٦٤ يتم تبنيه بالإجماع من قِبل مجلس الأمن: «يجب علىٰ العراق السماح والتسهيل الفوري للجنسيات الأجنبية مغادرة العراق والكويت».

١٨ أغسطس

تقارير غير مؤكدة عن تظاهرات للسوريين ضد انتشار القوات العسكرية السورية في كلّ من حمص وحماة ومرتفعات الجولان.

١٩ أغسطس

الولايات المتحدة ترفض عرضاً من صدام حسين بإطلاق الرهائن الغربيين إذا سحبت الولايات المتحدة قواتها من السعودية، ورُفعت العقوبات الاقتصادية ضد العراق.

٢٣ أغسطس

مقابلة متلفزة لصدام حسين مع رهائن بريطانيين تضم أطفالاً. الأردن يواجه اللاجئين الهاربين من العراق، ويغلق مؤقتاً حدوده مع العراق.

٢٨ أغسطس

صدام حسين يُعلن، في مرسوم، الكويت المحافظة التاسعة عشرة في التنظيم الإداري العراقي. ويعلن أيضاً أن جميع النساء والأطفال الأجانب المحجوزين في العراق (بما في ذلك الكويت) سيكون لهم حق المغادرة.

سبتمبر

ممثل الإخوان المسلمين في مصر ينضمّ إلىٰ وفد مكوّن من ثلاثة عشر عضواً يمثلون الحركات الإسلامية عبر العالم الإسلامي. هذا الوفد يزور الأردن والسعودية والعراق وإيران لبحث الانسحاب العراقي من الكويت. وزيارة أخرىٰ للأردن واليمن وإيران والعراق وسوريا في ديسمبر. حزب العمل المصري، الحليف المستتر لجماعة الإخوان، يناصر العمل من أجل تجنب الحرب، وربط الانسحاب بتسوية نزاع المصالح بين العراق والكويت، وحق الكويتيين في إدارة شئونهم الداخلية، ومقاومة المحاولات الأمريكية لفرض هيمنتها علىٰ العالم العربي، لكن الحكومة المصرية تقوم بتوبيخ قادة الحزب.

١ سبتمبر

نهاية «غير حاسمة» ليومين من المحادثات بين بيريز دي كويار وطارق عزيز في عمّان. قرابة ٧٠٠ إمرأة وطفل من الأجانب يُسمح لهم بمغادرة العراق.

٢ سبتمبر

السعودية تُعلن عن زيادة انتاجها النفطي ٢ مليون برميل يومياً.

٧ سبتمبر

أمير الكويت المقيم في السعودية يعد بدفع ٥ بليون دولار لنفقات العملية العسكرية الأمريكية. السعودية والإمارات العربية المتحدة تعرضان المساهمة في هذه النفقات.

٩ سبتمبر

في مؤتمر قمة في هيلسنكي الرئيسان بوش وغورباتشوف يحذران صدام حسين أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مستعدان لاتخاذ خطوات أخرىٰ

تتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة ويُصرّان علىٰ ضرورة تطبيق جميع القرارات الصادرة من مجلس الأمن الدولي تجاه العراق. بالاتفاق علىٰ الانسحاب العراقي من الكويت وعودة الحكومة الكويتية وكذلك إطلاق سراح الرهائن، وافق بوش وغورباتشوف أيضاً علىٰ قيام وزيرا خارجيتهما بالبحث في «تطوير الأنظمة والإجراءات الخاصة بالأمن الإقليمي لضمان الأمن والاستقرار» في المنطقة.

١٢ سبتمبر

منظمة العالم الإسلامي تصادق علىٰ قرار السعودية الخاص بدعوة القوىٰ غير المسلمة للمساعدة في الدفاع عن المملكة. كما دعت المنظمة إلىٰ تكوين قوة عسكرية إسلامية لتحل محل القوىٰ الصديقة.

١٢ سبتمبر

الرئيس السوري الأسد يدافع عن انتشار القوات السورية في الخليج ويصرّح أن وجود القوات الأجنبية في الأراضي العربية بسبب الغزو العراقي.

١٣ سبتمبر

مجلس الأمن الدولي يوافق علىٰ القرار ٦٦٦ الخاص بفرض الرقابة الصارمة علىٰ المساعدات الغذائية للعراق.

١٣ سبتمبر

في إيران، آية الله خامئني، خليفة الخميني كزعيم للجمهورية الإسلامية، يُعلن، القتال ضد الولايات المتحدة هو جهاد. بعد أيام قلائل، يُصدر ١٦٠ نائباً في المجلس، تصريحاً لتأييد دعوىٰ خامئني ويطالب بانسحاب القوات الأمريكية (والعراقية).

١٤ سبتمبر

بريطانيا تعلن أنها سترسل فرقة مسلحة و ٦٠٠٠ من القوات المقاتلة إلىٰ الخليج. وزير الخارجية بيكر يجتمع مع الأسد في دمشق. الصحافة السورية تؤيد التوصل إلىٰ حل سياسي للأزمة لكنها تقول أن سوريا قادرة علىٰ إرسال المزيد من القوات إذا لزم الأمر.

١٥ سبتمبر

فرنسا توافق علىٰ إرسال ٤٠٠٠ جندي وثلاث فرق جوية عسكرية، وبذلك يصل عدد الجنود الفرنسيين إلىٰ ١٣٠٠٠ جندي، ١٤ سفينة حربية وقرابة ١٠٠ حوامة هوائية مضادة للدبابات. ملك الأردن يدعو جورج حبش رئيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ونايف حواتمة زعيم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. للعودة إلىٰ الأردن بعد منع دام عشرين عاماً، وذلك لحضور مؤتمر القوىٰ الشعبية العربية.

١٦ سبتمبر

مصر ترسل ١٥٠٠٠ من قواتها، وبذلك يرتفع عدد القوات المصرية في السعودية إلىٰ ٢٠ ٠٠٠ جندي.

٢٠ سبتمبر

بريطانيا والولايات المتحدة توافقان علىٰ وضع القوات البريطانية تحت القيادة الأمريكية، لكن العمل العسكري يتطلب المشاورة.

٢٣ سبتمبر

صدام حسين يهدد بالرد علىٰ محاولة «خنق الشعب العراقي» بتدمير حقول النفط في الشرق الأوسط وبضرب إسرائيل.

٢٤ سبتمبر

الرئيس الفرنسي ميتران يقترح عقد مؤتمر دولي للشرق الأوسط لمناقشة تسوية جميع مصادر النزاع في المنطقة، حالما ينسحب العراق من الكويت ويطلق سراح الرهائن. سعر برميل البترول يصل إلىٰ ٤٠ دولاراً.

٢٥ سبتمبر

في ختام زيارة الرئيس السوري لإيران، تعلن سوريا وإيران معارضتهما للعراق والنظر بعين الاعتبار لانتشار القوات الأمريكية في الخليج.

٢٦ سبتمبر

الرئيس التركي تورغوت أوزال يصرح أن تركيا ستؤيد التفويض بالعمل العسكري ضد العراق الذي أقرّته الأمم المتحدة. لكن تركيا تسعىٰ لاتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة لموازنة خسائرها بسبب الأزمة.

٢٧ سبتمبر

بريطانيا وإيران توافقان علىٰ عودة التواصل الدبلوماسي.

٢٩ سبتمبر

في خطابه الذي ألقاه في الجمعية العامة للأمم المتحدة، أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح يقارن الغزو العراقي للكويت بالاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وجنوب لبنان.

أكتوبر

الولايات المتحدة تقطع جميع المساعدات الأمريكية الاقتصادية والعسكرية لباكستان بسبب برنامجها الذري السري. وجاء قطع المساعدات الأمريكية (تقدّر بـ ٥٧٨ مليون دولار سنوياً) في وقت تعاني فيه باكستان من عودة آلاف

العمال الذين فقدوا ممتلكاتهم ومدخراتهم في الكويت والعراق. الحكومة الباكستانية أرسلت ٥٠٠٠ جندي إلى السعودية وكانت على استعداد لإرسال فرقة مسلحة للاشتراك في التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة ضد العراق. على إثر ذلك صرّح قاضي حسين أحمد زعيم جماعة الإسلام أن الإشارة المتكررة والمبالغة في الوسائط الإخبارية في دوائر واشنطن حول «الآلة العسكرية الضخمة» لصدام، يبيّن أن «الهدف الحقيقي من الانتشار الأمريكي ليس الدفاع عن السعودية ولا تحرير الكويت، بل أن الهدف الحقيقي هو تدمير القوة العسكرية لأمّة مسلمة عربية لضمان هيمنة إسرائيل في المنطقة». هذا الشك حول «المعنى الحقيقي للنزاع»، وصل إلى مرحلة العقيدة مع بداية الحرب بعد عدة أشهر.

٨ أكتوبر

قوات الأمن الإسرائيلي في القدس تقتل واحد وعشرين فلسطينياً تظاهروا في الحرم الشريف، بالقرب من الموقع الإسرائيلي لمعبد سليمان والموقع الحالي للمسجد الأقصى. خلال الأسابيع التي تلت ذلك، فرض حظر تجول حجز مليون شخص في منازلهم، وإسرائيل ترفض لجنة التحقيق الدولية للأمم المتحدة. في اليوم ذاته، وقبل الإعلان عن هذه الأنباء، يشهد البرلمان الإيراني صراعاً انتخابياً بين المتطرفين والذرائعيين، يحسم لصالح الطرف الثاني.

٢٣ أكتوبر

استجابة لجهود الاتحاد السوفيتي وفرنسا، تُعلن العراق عن إطلاق سراح الرهائن الفرنسيين لمغادرة العراق. جورج بوش ورئيسة الوزراء مارجريت تاتشر يكرران عدم تساهلهما إزاء الانسحاب العراقي من الكويت.

٢٥ أكتوبر

الرئيس علي عبدالله صالح يتهم السعودية بالعمل علىٰ إضرار الاقتصاد اليمني بإبعاد حوالي ٠٠٠ ٥٠٠ يمني من السعودية.

٢٩ أكتوبر

قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٧٤ يحمّل العراق انتهاك حقوق الإنسان، والخسائر الاقتصادية منذ احتلال الكويت يوم ٢ أغسطس، والأضرار الناجمة عن الحرب.

نوفمبر

في مصر، حزب العمل بالتعاون مع جميع أحزاب المعارضة الرئيسة عدا حزب اليسار، يقاطعون الانتخابات المحلية بعد قرار المحكمة العليا ببطلان انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٨٧. النظام المصري يمرر قانوناً جديداً للانتخابات بشروط تتلائم مع وضعية الحزب الديمقراطي الوطني الحاكم. وفي دعايتهم ضد الانتخابات، يربط حزب العمل المقاطعة بالموقف ضد القوات الأجنبية في الخليج.

١ نوفمبر

الجنرال نورمان شوارزكوف، القائد الأمريكي للقوات المتعددة الجنسيات في الخليج، يصرّح أنه قد لا يكون من مصالح الولايات المتحدة، وقيام «توازن قوي طويل الأمد في المنطقة»، تدمير العراق.

٤ نوفمبر

١٥٠٠٠ جندي سوري بدأوا بالوصول إلىٰ المملكة العربية السعودية.

٨ نوفمبر

الرئيس جورج بوش يأمر بإرسال ١٥٠٠٠٠ جندي آخر من القوات الأمريكية إلىٰ الخليج «لتوفير دفاع فعّال» لإجبار العراق علىٰ الخروج من الكويت. هذه الإضافة ترفع العدد للقوات المسلحة الأمريكية في المنطقة إلىٰ أكثر من ٣٨٠ ٠٠٠ جندي مع بداية ١٩٩١. صدام حسين يعزل رئيس الأركان، الجنرال ناظر الخزرجي، الذي يُعتقد أنه عارض غزو الكويت.

١٤ نوفمبر

آية خامئني يصادق علىٰ الجهود الدبلوماسية للرئيس الإيراني ووزير خارجيته، الذي عقد جولة من المحادثات مع الرئيس التركي.

١٨ نوفمبر

صدام حسين يُعلن أن جميع الرهائن سيُطلق سراحهم بدءاً من عيد الميلاد فصاعداً «ما لم يتم التشويش علىٰ ذلك عسكرياً». إطلاق سراح الرهائن يبدأ قبل ذلك.

١٩ نوفمبر

وكالة الأنباء العراقية الرسمية تُعلن عن عزم العراق إرسال ٢٥٠ ٠٠٠ جندي (بما في ذلك ١٥٠ ٠٠٠ من الاحتياط) إلىٰ الكويت لردع أية محاولة لاسترجاع الكويت. القوات العراقية في جنوب العراق والكويت تُقدّر بـ ٧٠٠ ٠٠٠ جندي.

٢٣ نوفمبر

الرئيس بوش يجتمع بالرئيس السوري حافظ الأسد في دمشق ويُعلن أن الرئيس الأسد يؤيد التحالف ويتعهد باستخدام القوة في الخليج.

٢٦ نوفمبر

الرئيس غورباتشوف يُبلّغ طارق عزيز أثناء وجوده في موسكو أن على العراق مغادرة الكويت إذا ما كانت تريد تجنب الحرب.

٢٨ نوفمبر

بريطانيا تعيد العلاقات الدبلوماسية مع سوريا بعد انقطاع دام أربع سنوات.

٢٩ نوفمبر

القرار رقم ٦٧٨ الذي وافق عليه مجلس الأمن يخوّل الدول الأعضاء «استخدام جميع الوسائل الضرورية» لتطبيق القرار ٦٦٠ وما تلاه من قرارات بالنسبة للكويت إذا لم ينسحب العراق من الكويت بحلول يوم ١٥ يناير.

٣٠ نوفمبر

الرئيس بوش يُعلن أنه دعا طارق عزيز إلى واشنطن، وأنه على استعداد لإرسال جيمس بيكر إلى بغداد لإجراء محادثات مع صدام حسين في الفترة ما بين ١٥ ديسمبر، ١٥ يناير «لمناقشة كل الأمور ذات الصلة بأزمة الخليج».

ديسمبر

في لبنان، ونتيجة للإصلاحات السياسية التي قام بها الرئيس الهراوي وانسحاب الميلشيات المتعددة من بيروت الكبرى بشكل كامل، وتمكّن الجيش اللبناني، بمساندة السوريين من السيطرة على العاصمة. وقبل انسحاب الميلشيات من بيروت، تمكنت المجموعات الشيعية أمل وحزب الله من التوقيع على اتفاق سلام، ومع الانسحاب تحرك رجال الميلشيات نحو الجنوب باتجاه الحدود الإسرائيلية، مما حدا بإسرائيل شن الغارات على الجنوب اللبناني.

الحكومة اللبنانية تبدأ ببرنامج إعادة البناء، وتعيد سيطرتها على الموانىء الرئيسية في لبنان. الرئيس الهراوي يتبع سوريا في معارضتها لصدام حسين وبذلك يضمن المساعدات من السعودية.

١ ديسمبر

مجلس قيادة الثورة العراقي يقبل «فكرة الدعوة والاجتماع» (وهو ما عرضه بوش من إجراء محادثات مباشرة) ويُعلن أن العراق «سوف يدعو ممثلين للدول والأحزاب ذات الصلة بالنزاعات والقضايا المعلقة لحضور الاجتماع» وأن مستقبل الفلسطينيين في المناطق المحتلة سيكون على رأس جدول الأعمال.

٢ ديسمبر

وزير الخارجية بيكر يصرّح أن مكافأة العراق على الانسحاب من الكويت ستكون بعدم مهاجمته من قِبل الولايات المتحدة، وأن يجب عدم ربط قضية الكويت بالمسألة الفلسطينية.

٣ ديسمبر

ريتشارد شيني، وزير دفاع الولايات المتحدة يصرّح أن العراق يستطيع تحمل العقوبات لسنة أو أكثر وأن الولايات المتحدة لا تستطيع الانتظار حتى تفعل العقوبات مفعولها.

٤ ديسمبر

يعد إعلان تأييدها لقرارات مجلس الأمن الدولي، النائب الأول للرئيس الإيراني، حسن حبيبي، يعلن أن إيران تعارض أية تنازلات يقدمها الغرب للعراق.

٥ ديسمبر

وليم ويبستر، مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية يشهد لدىٰ لجنة الخدمات العسكرية أن استمرار العقوبات الاقتصادية ضد العراق سيعنىٰ فقدان قوة الطيران العراقية قدرتها خلال ثلاثة أشهر، وأن القوات الأرضية العراقية ستفقد قدرتها القتالية خلال تسعة أشهر.

٦ ديسمبر

صدام حسين يطلب من المجلس الوطني العراقي أن يسمح لجميع الأجانب بالمغادرة. ويشير إلىٰ أن ذلك قد تمّ بعد التشاور مع الأردن واليمن وفلسطين والسودان ودول المغرب العربي، وكذلك نظراً للإشارات الإيجابية من بعض المصادر في الولايات المتحدة وأوروبا.

١١ ديسمبر

الرئيس الشاذلي بن جديد يتصل بليبيا ويبدأ جولة سفر للعواصم العربية وطهران لعرض مبادرة سلام عربية. وقد زار بغداد في ١٢ ديسمبر ولكن أخبره المسئولون السعوديون أن زيارته للرياض لن تحقق أي هدف. رئيس الوزراء الإسرائيلي، إسحاق شامير، يصرح بعد محادثات مع الرئيس بوش في الولايات المتحدة، أن الولايات المتحدة لن تسوي أزمة الخليج علىٰ حساب إسرائيل.

١٦ ديسمبر

إغلاق السفارة البريطانية في الكويت، وهي آخر سفار ظلت مفتوحة.

١٨ ديسمبر

أغلبية أعضاء المجلس الأوروبي الذي يضم فرنسا وإيطاليا وأسبانيا، يقرر إلغاء الاجتماع بين رئيس المجلس وطارق عزيز حتىٰ يتم الاتفاق علىٰ الوقت

الذي ستجرىٰ فيه المحادثات الأمريكية ـ العراقية.

٢٠ ديسمبر

مجلس الأمن الدولي، وبتأييد من أمريكا، يُقرّ قراراً ينتقد إسرائيل لإبعادها أربعة من الفلسطينيين عن قطاع غزة، ويطلب من السكرتير العام «مراقبة» أوضاع الفلسطينيين في المناطق المحتلة.

٢٧ ديسمبر

مائة وعشرة من الأعضاء الديمقراطيين لمجلس النواب يطالبون الرئيس بوش بإعطاء فرصة أكبر كي تأخذ العقوبات الاقتصادية مفعولها.

٢٨ ديسمبر

وزير الدفاع شيني يخاطب قوات الولايات المتحدة في الخليج أنه من المحتمل استخدام القوة ضد العراق، وأنه إذا ما حدث ذلك، فيجب تحقيق «نصر شامل ومطلق».

١٩٩١

يناير

حزب العمل في مصر ينجح في إنشاء جبهة تضم القوىٰ والأحزاب السياسية التي تعارض الحرب. هذه الجبهة تضم اليسار، لكنها تستبعد حزب الوفد الذي يؤيد التحالف الدولي.

يناير

الشيخ بن باز يصدر فتوىٰ بفرض استخدام القوة ضد العراق ويُعلن أن

القتال ضد صدام هو جهاد بحد ذاته، وأن الجنود من غير المسلمين لهم دور هام في إلحاق الهزيمة بـ «عدو الله».

١ يناير

لمواجهة التأييد العريض لصدام حسين في الأردن، يعيّن الملك حسين وزراء من الأصوليين الإسلاميين في الوزارة الجديدة. من ضمن الوزارات التي يسيطر عليها الأصوليون، وزارتي الشئون الدينية والتعليم.

٤ يناير

طارق عزيز يقبل دعوة الاجتماع بجيمس بيكر في جنيف في ٩ يناير ويشدد على الحاجة لمعالجة القضية الفلسطينية.

٦ يناير

وزارة الدفاع الأمريكية تعلن عن إخضاع جميع التقارير الصحفية للرقابة العسكرية.

٧ يناير

جيمس بيكر ورئيس الوزراء البريطاني الجديد، جون ميجور، يعلنان أن لا تمديد للتاريخ النهائي المحدد للعراق كي يغادر الكويت.

٩ يناير

فشل بيكر وعزيز في الوصول إلى أي اتفاق بعد الاجتماع في جنيف. وفي مصر، يصرح جون ميجور عن ضرورة عقد مؤتمر دولي للقضية الفلسطينية حالما تنتهي أزمة الخليج.

١٢ يناير

الكونجرس الأمريكي يخوّل الرئيس بوش استخدام القوة ضد العراق.

١٢ يناير

في خطبة يوم الجمعة، يطالب زعيما جبهة الإنقاذ مدني وبلحاج جمهور المصلين (قرابة ٦٠٠٠) بـ «مهاجمة المصالح الخاصة باليهود والولايات المتحدة في أي مكان في العالم». بعد أيام قلائل يصرّ مدني على أن تقوم الحكومة بتعبئة «مليون من جنود الاحتياط. . . وكل أبناء الجزائر» من أجل «إعداد أنفسنا للحرب».

١٣ يناير

السكرتير العام للأمم المتحدة بيريز دي كويار، وبعد مقابلة صدام حسين، يعلن عن فشله في تحقيق أي قرار. صدام يدعو حافظ الأسد إلى بغداد استجابة لنداء من سوريا.

١٤ يناير

وزير الخارجية التركي يصرّح أن تركيا لن تشارك في أي عدوان على العراق، لكن يمكن للطائرات الأمريكية أن تتزود بالوقود من القواعد الأمريكية الموجودة في تركيا طالما أنها تتسلح من مكان آخر. بيريز دي كويار يناشد الجميع وقف النزاع الذي لا يريده أحد. انتهاء المهلة التي حددتها الأمم المتحدة للعراق للانسحاب من الكويت بمنتصف الليل بتوقيت نيويورك.

١٦ يناير

قبل وقت قصير من منتصف الليل بتوقيت غرينتش، بدأت «عملية عاصفة الصحراء» بهجوم جوي على الكويت وبغداد. في الغارات الأولية تم ضرب وزارة الدفاع والمطار ومحطات تكرير البترول ومجمع البتروكيماويات و القصر الرئاسي في بغداد.

١٧ يناير

مع اندلاع عملية عاصفة الصحراء وقصف الحلفاء للكويت والعراق، تعلن إسرائيل منع التجول في بعض مناطق القدس الشرقية، ثم بعد ذلك بقية المناطق المحتلة. الفلسطينيون في قطاع غزة كانوا في الأصل في حال منع تجول شامل بعد اغتيال أحد القادة الفلسطينيين في تونس يوم ١٤ يناير. قصف وحدات الحرس الجمهوري المقيمة في المنطقة الحدودية بين السعودية والكويت. الجنرال كولن باول، رئيس هيئة الأركان للولايات المتحدة، يعلن أن نجاح القصف الجوي يصل إلى نسبة ٨٠٪.

١٧ - ١٨ يناير

سبعة صواريخ سكد عراقية برؤوس تقليدية تسقط في إسرائيل بالقرب من تل أبيب وحيفا. صاروخ باتريوت الأمريكي يدمر صاروخ عراقي موجه إلى القاعدة الأمريكية في الظهران بالمملكة العربية السعودية. أسعار النفط تنخفض من ٣٠ إلى ١٨ دولار مع سيطرة قوات التحالف على الوضع. أسعار النفط لا تزال دون العشرين دولاراً بنهاية يناير، وقرابة ١٨ دولاراً بنهاية فبراير.

١٩ يناير

الولايات المتحدة تسلم إسرائيل صواريخ باتريوت.

٢٠ يناير

الجنـرال شوارزكوف، يعلن عن تدمير المفاعل الذري العراقي، وأن المصانع العراقية الخاصة بصناعة الأسلحة البيولوجية والكيميائية تعاني من ضعف القدرة علىٰ الانتاج.

٢١ يناير

تظاهرة يقوم بها رجال الدين في إيران ضد الحرب تفشل في استقطاب الجماهير.

٢٢ يناير

وزير خارجية تونس، حبيب بولعراس يقول، في خضم ا لتأييد الشعبي الواسع لصدام حسين من قِبل الشعب التونسي، في مقابلة إذاعية، إن الهدف تدمير القدرة الاقتصادية والصناعية للعراق وليس تحرير الكويت. ويرىٰ أن لهذا التدمير نتائج وخيمة علىٰ أمن ومصالح الأمة العربية.

٢٤ يناير

القوات الأمريكية تحرر جزيرة قاروه الكويتية.

٢٤ يناير

اليابان ترفع مساهمتها المالية في الجهود الدولية إلىٰ ١١ بليون دولار.

٢٥ يناير

الولايات المتحدة و السعودية تتهمان العراق بخلق بقعة نفطية في الخليج بامتداد تسعة أميال، من النفط الكويتي.

٢٦ يناير

انتشار التظاهرات المؤيدة للسلام في الغرب، ٢٠٠٠٠٠ متظاهر في بون، ٥٠٠٠٠ في باريس، ١٠٠٠٠٠ في واشـــنـــطن، ١٠٠٠٠٠ في سان فرانسيسكـو. القنبلة الـذكية Smart Bomb تُستخـدم من قِبل الطائرات الأمريكية لإغلاق الأنبوب الذي يتدفق منه البترول.

٢٦ ـ ٢٨ يناير

قرابة ثمانون طائرة حربية عراقية تطير إلىٰ إيران. وهذا العدد يمثل ١٠٪ من القـوة الجوية العراقية. إيران تصرّح أنها ستحتجز الطيارات وتعتقل الطيارين خلال فترة الحرب.

٢٩ يناير

القوات العراقية تستولي علىٰ الخفجي وهي مدينة صغيرة في السعودية. والحكومة الألمانية تزيد من تعهدها المالي للحرب من ٢,٢ بليون دولار إلىٰ ٧,٣ بليون دولار.

٣١ يناير

جبهـة الإنقاذ الإسلامي في الجزائر تنظم تظاهرات تضـم ٦٠٠٠٠ ـ ٨٠٠٠٠ مؤيد. إضافة إلىٰ الدعوة لـ «نصر الإسلام والمسلمين» في الحرب، وتأييد البعض لدعوة الجهاد التي أعلنتها بغداد. المتظاهرون ينتهزون الفرصة للدعوة إلىٰ تحديد موعد انتخابات المجلس الوطني الجزائري.

٣١ يناير

الحلفاء يستعيدون مدينة الخفجي.

أواخر منتصف ليل ٣١ يناير

التأييد الفلسطيني لصدام حسين يتزايد مع ضرب صواريخ سكد العراقية لإسرائيل في حيفا وتل أبيب. ويُنظر إلىٰ صدام حسين علىٰ أنه أول زعيم عربي يخدم القضية الفلسطينية بالأفعال بدلاً من الأقوال بالهجوم علىٰ قلب الدولة الفلسطينية. منع التجول في المناطق المحتلة يفرض بالقوة، مما يحول دون توزيع أقنعة الغازات علىٰ الفلسطينيين وكانت هذه القضية محل نقاش حين أعلن مصدر عسكري يوم الأول من أكتوبر أن توزيع الأقنعة سيتم علىٰ الإسرائيليين المواطنين، والمقيمين، وزوار إسرائيل أو الفلسطينيين في المناطق المحتلة فيستطيعون شراء أقنعة الغاز عند وصول المزيد منها. زعماء الانتفاضة يلغون جميع الإضرابات ولأول مرة منذ اندلاع الانتفاضة يمتنعون عن مهاجمة الجنود والمستوطنين الإسرائيليين.

فبراير

الحكومة المغربية تسمح للجماعات الإسلامية المغربية، وللمرة الثالثة فقط في تاريخها، المشاركة في مسيرة شعبية عامة للتعبير عن آرائها. وفي تونس، تبدأ الحكومة في جمع تبرعات بالدم لإرسالها إلىٰ العراق.

فبراير

في بداية القصف الجوي الشامل للقوات المتحالفة علىٰ وحول بغداد، جمعية علماء باكستان في باكستان، والتي تهتم أساساً بسلامة المقام الديني لعبدالقادر الجيلاني، تؤسس «مراكز تجنيد» في عشرين مدينة لتجنيد المتطوعين للذهاب إلىٰ العراق «للقتال ضد الكفار ولحماية المقام المقدس في بغداد». مصادر جمعية علماء باكستان تدعي أنها بمنتصف فبراير تمكنت من تجميع ١١٠٠٠٠ ألف متطوع أبدوا استعدادهم لذلك.

٢ فبراير

في ردة فعل تجاه التظاهرات الضخمة المؤيدة لصدام حسين وإقامة مراكز التجنيد لتسجيل المتطوعين من أجل العراق، تقوم الحكومة الباكستانية بإبعاد دبلوماسي عراقي كبير مقيم في إسلام آباد لـ «توزيعه الأموال لتجنيد المرتزقة للقتال ضد قوات التحالف في الخليج، ولتنظيم التظاهرات عبر وكلاء محليين، وتحريض الشعب للقيام بأعمال شغب معادية للدولة، ودفع الأموال لطبع الملصقات لصور صدام والشعارات المؤيدة له. «الجماعات الأصولية الإسلامية تدعي أن قرار استبعاد الدبلوماسي العراقي قد صدر من واشنطن وليس من إسلام آباد. في الأيام التي تلت ذلك، متظاهرون من الجناح الطلابي لجماعة الإسلام وجمعية علماء باكستان يحرقون تماثيل لبوش ويهاجمون الأبنية الدبلوماسية الأمريكية في لاهور وإسلام أباد وكراتشي. التظاهرات المعارضة تطالب بالتخلي عن العداء وانسحاب القوات الأمريكية من الأماكن الإسلامية المقدسة. رئيس الوزراء نواز شريف ينتقد الجماعات الإسلامية بقسوة متهماً إياهم باستغلال الشعور الشعبي «باسم الإسلام» لتحقيق أغراضهم السياسية.

٣ فبراير

الولايات المتحدة تعلن أن سبعة من قوات المارينز الذين قتلوا في معركة الخفجي، قتلوا بنيران صديقة.

٤ فبراير

الرئيس هاشمي رفسنجاني يقترح مقابلة شخصية مع صدام حسين والعمل كوسيط مع الولايات المتحدة.

٥ فبراير

التخفيف من قيود منع التجول في المناطق المحتلة، لكن لم يسمح سوىٰ لعـدد قليل من الفلسـطينيين الـدخول إلىٰ إسرائيل، وزيادة الصعوبات الاقتصادية في المناطق المحتلة. انتشار صور صدام حسين وياسر عرفات جنباً إلىٰ جنب في المناطق المحتلة. تأييد منظمة التحرير الفلسطينية في الغرب يتصاعد بسبب الانتفاضة وقتلىٰ الحرم الشريف. لا منافس لقيادة منظمة التحرير، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) تسعىٰ لاقتناص الفرصة لتحقيق بعض المكاسب علىٰ حساب منظمة التحرير، علىٰ أساس الاعتقاد أنه إذا خسر صدام حسين الحرب، كما يبدو، فإن منظمة التحرير سوف تضعف ويزداد التأييد لحركة حماس، في المقابل.

٦ فبراير

الملك حسين يلقي خطاباً مؤيداً للعراق يلاقي انتقاداً حاداً من الرئيس بوش. المساعدات الأمريكية للأردن يخضع للبحث في واشنطن، وتنامي الشعور للأردن في أوساط رجال الكونجرس.

١٢ فبراير

المبعوث الخاص لغورباتشوف، بريماكوف يقابل صدام في بغداد، وإعلان الإذاعة العراقية عن استعداد العراق للانسحاب للتفاوض بحثاً عن حل للوضع في الخليج.

١٣ فبراير

قاذفات الولايات المتحدة تدمر مبنىٰ في منطقة سكنية في بغداد وتقتل قرابة ٣٠٠ عراقي مدني. في مواجهة ادعاء عراقي أن المبنىٰ ليس سوىٰ ملجأ

للحماية من الغارات، وزارة الدفاع الأمريكية تصرّ علىٰ أنه تمّ تحويله إلىٰ مركز للقيادة العسكرية في عام ١٩٨٥.

١٥ فبراير

العراق يعلن عن استعداده الانسحاب من الكويت مشترطاً وقف إطلاق نار شامل وإلغاء القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ضد العراق خلال عام ١٩٩٠. الرئيس بوش يصرح أن هذه الشروط ليست مقبولة.

١٧ فبراير

القصف الجوي الشامل للعراق والاستعداد للحرب البرية يدفع الإخوان المسلمين في مصر إلىٰ مشاركة الجماعات الإسلامية الأخرىٰ في إعلانها الثاني الصادر من باكستان من أن الهجوم هو ضد الإسلام وحضارته. الإعلان يدعو المسلمين إلىٰ عبور الحدود الإقليمية في توحيد فوري للجماعات والشعوب الإسلامية كما حث المسلمين علىٰ الكفاح من أجل حقوقهم في المشاركة السياسية.

١٩ فبراير

طارق عزيز يقابل غورباتشوف، ويحمل معه خطة سلام، لم تُعلن تفاصيلها إلىٰ رفسنجاني.

٢٢ فبراير

بعد مقابلة ثانية مع غورباتشوف، يقبل طارق عزيز خطة السلام التي وضعتها موسكو. وهي تتضمن وقف إطلاق النار، وانسحاب القوات العراقية من الكويت في اليوم التالي لوقف إطلاق النار علىٰ أن يكتمل الانسحاب خلال ٢١ يوماً، ثم يتبع ذلك إلغاء قرارات الأمم المتحدة الصادرة ضد

العراق. الرئيس بوش يصرّ علىٰ أن تبدأ القوات العراقية بمغادرة الكويت يوم ٢٣ فبراير وأن يكتمل الانسحاب خلال أسبوع واحد. السوفييت يعلنون مقترحات سلام منقحة بتقصير مدة الانسحاب العراقي.

٢٢ ـ ٢٣ فبراير

العراق يدمر المنشآت الكويتية ويشعل النار في محطات الضخ البترولي.

٢٣ فبراير

سفير الولايات المتحدة لدىٰ المنظمة الدولية، توماس بيكرنغ، يصرّح أن خطة السلام السوفيتية لا تفي بالمطلوب.

٢٤ فبراير

بداية الهجوم البري ضد العراق: وحدات من قوات التحالف الدولي تتحرك نحو الكويت المدينة وإلىٰ الجنوب العراقي.

٢٥ فبراير

وفقاً لراديو بغداد، القوات العراقية أُعطيت الأوامر بالانسحاب من الكويت إلىٰ مواقعها لما قبل ١ أغسطس ١٩٩٠. وادعت أن ذلك يتلائم مع القرار ٦٦٠ الصادر من المنظمة الدولية.

٢٦ فبراير

الرئيس بوش يصرّح: حيث أن العراق لم يقبل جميع قرارات مجلس الأمن الدولي فإن قوات التحالف سوف تواصل الحرب. المصادر العسكرية للولايات المتحدة تصرح أن القوات العراقية أشعلت النار في ٧١٥ بئر نفطي من أصل ٩٥٠ بئراً. بريطانيا تعاني من أسوأ خسارة لها خلال الحرب بقتل تسعة من جنودها بطريق الخطأ من قِبل القوات الأمريكية.

٢٦ فبراير

شهاب زادة يعقوب خان، وزير خارجية باكستان، الذي استمر في منصبه مدة خمس سنوات، يستقيل من منصبه، بسبب الصعوبة في إقناع التحالف الديمقراطي الإسلامي الحاكم في البرلمان والشعب أن باكستان لا تستطيع تبني سياسة مؤيدة للعراق دون أن تتحمل العزلة الدولية. وتعكس هذه الاستقالة درجة الغليان في باكستان تجاه حرب الخليج: علماء السنّة يتلقون المساعدات المالية من السعودية ومع ذلك يتهمون الملك فهد بخدمة الصهاينة. علماء الشيعة، الذين تدفع لهم إيران المساعدات، يتطوعون للقتال إلىٰ جانب العراق، عدوهم السابق. رئيسة الوزراء السابقة بي نظير بوتو، وهي زعيمة حزب الشعب الباكستاني، تزعج أتباعها بإطراء الرئيس بوش، جنرالات الجيش الذين أيدوا إرسال ١١٠٠٠ جندي لتأييد التحالف في الخليج أغسطس الماضي، يتهمون الرئيس بوش بكونه عدو القوة العسكرية الإسلامية، ويرون أنه بعد هزيمة العراق، فإن الولايات بالمتحدة ستركز على إيران وباكستان.

٢٧ فبراير

القوات العربية والأمريكية تسيطر على مدينة الكويت وعلىٰ المطار. والقوات الأمريكية تقاتل قوات الحرس الجمهوري علىٰ بعد ٥٠ ميل غرب البصرة. الرئيس بوش يعلن علىٰ التلفاز الأمريكي هزيمة الجيش العراقي وتحرير الكويت. التحالف سوف يوقف الحرب عند منتصف الليل، وأن بيكر سيقوم بجولة للشرق الأوسط. شوارزكوف يعلن أن الولايات المتحدة قد خسرت ٧٩ قتيل، ٢١٣ جريح، ٤٤ مفقوداً في العمليات الحربية. بريطانيا تفقد ١٣، فرنسا ٢، الدول العربية ١٣. لا توجد أرقام رسمية عن الخسائر العراقية، لكن التقديرات الأخيرة تضع الرقم مابين ٢٠٠٠٠٠ ـ ٧٠٠٠٠٠.

٢٨ فبراير

بوش يعلن أن القادة العسكرين العراقيين قد وافقوا علىٰ تحديد مراحل وقف إطلاق النار مع قادة القوات المتعددة.

١ مارس

في خطاب متلفز يعبر الملك حسين عن تعاطفه مع الشعب العراقي ويبين أن شعب الأردن يبتهج مع «الأخوة الكويتيين». الملك، يطلب تطبيق نفس المعيار للقضية الفلسطينية.

١ مارس

ظهور بوادر أولية لثورة شعبية ضد صدام حسين حين تظاهرت الجموع في البصرة ضد حزب البعث الحاكم. انتشار الفوضىٰ إلىٰ المدن الأخرىٰ في الجنوب، بما في ذلك الناصرية ومدينتي كربلاء والنجف المقدستين.

٢ مارس

علىٰ إثر الهزيمة العراقية من قِبل قوات التحالف في فبراير ١٩٩١، تندلع الثورة المنظمة في اثنا عشرة مدينة علىٰ الأقل في الجنوب الشيعي من العراق. وفقاً لشهود عيان، فإن مالا يقل عن أربعة إلىٰ خمسة آلاف من المدنيين والفارين من الخدمة العسكرية في البصرة، يقاتلون القوات الحكومية في اليوم التالي. وبسبب اقتطاع المدينة فعلياً من قِبل القوات الأمريكية، ضعفت سيطرة الحكومة المركزية علىٰ البصرة. وتقف منظمة المجلس الأعلىٰ للثورة الإسلامية في العراق وراء هذه الثورة، . وفي ٣ مارس ١٩٩١، ادعىٰ زعيم هذه المنظمة آية الله الحكيم، أنه يوجّه الثورة في البصرة وغيرها من الأماكن.

٢ مارس

مجلس الأمن الدولي يوافق علىٰ القرار ٦٨٦ الذي يطالب العراق بقبول جميع القرارات الإثنىٰ عشر ذات الصلة، وتحرير المحتجزين المدنيين والقبول ـ وفقاً للقانون الدولي ـ بالمسئو   ـرار التي حدثت للكويت.

٣ مارس

العراق يقبل القرار ٦٨٦، ووقف إطلاق النار الفعلي يتم تنفيذه.

٤ مارس

الشيخ سعد العبدالله الصباح، ولي العهد، يعود إلىٰ الكويت كرئيس للوزراء والحاكم في ظل قانون الطوارىء.

٥ مارس

نخبـة الحـرس الجمهـوري التابع لصدام حسين، يستخدم الدبابات والمدفعية الثقيلة للقضاء علىٰ المتمردين.

٥ مارس

العراق يعلن أن مجلس قيادة الثورة قد «ألغىٰ ضم الكويت» وسوف يخضع لمطالب الأمم المتحدة بإعادة الممتلكات الكويتية.

٥ مارس

آية الله العظمىٰ أبو القاسم الخوئي المقيم في العراق يصدر أول أهم بيانين يدعو فيه الشيعة إلىٰ «حماية منطقة الإسلام» وأن «يرعىٰ الأماكن المقدسة» وأن يحمي ممتلكات العامة وأن يحافظ علىٰ المؤسسات العامة العراقية. البيان الثاني الصادر في ٧ مارس يؤسس «اللجنة العليا» التي تتيح للشيعة العراقيين بقيادتها، المحافظة علىٰ أمن العراق واستقرار الشئون الدينية والاجتماعية العامة.

٦ مارس

صدام حسين يعيّن ابن عمه، مجيد كوزير للداخلية مع الأوامر بقمع التمرد. علي حسن مجيد من المعروفين باستخدام الأسلحة الكيمائية ضد الأكراد عام ١٩٨٨، وهو من الذين أشرفوا علىٰ عملية احتلال الكويت. الرئيس بوش، يتعرض إلىٰ القضية الفلسطينية في معرض خطبته التي ألقاها احتفالاً بالنصر في حرب الخليج.

٨ مارس

الرئيس الإيراني رفسنجاني يبدي عدم رضائه عن المناورات الدبلوماسية بدعوته لصدام حسين الاستقالة. وتظهر هذه الدعوة تشدد الموقف الإيراني في ضوء إعلان دمشق في ٦ مارس ١٩٩١ فيما بين الدول العربية الثمان، مع استبعاد إيران.

٩ مارس

تصريح عن المجلس الأعلىٰ للثورة الإسلامية في العراق، من بيروت يدعي مصرع ٣٠٠٠٠ فرد خلال التمرد في الجنوب.

١٢ مارس

اللقاء الأول بين وزير الخارجية الأمريكي ووفد فلسطيني يقابل فيه بيكر عشرة أشخاص فلسطينية في القدس. إذاعة مصر تعلن عن قرار مصر وإيران لتأسيس «مراكز اهتمام» في عاصمتي البلدين، كخطوة مبدأية نحو تأسيس علاقات دبلوماسية كاملة.

١٣ مارس

متمردون أكراد يدعون السيطرة علىٰ أجزاء من شمال العراق.

١٦ مارس

في الوقت ذاته وكوعد بالإصلاحات الديمقراطية وإجراء استفتاء حول دستور جديد حين نشب التمرد، صدام حسين يدعي أن قواته قمعت التمرد في الجنوب، لكنه يعترف بعدم استقرار الوضع في الشمال.

١٨ مارس

تقرير لجنة العفو الدولية يدعي قيام مدنيين وعسكريين في الكويت باعتقال وتعذيب الفلسطينيين.

٢٠ مارس

إيران تعيد فتح سفارتها في عمّان ـ الأردن.

٢٢ مارس

الكونجرس الأمريكي يوافق علىٰ قطع المساعدات عن الأردن. وذلك في أوائل فبراير علىٰ إثر خطاب الملك حسين نُظر إليه علىٰ أنه معادي لأمريكا ومؤيد لصدام حسين. وبعد تهديد الرئيس بوش باستخدام الفيتو، يوافق الكونجرس علىٰ السماح للرئيس بإعادة برنامج المساعدات علىٰ أساس «قيام الحكومة الأردنية بخطوات من شأنها تطوير عملية السلام في الشرق الأوسط، أو أن تقديم هذه المساعدات ستكون ذات فائدة لعملية السلام في الشرق الأوسط».

٢٢ مارس

الجنرالات في باكستان يحتفلون باليوم الوطني باستعراض عسكري بما يتعارض وسياسة الحكومة. رئيس الأركان الجنرال إسلام بيغ، يتهم الولايات المتحدة بخداع العراق حتىٰ يغزو الكويت كأسلوب لتأمين أمن إسرائيل.

الحكومة الباكستانية تهتم بالموضوع نظراً لأن مثل هذا الأسلوب يهدد سياسة القروض من الولايات المتحدة التي يعتمد عليها الاقتصاد الباكستاني.

٢٢ ـ ٢٣ مارس

طائرات الولايات المتحدة تُسقط طائرتين مقاتلتين عراقيتين خرقتا اتفاق وقف إطلاق النار في ٣ مارس. الجنرال كولن باول يصرّح أن قوات الولايات المتحدة سوف تبقىٰ في العراق حتىٰ تصل قوات أمن إقليمية عربية.

٢٣ مارس

صدام حسين يعيّن سعدون حمادي (من أصل شيعي) كرئيس للوزراء وطارق عزيز من وزير للخارجية إلىٰ أحد مساعدي رئيس الوزراء.

٢٦ مارس

وزارة الخارجية الأمريكية تؤكد أن المركز النفطي لكركوك تحت السيطرة الكردية. السعودية وإيران تستأنفان العلاقات الدبلوماسية التي انقطعت عام ١٩٨٧ إثر صِدام بين قوات الأمن السعودية والحجاج الإيرانيين في مكة، قتل خلاله ٤٠٠ حاج. في الأول من إبريل القادم، إيران تفتح سفارتها في الرياض.

٢٨ مارس

الزعيم الشيعي حجة الإسلام محمد باقر الحكيم، يعترف باستعادة قوات صدام حسين السيطرة علىٰ كربلاء والمدن الأخرىٰ جنوب العراق.

٣١ مارس

الحكومة العراقية تعلن أن قواتها استعادت السيطرة علىٰ دهوك ومدينتان

أخريتان في شمال العراق هما أربيل وزاخو، من المتمردين الأكراد. وفي حين يعبر مئات الألاف من الأكراد العراقيين الحدود باتجاه إيران، تتدهور العلاقات بين إيران والعراق. في ذلك الوقت، يُعلن عن إطفاء سبعة آبار نفط مشتعلة من أصل ٥٧١ بئراً.

٣١ مارس

داخل إسرائيل، أفراد فلسطينيون يهاجمون الإسرائيليين بالسكاكين مما أدىٰ إلىٰ مقتل سبعة على الأقل من الإسرائيليين. لكن الاستجواب يفشل في تبيان العلاقة بين هؤلاء الفلسطينيين وأي منظمة فلسطينية. هذه العمليات جاءت كرد فعل انتقامي تجاه قيام قوات الأمن الإسرائيلي بقتل أقارب الأفراد الذين قاموا بعمليات الطعن، باستثناء فلسطيني واحد قد قتل أربع نساء غير مسلحات، يصرح «أنها رسالة إلىٰ بيكر».

٣١ مارس

الحكومة الإسرائيلية تصوّت لصالح اتخاذ إجراءات غير عادية ضد الفلسطينيين، بما في ذلك تطبيق سياسة الإبعاد.

١ إبريل

في مواجهة الادعاءات أن القوات العراقية استعادت مدينة كركوك، يدعي مسعود البرزاني، زعيم الحزب الديمقراطي لكردستان، فرار ثلاثة ملايين كردي إلىٰ الجبال خوفاً من سياسة «الإبادة والتعذيب» التي تتبعها الحكومة العراقية. البرزاني يطلب من بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا والسعودية المطالبة بتدخل الأمم المتحدة.

٣ إبريل

القرار ٦٨٧ يبين موافقة مجلس الأمن الدولي على تحديد مراحل وقف إطلاق النار دائم في الخليج من خلال: مطالبة العراق بتقديم المعلومات اللازمة لمخزونه من الأسلحة الكيمائية والجرثومية بحلول يوم ١٧ إبريل. والقبول بالتفتيش لتدمير أسلحة الدمار الشامل، ونبذ الإرهاب الدولي، ودفع تعويضات الحرب من صندوق تديره الأمم المتحدة يتم تجميع موارده من فرض استقطاعات من المردود المالي لتصدير النفط العراقي. مجلس الثورة العراقي يقبل القرار ٦٨٧ يوم ٥ إبريل.

٤ إبريل

مجلس قيادة الثورة العراقي يُعلن عن القضاء على المنشقين في المدن العراقية، ويعرض العفو عن جميع الأكراد عدا أولئك الذين «ارتكبوا جرائم القتل والاغتصاب والنهب خلال التمرد والمتهمين بالخيانة». هذا العرض لا يجد قبولاً لدى الحزب الديمقراطي لكردستان في ٥ إبريل.

٥ إبريل

الرئيس بوش يكرر سياسة الحكومة الأمريكية بعدم التدخل في شئون العراق الداخلية ويصرّح أنه ليس من أهداف التحالف الدولي إسقاط صدام حسين. مجلس الأمن الدولي يوافق على القرار ٦٦٨ الذي يدين «اضطهاد المدنيين العراقيين في معظم أجزاء العراق، بما في ذلك المناطق الكردية، الأمر الذي يهدد الأمن والسلام الدوليين». لكن القرار لا يتضمن أية إجراءات لمنع ذلك.

٥ إبريل

في خطبة يوم الجمعة، آية الله خامنئي يطالب المنشقين العراقيين بمواصلة

الثورة حتىٰ النهاية، محذراً إياهم بالاضطهاد المرير الذي سيلاقونه من قِبل نظام صدام إذا هم فشلوا في ذلك.

٨ إبريل

رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور، يعرض خطته على قادة المجتمع الأوروربي في اجتماعهم في لوكسمبرج، من أجل وضع شمال العراق تحت رعاية الأمم المتحدة لحماية الأكراد في منطقة عازلة. وقد تمت الموافقة علىٰ خطة ميجور وعرف برنامجه بـ «السموات الآمنة» للأكراد. حاكم المنطقة الشرقية ـ الجنوبية لتركيا يقدر عدد اللاجئين الأكراد في تركيا بـ ٤٠٠٠٠٠ لاجىء.

٩ إبريل

ناطق رسمي يصرّح أن لا موقع للولايات المتحدة في خطة «السموات الآمنة»

١٠ إبريل

الولايات المتحدة تأمر العراق بإيقاف كل النشاط العسكري في الشمال باستثناء كركوك، وتمتد حتىٰ الحدود التركية. كما تحذر الولايات المتحدة العراق أن أي تدخل عسكري في جهود الإغاثة الدولية للأكراد سوف يواجه بالقوة.

١٠ إبريل

اعتقاداً بتزايد «أسلمة» المناخ السياسي العام بسبب تنامي الشعور الشعبي خلال أزمة الخليج، وخشية مما قد تقوم به جبهة الشريعة المتحدة المؤلفة من تحالف الأحزاب الدينية، وبمطالبتها بوثيقة أو مشروع لتطبيق الشريعة، يتقدم نواز شريف رئيس الحكومة الباكستانية بمشروع منقح حول وثيقة الشريعة إلىٰ البرلمان، يتضمن إجراءات تشريعية وإدارية لأسلمة التعليم

ووسائل الإعلام والاقتصاد والإدارة والنظام القانوني. هذا المشروع مزيج من الآمال والنوايا الطيبة وبما يمثل من إيماءة رمزية للالتزام الإسلامي لحكومة نواز شريف.

١٣ إبريل

قتال عنيف بين البشمركة (المقاتلين الأكراد) وقوات الحكومة العراقية حول مدينتي شقلاوة والسليمانية، وكذلك استيلاء البشمركة على مدينة دوكان الشمالية.

١٩ إبريل

لجنة العفو الدولية تطلب من أمير الكويت التدخل لصالح المعتقلين بتهمة التعاون مع العراقيين. وقد زُعم أن المعتقلين يعيشون أوضاعاً محزنة.

٢٠ إبريل

أمير الكويت، الشيخ جابر، يُعلن الوزارة الجديدة برئاسة ولي العهد الشيخ سعد. الحكومة الجديدة تضم تكنوقراط مع استبعاد أعضاء من حركة المعارضة. عائلة الصباح تستحوذ على وزارات الدفاع والخارجية والداخلية.

٢١ إبريل

إيران تطلب من الأمم المتحدة أن تتولى مسئولية مراكز الإغاثة في شمال العراق.

٢٢ إبريل

غوش إيمونيم، الجماعة الصهيونية المتطرفة تتعهد بتوطين اليهود في المناطق المحتلة، مؤكدة أن تأخذ الاستعدادات لفتح موقعين جديدين للمستوطنات

في الضفة الغربية.

٢٤ إبريل

جلال الطالباني، زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني، يعلن أن صدام قد وافق من حيث المبدأ علىٰ منح الأكراد الحكم الذاتي، ويطالب الأكراد بالعودة إلىٰ منازلهم.

٢٦ إبريل

عدد اللاجئين العراقيين في إيران يقدر بأكثر من مليون، منهم ٥٠٠٠٠ شيعي من جنوب العراق والبقية من الأكراد.

٢٨ إبريل - يونيو

الجهود الأمريكية لعقد مؤتمر السلام الدولي تواجه إخفاقاً بسبب امتعاض شامير من إمكانية أن يفرض ذلك علىٰ إسرائيل مقايضة الأرض المحتلة بالسلام. رئيس الوزراء الإسرائيلي يفضل التفاوض المنفصل مع الدول العربية.

١ ـ ٧ مايو

وفقاً لصحيفة الأوبزرفر (لندن، ١٩ مايو ١٩٩١) فقد اجتمع ريتشارد هس المساعد الخاص لشئون الأمن القومي في الشرق الأدنىٰ وجنوب شرق آسيا، مع ابن آية الله العظمىٰ الخوئي المدعو مجيد. وقد تمّ ذلك في الأسبوع الثاني من مارس من قِبل آية الله الخوئي الذي سعىٰ من أجل لقاء بين ابنة والجنرال نورمان شوارزكوف. اللقاء المبدأي المخطط له في ١٨ مارس تمّ إلغائه من قِبل الأمريكيين، وفي أواخر إبريل اجتمع مجيد مع مبعوث لوزير الداخلية الفرنسي في باريس. لكن من خلال المجموعة الإسلامية المسماة

جند الإمام، ذات الصلة بالمخابرات المركزية الأمريكية، تمت دعوة مجيد إلىٰ واشنطن لمقابلة مجلس الأمن القومي. وقد أخبر مجلس الأمن القومي مجيداً أنه يجب علىٰ الشيعة تجنب تصعيد تمردهم في جنوب العراق حتىٰ لا تهدد خطط الولايات المتحدة الخاصة بالقيام بالانقلاب بالاتفاق مع ضباط عراقيين لإسقاط صدام حسين. وقد بينت الأوبزرفر أنه في ذلك الوقت، أشارت إيران إلىٰ تأييدها شيعة العراق، فضلاً عن إنشاء مخيمات عسكرية علىٰ الحدود الإيرانية العراقية لضم ٣٠٠٠٠ متطوع عراقي. لكن إيران أصرّت علىٰ بقاء جميع المقاتلين تحت سيطرة محمد باقر الحكيم الذي يرأس المجلس الأعلىٰ للثورة الإسلامية في العراق. وقد أزعج ذلك العديد من الشيعة، الذين كان يهدفون إلىٰ قيام نظام ديمقراطي في العراق يتنافىٰ مع هذا التحرك الطائفي.

٨ مايو

مصر تعلن أنها ستسحب جميع قواتها (٣٠٠٠٠ - ٣٥٠٠٠ جندي) من الكويت والسعودية. وكان من المفترض بقاء هذه القوات لتشكل مع القوات السورية أساس منظمة الدفاع المتبادل MDO التي كانت الولايات المتحدة وحلفائها تأمل بإنشائها. وقد ذُكر أن المصريين قد استاءوا من اتفاق الكويتيين مع الأمريكيين علىٰ بقاء لواء أمريكي في الكويت، ولم يرد ذكر لمصر أو لسوريا التي كان لها دور في الإمارات. يضاف إلىٰ ذلك، شعور مصر أنها لم تتلق فوائد اقتصادية كافية نتيجة لمشاركتها في حرب الخليج: لقد تمّ إسقاط ١٤ بليون دولار، لكن لا تزال هناك ٣٠ بليون دولار لا تزال قائمة. كذلك شعرت مصر أنها لم تحصل علىٰ حصة عادلة من عقود إعادة التعمير، كما استاءت من عدم إعادة تشغيل مليون عامل مصري.

١١ مايو

صدام حسين يُبلغ الصحفيين العراقيين بحريتهم كتابة ما يشاؤون.

١٣ مايو

الأمم المتحدة ترسل ثمان شاحنات أغذية إلىٰ دهوك في شمال العراق، بحماية اتفاق يضمنه المفوض السامي الأمير صدر الدين خان في ١٨ مارس لإقامة مراكز إنسانية لمساعدة العراقيين الذي لا يجدون مأوىٰ. وقد أسس ذلك وجوداً للأمم المتحدة في دهوك. كذلك أشرف العسكريون الأمريكيون علىٰ إدارة مخيم اللاجئين في زاخو. وزير الخارجية العراقي يرفض الاقتراح الداعي إلىٰ أن قرار مجلس الأمن ٦٦٨، والذي يوفر حماية محدودة للأكراد، يمكن أن يُستخدم لتأسيس قوة شرطة تابعة للأمم المتحدة في شمال العراق.

١٨ مايو

عدد من علماء السعودية يقدمون مذكرة تفصيلية إلىٰ الملك فهد تشتمل علىٰ برنامج شامل للإصلاح والدعوة لإنشاء مجلس شورىٰ يتم اختيار أعضائه وفقاً للكفاءة وليس للمكانة الإجتماعية أو الجنس. وكذلك «أسلمة» القضاء والاقتصادة والجانب العسكري ووسائل الإعلام، ومنع كل أنواع المعاهدات والمواثيق غير الإسلامية.

١٩ مايو

بدأ المحاكمات في الكويت لـ ٦٢٨ فرداً، معظمهم من الفلسطينيين والعراقيين الذين اتهموا بمساندة القوات العراقية خلال فترة الغزو. المعاملة «غير الرسمية» بسبب قانون الطوارىء لأول ٢٢ متهماً، معظمهم من العراقيين والفلسطينيين، يؤدي إلىٰ اهتمام وزارة الخارجية الأمريكية، والطلب بإظهار التعاطف من قِبل الرئيس بوش.

٢٠ مايو

مجلس الأمن يتبنىٰ القرار رقم ٦٧٨ . هذا القرار إلىٰ جانب تقرير الأمين العام ٢ مايو، يبادر إلىٰ دعوة بإنشاء صندوق يمول من أموال النفط العراقي المباع لاستخدامه لتلبية مطالب الحكومات الأجنبية والمؤسسات ومختلف الجنسيات بسبب الخسائر والمفقودات، بما في ذلك الأضرار البيئية الناتجة عن الاحتلال العراقي للكويت.

٢٠ ـ ٢٤ مايو

قوات الولايات المتحدة تتحرك إلىٰ دهوك، والقوات العراقية تغادر البلدة. ناطق عسكري أمريكي يصرّ علىٰ أن ذلك ليس امتداد لمنطقة ٣٠ ميل، وإنه إجراء مؤقت تمّ الاتفاق عليه مع القيادة العراقية.

٢٢ مايو

السوريون واللبنانيون يوقعون في دمشق اتفاقية الأخوة والتعاون والتنسيق. وسوريا تعترف شكلياً باستقلال لبنان. وفقاً للبند الثالث لهذه الاتفاقية، توافق لبنان على أن لا تكون مصدر تهديد لأمن سوريا، وأنها لن تكون معبراً لأية قوة سواء لدولة أو منظمة معادية لسوريا. خلال الأيام الثلاثة الماضية قامت المدفعية الإسرائيلية بقصف القرىٰ الشيعية في الجنوب اللبناني، وفي ٢١ مايو تعبر الدبابات الإسرائيلية الحدود إلىٰ داخل لبنان متخذة لها مواقع علىٰ طول منطقة الشريط الأمني. وفي ٢١ مايو تشتكي ميليشيات الجيش اللبناني الجنوبي المؤيدة لإسرائيل من أن الاتفاقية السورية اللبنانية تُعد خرقاً لسيادة واستقلال لبنان وتشجع إسرائيل علىٰ مقاومة الضغط الداعي لانساحبها من منطقة الشريط الأمني في جنوب لبنان. هذا التحرك السوري الذي يُعتقد أنه قد تمّ بمساعدة أمريكية مقابل تأييد حافظ الأسد للتحالف

الدولي أثناء حرب الخليج. الجماعة المسلمة الشيعية اللبنانية المؤيدة لإيران، والمسماة حزب الله، تعلن عن انتخابها سكرتير عام جديد هو الشيخ عباس الموسوي. وهو الذي قاد الذراع السياسية لحزب الله، ويعد من المتشددين. هذا وقد عُيّن متشدد آخر هو الشيخ إبراهيم الأمين مساعداً للسكرتير العام.

٢٣ مايو

برنت برناندت، ممثل الأمين العام للمنظمة الدولية في العراق، يوقع اتفاقية مع العراقيين للسماح بتحرك ما بين ١٠٠ ـ ٥٠٠ من قوات الأمم المتحدة إلىٰ شمال العراق لحماية العمال المدنيين التابعين للأمم المتحدة وكذلك حراسة المعدات الخاصة للمنظمة الدولية. وهذا أمر يختلف عن العرض البريطاني لقوة بوليس دولية تابعة للأمم المتحدة لحماية الأكراد.

مايو ـ يونيو

جبهة الإنقاذ الوطني في الجزائر تنظم تظاهرة شعبية عامة ضد جبهة التحرير الوطني التي تسيطر عليها الحكومة. في ٢١ مايو ١٩٩٠، وبإرشاد عباسي مدني، فازت الجبهة بالانتخابات متعددة الأحزاب في الجزائر منذ الاستقلال، وقد حصلت علىٰ قرابة ٥٥٪ من الأصوات في الانتخابات المحلية والبلدية، مسببة إزعاجاً شديداً لجبهة التحرير العلمانية الحاكمة. بدأت التظاهرة في مايو ١٩٩١ ضد قانون الانتخاب الجديد الذي أُعلن في بداية العام. وقد نُظر إلى هذا القانون لتجيير الظروف لصالح جبهة التحرير وقد أعلنت جبهة الإنقاذ عن استيئها المعارضة الإسلامية وجبهة الإنقاذ بشكل رئيسي، توقعت الفوز بأغلبية المقاعد في انتخابات يونيو ١٩٩١ القادمة. وفي استجابة للتململ المدني، يقوم الرئيس الشاذلي بن جديد بإقالة رئيس الوزراء.

٢ يونيو

أمير الكويت، الشيخ جابر، يعلن عن تحديد زمن انتخابات المجلس التشريعي الذي توقف منذ عام ١٩٨٦ . وقد حدد شهر أكتوبر لعام ١٩٩٢ . الأمير يؤكد أن المجلس الوطني الاستشاري وضع ليعمل المدة المتبقية لحين الانتخابات .

٣ يونيو

ثمانية عشر عالماً، بما فيهم ابن باز، يصدرون تصريحاً يدينون فيه السلوك العام لمذكرة ١٨ مايو التي قدمت إلىٰ الملك فهد، ويذكّرون السعوديين بـ «نعمة الأمن والاستقرار والإجماع» التي يحققها النظام السعودي .

٤ يونيو

حركة حماس والجهاد الإسلامي ومنظمة التحرير الفلسطينية تحاول عقد هدنة لإنهاء حالة القتال الذي نشب بين مجموعاتها في نابلس وغزة. ويُقدّر عدد الذين يؤيدون الجماعات الإسلامية السرية بما نسبته ١٠٪، يرتفع في غزة إلىٰ ما بين ٣٠ ـ ٤٠٪ من أصل ٨٠٠٠٠٠ مقيم. وفي غزة نشبت معركة الحجاب. القضية الأخرىٰ التي تمثل اختلافاً حقيقياً واسعاً بين الأصوليين ومنظمة التحرير تتمثل في مسألة مؤتمر السلام، حيث ينظر الأصوليون إلىٰ الولايات المتحدة علىٰ أنها عدو.

٥ يونيو

وزير خارجية السعودية، الأمير سعود الفيصل، يذهب إلىٰ طهران. وهذه هي الزيارة الأولىٰ يقوم بها مسئول سعودي ذو رتبة عالية إلىٰ إيران منذ ١٩٧٩ .

٦ يونيو

البرزاني، زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني، يصرّح أن وفده يقترب من عقد اتفاقية مع الحكومة العراقية حول الحكم الذاتي الكردي، على أساس اتفاق عام ١٩٧٠ الذي يعترف بالهوية الثقافية والوطنية الكردية، ويمنح الأكراد الحق لإدارة ثلاث مقاطعات في العراق ذات الأغلبية الكردية. ويظهر عدم اتفاق حول مقاطعة كركوك الغنية بالنفط. والحكومة العراقية توافق على عودة الأكراد الذين لجأوا إلى إيران أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية، كما اتفق الطرفان على إنشاء «هيئة قانونية» للتحكيم في القضايا المختلف عليها في الاتفاق.

٧ يونيو

بريطانيا والولايات المتحدة تجددان بسحب قواتها من العراق وترفضان نداء القادة الأكراد (الذين يخشون الانتقام من صدام) ببقاء هذه القوات. وقد حدث ذلك في وقت تواجه فيه عملية الأمم المتحدة لحماية الأكراد أزمة: مكتب التنسيق للإغاثة من الكوارث التابع للأمم المتحدة يحذر من أن نقص المساعدات وعدم القدرة مرة أخرى على توفير الحماية المناسبة قد يؤدي إلى هروب اللاجئين الأكراد من العراق مرة أخرى وبمغادرة قوات الحلفاء، تمّ تسليم جميع المهام الإنسانية في المنطقة المعزولة الآمنة ٣٦٠٠ ميل مربع إلى مكتب المفوض السامي للاجئين التابع للمنظمة الدولية.

٩ يونيو

تناقص عدد قوات الحلفاء في المنطقة الآمنة شمال العراق من ٢١٧٠٠ في ٢١ مايو، إلى ١٧٤٠٠ جندي، مع العلم أن هذا العدد سيغادر أيضاً.

٩ يونيو

الملك حسين، في محاولة لتهدئة الوضع الداخلي، خاصة فيما بن فئات

الطبقة المتوسطة التي تتبنىٰ المبادىء الإسلامية، يعلن الدعوة لميثاق وطني من أجل ديمقراطية تعددية، وحرية أكبر للنساء ومقدار أكبر من الصحافة. لكنه يدعو أيضاً لتشريعات تتلائم مع القانون الإسلامي. الملك حسين يدخل المستشفىٰ في اليوم التالي للاشتباه بمشاكل في القلب.

١١ يونيو

الرئيس الباكستاني غلام اسحاق خان يستخدم امتيازه الدستوري لإعلان الليوثـانت جنـرال عسيف نواز، رئيساً للأركان وسيمارس مهمه يوم ١٦ أغسطس. وقد أنهىٰ هذا الإعلان الإشاعات حول الضغط علىٰ الحكومة الباكستانية لتمديد فترة بقاء الجنرال بيغ في رئاسة الأركان. وقد انتُقد الجنرال بيغ في الغرب، خاصة في الولايات المتحدة لتأييده صدام حسين خلال حرب الخليج، ولمـواصلتـه سياسة الأسلحة الذرية كأسلوب لتصليب السياسة الخارجية في مواجهة الهند وأمريكا, في ٩ يونيو، رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف، يهدد بتوجيه تهمة الخيانة العظمىٰ ضد بعض السياسيين المؤيدين للجنرال بيغ الذي دعا إلىٰ فرض قانون الطوارىء.

١٢ يونيو

وزير الداخلية الكويتي يعلن عن السماح للمواطنين الكويتين الذكور بتعليم قيادة السيارة لقريباتهم من النساء اللواتي من المحرمات. وهذا، يعني، من الناحية الفعلية أنه من المسموح لبعض النساء تعلم قيادة السيارات في ظل ظروف معينة.

---

* من الواضح جداً أن المحرر لا يعلم شيئاً عن أوضاع المرأة داخل الكويت.

١٢ يونيو

مما يبدو أن بعض القوات المصرية قد تبقىٰ في منطقة الخليج بعد إعلان ٨ مايو. وقد جاء ذلك إثر الضغط المكثف من الغرب لجعل مصر أكثر تقبلاً لفكرة قوات الدفاع العربية المشتركة التي نتجت عن إعلان دمشق في مارس. ريتشارد شيني وزير الدفاع الأمريكي، أكدّ للقاهرة أن الكويت طلبت التواجد المصري من خلال قوات لحفظ السلام. كما حاولت الكويت التأكيد للقاهرة أن المدخرات المصرية في البنوك الكويتية قابلة للسحب، وذلك بعد صدور شكاوي حول معاملة المصريين في الكويت.

١٣ يونيو

تقارير من إيران، يُعتقد أنه مبالغ فيها، تشير إلىٰ قيام الجيش العراقي بترحيل المتمردين الشيعة من معاقلهم في الجنوب.

١٥ يونيو

زعيم الحركة من أجل الديمقراطية الجزائرية، أحمد بن بيللا، يعلن أن سيرشح نفسه للرئاسة. وينكر تحالفه مع جبهة الإنقاذ، لحل الأزمة التي تعصف بالجزائر.

١٦ يونيو

وفقـاً لوكالة أنباء الجمهورية الإسلامية، الجماعات الإسلامية الكردية للعـراق تخطط لتشكيل جبهة متحدة لمواصلة الكفاح المسلح ضد حكام البعث. وقد تمت دعوة الحركة الكردية الإسلامية وحزب الله الكردي، وحركة المجاهدين الأكراد، وأنصار الإسلام الكردية وغيرها للانضمام إلىٰ الجبهة. زعيم حزب الله الكردي، أحمد برزاني، يعارض تحركات المصالحة التي تسعىٰ

إليها بعض الجماعات الكردية.

١٧ يونيو

بدأ موسم الحج في السعودية، ولأول مرة منذ ١٩٨٧ بتواجد الإيرانيون. السعودية تأمل باستخدام المناسبة لإبراء الجراح التي يعاني منها العالم الإسلامي، وتأكيد شرعية سيادتهم ورعايتهم للأماكن المقدسة. وقد ارتفعت حصة الحجاج الإيرانيين إلىٰ ١١٠٠٠٠ حاج. كما وافق السعوديون علىٰ السماح بتظاهرة إيرانية محدودة ضد «الكفار» خلال فترة الحج. وصول ما يقارب ٤٧٠٠ حاج من الاتحاد السوفيتي ـ خمسة أضعاف عدد الأعوام الماضية. وكذلك سماح نظام كابول للأفغان بالحج لأول مرة منذ استيلاء الماركسيين علىٰ السلطة. من بين الشخصيات الهامة التي حضرت الحج وزير الخارجية الإيراني والرئيس الأندونيسي.

١٧ يونيو

رئيس الوزراء الأردني، مضر بدران، يستقيل. والملك حسين يطلب من وزير الخارجية، طاهر المصري تشكيل حكومة جديدة. المصري هو أول رئيس وزراء من أصل فلسطيني، يقوم بذلك خلال عشرين عاماً.

١٧ يونيو

بعد اجتماع وزراء خارجية الدول الأوروبية، وزير خارجية لكسومبرج جاكوس بوس، يعلن أن المفاوضات بين صدام حسين والأكراد «تصل إلىٰ طريق مسدود». وأن الأكراد الذين قرروا العودة إلىٰ مواطنهم في المنطقة المحمية في شمال العراق يشعرون بعدم الأمن». دوغلاس هيرد، وزير الخارجية البريطاني، يصرّح أن وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا وهولندا وإيطاليا، قد اتفقوا علىٰ عدم إنهاء عملياتهم في شمال العراق مادام الأكراد

مهددين من قِبل النظام العراقي.

١٩ يونيو

مجلس النواب الأمريكي يصوت لقطع المساعدات عن الأردن كرد فعل تجاه تأييدها لصدام حسين خلال حرب الخليج.

١٩ يونيو

فلسطينيون من مدينة حبرون في الضفة الغربية يقيمون أول انتخابات لهم يفوز فيها مرشحون أصوليون إسلاميون. ومن أصل أحد عشر مقعداً لانتخابات غرف التجارة المحلية، يحصل المتعاطفون مع الأصوليين علىٰ ستة مقاعد منها. أربعة من الفائزين ينضوون تحت المجموعة المتحالفة مع منظمة التحرير. وواحد مستقل. ، والحقيقة أن معظم هؤلاء المرشحين من المتعاطفين مع حركة حماس، وهذا الوضع بدوره يجدد الاهتمام السائد لدى المسئولين الإسرائيليين أن الأصوليين الإسلاميين ربما يفوزون بنصيب أوفر مما هو متوقع من الأصوات. فيما لو أجريت انتخابات عامة في الضفة الغربية يوما ما. لكن البعض يرىٰ أن المصوتين من رجال الأعمال وأصحاب المحلات في هذا الانتخاب لديهم قلق متزايد من استراتيجية الانتفاضة القائمة علىٰ إغلاق المحلات والدعوة للإضراب.

١٩ يونيو

قيام تظاهرات في عمّان احتجاجاً علىٰ صدور أحكام بالسجن أو الإعدام علىٰ مواطنين أردنيين (من أصل فلسطيني) من قِبل المحاكم الكويتية، بسبب تعاونهم مع سلطات الاحتلال العراقي في الكويت.

٢٠ يونيو

الولايات المتحدة توقف عملية انسحاب قواتها من شمال العراق لإجراء المشاورات مع حلفائها الأوربيين لكيفية تحقيق الأمن للأكراد في المستقبل، وانتظار النتائج ا لتي ستتمخض عن محادثات الحكم الذاتي بين الأكراد وحكومة صدام.

٢٣ يونيو

علىٰ الرغم من موافقتها المكتوبة علىٰ العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة علىٰ العراق، تواصل الأردن تأييدها لصدام وتزوده بالسلع والتكنولوجيا.

٢٤ يونيو

جماعة تطلق علىٰ نفسها جبهة التحرير الإسلامي، تهدد بضرب المصالح الكويتية حول العالم إذا ما نفذت الكويت حكم الإعدام بالأردنيين المسجونين بتهمة التعاون مع إيران.* كما هددت هذه الجبهة أيضاً بمهاجمة أمير الكويت نفسه.

٢٥ يونيو

نشوب القتال في عدة مدن جزائرية حين حاولت السلطات إزالة الشعارات الإسلامية من علىٰ الجدران والأبنية العامة. ظهور ثلاثة من قادة جبهة الإنقاذ في التلفاز الجزائري يدعون لإطلاق سراح المحتجزين وإنهاء حالة منع التجول، وكذلك الإشارة إلىٰ الرغبة في الدخول في حوار مع النظام الحاكم. أحد زعماء جبهة الإنقاذ يصرّح أن علىٰ الأعضاء تجاهل عباسي مدني الذي يمثل «خطراً علىٰ الإسلام وعلىٰ جبهة الإنقاذ».

---

* كذا وردت في النص، والأرجح أنها العراق.

٢٦ يونيو

الحكومة الكويتية تستبدل عقوبة الإعدام لتسعة وعشرين متهماً أدينوا بالتعاون مع العراقيين، بعقوبة السجن المؤبد مدىٰ الحياة. قانون الطوارىء تنتهي عند منتصف الليل.

٢٨ يونيو

بعد قرابة أسبوع من أحداث الشغب التي قتل فيها ٢٣ فرداً، الرئيس الشاذلي بن جديد يستقيل من رئاسة جبهة التحرير الوطني ويصرّح أنه «رئيس جميع الجزائريين». رئيس الوزراء غوزالي يسعىٰ للحصول علىٰ موافقة البرلمان علىٰ حكومته الجديدة علىٰ أساس برنامج حكومة اللاحزب. عباسي مدني يقول عند مسجد الكوبة، أن الجهاد ربما يكون ضرورياً إذا لم تلغ الحكومة حالة الطوارىء.

٢٦ يونيو

ظهور حزب سياسي جديد في الجزائر، وهو رقم ٤٧ ضمن سلسلة الأحزاب المعترف بها. ويطلق علىٰ نفسه «حزب الجزائر الإسلامية المعاصرة».

٢٨ يونيو

السعودية وإيران تتفقان علىٰ تبادل السفراء، كما توافق السلطات السعودية علىٰ السماح بقيام الإيرانيين بتظاهرة ضد «الكفار» كل سنة في موسم الحج. *

٣٠ يونيو

مجلس العلماء في الجزائر يعلن أن الجهاد ليس مسموحاً به بين المسلمين.

---

* في هذا العام (١٩٩٢) أعلنت إيران أنها لن تسمح لرعاياها الحجاج بذلك.

٣٠ يونيو

زعماء جبهة الإنقاذ عباسي مدني وعلي بلحاج يُعتقلان من قِبل السلطات لإثارة القلاقل المدنية والتعرض لهيبة الدولة.

٣٠ يونيو

الحزب الإسلامي الجزائري حماس تؤكد موقفها من جبهة الإنقاذ بدعوة تدخل الجيش للحفاظ علىٰ الأمن العام، ولجبهة الإنقاذ بالتبرأ من العناصر المتطرفة التي تحرض علىٰ العنف في البلاد. وعلىٰ أي حال لا يجب أن يكون الجيش تحت تصرف حزب أو جماعة واحدة كانت. وحيث أن الرئيس الشاذلي قد استقال من رئاسة جبهة التحرير، فإنه يجب عليه، وفقاً لرأي حماس، أن يتجاوب مع مطلب الجماهير الجزائرية المسلمة. فضلاً عن ذلك، يجب علىٰ «الديمقراطية التصرف وفقاً للإسلام، وأن يتصرف الإسلاميون وفقاً لقاعدة الديمقراطية». جماعة جديدة تطلق علىٰ نفسها منظمة محاربة الطاغوت في الجزائر، تهدد بالقيام بأنشطة تتسم بالعنف إذا لم تعلن الحكومة الجزائرية عن تحديد تاريخ الانتخابات الرئاسية والبرلمانية خلال عشرين يوماً.

٣٠ يونيو

موفد الأمم المتحدة يصل إلىٰ بغداد للتحقيق في المنشآت النووية العراقية. وقد منع من الدخول إلىٰ قاعدة الفلوجة العسكرية يوم ٢٨ يونيو، وكذلك من مجمع أبو غريب العسكري. مجلس الأمن الدولي يطالب بحرية المفتشين الدوليين للدخول إلىٰ المنشآت العسكرية العراقية فوراً أو أن العراق سيواجه «نتائج وخيمة». الرئيس بوش يصرح أن السلطة قد توفرت لاستخدام القوة ضد المنشآت النووية وفقاً لقرارات الأمم المتحدة.

١ يوليو

الجيش يحتل مراكز جبهة الإنقاذ في العاصمة الجزائرية ويواصل اعتقال الإسلاميين النشطاء، بمن فيهم الأعضاء الستة لمجلس الشورىٰ التابع للجبهة.

١ يوليو

قادة المعارضة في الكويت يعلنون عن اجتماعهم يوم ٨ يوليو،* قبل يوم واحد علىٰ انعقاد المجلس الوطني الاستشاري. سبعة من المجموعات المعارضة الرئيسية تطالب بانتخابات برلمانية دون تأخير لما هو محدد سلفاً.

٧ يوليو

البوليس الجزائري يعتقل محمد سيد علىٰ إثر مؤتمر أعلن فيه أنه سيتولىٰ زعامة جبهة الإنقاذ.

٧ يوليو

في الأردن، الملك حسين يلغي معظم مواد قانون الطوارىء النافذ منذ عام ١٩٦٧ خلال فترة الحرب العربية ـ الإسرائيلية. ويبدي الرغبة «لمواصلة العملية الليبرالية في الأردن». قانون الطوارىء قد حظر اللقاءات العامة الكبيرة، ومنح الحكومة سلطات واسعة للحد من الحريات الخاصة بالخطابة والصحافة.

---

* كالعادة لم يتوفر لهؤلاء القادة الشجاعة لتنفيذ هذه الدعوة حيث تراجعوا عن ذلك فيما بعد.

٧ يوليو

الجامعة الجزائرية من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان تطالب بإجراء تحقيق في حالة الطوارىء التي طبقت على الأصوليين الإسلاميين، قائلة أن الحكومة قد غطت على حالات الاعتقال والوفاة. الأرقام المتوقعة تبين ٨٠٠٠ حالة اعتقال، ٣٠٠ وفاة منذ ٤ يونيو. أما الأرقام الرسمية فتشير إلى ١٣٦٧ حالة اعتقال، ٥٥ وفاة.

طبع بمطابع دار السياسة ـ الكويت

هذا الكتاب

المعروف بشكل عـام أن الجماعات الإسلاميـة وقفت ضد الحق وسانـدت الباطل. أيدت الـرئيس العراقي ولم تبـال قليلاً أو كثيراً بـالشعب الكـويتي، ثم تجاهلت قضيـة الكويـت ـ وهي جـوهـر الموضـوع ـ لتجعل من قضيـة العراق والعـروبـة والإسـلام في مواجهـة الغرب والكفـر والإمبرياليـة. ومن ثم لم يكن من الصعب تبريـر مواقفهم في ظل هـذه المعادلـة التي اختلقوهـا اختلاقـاً على حساب القضية الأساسية: الكويت. لذلك تفاوتت مواقف جماعات الإخوان من وقت لآخـر ومن بلد لآخر، وإن كانت قـد حسمت الأمر بالوقـوف إلى جانب المعتدي خلافـاً لما يقتضيه الشرع. لكن ما هي تفصيلات هذه المواقف وكيف تبلورت خلال أزمة الخليج، وإلى أي مدى تأثـرت الأوضاع الداخليـة لتلك البلدان التي توجـد فيها تلك الجماعات، ومدى انعكاسات ذلك على مفاهيمها تجاه الديمقراطية، وعلى علاقتهـا مع النظام السياسي الـذي تعيش في ظله؟ وغير ذلك من الأسئلة التي تثـار وذات الصلة بـالموضوع، وليس من السهل الإجـابة عنهـا بشكل تفصيلي وموثق. ذلك مـا يوفـره هذا الكتـاب للقارىء.

هذا الكتـاب مجموعـة من الأبحاث كتبهـا مختصون بـدراسة الحركات الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي، اعتمادا على مبدأ «من فمك أدينك». كل مـا كتبه هـؤلاء حول مواقـف وآراء الحركات الإسلامية بوجه عام، وعن جماعة الإخوان المسلمين بوجه خاص ، قد تـم توثيقـه من خلال البيـانات الرسميـة والخطب والـرسائل الإخبـاريـة والمقـابـلات الإذاعيـة والمتلفـزة ومـا ورد في الصد الأجنبية ذات الشهرة الدولية حول الأزمـة وذيولها. لذلك يُعد الكتاب محل ثقـة حتى لا يحتج المكابرون الذين عـادة ما يلجأ إلى الطعن في ذمم غير المسلمين إذا ماكتبوا حول الإسلام.

